



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

التخصص: مالية المؤسسة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د.

## أثر تطبيقات المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية

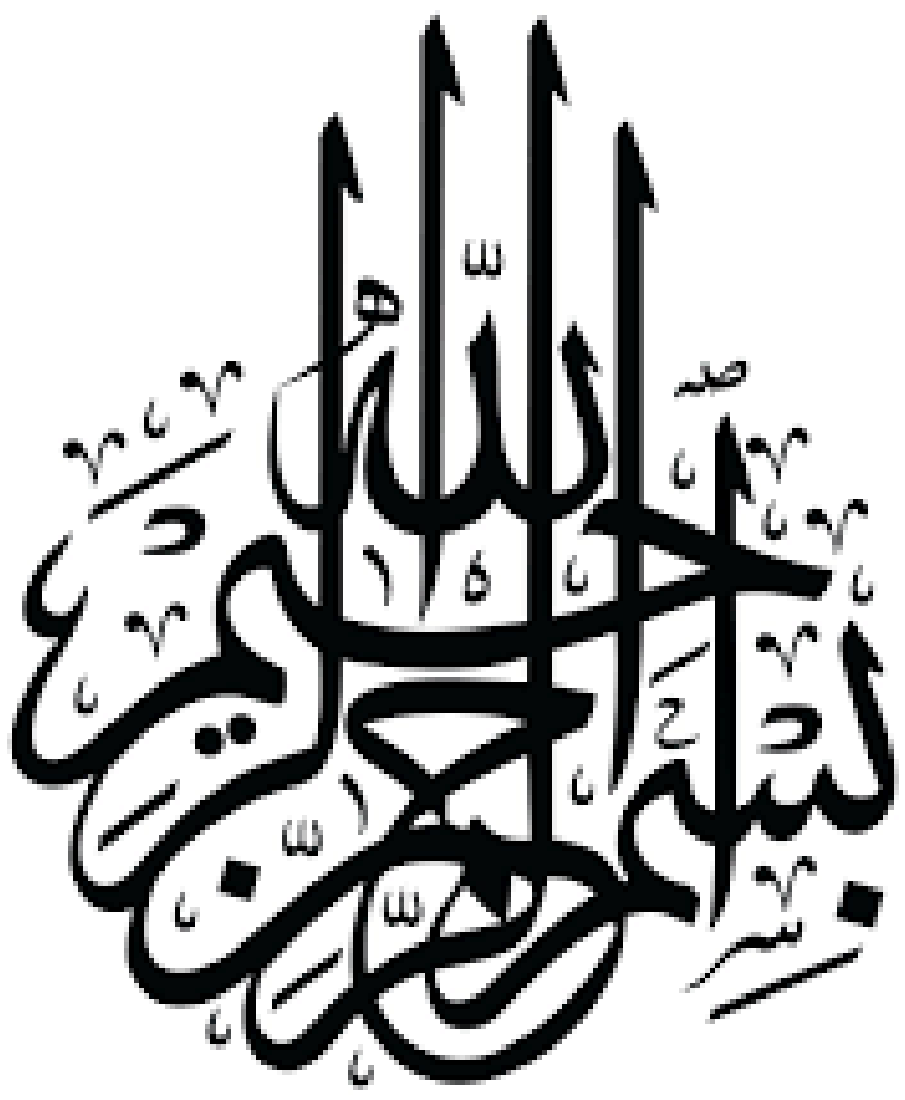
إشراف: د. بيدي عيساوي صورية

اعداد الطالبة: حاج علي أمينة

### لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	بن عبو الجيلالي
مقررا	جامعة معسكر	أستاذة محاضرة أ	بيدي عيساوي صورية
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	يعقوب محمد
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذة محاضرة أ	بولعرج سهيلة
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	بن حميدة محمد
ممتحنا	جامعة تيارت	أستاذ محاضر أ	لكحل أمين

السنة الجامعية: 2025 / 2024



## يقول العماد الأصفهاني:

إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابًا في يومه إلا قال في غده: لو عُرِّ هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

## شكر وعرافان

أشكر الله عز وجل وأحمده كثيرا على جميع نعمه التي أنعمها علينا، وعلى نعمة العلم خاصة وتيسيره لي كل السبل لإنجاز هذا البحث المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرافان للأستاذة المشرفة الدكتورة "بيدي عيساوي صورية" على جهودها وتوجيهاتها القيمة وعلى كل ما أبدته من صبر جميل ونصح وإرشاد كان لهم عظيم الأثر في إنجاز هذا العمل

الشكر والتقدير موصول إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة ومناقشة هذا البحث المتواضع وإثراءه بملاحظاتهم القيمة

كما أتقدم بشكر خاص إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

أشكر كل زميلاتي وزملائي

أشكر كل من شجعني وساعدني على إتمام هذا العمل

شكرا للجميع، وجزاكم الله عني خير الجزاء

## اهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل أفراد عائلتي وأخص بالذكر

والذي الكريمين

إخوتي

إلى كل صديقاتي وزملائي في الدراسة

إلى كل طالب علم

إلى كل من يعرفني

حاج علي أمينة

الفهارس

## فهرس المحتويات

.....	شكر وعران
.....	اهاء
II.....	فهرس المحتويات
VII.....	فهرس الجداول
XI.....	فهرس الأشكال
XIV.....	قائمة الاختصارات
XV.....	ملخص
أ.....	مقدمة

### الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية

2.....	تمهيد
3.....	المبحث الأول: مدخل للمالية الإسلامية
3.....	المطلب الأول: أسس وضوابط المالية الإسلامية
9.....	المطلب الثاني: المؤسسات والهيئات الداعمة للمالية الاسلامية
14.....	المطلب الثالث: مؤسسات التأمين التكافلي
21.....	المبحث الثاني: الصيرفة الاسلامية ومؤسسات الوقف والزكاة
21.....	المطلب الأول: المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية
28.....	المطلب الثاني: عقود التمويل الإسلامي
44.....	المطلب الثالث: مؤسسات الوقف والزكاة
48.....	المبحث الثالث: أدوات التعامل في الأسواق المالية الإسلامية
48.....	المطلب الأول: الأسواق المالية الإسلامية
52.....	المطلب الثاني: الصكوك الإسلامية

المطلب الثالث: صناديق الاستثمار الإسلامية ..... 59

خلاصة ..... 65

### الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد ..... 67

المبحث الأول: ماهية النمو والتنمية الاقتصادية ..... 68

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ..... 68

المطلب الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ..... 71

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية ..... 74

المبحث الثاني: نظريات ومؤشرات قياس التنمية الاقتصادية ..... 79

المطلب الأول: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية ..... 79

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ..... 91

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ..... 93

المبحث الثالث: استراتيجيات ومعوقات التنمية الاقتصادية ..... 98

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ..... 98

المطلب الثاني: دور السياسات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية ..... 101

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية ..... 103

خلاصة ..... 108

الفصل الثالث: العلاقة بين تطبيقات المالية الإسلامية والتنمية الاقتصادية من منظور المقاربات

### والدراسات السابقة

تمهيد ..... 110

المبحث الأول: دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية ..... 111

المطلب الأول: دور البنوك والنوافذ الإسلامية في التنمية الاقتصادية ..... 111



- المطلب الثاني: دور مؤسسات التأمين التكافلي في التنمية الاقتصادية..... 115
- المطلب الثالث: دور مؤسسات الوقف والزكاة في التنمية الاقتصادية..... 117
- المبحث الثاني: دور الصكوك وصناديق الاستثمار في التنمية الاقتصادية..... 122
- المطلب الأول: دور الصكوك في التنمية الاقتصادية..... 122
- المطلب الثاني: دور صناديق الاستثمار الإسلامية في التنمية الاقتصادية..... 124
- المطلب الثالث: الدور التنموي للقرض الحسن..... 124
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة..... 126
- المطلب الأول : الدراسة البليومترية..... 126
- المطلب الثاني : الدراسات السابقة حول أثر الصيرفة الإسلامية والصكوك الإسلامية على التنمية الاقتصادية..... 130
- المطلب الثالث: الدراسات السابقة حول أثر الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي..... 147
- خلاصة..... 150

#### الفصل الرابع: دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

- تمهيد..... 152
- المبحث الأول: تجربة ماليزيا في تطوير تطبيقات المالية الإسلامية..... 153
- المطلب الأول: تطور تطبيقات المالية الإسلامية في ماليزيا ودورها في التنمية الاقتصادية.... 153
- المطلب الثاني: القوانين والهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا..... 176
- المطلب الثالث: تحليل عوامل نجاح الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا..... 180
- المبحث الثاني: تجربة تركيا في تطوير تطبيقات المالية الإسلامية..... 181
- المطلب الأول: تطور تطبيقات المالية الإسلامية وأثرها على التنمية الاقتصادية..... 181
- المطلب الثاني: القوانين والهيئات الداعمة للمالية التشاركية (الإسلامية) في تركيا..... 203
- المطلب الثالث: تحليل عوامل نجاح المالية التشاركية في تركيا..... 208

المبحث الثالث: واقع تطبيقات المالية الإسلامية في الجزائر والدروس المستفادة من التجارب الدولية	210
المطلب الأول: تطور تطبيقات المالية الإسلامية في الجزائر	210
المطلب الثاني: تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر	244
المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجارب السابقة	246
خلاصة	248
<b>الفصل الخامس: اسقاط نتائج الدراسة التحليلية على نموذج قياسي</b>	
تمهيد	250
المبحث الأول: دراسة أثر الصيرفة الإسلامية على التنمية الاقتصادية في تركيا	251
المطلب الأول: تقديم النموذج	251
المطلب الثاني: تقدير النموذج	253
المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية للنماذج	255
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية في الجزائر	260
المطلب الأول: تقديم النموذج	260
المطلب الثاني: تقدير النموذج	260
المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية للنماذج	263
المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج	268
المطلب الأول: تحليل وتفسير النتائج الخاصة بدولة تركيا	268
المطلب الثاني: تحليل وتفسير النتائج الخاصة بدولة الجزائر	269
خلاصة	271
خاتمة	272
المراجع	279



## فهرس الجداول

الصفحة	عناوين الجداول	الرقم
5	توزيع الأصول المالية الإسلامية حسب المنطقة سنة 2022	(1-1)
16	توزيع أصول التأمين التكافلي حسب المنطقة لسنة 2022	(2-1)
18	أوجه المقارنة بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي	(3-1)
24	توزيع أصول الصيرفة الإسلامية حسب المنطقة لسنة 2022	(4-1)
25	تطور عدد البنوك والنوافذ الإسلامية من (2012 الى 2022)	(5-1)
33	أنواع المضاربة	(6-1)
41	الفرق بين عقد السلم وعقد الاستصناع	(7-1)
43	أنواع عقد الاجارة	(8-1)
52	الفرق بين أسواق رأس المال الإسلامية وأسواق رأس المال التقليدية	(9-1)
54	توزيع قيمة الصكوك المستحقة حسب المنطقة سنة 2022	(10-1)
57	أوجه الاختلاف والتشابه بين الصكوك الإسلامية والأسهم	(11-1)
57	أوجه الاختلاف بين الصكوك الإسلامية والسندات	(12-1)
61	توزيع قيمة صناديق الاستثمار الإسلامية حسب المنطقة سنة 2022	(13-1)
73	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	(14-2)
77	الأهداف والغايات الإنمائية للألفية	(15-2)
126	الدراسات السابقة حسب قواعد البيانات المعتمدة	(16-3)
129	الكلمات المفتاحية المكررة في الدراسات السابقة	(17-3)
154	نسبة مساهمة أصول النظام المصرفي الإسلامي من اجمالي أصول النظام المصرفي الماليزي خلال الفترة (2013-2023)	(18-4)

156	مساهمة التمويلات الإسلامية من إجمالي القروض في ماليزيا خلال الفترة (2022-2023)	(19-4)
158	تطور إجمالي التمويلات الإسلامية حسب الصيغ خلال الفترة (2013-2022) في ماليزيا	(20-4)
161	عدد الفروع والموظفين في المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في سنة 2023	(21-4)
162	مساهمة النظام المصرفي الإسلامي في تمويلات القطاعات الاقتصادية في ماليزيا خلال الفترة (2013-2022)	(22-4)
165	إجمالي إصدارات الصكوك في ماليزيا خلال الفترة (2013-2023)	(23-4)
167	مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل القطاعات الاقتصادية في ماليزيا سنة 2022	(24-4)
169	تطور عدد الصناديق الإسلامية وصافي أصولها المضافة في ماليزيا خلال الفترة (2013-2023)	(25-4)
170	تطور (عدد الشركات والفروع والموظفين) في صناعة التأمين التكافلي بماليزيا خلال الفترة (2013-2022)	(26-4)
173	المشاريع الوقفية في ماليزيا سنة 2023	(27-4)
174	تطور إجمالي حصيلة الزكاة في ماليزيا خلال الفترة (2018-2022)	(28-4)
175	تطور إجمالي الزكاة الموزعة في ماليزيا خلال الفترة (2018-2022)	(29-4)
183	تطور المالية الإسلامية في تركيا	(30-4)
186	تطور عدد الفروع والموظفين في المصارف الإسلامية التركية خلال الفترة (2013-2023)	(31-4)
188	مساهمة النظام المصرفي الإسلامي في تمويلات القطاعات الاقتصادية في تركيا خلال الفترة (2013-2023)	(32-4)
192	حجم وعدد إصدارات الصكوك حسب العقود الإسلامية في تركيا خلال الفترة (2019-2021)	(33-4)

193	مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل القطاعات الاقتصادية في تركيا من (2019-2021)	(34-4)
195	تطور إجمالي اشتراكات التأمين التكافلي في تركيا خلال الفترة (2014- 2022)	(35-4)
197	اشتراكات شركات التأمين التكافلي في تركيا 2021 و 2022	(36-4)
202	أثر الأوقاف على الاقتصاد التركي	(37-4)
215	ودائع الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2020-2023)	(38-4)
216	منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2020-2023)	(39-4)
220	تطور أصول البنوك الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)	(40-4)
221	تطور ودائع البنوك الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2013-2022)	(41-4)
222	تطور إجمالي تمويلات البنوك الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2013- 2022)	(42-4)
234	نسبة مساهمة إنتاج التأمين التكافلي من إجمالي إنتاج قطاع التأمين في الجزائر	(43-4)
236	تطور الإنتاج الإجمالي لشركة سلامة للتأمينات (2013-2022)	(44-4)
237	منتجات شركة الجزائر تكافل	(45-4)
239	منتجات الجزائر المتحدة للتكافل العائلي	(46-4)
241	منتجات التأمين التكافلي في نافذة تكافل GAM	(47-4)
242	حجم إنتاج التأمين التكافلي في الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR سنة 2023	(48-4)
250	اختبارات عدم تجانس التباين	(49-5)

252	تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الأول بطريقة المربعات الصغرى دولة تركيا	(50-5)
253	تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الثاني بطريقة المربعات الصغرى دولة تركيا	(51-5)
254	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء	(52-5)
255	اختبارات عدم تجانس التباين	(53-5)
256	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء	(54-5)
257	اختبارات عدم تجانس التباين	(55-5)
260	تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الأول بطريقة المربعات الصغرى دولة الجزائر	(56-5)
261	تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الثاني بطريقة المربعات الصغرى دولة الجزائر	(57-5)
262	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء	(58-5)
263	اختبارات عدم تجانس التباين	(59-5)

## فهرس الأشكال

الصفحة	عناوين الأشكال	الرقم
4	تطور الأصول المالية الإسلامية خلال الفترة (2012-2022)	(1-1)
4	توزيع الأصول المالية الإسلامية حسب القطاع سنة 2022	(2-1)
6	أفضل الدول من حيث حجم الأصول المالية الإسلامية	(3-1)
8	مبادئ المالية الإسلامية	(4-1)
13	أهداف الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة	(5-1)
15	حجم أصول التأمين التكافلي خلال الفترة (2012-2022)	(6-1)
16	أفضل الدول من حيث حجم أصول التأمين التكافلي	(7-1)
20	نماذج التأمين التكافلي	(8-1)
23	أصول الصيرفة الإسلامية خلال الفترة (2012-2022)	(9-1)
25	أفضل الدول من حيث حجم أصول الصيرفة الإسلامية	(10-1)
36	أنواع البيوع	(11-1)
48	أنواع الأسواق المالية الإسلامية	(12-1)
54	قيمة الصكوك المستحقة والمصدرة خلال الفترة (2012-2022)	(13-1)
55	أفضل الدول من حيث قيمة الصكوك المستحقة سنة 2022	(14-1)
56	أفضل الدول من حيث قيمة الصكوك المصدرة سنة 2022	(15-1)
61	أصول صناديق الاستثمار الإسلامية خلال الفترة (2012-2022)	(16-1)
62	أفضل الدول من حيث قيمة الصناديق الإسلامية سنة 2022	(17-1)
87	محددات حجم السوق	(18-2)
94	مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	(19-2)



105	الحلقات المفرغة للفقر	(20-2)
118	مساهمة مؤسسات الوقف في التنمية الاقتصادية	(21-3)
127	توزيع الدراسات السابقة حسب اللغة	(22-3)
128	توزيع الدراسات السابقة حسب التسلسل الزمني	(23-3)
128	توزيع الدراسات السابقة حسب نوعها	(24-3)
129	توزيع الدراسات حسب عدد الباحثين	(25-3)
130	توزيع الدراسات السابقة حسب عدد الاقتباسات	(26-3)
155	تطور أصول الصيرفة الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2013-2023)	(27-4)
157	تطور حجم التمويلات الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2013-2022)	(28-4)
159	توزيع اجمالي التمويلات حسب صيغ التمويل الإسلامي في ماليزيا سنة 2022	(29-4)
160	تطور اجمالي الودائع للنظام المصرفي الإسلامي الماليزي خلال الفترة (2013-2021)	(30-4)
164	اجمالي تمويلات البنوك الإسلامية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا خلال الفترة (2017-2023)	(31-4)
166	تطور قيمة إصدارات الصكوك في ماليزيا خلال الفترة (2013-2023)	(32-4)
166	إصدارات الصكوك حسب العقود الإسلامية في ماليزيا سنة 2022	(33-4)
171	تطور اجمالي أصول التأمين التكافلي في ماليزيا خلال الفترة (2013-2022)	(34-4)
184	تطور اجمالي أصول البنوك التشاركية في تركيا خلال الفترة (2013-2023)	(35-4)
185	تطور اجمالي ودايع البنوك التشاركية التركبية خلال الفترة (2013-2023)	(36-4)
185	تطور اجمالي التمويلات في البنوك الإسلامية التركبية خلال الفترة (2013-2023)	(37-4)
190	مساهمة البنوك الإسلامية التركبية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2013-2023)	(38-4)

191	حجم إصدارات الصكوك في تركيا خلال الفترة (2013-2023)	(39-4)
195	قيمة صناديق الاستثمار الإسلامية في تركيا خلال الفترة (2013-2023)	(40-4)
223	رأسمال بنك الخليج الجزائر	(41-4)
227	ودائع الشباك الإسلامي للبنك الوطني الجزائري (2021-2022)	(42-4)
228	التمويلات الإسلامية في شبك الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري (2021-2022)	(43-4)
234	تطور حجم انتاج التأمين التكافلي في الجزائر	(44-4)
238	نموذج التسيير في شركة الجزائر تكافل	(45-4)
256	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	(46-5)
257	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	(47-5)
263	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	(48-5)
265	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	(49-5)

## قائمة الاختصارات

SAC	the Shariah Advisory Council of Bank Negara Malaysia
AIBIM	Association of Islamic Banking and Financial Institutions Malaysia
BNM	Bank Negara Malaysia
INCEIF	the International Centre for Education in Islamic Finance INCEIF
ISRA	International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance
RMC	Research Management Centre
TKBB	Türkiye Katılım Bankaları Birliđi
PBAT	the Participation Bank Association of Türkiye
CBRT	Central Bank of the Republic of Türkiye
BRSA	Banking Regulation and Supervision Agency
MUISEF	Marmara University Institute of Islamic Economics and Finance
CIPA	Certified Islamic Professional Accountant
CSAA	Certified Shari'a Adviser and Auditor

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أثر تطبيقات المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة تجارب دولية والمتمثلة في التجربتين الماليزية والتركية وتحليل عوامل نجاحهما مع الإشارة الى واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، واستخلاص الدروس التي يمكن ان تستفيد منها الجزائر، وقمنا بدراسة أثر الصيرفة الإسلامية باعتبارها مكون من مكونات المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي في تركيا والجزائر خلال الفترة (2003-2022).

توصلت الدراسة الى أن نجاح التجربتين الماليزية والتركية يعود الى قوة القوانين والتشريعات إضافة الى الدعم الحكومي لهذه الصناعة، وأن للصيرفة الإسلامية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في تركيا، أما الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا تؤثر على النمو الاقتصادي، بالرغم من أن الجزائر خطت عدة خطوات إيجابية نحو تطوير الصناعة المالية الإسلامية الا أنها لا تزال غير كافية، وأن المالية الإسلامية في الجزائر ضعيفة، ولهذا يمكن للجزائر أن تستفيد من التجربتين الماليزية والتركية لتطوير الصناعة المالية الإسلامية وخلق المؤسسات التي تطبق المبادئ الشرعية في تقديم المنتجات والخدمات المالية لتشمل البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي، صناديق الاستثمار الإسلامي والسوق المالي .

**الكلمات المفتاحية:** المالية الإسلامية، التنمية الاقتصادية، الصيرفة الإسلامية ، تجارب دول.

## Abstract:

This study aims to highlight the impact of Islamic finance applications on economic development by studying international experiences, namely the Malaysian and Turkish experiences and Analysing their success factors with reference to the reality of the Islamic financial industry in Algeria, and drawing lessons that Algeria can benefit from, and we studied the impact of Islamic banking as a component of Islamic finance on economic growth in Turkey and Algeria during the period (2003-2022).

The study found that the success of the Malaysian and Turkish experiences is due to the strength of laws and legislation in addition to government support for this industry, and that Islamic banking has a positive impact on economic growth in Turkey, while Islamic banking in Algeria does not affect economic growth, although Algeria has taken several positive steps towards developing the Islamic financial industry, but they are still insufficient, and Islamic finance in Algeria is weak, so Algeria can benefit from the Malaysian and Turkish experiences to develop the Islamic financial industry and create institutions that apply Sharia principles in providing

products and services, including Islamic banks, Takaful insurance companies, Islamic investment funds, and the Islamic capital market.

**Keywords:** Islamic Finance, Economic Development, Islamic Banking, Country Experiences.

# مقدمة

## مقدمة:

بدأ الاهتمام بالصناعة المالية الإسلامية منذ حدوث أزمة الرهن العقاري سنة 2008 التي أحدثت ركودا في الاقتصاد العالمي وتوجه الاهتمام والتركيز نحو الجانب الأخلاقي للتمويل، على أن تتجنب هذه الصناعة حدوث أزمات جديدة من خلال إرساء الشفافية والاستقرار في النظام المالي، كما يمكن للنظام المالي الإسلامي ان يلعب دورا حيويا في تنمية البلدان الإسلامية بفضل تعبئة المدخرات خارج نظام الفائدة التقليدي، وبذلك تزايد الاعتراف بالتمويل الإسلامي باعتباره تمويلا بديلا او مكملا للتنمية الاقتصادية<sup>1</sup>.

تمثل الصناعة المالية الإسلامية لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية فهي تحرم التعامل بالربا والغرر والميسر، كما تقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر حيث شهدت هذه الصناعة في الآونة الأخيرة نموا متسارعا وتطورا ملحوظا في الدول الإسلامية وغير الإسلامية (سنغافورة، المملكة المتحدة، جنوب افريقيا، نيجيريا، اليابان..)، وبلغت اجمالي الأصول المالية الإسلامية 4,5 تريليون دولار سنة 2022 ونمت بمعدل 11%، كما شكلت الصيرفة الإسلامية أكبر حصة من الأصول المالية الإسلامية وقدرت بـ 72%.

تعد الصناعة المالية الإسلامية وتطبيقاتها (الصيرفة الإسلامية، الصكوك الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامية، التأمين التكافلي ومؤسسات الزكاة والوقف) من القطاعات المتنامية في الصناعة المالية العالمية ولهذا السبب بالذات لا يمكن تجاهل حيوية القطاع المالي الإسلامي، حيث ساعدت بعض العوامل المهمة في النمو القوي للقطاع المالي الإسلامي، مثل حاجة العديد من البلدان الإسلامية إلى المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتعزيز تطوير القطاع المالي وفقاً للشريعة الإسلامية، والطلب المتزايد على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المجتمعات الإسلامية<sup>2</sup>.

تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية وتجربة ناجحة يمكن أن يحتذى بها من طرف الدول لتطوير أنظمتها المالية الإسلامية، وكذلك أصبحت تركيا مؤخراً دولة رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية بعد أكثر من 30 سنة منذ إنشائها، سجلت صناعة التمويل الإسلامي في تركيا

<sup>1</sup> Khoutem, Ben Jedidia, and Ben Ayed Nedra. "Islamic participative financial intermediation and economic growth." Journal of Islamic Economics, Banking and Finance 3.8 (2012): 44-59, p 45.

<sup>2</sup> Rawat, Amna Sohail, and Syed Kumail Mehdi. "The Impact of Islamic Banks and Takaful Companies on Economic Growth: A Case of Pakistan." Journal of Finance & Economics Research 2.2 (2017): 130-43, p 131.

أداءً ملحوظاً وتحولاً سريعاً، وتعتبر دولة نموذجية للدول الأخرى التي تحتاج إلى زيادة حصتها في سوق الصناعة المالية الإسلامية، وتحتل المرتبة 15 بين أفضل الدول أداءً في مجال المالية الإسلامية بتصنيف مؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي<sup>1</sup>.

تسعى الجزائر لتطوير صناعتها المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة، وخطت خطوات إيجابية وذلك من خلال تشريعها للعديد من القوانين والتنظيمات، في الصيرفة الإسلامية أقرت النظام رقم 02-18 المتعلق بالصيرفة التشاركية والذي ألغاه النظام رقم 02-20 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها والذي سمح بإنشاء شبانيك للصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية<sup>2</sup>، والتعليم رقم 03-2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، كما تضمن القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 مواد مخصصة للصيرفة الإسلامية، وأقر المشرع الجزائري أول إطار قانوني يحدد شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر والذي سمح بإنشاء شركات تأمين تكافلي ونوافذ للتأمين التكافلي على مستوى شركات التأمين التقليدي وهو المرسوم التنفيذي رقم 21-81<sup>3</sup>.

وفي دراستنا سيتم عرض أهم التجارب في مجال الصناعة المالية الإسلامية، تجربة ماليزيا وتجربة تركيا وإبراز دور تطبيقات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في هاتين الدولتين، لاعتبارهما من أفضل التجارب التي يمكن للجزائر كدولة تسعى لتطوير الصناعة المالية الإسلامية ان تستفيد منهما، ولذلك يمكننا طرح الإشكالية التالية:

• هل يمكن لتطبيقات المالية الإسلامية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟ وكيف يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب بعض الدول؟

وتتفرع عن الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية والتي سنقوم بالإجابة عليها:

<sup>1</sup> Ledhem, Mohammed Ayoub, and Mohammed Mekidiche. "Islamic finance and economic growth: the Turkish experiment." ISRA International Journal of Islamic Finance 14.1 (2022): 4-19, P 4.

<sup>2</sup> النظام رقم 02-2020 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 2018.

<sup>3</sup> مرسوم تنفيذي رقم 21-81 مؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 23 فبراير سنة 2021، يحدد شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 28 فبراير 2021.



- ماهي أسس ومبادئ المالية الإسلامية؟
- ما هي عوامل نجاح التجربتين الماليزية والتركية في المالية الإسلامية؟
- ماهي التحديات التي تواجه المالية الإسلامية في الجزائر؟
- هل للصيرفة الإسلامية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في كل من تركيا والجزائر؟

### الفرضية الرئيسية:

- يمكن للجزائر أن تستفيد من التجربتين الماليزية والتركية من خلال تبني نفس التشريعات والاستراتيجيات لتطوير المالية الإسلامية.

### الفرضيات الفرعية:

- للصيرفة الإسلامية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في تركيا.
- لا يتأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بالصيرفة الإسلامية.

### أهمية البحث:

يكتسي الموضوع أهمية بالغة وذلك لما تحظى به الصناعة المالية الإسلامية من اهتمام من قبل الباحثين والمختصين في مختلف دول العالم خاصة الدول الإسلامية التي تسعى الى تطوير المعاملات المالية وفق الشريعة الإسلامية والتي تعتبر رغبة العديدين ممن يرفضون التعامل بالربا، إضافة الى ابراز أهمية هذا التوجه كمسعى جديد للجزائر في الولوج الى صيغة جديدة من التعاملات المالية وذلك من خلال الاستفادة من تجارب دولية ناجحة مثل تجربة ماليزيا وتجربة تركيا.

### أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على تطور الصناعة المالية الإسلامية في العالم؛
- تحديد دور تطبيقات المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية؛
- التعرف على عوامل نجاح التجربتين الماليزية والتركية في مجال المالية الإسلامية؛
- استخلاص الدروس التي يمكن للجزائر أن تستفيد منها من التجارب المدروسة.
- تحديد أثر الصيرفة الإسلامية على التنمية الاقتصادية في كل من تركيا والجزائر.

**منهج الدراسة:**

للإجابة عن الإشكالية والتحقق من الفرضية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الفصول النظرية لعرض مختلف المفاهيم والتعريفات، وتحليل معطيات وبيانات التجريبتين الماليزية والتركية والاشارة الى ظروف تطور المالية الإسلامية في الجزائر، وتم الاعتماد على المنهج الكمي وذلك لإجراء دراسة قياسية حول أثر الصيرفة الإسلامية على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتركيا خلال الفترة (2003-2022).

**حدود الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة تم عرض وتحليل التجريبتين الماليزية والتركية في المالية الإسلامية مع الإشارة الى ما وصلت اليه الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، تم الاعتماد على دراسة قياسية لتحديد أثر الصيرفة الإسلامية على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتركيا خلال الفترة (2003-2022).

**هيكل الدراسة:**

لدراسة الموضوع ارتأينا أن نقسم الأطروحة الى خمسة فصول، تضمن الفصل الأول الاطار النظري لتطبيقات المالية الإسلامية والمتمثلة في البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية، مؤسسات التأمين التكافلي، مؤسسات الوقف والزكاة، الصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية، كما تم التعرف على أسس ومبادئ المالية الإسلامية اضافة الى عرض الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية.

أما الفصل الثاني تناول الاطار النظري للتنمية الاقتصادية وذلك بعرض المفاهيم الأساسية للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والفرق بينهما ، وعرض نظريات النمو والتنمية الاقتصادية ومؤشرات ومصادر تمويل التنمية، كما تم التطرق الى استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية إضافة الى معوقاتهما.

خصص الفصل الثالث لدراسة العلاقة بين تطبيقات المالية الإسلامية والتنمية الاقتصادية من منظور المقاربات والدراسات السابقة، تعرفنا من خلاله على دور البنوك والنوافذ الإسلامية، مؤسسات التأمين التكافلي ومؤسسات الوقف، الصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية في التنمية الاقتصادية، كما تم عرض وتحليل الدراسات السابقة من خلال الاستعانة بالتحليل الببليومتري.

أما الفصل الرابع فتطرقنا من خلاله الى دراسة التجربة الماليزية والتجربة التركية في المالية الإسلامية مع عرض عوامل نجاحهما، كما قمنا بالإشارة الى واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر واستخلاص الدروس المستفادة من التجارب المدروسة.

والفصل الخامس قمنا من خلاله بدراسة قياسية لأثر المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية في الجزائر وتركيا خلال الفترة (2003-2022) من خلال تحديد أثر الصيرفة الإسلامية كمكون من مكونات المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي .

الفصل الأول:

الاطار النظري لتطبيقات

المالية الإسلامية

### تمهيد:

تشهد المالية الاسلامية في السنوات الأخيرة نموا متسارعا وتطورا ملحوظا، وذلك لأنها تتميز بخصائص تجعلها تتفرد عن نظيرتها التقليدية كالمشاركة في الأرباح والخسائر، وتمتثل لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية كما تحرم التعامل بالربا والغرر والميسر.

وتتدرج تحت المالية الإسلامية عدة تطبيقات والتي تتمثل في الصيرفة الإسلامية والتي بدورها تضم البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية، التأمين التكافلي، الصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية إضافة إلى مؤسسات الوقف ومؤسسات الزكاة.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الاطار النظري لتطبيقات المالية الإسلامية مع ذكر أهم المؤسسات والهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل للمالية الاسلامية

المبحث الثاني: الصيرفة الاسلامية ومؤسسات الوقف والزكاة

المبحث الثالث: أدوات التعامل في الأسواق المالية الاسلامية

### المبحث الأول: مدخل للمالية الإسلامية

علم المالية الإسلامية هو العلم الذي يمتثل لمبادئ وأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية والتي تتمثل في تحريم التعامل بالربا، الغرر والميسر والمشاركة في الأرباح والخسائر، من خلال هذا المبحث سيتم التطرق الى أسس وضوابط المالية الإسلامية وأهم المؤسسات والهيئات الداعمة للمالية الإسلامية إضافة الى مؤسسات التأمين التكافلي.

### المطلب الأول: أسس وضوابط المالية الإسلامية

المالية الإسلامية هي "نوع من التمويل الذي يحترم مبادئ الشريعة الإسلامية والتي بدورها تشتمل على سلسلة من المحظورات المتعلقة بممارسة التمويل، وتشمل المحظورات دفع أو تلقي (الفوائد) الربا، القمار (الغرر والميسر) والصناعات المحظورة مثل المتعلقة بالخمير ولحم الخنزير، وتشمل الالتزامات الزكاة (ركن من اركان الإسلام الخمسة) وتقاسم الأرباح والخسائر بشكل عادل من خلال العقود المالية الإسلامية"<sup>1</sup>.

المالية الإسلامية هي "فرع من علم الاقتصاد الإسلامي تهتم بدراسة أفضل الوسائل للحصول على الأموال اللازمة وأفضل الوسائل لاستخدامها في تحقيق أهداف المنظمة، إذا كان علم الاقتصاد الإسلامي هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة تحليلية لسلوك الفرد في المجتمع الإسلامي والمتعلقة باستعمال الموارد النادرة وتوزيعها واستعمالها في إنتاج السلع والخدمات في إطار سعي المجتمع نحو تحقيق العبودية لله عز وجل ومرضاته، فإن علم التمويل الإسلامي أو علم المالية الإسلامية يختص بجانب واحد وهو جانب المال"<sup>2</sup>.

التمويل الإسلامي هو "تقديم تمويل عيني أو معنوي الى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"<sup>3</sup>.

✓ المالية الإسلامية هي نظام مالي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، يوفر مجموعة من الصيغ والمنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفق ضوابط شرعية كتحریم التعامل بالربا والغرر والميسر والمشاركة في الأرباح والخسائر.

<sup>1</sup> Gheeraert, Laurent. "Does Islamic finance spur banking sector development?" Journal of economic behavior & organization 103 (2014): (4-20), p 4.

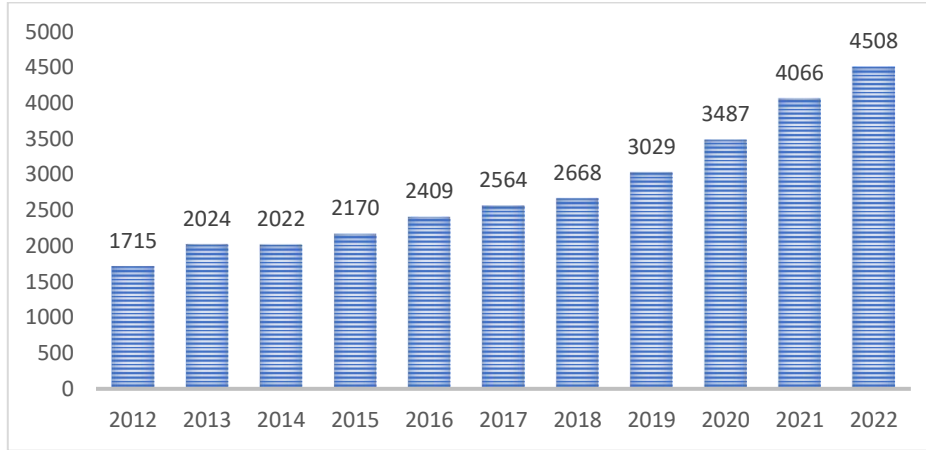
<sup>2</sup> عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2019، ص 18.

<sup>3</sup> حسين محمد سمحان، دراسات في الإدارة المالية الإسلامية، ط1، دار الفكر، عمان، 2011، ص ص 23-24.

## الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية

➤ تضم الصناعة المالية الإسلامية 1871 مؤسسة مالية إسلامية حول العالم متمثلة في البنوك والفروع الإسلامية ومؤسسات التأمين التكافلي ومؤسسات الوقف ومؤسسات الزكاة... وبلغ حجم الأصول المالية الإسلامية 4.5 تريليون دولار وبمعدل نمو 11% سنة 2022 وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

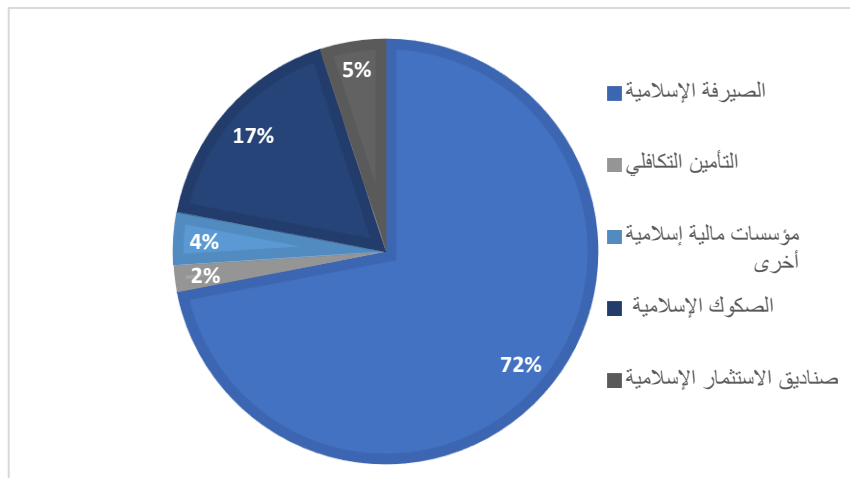
**الشكل (1-1):** تطور الأصول المالية الإسلامية خلال الفترة (2012-2022) (بليون دولار)



Source: ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 26.

➤ تمثل الصيرفة الإسلامية أكبر مساهمة في الصناعة المالية الإسلامية حيث تساهم بـ 72% من إجمالي الأصول ثم تليها الصكوك الإسلامية بنسبة 17% ثم صناديق الاستثمار الإسلامية بنسبة 5% والتأمين التكافلي بنسبة 2%، وتساهم المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى بـ 4%، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

**الشكل (1-2):** توزيع الأصول المالية الإسلامية حسب القطاع سنة 2022



Source: ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 36.

## الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية

➤ تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى عالميا من حيث حجم الأصول المالية الاسلامية والمقدرة بـ 1817 بليون دولار سنة 2022، وتأتي بعدها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـ 1586 بليون دولار، وفي المرتبة الثالثة نجد دول جنوب شرق اسيا بـ 829 بليون دولار، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول (1-1): توزيع الأصول المالية الإسلامية حسب المنطقة سنة 2022**

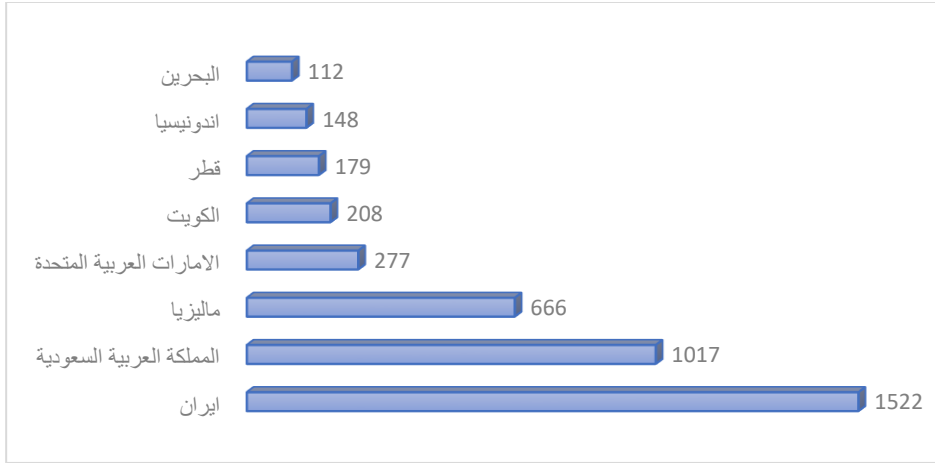
المنطقة	الأصول المالية الاسلامية (بليون دولار)
مجلس التعاون الخليجي GCC	1817
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	1586
جنوب شرق اسيا	829
أوروبا	110
جنوب اسيا	144
أمريكا	7
باقي دول العالم	14

Source: ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 36.

➤ تحتل ايران المركز الأول عالميا من حيث حجم الأصول المالية الإسلامية والمقدر بـ 1522 بليون دولار، وتأتي في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية بـ 1017 بليون دولار، وتحتل ماليزيا المرتبة الثالثة بـ 666 بليون دولار، ثم تأتي بعدها الإمارات العربية بـ 277 بليون دولار، الكويت بـ 208 بليون دولار وبعدها قطر بـ 179 بليون دولار، اندونيسيا بـ 148 بليون دولار والبحرين بـ 112 بليون دولار وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:



الشكل (1-3): أفضل الدول من حيث حجم الأصول المالية الإسلامية (بليون دولار)



Source: ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 37.

➤ تقوم المالية الإسلامية على مجموعة من الأسس والضوابط والمبادئ التي تميزها عن المالية التقليدية، وتتمثل هذه الأسس في:

- **تحريم الربا (Prohibition of Riba):** المبدأ الأساسي للمالية الإسلامية هو تحريم الربا، فالربا لغة هو الزيادة والنمو، وإقراض المال في الإسلام لا ينبغي أن ينتج دخلاً غير مبرراً، ويسمى بالفائدة وتعني الربح بدون بذل أي جهد، وبالتالي فالربا هو دخل غير مستحق، وهو القسط الذي يدفعه المقرض للمقرض إضافة إلى مبلغ القرض كشرط للقرض، فالمال في الإسلام لا يعتبر سلعة وإنما وسيلة للتبادل ومخزن للقيمة<sup>1</sup>.

وقد ورد تحريم الربا في القرآن الكريم في عدة آيات نذكر منها:

قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبٍّ لَيْرَبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرَبُّوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴿٣٩﴾ [سورة الروم: 39].

وقوله تعالى: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبِطْلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦١﴾ [سورة النساء: 161].

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٣٠﴾﴾ [سورة آل عمران: 130].

<sup>1</sup> Alam, Nafis, Lokesh Gupta, and Bala Shanmugam. "Islamic Finance: A Practical Perspective." (2017), Springer, p 36. <https://doi.org/10.1007/978-3-319-66559-7>

• **تحريم الغرر (Prohibition of Gharar)**: الغرر يعني الخطر أو عدم اليقين أو الاحتيال، عرفه الحنفية بأنه "الشيء الذي لا يمكن تحديد نتائجه"، بينما وصفه الشافعية بأنه "شيء خفي في طريقته ونتائجه"، فالغرر في الإسلام هو "أي معاملة لا يتأكد وجودها أو وصفها وذلك لقلّة المعلومات أو المعرفة بطبيعة العقد أو موضوعه"، فالغرر يرجع الى نقص المعرفة وعدم اليقين لهذا نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن الغرر، وهناك عدة أمثلة عن الغرر منها، بيع الجنين في بطن الحيوان الحامل، بيع السمك في الماء وبيع الطير في السماء، ان عملية تسليم هذه الأشياء من طرف البائع غير مؤكدة فلهذا تم تحريم الغرر في المعاملات<sup>1</sup>.

• **تحريم الميسر (Prohibition of Maisir)**: الميسر لغة من اليسر ويعني سهولة الحصول على الثروة، فالميسر في الإسلام هو "أي معاملة يجريها الطرفان لحيازة أصل أو خدمة معينة تعود بالنفع على أحد الطرفين وتضر بالآخر من خلال ربط معاملة معينة بفعل أو حدث"، وحرّم الإسلام الميسر بما في ذلك الرهانات واليانصيب وأي نوع من أنشطة القمار<sup>2</sup>، ودليل تحريم الميسر في القرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْحَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴿٩١﴾﴾ [سورة المائدة: 90-91].

• **المشاركة في الأرباح والخسائر (Profit and Risk Sharing)**: في التمويل التقليدي يقوم المقرض بأخذ قرض من عند المقرض مقابل فائدة ربوية متفق عليها بينهما لإقامة مشروع معين، حيث أن المقرض يتحمل نتائج المشروع لوحده اما نجاحه أو فشله، بينما النظام المالي الإسلامي ينص على وجوب تقاسم الأرباح والخسائر بين كل من صاحب المال ومستخدمه، فالإسلام يشجع على استثمار الأموال وفق أحد العقود المالية الإسلامية كالمضاربة والمشاركة، فلا يحق لمقرض المال أن يحصل على العائد دون مخاطرة، فلا بد أن تكون هناك مخاطرة مصاحبة للعائد لكي يكون العقد جائز شرعاً<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>Uddin, Md Akther. "Principles of Islamic finance: Prohibition of riba, gharar and maysir.", INCEIF, Kuala Lumpur, Malaysia, (2015), p 4. <https://mpr.ub.uni-muenchen.de/67711/>

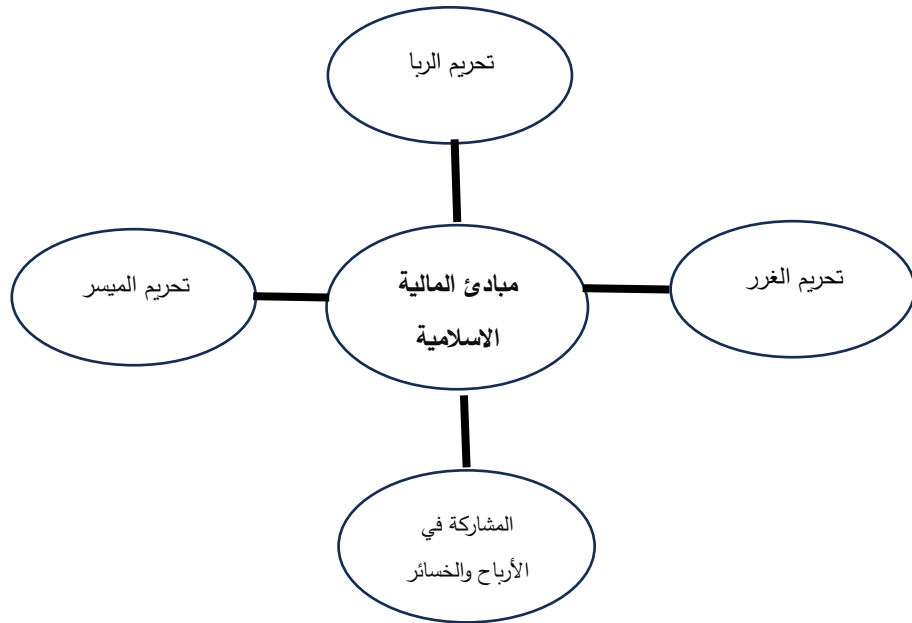
<sup>2</sup> Mihajat, Muhammad Iman Sastra. "Contemporary practice of Ribā, Gharar and Maysir in Islamic banking and finance." International Journal of Islamic Management and Business 2.2 (2016): (1-19), p 11-12.

<sup>3</sup> Brian Kettel, **Introduction to Islamic Banking and Finance**, A John Wiley and Sons, Ltd., Publication, United Kingdom, (2011), p 33.

## الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية

- **تحريم انتاج وبيع السلع والخدمات المحرمة في الإسلام :** الشريعة الإسلامية تنص على تحريم كل نشاط يتعلق بإنتاج أو تسويق أو توريد أو بيع المنتجات المحرمة (وهي المشروبات الكحولية ولحم الخنزير) والخدمات غير الأخلاقية، فكل شركة تعمل في هذه المنتجات أو الخدمات المحرمة أو تحقق مكاسب منها فتعتبر غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.

### الشكل (1-4): مبادئ المالية الاسلامية



**Source:** Komorowski, Rafał, and Katarzyna Kubiszewska. "Islamic Takaful: Has it Successfully Substituted Conventional Insurance?" *Prace Naukowe Uniwersytetu Ekonomicznego we Wrocławiu* 415 Ubezpieczenia wobec wyzwań XXI wieku (2016): (104-114), p106.

<sup>1</sup> Securities Commission. "Report of the Islamic Capital Market Task Force of the International Organizations of Securities Commissions." Kuala Lumpur: Securities Commission (SC) (2004), p.9

### المطلب الثاني: المؤسسات والهيئات الداعمة للمالية الإسلامية

تقوم المؤسسات والهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية بدعم وتطوير الخدمات المالية الإسلامية، كما تقدم دورات تدريبية وتعليمية في مجال الصناعة المالية الإسلامية وذلك للتعريف بالصناعة المالية الإسلامية، وفي هذا المطلب سيتم ذكر أهم المؤسسات والهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية.

1. **البنك الإسلامي للتنمية Islamic Development Bank** : تأسس البنك الإسلامي للتنمية بموجب الإعلان الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية في جدة عام 1393 هـ (1973 م)، وفي سنة 1975 بدأ بنك التنمية الإسلامي نشاطه رسمياً، يسعى البنك الإسلامي للتنمية الى تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في البلدان الأعضاء وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، كما يعمل على تمويل المشاريع في الدول الأعضاء<sup>1</sup>، يقدر عدد أعضاء البنك الإسلامي للتنمية 57 عضواً، ويشترط البنك الإسلامي للتنمية للعضوية ان تكون الدولة العضو عضواً في منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، ويتم تحديد الشروط والاحكام الخاصة بالمساهمة في راس المال من قبل مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية الذي له الصلاحية في ذلك<sup>2</sup>.

2. **مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) The Islamic Financial Services Board**: هو هيئة دولية تعمل على وضع المعايير للهيئات التنظيمية والاشرفية التي لها مصلحة خاصة في ضمان سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وتشمل أسواق رأس المال والتأمين، مقره في ماليزيا وعمله مكمل لما تقوم به لجنة بازل للإشراف المصرفي والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية<sup>3</sup>، تأسست في نوفمبر سنة 2002 وبدأت نشاطها في 10 مارس سنة 2003 وبلغ عدد أعضائها 187 عضو سنة 2022، ومن الأهداف التي تسعى إليها هذه الهيئة تقديم معايير جديدة او تكييف المعايير الدولية القائمة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية من

<sup>1</sup> Hassan, Kabir, and Mervyn Lewis, eds. **Handbook of Islamic banking**. Edward Elgar Publishing, 2007, p 362.

<sup>2</sup> Islamic Development Bank, Retrieved 7-10-2023 from: <https://www.isdb.org/isdb-member-countries>

<sup>3</sup> Hassan, Kabir, and Michael Mahlkecht. **Islamic capital markets: products and strategies**. John Wiley & Sons, 2011, p 36.

خلال تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء، تقديم التوجيهات للمؤسسات المالية الإسلامية بشأن الإفصاح وإدارة المخاطر إضافة الى نشر البحوث والدراسات حول الخدمات المالية الإسلامية<sup>1</sup>.

### 3. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية **The Accounting and Auditing Organizations for Islamic Financial Institutions (AAOIFI)**

هي هيئة دولية لا تسعى الى الربح تأسست سنة 1991 في البحرين، تصدر معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير الشرعية وتعمل على توحيد الممارسات المالية الإسلامية في العالم، وتسعى الايوفي الى تحقيق العديد من الأهداف أهمها: تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة مع الاخذ بعين الاعتبار المعايير والممارسات الدولية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، اعداد وإصدار معايير في كل من المراجعة والحوكمة من أجل الارتقاء بجودة ممارسات المراجعة والحوكمة المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية وتحسين مستوى توحيديه ، وزيادة المعرفة بالصيرفة والتمويل الإسلامي من خلال تقديم البرامج التعليمية والتدريبية، ويتكون الهيكل التنظيمي للهيئة من الجمعية العامة، مجلس الأمناء، اللجنة التنفيذية والأمانة العامة ومن المجالس الفنية وهي المجلس المحاسبي، المجلس الشرعي ومجلس الحوكمة والاخلاقيات<sup>2</sup>، وهو ما يوضحه الملحق رقم 2.

### 4. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية **General Council for Islamic Banks and Financial Institutions (CIBAFI)**

تأسس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية سنة 2001 بالبحرين من قبل البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات مالية أخرى، هو هيئة دولية مستقلة لا تسعى الى الربح تمثل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وصناعة الخدمات المالية الإسلامية على مستوى العالم<sup>3</sup>، وهو منظمة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC) وتضم اكثر من 130 مؤسسة مالية متواجدة في أكثر من 30 دولة، ويهدف المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية ودعم التعاون بين الأعضاء<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> The Islamic Financial Services Board (IFSB), Retrieved 10-10-2023 from: <https://www.ifsb.org/background.php>

<sup>2</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تم الاطلاع عليه في 06-09-2023 على الرابط: <https://aaoifi.com/about>

<sup>3</sup> Alam, Nafis, Lokesh Gupta, and Bala Shanmugam. "Islamic Finance: A Practical Perspective", op-cit, p 379.

<sup>4</sup> المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، تم الاطلاع عليه في 06-09-2023 على الرابط: <https://www.cibafi.org/About>

5. مركز إدارة السيولة المالية **Liquidity Management Center (LMC)**: هو بنك إسلامي تأسس سنة 2002، يخضع لرقابة مصرف البحرين المركزي ويساهم في نمو سوق رأس المال الإسلامي من خلال توفيره لحلول التمويل والاستثمار الإسلامي الأمثل، يلعب المركز دورا هاما في سوق التمويل الإسلامي الأولي والثانوي وذلك من خلال تقديمه لأدوات مالية مبتكرة وقابلة للتداول ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويوفر للمستثمرين فرصة الاستثمار في الصكوك قصيرة الأجل والتي تعتبر منتج لإدارة السيولة قابل للتداول ومنخفض المخاطر، يقدر رأسمال المركز المصرح به 200 مليون دولار أمريكي ورأس مال مدفوع 59.039 مليون دولار أمريكي، له أربعة مساهمين وهم بنك البحرين الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية وشركة KFH بالكويت، ويشارك كل منهم بنسب متساوية في مركز إدارة السيولة المالية والمقدرة بـ 25%<sup>1</sup>، وهذا ما يوضحه الملحق رقم 3.

6. **السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) International Islamic Financial Market**: هي هيئة داعمة للصناعة المالية الإسلامية تأسست سنة 2002، تم انشائها من طرف 5 بنوك مركزية لـ 5 دول، ويتكون مجلس إدارة السوق المالية الإسلامية الدولية من عدة بنوك إسلامية وهي موضحة في الملحق رقم 5، تهدف السوق المالية الإسلامية الدولية الى نشر وثائق مالية متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية، تقديم دورات وندوات حول الصناعة المالية الإسلامية والتعريف بمعايير السوق المالية الإسلامية الدولية<sup>2</sup>، كما تهدف أيضا الى التشجيع على تطوير السوق المالية الدولية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حل مشكل إدارة السيولة لدى البنوك الإسلامية وتوفير البيئة الملائمة للمؤسسات المالية الإسلامية وغير الإسلامية لتنشيط مشاركتها في السوق الثانوية<sup>3</sup>.

7. **الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) Islamic International Rating Agency**: هي هيئة داعمة للصناعة المالية الإسلامية تأسست سنة 2005 بمملكة البحرين، ويعتبر البنك الإسلامي للتنمية من أهم المساهمين في تأسيسها ويمثل رئاسة مجلس الإدارة، وأهم ما تركز عليه الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف هو الشفافية، فالتصنيفات التي تقدمها تقلل من عدم تناظر المعلومات وتزيد من الشفافية في الأسواق، حيث تستفيد المؤسسات المالية الإسلامية من التصنيف من خلال تسهيل تحديد

<sup>1</sup> Liquidity Management Center (LMC), Retrieved 12-10-2023 from: <https://www.lmc Bahrain.com/about-corporate-profile.aspx>

<sup>2</sup> السوق المالية الإسلامية الدولية، تم الاطلاع عليه في 11-10-2023 على الرابط: <https://urlz.fr/ovoE>

<sup>3</sup> Majid, Abdul Rais Abdul. "Developing liquidity management instruments: Role of international Islamic financial markets." ISLAMIC FINANCIAL ARCHITECTURE (2003), p 236.

المخاطر ونقاط القوة والقيام بالتخطيط الاستراتيجي طويل المدى بكل سهولة وتقليل تكلفة التمويل، أما بالنسبة للمستثمرين فالوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تبني الثقة لديهم من خلال توفير المعلومات المتعلقة بالفرص الاستثمارية<sup>1</sup>.

8. المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم International Islamic Centre for Reconciliation and Arbitration (IICRA)

هو هيئة دولية مستقلة لا تسعى الى الربح تأسست في أبريل 2005 وبفضل جهود كل من البنك الإسلامي للتنمية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ودولة الامارات العربية المتحدة وهي مقره<sup>2</sup>، يهدف المركز الى فض النزاعات المصرفية والمالية والتجارية والعقارية للمتعاملين بالصناعة المالية الإسلامية سواء كانوا أشخاص طبيعيين او معنويين من خلال الصلح والتحكيم المتخصص المتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية الذي يقدمه المركز، بتكاليف معقولة ولمدة قصيرة، ويعمل المركز على تنظيم الفعاليات العلمية بهدف نشر ثقافة التحكيم المتخصصة في المعاملات المالية الإسلامية، كما يقوم بتقديم الاستشارات القانونية المتعلقة بنشاطه حول الصناعة المالية الإسلامية<sup>3</sup>.

9. الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة International Islamic Liquidity Management Corporation (IILMC)

تأسست في 25 أكتوبر 2015 من طرف عدة بنوك مركزية والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لإنشاء واصدار أدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ولتسهيل إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية، مقرها في كوالالمبور بماليزيا، تسعى الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة الى تحقيق العديد من الأهداف أهمها: دعم البنوك الإسلامية في حالة حدوث أزمة سيولة بتقديم أدوات مالية عالية السيولة وتعزيز التعاون الدولي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Islamic International Rating Agency (IIRA), Retrieved on 19-10-2023 from: <https://www.iirating.com/corprofile.aspx>

<sup>2</sup> Alharbi, Ahmad. "Development of the Islamic banking system." Journal of Islamic Banking and Finance 3.1 (2015): 12-25, p 16. <http://dx.doi.org/10.15640/jibf.v3n1a2>

<sup>3</sup> المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم، تم الاطلاع عليه في 11-10-2023 على الرابط: <https://iicra.com/ar/about-iicra>

<sup>4</sup> الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة، تم الاطلاع عليه في 19-10-2023 على الرابط: <https://urlz.fr/oxfg>



الشكل (1-5): أهداف الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة



المصدر: موقع الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة: <https://urlz.fr/oy5C>

10. **مجمع الفقه الإسلامي (IIFA) The International Islamic Fiqh Academy**: هو منظمة

علمية عالمية تأسست تنفيذًا للقرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الذي انعقد في مكة المكرمة سنة 1981، مقره مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية يتكون من 57 عضو، يهدف إلى تحقيق التلاقي الفكري والتكامل المعرفي بين فقهاء المذاهب الإسلامية، تجنب التناقض والتضاد في المسائل العامة وذلك بالتنسيق بين جهات الفتوى والهيئات الفقهية والمجالس الإسلامية في العالم الإسلامي، بيان الحكم الشرعي للمواضيع والمسائل ومحاولة تطوير القوانين والتشريعات لتكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.

11. **معهد البنك الإسلامي للتنمية (ISDBI) Islamic Development Bank Institute**: تأسس

المعهد سنة 1981 باسم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، إلا أنه تم تغيير اسمه إلى معهد البنك الإسلامي للتنمية في أبريل 2021 بهدف تعزيز تناسب المعهد مع نموذج الأعمال الجديد، يعتبر المعهد المنارة المعرفية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، يهدف إلى دعم التقدم الاقتصادي المستدام من خلال تطوير الحلول المعرفية المبتكرة لدى الدول الأعضاء (57 عضو) وباقي المجتمعات الإسلامية بالاستعانة بمبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي، يقدم المعهد بحوث في الاقتصاد الإسلامي لمعالجة تحديات التنمية التي تواجهها الدول الأعضاء، يعمل على تنمية رأس المال البشري من خلال تقديم البرامج التعليمية والتدريبية، يسهر على تقديم أحدث تطبيقات التكنولوجيا المالية الإسلامية للدول

<sup>1</sup> مجمع الفقه الإسلامي، تم الاطلاع عليه في 19-10-2023 على الرابط: <https://urlz.fr/oxYn>



الأعضاء كما يساهم في دعم وتطوير منظومات التمويل الإسلامي من خلال تقديم الاستشارات في التمويل الإسلامي والخدمات المالية الإسلامية<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: مؤسسات التأمين التكافلي

يعتبر التأمين التكافلي بديل إسلامي للتأمين التجاري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فهو نظام قائم على التعاون والتضامن بين الأفراد المشتركين في صندوق التأمين التكافلي ضد مختلف الخسائر والأضرار.

#### 1. تعريف التأمين التكافلي:

التأمين التكافلي "هو النظام الذي يساهم فيه المشتركون بمبالغ مالية كافية في صندوق لدعم بعضهم البعض لتغطية مخاطر معينة، فالتأمين التكافلي يؤكد على الوحدة والتعاون بين المشتركين"<sup>2</sup>.

التأمين التكافلي "هو نظام يعمل وفق مبدأ التعاون والتبرع، تتم مشاركة المخاطر جماعيا وبتطوع من قبل المشتركين، وذلك من خلال مساهمة كل عضو مشارك بدفع أقساط التامين"<sup>3</sup>.

التأمين التكافلي هو "اتفاق بين مجموعة من الافراد على انشاء صندوق مشترك يتم التبرع فيه بالأموال، بهدف توفير ضمان مشترك بينهم ضد أي نوع من الخسائر او الاضرار، بحيث إذا تعرض أي عضو من الأعضاء لخسارة او ضرر يتلقى تعويضا من الصندوق"<sup>4</sup>.

التأمين التكافلي هو "عقد جماعي يلتزم بموجبه المشتركون بدفع مبلغ محدد من المال كتبرع لتعويض الضحايا بناء على مبدأ التعاون والتكافل عند حدوث الخطر، تتم إدارة عمليات التأمين من قبل شركة متخصصة نيابة عن المشتركين مقابل رسوم ثابتة"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> معهد البنك الإسلامي للتنمية، تم الاطلاع عليه في 11-10-2023 على الرابط: <https://isdbinstitute.org/ar>

<sup>3</sup> Brian Kettel, **Introduction to Islamic Banking and Finance**, op-cit, p 128.

<sup>3</sup> Bala Shanmugam, Zaha Rina Zahari, **A Primer on Islamic Finance**, The Research Foundation of CFA Institute, 2009, p 64.

<sup>4</sup> Fauzi, Puteri Nur Farah Naadia Mohd, et al. "Takaful: A review on performance, issues and challenges in Malaysia." *Journal of Scientific Research and Development* 3.4 (2016): 71-76, p71.

<sup>5</sup> Ahmed Mohammed Sabbagh, **Islamic Takaful Insurance: From Jurisprudents to Applications**, Amman, 2012, p 27.

## الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية

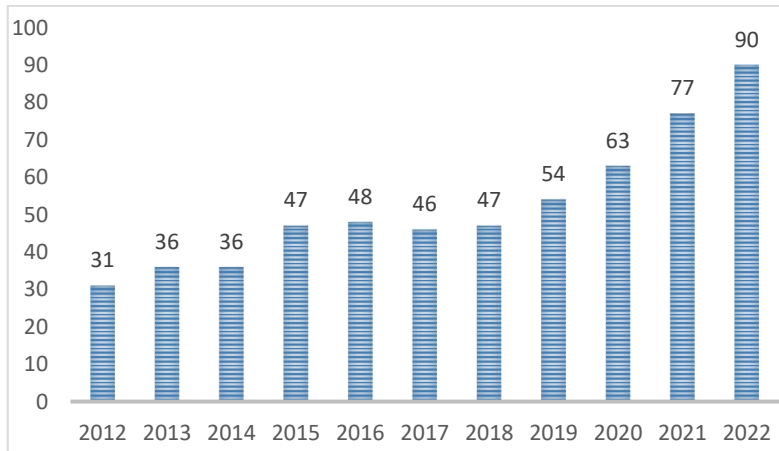
من خلال ما سبق يمكن تعريف التأمين التكافلي على أنه اتفاق بين عدة اشخاص على التبرع في صندوق مشترك للتعاون والتكافل فيما بينهم ضد خسائر ناتجة عن مخاطر معينة، بحيث يتم توكيل شركة متخصصة تدير عمليات التأمين مقابل رسوم ثابتة.

تأسست أول شركة تأمين تكافلي في السودان سنة 1979، وفي نفس السنة تأسست شركة أخرى للتأمين التكافلي في البحرين، وفي الثمانينات تأسست عدة شركات تأمين تكافلي في منطقة الشرق الأوسط وماليزيا، وفي سنة 1984 وافق البرلمان في ماليزيا على التأمين التكافلي<sup>1</sup>.

➤ كان حجم أصول التأمين التكافلي 31 بليون دولار سنة 2012، وفي سنة 2022 بلغ حجم أصول التأمين التكافلي 90 بليون دولار وبمعدل نمو 16% وبلغ عدد شركات التأمين التكافلي 344 شركة والشكل التالي يبين تطور حجم أصول التأمين التكافلي :

الشكل (1-6): حجم أصول التأمين التكافلي خلال الفترة (2012-2022)

الوحدة: بليون دولار أمريكي



Source: ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 29.

➤ تحتل دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا المرتبة الأولى عالميا من حيث حجم أصول التأمين التكافلي والمقدرة بـ 40 بليون دولار سنة 2022، وتأتي بعدها دول مجلس التعاون الخليجي بـ 27 بليون

<sup>1</sup> Malik, A., & Ullah, K. **Introduction to Takaful** (Vol. 10), (2019) Springer Singapore, p 35. <https://doi.org/10.1007/978-981-32-9016-7>

## الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية

دولار، وفي المرتبة الثالثة نجد دول جنوب شرق اسيا بـ 16 بليون دولار، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول (1-2): توزيع أصول التأمين التكافلي حسب المنطقة لسنة 2022**

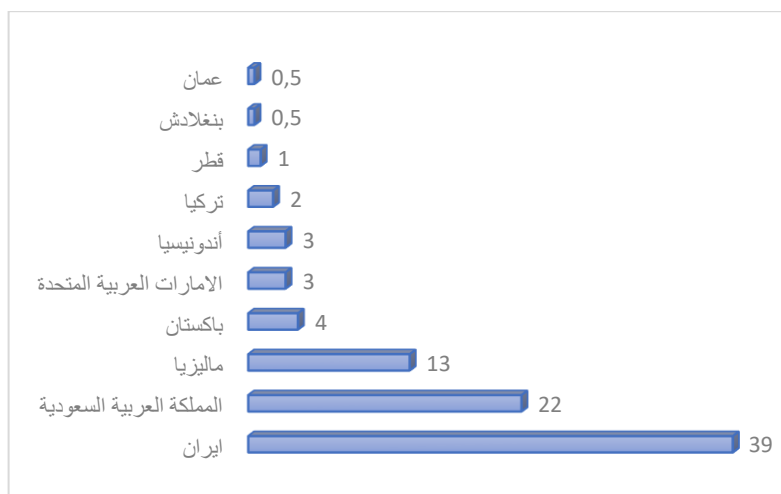
المنطقة	أصول التأمين التكافلي (بليون دولار)
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	40
دول مجلس التعاون الخليجي GCC	27
جنوب شرق اسيا	16
جنوب اسيا	5
أوروبا	2
باقي دول العالم	0.004

Source: ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 42.

➤ تحتل ايران المركز الأول عالميا من حيث حجم أصول التأمين التكافلي والمقدر بـ 39 بليون دولار، وتأتي في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية بـ 22 بليون دولار، وتحتل ماليزيا المرتبة الثالثة بـ 13 بليون دولار ثم تأتي بعدها باكستان بـ 4 بليون دولار، والامارات العربية المتحدة وأندونيسيا بـ 3 بليون دولار وبعدها قطر بـ 1 بليون دولار، وبنغلادش وعمان بـ 0,5 بليون دولار وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

**الشكل (1-7): أفضل الدول من حيث حجم أصول التأمين التكافلي**

الوحدة: بليون دولار أمريكي



Source: ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 43.

2. عناصر عقد التأمين التكافلي: يتكون عقد التأمين التكافلي من أربعة عناصر سيتم عرضها فيما

يلي:<sup>1</sup>

- المؤمن له: الطرف المؤمن له، سواء كان شخصا أو شركة.
- شركة التأمين: الجهة المؤمنة هي المسؤولة عن تنفيذ وإدارة عقود التأمين نيابة عن المشتركين على أساس الوكالة مقابل رسوم ثابتة.
- الخطر المؤمن عليه: هو الخطر أو الخسارة محتملة الحدوث قد تحدث وقد لا تحدث، بحيث حدوث الخطر أو عدم حدوثه لا يعتمد على إرادة أي من طرفي العقد (المؤمن له والمؤمن) بل يتوقف على القدر مثل تلف السلع المؤمن عليها بفعل الفيضان أو احتراق منزل مؤمن عليه.
- قسط التأمين: هو الاشتراك الذي يدفعه المؤمن له للطرف المؤمن بموجب عقد التأمين.
- المبلغ المؤمن به: هو المبلغ الذي تلتزم شركة التأمين بدفعه للمؤمن له عند وقوع الضرر أو الخسارة، ويعتبر هذا المبلغ تعويضا عن الأقساط التي يدفعها المؤمن له للشركة المؤمنة.

3. أنواع التأمين التكافلي: ينقسم التأمين التكافلي الى نوعين التأمين التكافلي العام والتأمين التكافلي العائلي.

- التأمين التكافلي العام **General Takaful** هو نوع من التأمين التكافلي الذي يقوم بموجبه المشتركون بالتبرع في صندوق التأمين التكافلي، تعمل الشركة على إدارة الحوادث والاضرار إضافة الى استثمار الأموال والاحتفاظ بعوائدها في الصندوق وهو عقد قصير الاجل، عند حدوث خسائر أو أضرار للمشاركين كالحرائق والفيضانات وغيرها تقوم الشركة بتعويض المشاركين<sup>2</sup>، فعلى سبيل المثال إذا تضرر منزل أحد المشاركين بسبب الفيضانات فان شركة التأمين التكافلي تقوم بتغطية تكلفة اصلاح المنزل.

- التأمين التكافلي العائلي **Family Takaful** هو نوع من التأمين التكافلي طويل الأجل يقدم حماية للمشاركين، فعند تعرض أحد المشاركين لحدث أو مرض أو عجز فانه يتلقى تعويضا من طرف شركة التأمين التكافلي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ahmed Mohammed Sabbagh, **Islamic Takaful Insurance: From Jurisprudents to Applications**, op-cit p 36-37.

<sup>2</sup> Dahnoun, M., & Alqudwa, B. **Islamic insurance: An alternative to conventional insurance**. American Journal of Humanities & Islamic Studies Vol, 1(1), (2018), p 4-5.

<sup>3</sup> Dahnoun, M., & Alqudwa, B. **Islamic insurance: An alternative to conventional insurance**, op-cit, p 5.

## الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية

➤ يختلف التأمين التجاري عن التأمين التكافلي في العديد من العناصر والتي تتمثل في أسس العقد وطريقة التأمين ضد الخطر وفي حالات العجز والفائض التأميني، وسيتم عرضها في الجدول التالي:

### الجدول (1-3): أوجه المقارنة بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي

أوجه المقارنة	التأمين التجاري	التأمين التكافلي
العقد	عقد بموجبه تلتزم شركة التأمين بتعويض المؤمن له عند وقوع الضرر أو الحادث مقابل أقساط يدفعها المؤمن له، فهو عقد معاوضة مالية.	عقد مبني على التبرع بين مجموعة من الأشخاص يتعاونون فيما بينهم لتفتيت الخطر والاشتراك في تعويض الضرر الذي قد يصيب أحد المشتركين.
الخطر	يتم نقل المخاطر من حامل الوثيقة (المؤمن له) الى شركة التأمين (المؤمن عليه) مقابل قسط التأمين الذي يدفعه المؤمن له.	يستند لمبدأ التعاون المتبادل في تحمل الخسائر، فلا يتم نقل المخاطر وإنما يتم مشاركتها من قبل المشتركين في التأمين.
هيئة الرقابة الشرعية	لا يشترط وجود هيئة رقابة شرعية.	يشترط وجود هيئة رقابة شرعية في شركة التأمين التكافلي مع الالتزام بتعاليمها.
الحسابات	لشركة التأمين التجاري حساب واحد لكل معاملاتها.	لها حسابين: حساب خاص بأموال المشتركين وعوائدها وحساب خاص بأموال المساهمين.
الفائض التأميني	يعتبر ربح في شركة التأمين التجاري ويتم توزيعه على المساهمين.	يستفيد منه المشتركون في التأمين، ويكون ذلك حسب قوانين الشركة
العجز التأميني	إذا حدث عجز فيتحملة حملة الأسهم.	يتحملة المشتركون في التأمين، ويتم تغطيته من خلال الحصول على قرض حسن.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Jaffer, Safder, et al. "Takaful (Islamic insurance): concept, challenges, and opportunities." Seattle, WA: Milliman, Incorporated. Search in (2010), p 7.

ناصر عبد الحميد، التأمين التكافلي التطبيق العملي للاقتصاد الإسلامي التحديات والمواجهة، ط2، مركز الخبرات المهنية للإدارة "بميك"، مصر، 2014، ص ص 147-153.

#### 4. نماذج التأمين التكافلي

➤ يتم تسيير شركات التأمين التكافلي وفق أربعة نماذج، نموذج المضاربة ونموذج الوكالة والنموذج

المركب (الوكالة المضاربة) ونموذج القرض الحسن وسيتم شرحها فيما يلي:

• **نموذج المضاربة:** هو نموذج يتم من خلال الاتفاق بين طرفين، الطرف الأول هو المشتركون في صندوق التأمين التكافلي (رب المال) يشاركون بالأموال كتبرعات لمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث اضرار معينة، والطرف الاخر هو الشركة (المضارب) التي تعمل على إدارة عمليات التأمين التكافلي<sup>1</sup>.

تقوم ادره الشركة باستثمار الأموال في مشاريع متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ويتم تقسيم الأرباح بين الطرفين وفقا لنسب محددة مسبقا، بحيث تدفع كل مصاريف التأمين والتعويضات من الصندوق، وفي حالة حدوث فائض تأميني نميز نوعين من المضاربة مضاربة خالصة وهي التي يكون فيها الفائض التأميني ملكا للمشاركين فقط والمضاربة المعدلة وهي التي يتم فيها تقسيم الفائض التأميني بين للمشاركين وإدارة الشركة<sup>2</sup>.

• **نموذج الوكالة:** هو اتفاق بين المشتركين على تعيين وكيل لإدارة عمليات التأمين والاستثمار مقابل رسوم ثابتة تخصم من صافي مساهمات المشتركين ويوضع الباقي في حساب المخاطر الخاص بالمشاركين، بحيث يشترط ان تكون الرسوم محددة وموافق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية، وإدارة الشركة تستفيد فقط من رسوم الوكالة والتي يجب ان تكون محددة مسبقا ولا يمكن تغييرها، في نموذج الوكالة يتم تحديد الرسوم مسبقا من قبل الطرفين ويشترط ان تكون ثابتة ولهذا يعد نموذج الوكالة أكثر شفافية من نموذج المضاربة<sup>3</sup>.

في حالة الفائض التأميني نميز بين نوعين من الوكالة الخالصة والوكالة المعدلة، الوكالة الخالصة وهي التي تستفيد من خلالها إدارة الشركة من رسوم الوكالة فقط، بينما الوكالة المعدلة تستفيد من خلالها إدارة الشركة من رسوم الوكالة إضافة الى جزء من الفائض التأميني الذي يعد حافزا لتحقيق أداء فعال<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>Hassan, Hafiz Ali. "Takaful models: origin, progression and future." Journal of Islamic Marketing 11.6 (2019): 1801-1819, p 1807. DOI 10.1108/JIMA-04-2018-0078

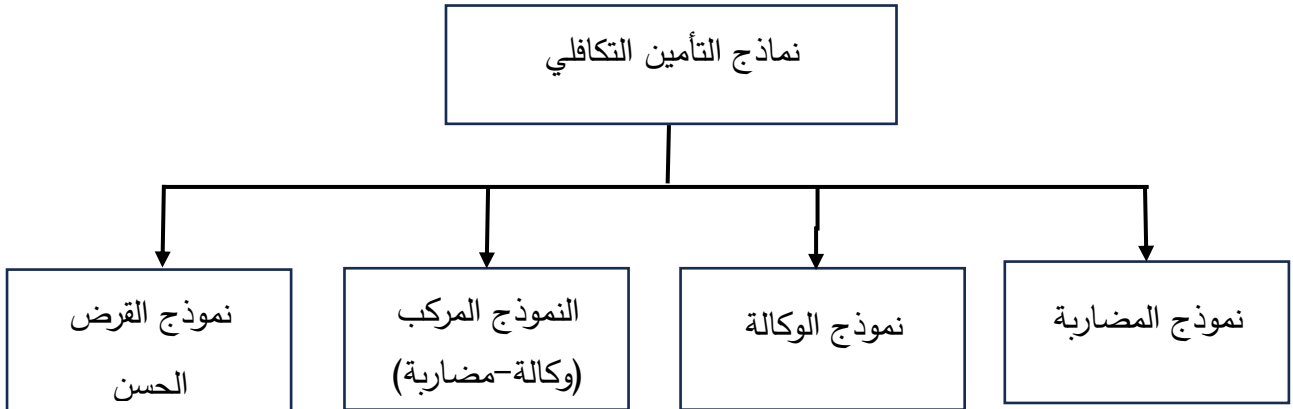
<sup>2</sup> Dinç, Y., Nagayev, R., Mohammed, M. O., Oseni, U. A., Al Amri, M. C., Saiti, B., ... & Jahangir, R, **Improving the Takaful sector in Islamic countries**, COMCEC Coordination Office, (2019), p38.

<sup>3</sup> Muhammedi, S., Cheumar, M., & Haji-Othman, Y. Emergency of Takaful, **An Islamic Insurance Model, as an Alternative to Conventional Insurance in Uganda**, International Journal of Contemporary Issues, 1(1), (2023), 35-45, p 38.

<sup>4</sup> Dinç, Y., Nagayev, R., Mohammed, M. O., Oseni, U. A., Al Amri, M. C., Saiti, B., ... & Jahangir, R, **Improving the Takaful sector in Islamic countries**, op-cit, p 34-35.

- **النموذج المركب (المختلط):** هو نموذج يشمل على عقدين عقد وكالة وعقد مضاربة، عقد الوكالة يتم من خلاله إدارة عمليات التأمين بينما عقد المضاربة فيتم من خلاله استثمار أموال المشتركين في صندوق التأمين، وحسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فإنه يتم توزيع الأرباح بين المشتركين وإدارة الشركة بنسب محددة مسبقا كما تستفيد أيضا إدارة الشركة من رسوم الوكالة، وهذا النموذج منتشر بكثرة في دول الشرق الأوسط<sup>1</sup>.
  - **نموذج القرض الحسن:** هو نموذج قائم على التعاون بين المشتركين فيما بينهم من خلال التبرع بمبالغ مالية في صندوق الوقف، حيث تعمل إدارة الشركة على تنفيذ عمليات التأمين مقابل مبلغ ثابت ولا تستفيد من رسوم الوكالة، ويتم استثمار الأموال من قبل إدارة الشركة في مشاريع متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بعد خصم التعويضات ومصاريف التأمين توزع الأرباح بين المشتركين وإدارة الشركة وفق نسب محددة مسبقا، والمبلغ المتبقي يوزع على المشتركين الذين لم يستفيدوا من تعويضات من قبل وفقا لنسب محددة، نموذج القرض الحسن معمول به في باكستان وجنوب افريقيا<sup>2</sup>.
- من خلال ما سبق يمكن تلخيص نماذج التأمين التكافلي في الشكل الاتي:

**الشكل (1-8): نماذج التأمين التكافلي**



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

<sup>1</sup> Umut, Muharrem, and Enes Akkurt. "Insurance Business Models Under Islamic Law and Participation Insurance." International Journal of Insurance and Finance (IJIF) 2.1 (2022): 13-27, p 22. DOI: 10.52898/ijif.2022.2 P 22.

<sup>2</sup> Hassan, H. A, Takaful models: origin, progression and future, op-cit, p 1813.

### المبحث الثاني: الصيرفة الاسلامية ومؤسسات الوقف والزكاة

تلتزم المؤسسات المالية الإسلامية المصرفية وغير المصرفية بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، تهدف الى تمويل الاستثمارات كما تساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي، في هذا المبحث سنقوم بعرض الاطار النظري للبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية، عقود التمويل الإسلامي إضافة الى مؤسسات الوقف والزكاة.

### المطلب الأول: المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية

تعتبر الصيرفة الإسلامية بما فيها من مصارف إسلامية ونوافذ اسلامية من أهم قطاعات المالية الإسلامية وذلك لدورها الهام في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال عقود التمويل التي تقدمها للأفراد والمؤسسات كالمشاركة والمرابحة والسلم والاستصناع.

### أولاً: المصارف الاسلامية

المصارف الإسلامية "مؤسسات مالية إسلامية تقدم الخدمات المصرفية والمالية، وتباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء أحكام الشريعة الاسلامية في مجال المعاملات المصرفية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تشغيل الأموال"<sup>1</sup>.

المصرف الإسلامي هو "مؤسسة مالية تهدف الى الربح من خلال قيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهور على أساس القرض أو المضاربة واستثمار جميع الأموال المتاحة من خلال أدوات تمويل واستثمار لا تتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية بأي حال من الأحوال"<sup>2</sup>.

المصرف الإسلامي هو "مؤسسة مالية تجارية تعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية، تقوم بجمع الودائع وتمويل الافراد والمؤسسات وتقديم خدمات مصرفية أخرى"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، المصارف الاسلامية مفاهيم اساسية وحالات تطبيقية، ط1، دار بغدادي، بغداد، 2019، ص 16.

<sup>2</sup> حسين محمد سمحان، اسس العمليات المصرفية الاسلامية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 42.

<sup>3</sup> Kayimova Zumrad Abdullaevna, **prospects for the development of Islamic banking services market in commercial banks of Uzbekistan** (2021) vol 2 (8) World economics & Finance Bulletin (WEFB), (19-22) p 19.



تعرف الموسوعة العلمية والعملية البنك الاسلامي بانه "اداة تحقيق وتعميق للأدوات المرتبطة بالقيم الروحية ومركز للإشعاع، ومدرسة للتربية وسبيل عملي الى حياة كريمة لأفراد الأمة الاسلامية وسند لاقتصاديات الدول الإسلامية"<sup>1</sup>.

هي "مؤسسات مالية تهدف إلى جمع الأموال وتوظيفها وفق الشريعة الإسلامية بما يخدم المجتمع الإسلامي التضامني وتحقيق العدالة في التوزيع، مع الالتزام وليس التعامل مع المنافع، وتجنب أي عمل يخالف الشريعة الإسلامية"<sup>2</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المصرف الإسلامي على أنه مؤسسة مالية تعمل على تجميع الموارد المالية والتوظيف الأمثل لها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أنها لا تتعامل بالربا أخذًا وعطاءً وتهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يعود تاريخ نشأة البنوك الاسلامية الى سنة 1940 عندما أنشئت ماليزيا صناديق الادخار تعمل بدون فائدة، وفي سنة 1950 بدأت الفكرة في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية من خلال انشاء مؤسسة تقبل الودائع وتقوم بإقراضها لصغار المزارعين بدون فوائد، لكن هذه التجربة لم تنجح لعدم كفاءة الجهاز المالي والإداري وعدم الإقبال على الإيداع فيها.<sup>3</sup>

وفي سنة 1963 ظهرت اول تجربة في انشاء المصارف الاسلامية وهي بنوك الادخار في مصر بقرية "ميت غمر" بإقليم الدقهلية من طرف الدكتور احمد عبد العزيز النجار، حيث كانت هذه التجربة تعد بداية انتشار المصارف الاسلامية، كانت تتعامل هذه البنوك بدون فائدة ووفقا لأحكام الشريعة الاسلامية،<sup>4</sup> وكانت بمثابة صناديق ادخار لصغار المدخرين.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمد عبد الله شاهين، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، ط1، دار الأكاديميون، عمان، 2019، ص 141

<sup>2</sup> Alani, Farooq Salman, and Hisham Yaacob. "Traditional banks conversion motivation into Islamic banks: evidence from the middle east." International Business Research 5.12 (2012), p 84. <http://dx.doi.org/10.5539/ibr.v5n12p83>

<sup>3</sup> ميلود بن حوجو، العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الاسلامية في ظل معايير رقابية موحدة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2019، ص 54.

<sup>4</sup> حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، المصارف الاسلامية (مفاهيم اساسية وحالات تطبيقية)، مرجع سابق، ص 23.

<sup>5</sup> محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الاسلامية (الاسس النظرية والتطبيقات المالية)، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 42.

## الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية

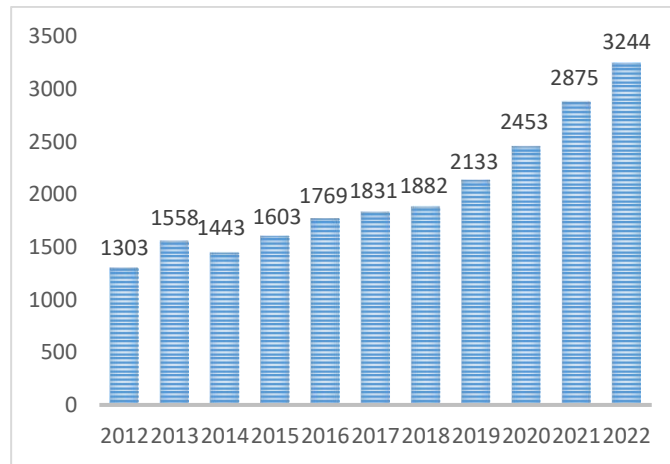
وفي عام 1971 تم انشاء بنك ناصر الاجتماعي بمصر القاهرة، تلاه بنك دبي الاسلامي عام 1975، ثم بنك فيصل الاسلامي السوداني عام 1977، ثم تم تأسيس بيت التمويل الكويتي عام 1977 ثم بنك فيصل الاسلامي المصري عام 1977.<sup>1</sup>

وفي الاردن تم انشاء البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار عام 1978 كبنك لا يتعامل بالربا، وفي البحرين تم انشاء بنك البحرين الاسلامي حيث زال نشاطه وفق العقود الشرعية بالمشاركة في الربح والاستثمار.<sup>2</sup>

وهنا تجدر الإشارة ان مصر هي مقر أول تجربة للبنوك الإسلامية من خلال بنوك الادخار التي أنشئت من قبل الدكتور احمد عبد العزيز النجار بإقليم الدقهلية، وبعدها بدأ انتشار البنوك الإسلامية في العديد من الدول كالإمارات، السودان، الأردن والبحرين.

➤ وقد تزايد عدد البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية الى أن وصل الى 610 مؤسسة بنكية اسلامية سنة 2022، وبلغ حجم أصول الصيرفة الاسلامية 3.2 تريليون دولار بمعدل نمو 11% والشكل التالي يوضح تطور حجم الصيرفة الإسلامية خلال الفترة (2012-2022).

**الشكل (1-9): أصول الصيرفة الإسلامية خلال الفترة (2012-2022) (بليون دولار أمريكي)**



Source: ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 27.

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي واخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 187.  
<sup>2</sup> ميلود بن جوحو، العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية في ظل معايير رقابية موحدة، مرجع سابق، ص 56.

## الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية

➤ تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى عالميا من حيث حجم أصول الصيرفة الاسلامية والمقدرة بـ 1376 بليون دولار سنة 2022، وتأتي بعدها باقي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـ 1371 بليون دولار، وفي المرتبة الثالثة نجد دول جنوب شرق اسيا بـ 335 بليون دولار، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول (1-4): توزيع أصول الصيرفة الإسلامية حسب المنطقة لسنة 2022**

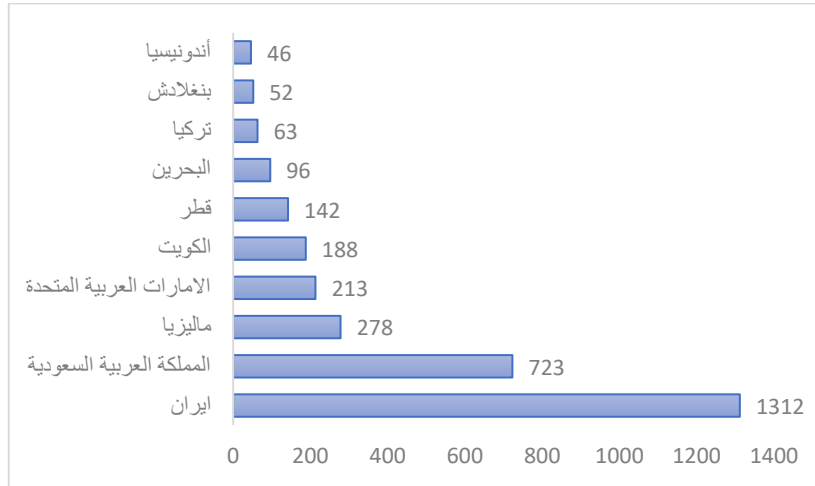
المنطقة	أصول الصيرفة الاسلامية (بليون دولار)
مجلس التعاون الخليجي GCC	1376
باقي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	1371
جنوب شرق اسيا	335
جنوب اسيا	84
أوروبا	72
أمريكا	1
باقي دول العالم	4.4

Source: ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 39.

➤ تحتل ايران المركز الأول عالميا من حيث حجم أصول الصيرفة الإسلامية والمقدر بـ 1312 بليون دولار، وتأتي في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية بـ 723 بليون دولار، وتحتل ماليزيا المرتبة الثالثة بـ 278 بليون دولار ثم تأتي بعدها الامارات العربية المتحدة بـ 213 بليون دولار، والكويت بـ 188 بليون دولار وقطر بـ 142 بليون دولار وبعدها البحرين بـ 96 بليون دولار، وتركيا بـ 63 بليون دولار، وبنغلادش بـ 52 بليون دولار وأندونيسيا بـ 46 بليون دولار وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

**الشكل (1-10): أفضل الدول من حيث حجم أصول الصيرفة الاسلامية (بليون دولار أمريكي)**

## الفصل الأول: الإطار النظري لتطبيقات المالية الإسلامية



Source: ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 40.

➤ بلغ عدد البنوك الإسلامية 336 بنك إسلامي سنة 2022 بعدما كان عددها 247 سنة 2012، بينما أصبح عدد النوافذ الإسلامية 274 نافذة إسلامية سنة 2022 بعدما كان عددها 149 نافذة إسلامية سنة 2012، وبذلك أصبح عدد المؤسسات البنكية الإسلامية 610 مؤسسة سنة 2022 والجدول التالي يوضح ذلك.

### الجدول (1-5): تطور عدد البنوك والنوافذ الإسلامية من (2012 الى 2022)

%	2022	%	2012	
55	336	62	247	البنوك الإسلامية
45	274	38	149	النوافذ الإسلامية
100	610	100	423	المؤسسات البنكية الإسلامية

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 27.

➤ تتفرد المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية بالعديد من الخصائص أهمها:

- تتميز المصارف الاسلامية بأساس عقائدي أو إيديولوجي أي أنها تلتزم بمبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية وهذا يعني خلو أنشطة المصارف الاسلامية من المخالفات الشرعية<sup>1</sup>، وذلك ان المال هو ملك الله تعالى وان الإنسان مستخلف في هذا المال لقوله تعالى ﴿\* وَاللّٰى تَمُوَدَّ اٰخَاهُمْ صٰلِحًا قَالَ يَتَقَوَّمُ اَعْبُدُوا اللّٰهَ مَا لَكُمْ مِّنْ اِلٰهٍ غَيْرُهُ هُوَ اَنْشَأَكُمْ مِّنَ الْاَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا اِلَيْهِ اِنَّ رَبِّي قَرِيْبٌ مُّجِيْبٌ ﴿61﴾ [سورة هود: 61] وقوله تعالى ﴿ءَامِنُوْا بِاللّٰهِ وَرَسُوْلِهِ وَاَنْفِقُوْا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُّسْتَخْلِفِيْنَ فِيْهِ فَاَلَّذِيْنَ ءَامَنُوْا مِنْكُمْ وَاَنْفَقُوْا لَهُمْ اَجْرٌ كَبِيْرٌ ﴿٧٧﴾﴾ [سورة الحديد: 7]
- عدم التعامل بالربا أخذًا وعطاءً حرم الله تعالى الربا، والربا هو كل زيادة لا يقابلها عوض في مبادلة مال من الأموال الربوية بمال من جنسه، قال الله تعالى ﴿الَّذِيْنَ يَأْكُلُوْنَ الرِّبْوٰى لَا يَقُوْمُوْنَ اِلَّا كَمَا يَقُوْمُ الَّذِيْ يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطٰنُ مِنَ الْمَسِّ ذٰلِكَ بِاَنَّهُمْ قَالُوْا اِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبْوٰى وَاَحَلَّ اللّٰهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبْوٰى فَمَنْ جَآءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَبِّهٖ فَاتَّبَعْتَهَا فَهٗوَ مَا سَلَفَ وَاَمْرُهٗٓ اِلَى اللّٰهِ وَمَنْ عَادَ فَاُولٰٓئِكَ اَصْحٰبُ النَّارِ هُمْ فِيْهَا خٰلِدُوْنَ ﴿٢٧٧﴾﴾ ﴿مُحَقُّ اللّٰهُ الرِّبْوٰى وَرَبِّيْ اَصْدَقْتُ وَاَللّٰهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفّٰرٍ اٰثِمٍ ﴿٧٦﴾﴾ اِنَّ الَّذِيْنَ ءَامَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ وَاَقَامُوا الصَّلٰوةَ وَاَتَوُوْا الزَّكٰوةَ لَهُمْ اَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُوْنَ ﴿٧٧﴾﴾ يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ ءَامَنُوْا اتَّقُوا اللّٰهَ وَذَرُوْا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبْوٰى اِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِيْنَ ﴿٧٨﴾﴾ اِنْ لَّمْ تَفْعَلُوْا فَاذْنُوْا بِحَرْبٍ مِّنَ اللّٰهِ وَرَسُوْلِهِ وَاِنْ تَبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوْسُ اَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُوْنَ وَلَا تُظْلَمُوْنَ ﴿٧٩﴾﴾ [سورة البقرة: 275-279]
- الاستثمار محور اهتمام البنك الاسلامي: فالبنوك الاسلامية تركز اهتمامها على عملية الاستثمار والتنمية، من خلال الاهتمام بتمويل المشاريع الاقتصادية التي تخدم اهداف التنمية الاقتصادية بحيث لا تخالف احكام الشريعة الاسلامية لقوله تعالى ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبٰٓئِثَ﴾ [سورة الأعراف: 157]، أي عدم الاستثمار في المشاريع والانشطة المحرمة شرعا مثل أنشطة صناعة الخمور والصناعات التي تقوم على تربية وبيع لحوم الخنزير، وعدم الاستثمار في اي مشروع يتعامل بالفائدة الربوية.<sup>2</sup>
- تحقيق التكافل الاجتماعي: تتميز المصارف الاسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية بتحقيق التكافل الاجتماعي بين افراد المجتمع بطرق مختلفة من خلال صناديق الزكاة التي تمول عن طريق الزكاة التي تفرض على راس مال المصرف وارياحه، وتهتم المصارف الاسلامية بالقروض الحسنة والمبادرة في تمويل المشاريع الاجتماعية التي لا تهدف الى الربح.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ريمون يوسف فرحات، المصارف الاسلامية، ط2، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص 32.

<sup>2</sup> احمد شعبان، احمد علي، البنوك الاسلامية في مواجهة الازمات المالية، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2010، ص 73.

<sup>3</sup> عماد غزاري، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 24.

- تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة في الربح والخسارة وفق القاعدة الشرعية الغنم بالغرم<sup>1</sup> وتعني انه لا بد من تحمل المشقة أو الخسائر مقابل الحصول على النفع أو الربح، وذلك من خلال المضاربة والمشاركة الإسلامية.

### ثانياً: النوافذ الإسلامية

النوافذ الإسلامية هي "أقسام داخل البنوك التقليدية تقوم بإنشاء وتشغيل وصيانة العمليات المصرفية الإسلامية ككيانات ربحية وبتكلفة منفصلة عن عملياتها المصرفية"<sup>2</sup>، وهي "قسم من البنك التقليدي تقدم منتجات وخدمات مالية إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية"<sup>3</sup>، النافذة الإسلامية هي "جزء من مؤسسة مالية تقليدية قد تكون فرعاً أو وحدة مخصصة لتلك المؤسسة ولكنها ليست كيانات قانونية منفصلة، توفر إدارة الأموال والتمويل والاستثمار المتوافقين مع أحكام الشريعة الإسلامية"<sup>4</sup>، أو تعرف على أنها "تسهيلات خاصة تقدمها البنوك التقليدية لتقديم الخدمات للمسلمين الذين يرغبون في المشاركة في الأعمال المصرفية الإسلامية"<sup>5</sup>. من خلال ما سبق يمكن تعريف النوافذ الإسلامية على أنها أجزاء من البنوك التقليدية قد تكون قسماً منها أو فرعاً تابعاً لها، تقدم المنتجات والخدمات المالية الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. يجب توفر العديد من الشروط والضوابط في النوافذ الإسلامية أهمها الاستقلالية المالية والإدارية لأنشطة النوافذ والفروع الإسلامية عن البنوك التقليدية، وضرورة وجود هيئة رقابة شرعية على مستوى النافذة الإسلامية لمراقبة مدى التزام هذه الأخيرة بالأحكام الشرعية، التعامل باليات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتجنب المحرمات كالغرر والربا والتحايل والغش<sup>6</sup>...

<sup>1</sup> محمد محمود الجعلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 120.

<sup>2</sup> Kamaruddin, Badrul Hisham, Mohammad Samaun Safab, and Rohani Mohd. "Assessing production efficiency of Islamic banks and conventional bank Islamic windows in Malaysia." International Journal of Business and Management Science 1.1 (2008): 31-48, p 32. <https://mpru.ub.uni-muenchen.de/10670/>

<sup>3</sup> Ratnasari, Nissa Ghulma, Sri Rahayu Hijrah Hati, and Dony Abdul Chalid. "Full-Fledged VS Islamic Bank Windows: Which One Do Muslim Customers' Know Better and Prefer More?." Iqtishadia, vol 14(2) (2021). 301-3011, p 303. DOI: 10.21043/iqtishadia. v14i2.9967

<sup>4</sup> International Monetary Fund, The Core Principles for Islamic Finance Regulations and Assessment Methodology, Washington, May 2018, p 12.

<sup>5</sup> Iqbal, Zamir. "Islamic financial systems." Finance and development 34 (1997): 42-45, p 43.

<sup>6</sup> صادق الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية (مداخل وتطبيقات)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2022، ص 354.

➤ تنقسم الآراء الفقهية حول النواذ الإسلامية الى ثلاثة مجموعات، المجموعة الأولى تشجع على انشاء فروع ونواذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية، وذلك لصعوبة الحصول على ترخيص لإنشاء بنوك إسلامية في بعض الدول وأن النواذ الإسلامية تعتبر البديل الوحيد لتقديم منتجات مالية إسلامية ولكن بشرط أن تلتزم هذه النواذ والفروع بأحكام الشريعة الإسلامية، والمجموعة الثانية تعارض التعامل مع النواذ الإسلامية مخافة من خلط الأموال وذكرت أنها طريقة جديدة لامتناس أخذ أموال المسلمين وخذاعهم، أما المجموعة الثالثة فأجازت التعامل مع النواذ الإسلامية باعتبارها أفضل من التعامل مع البنوك التقليدية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: عقود التمويل الإسلامي

تختلف عقود التمويل الإسلامي فمنها ما هي قائمة على المشاركة مثل المشاركة، المضاربة، المزارعة والمساقاة، ومنها ما هي قائمة على المديونية كالمرابحة، السلم، الاستصناع والاجارة، ومنها ما هي قائمة على التبرع كالقرض الحسن، وفيما يلي سيتم عرض هذه العقود.

#### 1. المشاركة

المشاركة هي "عقد يتفق بواسطته المصرف والمتعامل على جمع المصادر المالية لأجل إنشاء أو تشغيل عمل أو صناعة أو التعهد بأي نوع من المشاريع والأعمال، ويتفقان على إدارة ذلك وفقاً لشروط العقد، وتقسم الخسارة بنسبة المشاركة في رأس المال أما الأرباح فعلى ما اتفقا"<sup>2</sup>، المشاركة تشير إلى "شراكة مشتركة يجمع فيها شخصان أو أكثر إما رأس مالهم أو عملهم، ليشكلوا عملاً يتقاسم فيه جميع الشركاء الربح وفقاً لنسبة محددة، بينما يتم تقاسم الخسارة وفقاً لنسبة المساهمة"<sup>3</sup>.

المشاركة هي "مشروع مشترك، حيث يساهم كل من العميل والبنك بالتساوي في الاستثمار، يقوم كل من البنك والعميل بتجميع رأس المال معاً والذي يتم استثماره بعد ذلك في المشروع، مع تحديد نسبة مشاركة الأرباح مسبقاً، ويتم أيضاً تقاسم الخسائر فيما يتعلق بحجم رأس المال المستثمر من قبل كل طرف، بعد

<sup>1</sup> Zaki, Fatma, and Khaled Hussainey. "Conversions to Islamic Banks: Jurisprudence; Economic and AAOIFI Requirements." *European Journal of Islamic Finance* 3 (2015), p 4-5. <https://doi.org/10.13135/2421-2172/1111>

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى، المصارف الإسلامية الاستثمار والتمويل في الإسلام، مرجع سابق، ص 202.

<sup>3</sup> Rammal, Hussain Gulzar. "Financing through musharaka: principles and application." *Business Quest* (2004), p 3.

أن يقوم كل من العميل والبنك بوضع خطة عمل للمشروع، فإنهم يساهمون بشكل مشترك في رأس المال ويتقاسمون مسؤوليات إدارة الأعمال وعملياتها بشروط متفق عليها مسبقاً<sup>1</sup>.

✓ من خلال ما سبق يمكن القول ان المشاركة هي اشتراك بين المصرف الإسلامي والعميل في العمل أو المال أو فيهما معاً، لغرض إنشاء أو انجاز أي نوع من المشاريع، بحيث توزع الأرباح حسب الاتفاق بينهما، بينما الخسارة فيتحملها كل واحد حسب حصته.

➤ أكد القرآن والسنة والإجماع على مشروعية المشاركة، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجْتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴿٢٤﴾﴾ [ص: 24]

وقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [سورة الزمر: 29]

وقوله تعالى: ﴿\* فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [سورة النساء: 12]

ومن السنة: ما أقره النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه في تعاملهم في الشركة، فعن السائب بن أبي السائب انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم: "كنت شريكي في الجاهلية فكنت خير شريك لا تداريني ولا تماريني" (رواه ابن ماجه).

ومن الإجماع: إن الناس كانوا يتعاملون بالشراكة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير نكير منكر<sup>2</sup>.

➤ يشترط في عقد التمويل بالمشاركة عدة شروط وهي أن يكون رأس المال معلوماً من حيث النوع والجنس والمقدار، وان لا يكون دين في ذمة أحد الشركاء، ولا يشترط التساوي بين الحصص، ولا يجوز خلط المال الخاص لأحد الشركاء بالذمة المالية للمشاركة، كما يجب على كل شريك أن يتقيد بشروط العقد ويمكن لأحد الشركاء تفويض الطرف الآخر بالعمل أو اشتراكهما في تنفيذه، ويجب أن يكون توزيع الأرباح وفقاً لنسب معينة متفق عليها من قبل، ويجب ألا تكون حصة كل شريك محددة المقدار مسبقاً،

<sup>1</sup> Qadri, Hussain Mohi-ud-Din, and M. Ishaq Bhatti, eds. *The growth of Islamic finance and banking: innovation, governance and risk mitigation*. Routledge, 2020, p 41.

<sup>2</sup> أشرف محمد دوبيه، دراسات في التمويل الإسلامي، ط1، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 19.



و يجب ايضا خصم تكاليف المشروع من الربح الذي يتم توزيعه، ففي حالة وقوع الخسارة يتحملها كل شريك حسب نسبة مساهمته إذا لم يكن هناك تقصير أو مخالفة من احد الشركاء، أما في حالة تقصير من طرف احد الشركاء فإنه يتحمل الخسارة لوحده<sup>1</sup>.

➤ تأخذ المشاركة شكلين أساسيين اما مشاركة ثابتة أو مشاركة منتهية بالتملك، ويتم اختيار الشكل المناسب باتفاق البنك مع العميل.

– **المشاركة الثابتة (الدائمة):** هي المشاركة التي يساهم فيها المصرف في تمويل جزء من رأسمال مشروع معين، وبذلك يصبح المصرف شريكا في المشروع، وان يتم الاتفاق على ما ينتجه المشروع من ربح أو خسارة بنسب محددة<sup>2</sup>، وهي المشاركة التي تبقى فيها حصة الشريك في رأس مال المشاركة طوال اجلها المحدد في العقد<sup>3</sup>.

– **المشاركة المنتهية بالتملك:** وهي المشاركة التي يدخل فيها البنك كشريك في مشروع ما مقابل ربح معين، بحيث يصبح المتعامل معه مالكا للمشروع بصفة نهائية وعندما يسترجع البنك مساهمته بالكامل تكون بقية رأس مال المشروع من نصيبه، وكمثال على ذلك عندما يتفق البنك مع العميل في مشروعته عن طريق اقتناؤه لنسبة معينة من أسهمه وبناءا عليها يحصل على الأرباح، ويلتزم البنك بإتاحة الفرصة للعميل بأخذ كل الأسهم التي اشترها أي أن البنك يقوم بالانسحاب من المشروع خلال مدة محددة متفق عليها، عن طريق التنازل في حصصه في رأس المال لصالح العميل الذي يمكن أن يشتريها دفعة واحدة أو بالتدريج حتى يصل الى امتلاك المشروع في النهاية ويتم التسديد حسب الشروط المتفق عليها ونوعية المشروع وحسب تمكن البنك من استرداد رأسماله وأرباحه<sup>4</sup>.

➤ تختلف المشاركة الثابتة عن المشاركة المتناقصة في كونها غير محددة المدة، على عكس المشاركة المتناقصة هي محددة المدة، الوعد بالشراء ضروري في المشاركة المتناقصة، أما المشاركة الثابتة فلا ضرورة لوعد الشراء فيها<sup>5</sup>.

## 2. المضاربة

<sup>1</sup> شوقي بورقية، هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 79.

<sup>2</sup> شوقي بورقية، هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 80.

<sup>3</sup> عبد الستار الخويلدي، الفروق الأساسية في المعاملات المالية الإسلامية، ط1، معهد دبي القضائي، دبي، 2015، ص 138.

<sup>4</sup> هاشم عبد الرحيم السيد، موسوعة المصارف الإسلامية، دار الشرق، الدوحة، 2008، ص 356.

<sup>5</sup> عبد الستار الخويلدي، الفروق الأساسية في المعاملات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 139.

المضاربة هي "عقد بين طرفين يقدم بموجبه أحدهما المال للطرف الآخر ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها مسبقا، ويتحمل صاحب المال الخسارة لوحدته شرط عدم تقصير الطرف الآخر ويسمى صاحب المال رب المال ويسمى الطرف الآخر المضارب أو العامل"<sup>1</sup>، او هي "شراكة من خلالها يوفر الطرف الأول رأس المال للشراكة بينما يوفر الطرف الاخر مهارات تنظيم المشاريع، واي خسارة يتحملها الممول ويتم تقاسم الأرباح بين الشركاء وفقا لنسب متفق عليها مسبقا"<sup>2</sup>.

والمضاربة هي "نوع من المشاركة العادلة بين المال والعمل(الجهد) يسمح فيها لصاحب المال بان يأخذ نصيبا من الربح المحقق كما يسمح لصاحب الجهد كذلك بان يأخذ نصيبا من الربح نتيجة عمله في المال، فإذا حدثت الخسارة وكانت دون تعمد ولا تقصير من العامل فان كل طرف يخسر من جنس ما قدمه"<sup>3</sup>.

المضاربة هي "عقد بموجبه يقوم البنك بتوفير رأس المال اللازم للمشروع، بينما يقدم المقاول العمل والخبرة ويتم تقاسم الأرباح أو الخسائر من المشروع بين البنك وصاحب المشروع والمقاول بنسبة ثابتة، يتحمل البنك الخسائر المالية بالكامل وتقتصر مسؤولية المقاولين على وقتهم وجهدهم وفي حالات الإهمال أو سوء الإدارة من قبل المقاولين، فقد يتحملون مسؤولية الخسائر المالية"<sup>4</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المضاربة على انها: اتفاق بين صاحب المال وصاحب الجهد، فيقدم الأول رأس المال ويقدم الاخر الجهد والخبرة للقيام بمشروع أو عمل معين، مع الاتفاق على توزيع الأرباح بنسب محددة مسبقا، اما الخسارة فيتحملها كل طرف حسب ما قدمه، يتحمل الطرف الأول خسارة رأسماله ويتحمل الطرف الاخر خسارة جهده وهذا إذا لم يقصر صاحب الجهد في العمل.

➤ المضاربة مشروعة بالسنة التقريرية لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم كان الناس يتعاملون بالقراض (المضاربة) والربا فأقر القراض وحرم الربا، وضارب النبي صلى الله عليه وسلم بمال خديجة قبل بعثته وتعامل بها أصحابه فكان العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه إذا دفع مالا مضاربة اشترط على المضارب ألا يسلك بحرا او ينزل به واديا ولا يشتري ذا كبد رطبة، فان فعل ذلك ضمن، فبلغ ذلك

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الاسلامية، مرجع سابق، ص 90.

<sup>2</sup> Hassan, Abul, and Sabur Mollah. **Islamic finance: ethical underpinnings, products, and institutions.** Springer, 2018, p 24. <https://doi.org/10.1007/978-3-319-91295-0>

<sup>3</sup> عبد الكريم قندوز، عقود التمويل الإسلامي: دراسات حالة، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2019، ص 17.

<sup>4</sup> Alam, Nafis, Lokesh Gupta, and Bala Shanmugam. "Islamic Finance: A Practical Perspective.", op-cit, p 76.

رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازته، أجمعت الامة على مشروعية المضاربة، فهي مشروعة بالإجماع منذ بزوغ فجر الإسلام<sup>1</sup>.

- تخضع المضاربة لعدة شروط وضعها الفقهاء باجتهادهم لكل ركن من أركانها، يشترط في رأس مال المضاربة أن يكون من النقود، وأن يكون معلوما، فلا تجوز المضاربة على مبلغ غير محدد، لأن ذلك يؤدي الى النزاع والاختلاف، وألا يكون رأس المال في ذمة المضارب، فلا يجوز أن يعمل المضارب بالدين الذي في ذمته لأن الدين الذي عليه لا يصح رأس مال للمضاربة، ولذا يجب أن يقبض صاحب المال الدين من المدين أولا ثم يقدمه للمضارب لتصح المضاربة كما يجب أن يسلم صاحب المال رأس المال للمضارب ليتمكن من العمل<sup>2</sup>.
- يشترط في العمل أن يقوم العامل بالعمل دون تدخل رب المال فيه والتضييق عليه ولكن يمكن له مراقبته كما يجب ألا يحدد رب المال للعامل أجل يمنعه من التصرف، ويشترط في الربح أن تكون حصة كل من العامل ورب العمل معلومة في عقد المضاربة، وأن يتحصل كل طرف على نسبة من الربح ولا يصح أن يكون المبلغ محددًا أو ثابتًا لأحد الطرفين<sup>3</sup>.
- تأخذ المضاربة عدة أشكال وهي موضحة في الجدول التالي:

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى، المصارف الإسلامية الاستثمار والتمويل في الإسلام، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 178.

<sup>2</sup> محمد عبد الله شاهين محمد، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص 210، 211، 212.

<sup>3</sup> حكيم حمود فليح الساعدي واخرون، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، مرجع سابق، ص 180.

## الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية

### الجدول (1-6): أنواع المضاربة

أنواع المضاربة		
<p><b>المضاربة الجماعية</b></p> <p>هي مضاربة مشتركة يتعدد فيها الأطراف، أصحاب الأموال وأصحاب العمل.</p>	<p><b>المضاربة الثنائية</b></p> <p>تكون هذه المضاربة بين طرفين هما: صاحب المال وصاحب العمل، حيث أن رأس المال يقدمه شخص واحد والعمل يقوم به شخص واحد، والشخص الواحد يمكن أن يكون شخص طبيعي او شخص معنوي (شركة، بنك، مؤسسة)، وتعرف أيضا بالمشاركة الخاصة.</p>	<p>من حيث عدد المشاركين</p>
<p><b>المضاربة المقيدة:</b></p> <p>وهي المضاربة التي يقيد فيها صاحب المال العامل بشروط وقيود يمكن ان تكون متعلقة بالنشاط الاقتصادي أو المكان او الزمن، ويشترط أن تكون لهذه القيود فائدة معينة، وان يتم الاتفاق عليها قبل البدء في عملية المضاربة.</p>	<p><b>المضاربة المطلقة:</b></p> <p>وهي المضاربة التي لا يقيد فيها العامل من طرف صاحب المال بقيود معينة من حيث مجالات الاستثمار والمكان والزمن، بحيث يترك له الحرية المطلقة في التصرف وممارسة عمله وفقا لإرادته وبدون قيود او تدخل، عدى الالتزام بالشروط المتفق عليها في عقد المضاربة.</p>	<p>من حيث حرية التصرف</p>

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: عبد الكريم احمد قندوز، عقود التمويل الإسلامي: دراسات حالة، مرجع سابق،

ص ص 98، 99.

### 3. المزارعة

المزارعة هي "اتفاق على الزرع بين صاحب الأرض وبين المزارع، على أن يقسم المنتج بينهما بحصص متفق عليها مسبقاً"<sup>1</sup>.

المزارعة هي "عقد بين مالك قطعة أرض زراعية وفلاح لزراعتها مقابل نسبة من محصولها، في حالة البنك يوفر للمزارعين الأراضي (التي يمتلكها البنك نفسه) للزراعة على أساس تقاسم المحاصيل"<sup>2</sup>.

يمكن القول أن المزارعة هي عقد مشاركة اسلامي بين صاحب الأرض والمزارع للعمل في الأرض، على أن يتفقا على تحديد حصة كل منهما من المحصول وقت العقد.

➤ المزارعة جائزة، فالنبي صل الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج من ثمر أو زرع، ففي المزارعة مصلحة للمجتمع فيوجد من يملك أرضاً ولا يستطيع زراعتها و آخر يكون قادر على العمل في الأرض وزراعتها لكنه لا يملكها<sup>3</sup>.

➤ يجب أن يتوفر في عقد المزارعة عدة شروط وهي: أن تكون الأرض صالحة للزراعة، وأن تكون البذور معلومة الجنس والنوع والصفة أي ان تكون محددة، وتقديم البذور يكون من طرف صاحب الأرض، حتى يكون رأس المال كله منه، يجب أن تكون المدة المحددة كافية للحصول على المنتج، ويجب أن يتم تحديد حصة كل طرف من المحصول<sup>4</sup>.

### 4. المساقاة

المساقاة هي "عقد بين طرفين يدفع أحدهما للآخر شجر ليقوم بسقيه والمحافظة عليه، على ان يتم اقتسام الثمر بحصص متفق عليها، فان فسدت الثمار يتحمل الخسارة صاحب الأشجار ويخسر العامل جهده وعمله"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> محمود عبد الكريم احمد ارشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط2، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 149.

<sup>2</sup> Sarker, Md Abdul Awwal. "Islamic business contracts, agency problem and the theory of the Islamic firm." International journal of Islamic financial services 1.2 (1999): 12-28, p 18.

<sup>3</sup> حكيم حمود فليح الساعدي واخرون، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، مرجع سابق، ص 189.

<sup>4</sup> محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 253.

<sup>5</sup> شوقي بورقية، هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 85.

- ✓ يمكن تعريف المساقاة على انها عقد شراكة بين صاحب الشجر والعامل، على ان يقوم العامل بخدمة الاشجار وسقيها والاعتناء بها مقابل نسبة شائعة من الغلة.
- اختلف الفقهاء في مشروعية المساقاة، فمنهم من اجازها كالشافعية والحنابلة ومنهم من لم يجزها كأبو حنيفة وبعض الشافعية، ومن الأدلة التي تدل على جوازها سيتم ذكرها فيما يلي:
- أن رسول الله صل الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر او زرع.
  - تعتبر المساقاة من العقود التي شرعها الإسلام لخدمة الفرد والمجتمع في اطار حثه على الإنتاج والتنمية الاقتصادية، فأعطى الإسلام فرصة للشخص الذي يرغب في العمل لكن لا يملك راس مال، في حين ان هناك اشخاص أصحاب أشجار لا يستطيعون القيام برعايتها وسقيها وليس لديهم الأموال لاستئجار عمال، فأجاز الإسلام لهؤلاء الاشتراك بعقد المساقاة ليقوم العامل برعاية الشجر والمحافظة عليه، وعلى ان يتم اقتسام الغلة بينهما بنسب شائعة متفق عليها مسبقاً، دون الحاجة الى الاقتراض بالربا وبذلك لهذا العقد دور فعال في معالجة مشكلة البطالة<sup>1</sup>.

### 5. المرابحة

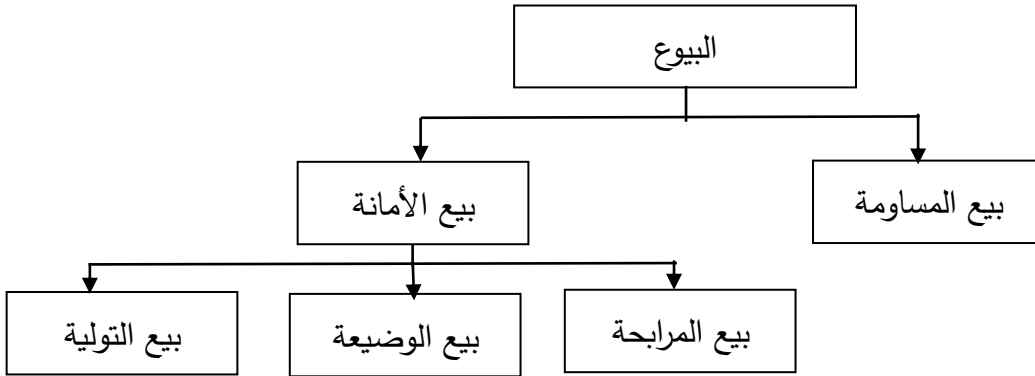
تقسم البيوع الى نوعين بيع المساومة وبيع الأمانة، بيع المساومة هو البيع بالثمن الذي يتفق عليه الطرفان دون النظر الى الثمن الأول، أما بيع الأمانة فهو البيع على أساس النظر الى الثمن الأول، وينقسم الى ثلاثة بيوع وهي:

- **بيع التولية:** هو البيع بمثل الثمن الأول، براس المال بدون ربح؛
- **بيع الوضعية:** وهو البيع بأقل من الثمن الأول، أي البيع بخسارة؛
- **بيع المرابحة:** هو البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى، المصارف الإسلامية الاستثمار والتمويل في الإسلام، مرجع سابق، ص 245.

<sup>2</sup> عبد الكريم قندوز، المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 111.

الشكل (1-11): أنواع البيوع



المصدر: عبد الكريم قندوز، المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 111.

بيع المرابحة هو "بيع الشيء بثمنه مع إضافة زيادة معينة"<sup>1</sup>، هو "بيع السلعة بثمنها مع زيادة ربح معلوم يكون متفق عليه بين البائع والمشتري، أو هو عقد يكون الثمن فيه مبني على الثمن الأول مع زيادة"<sup>2</sup>.

بيع المرابحة هو "الذي يتكون فيه ثمن البيع من مبلغ الشراء والنفقات الأخرى التي تحملها البائع عند شراء السلعة كالنقل والتخزين وغيرها مع زيادة هامش ربح معلوم"<sup>3</sup>، كما عرفه الحنابلة بأنه بيع برأس المال وربح معلوم. وهو بيع بمثل الثمن الأول وزيادة ربح معلوم، وعند تعريف بيع المرابحة يؤخذ بعين الاعتبار ما يلي:<sup>4</sup>

- أن الأصل في المعاملات شرعا هو الاباحة ومنها المرابحة.
- عدم تقييد بيع المرابحة بإطار محدد في احكام الشريعة الإسلامية.
- مراعاة الأمانة عند البيع لان بيع المرابحة من بيوع الأمانة.
- ✓ يمكن تعريف المرابحة على أنها بيع من بيوع الأمانة يتم على أساس النظر الى الثمن الأول للسلعة، فهو عقد يتم بموجبه بيع الشيء (السلعة) برأسماله مع زيادة ربح متفق عليه مسبقا بين الطرفين.
- المرابحة جائزة بالكتاب والاجماع والمعقول، من الكتاب: قوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [سورة البقرة: 275] ان المرابحة تدخل في عموم البيع، والبيع جائز انن فالمرابحة جائزة.

<sup>1</sup> شوقي بورقية، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 100.

<sup>3</sup> احمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية، ط1، دار الفكر، عمان، 2010، ص 54.

<sup>3</sup> هاشم عبد الرحيم السيد، موسوعة المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 320.

<sup>4</sup> عبد العزيز قاسم محارب، المصارف الإسلامية التجريبية وتحديات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 140.

ومن الاجماع: في مختلف العصور تعامل الناس بالمرابحة فهي جائزة، ومن المعقول: فالناس بحاجة ماسة الى هذا النوع من البيع، فالمرابحة وسيلة لتلبية حاجات الأفراد من السلع والخدمات، فهي مثلها مثل البيع، اذ أنها صورة من صورته، ولهذا فهي جائزة<sup>1</sup>.

➤ حتى يكون بيع المرابحة صحيح يجب توفر مجموعة من الشروط وهي أن يكون ثمن السلعة معلوما للمشتري، وذلك لأن بيع المرابحة يقوم على أساس العلم بثمن السلعة الأصلي مع زيادة ربح معلوم والعلم بالثمن الأول شرط لصحة العقد، وأن يكون الربح معلوما للمشتري فإذا كان الربح غير معلوم لا يصح العقد حتى وان كان الثمن الأول للسلعة معلوم، كما يجب أن يكون العقد الأول صحيحا وخاليا من الربا<sup>2</sup>.

➤ ينقسم بيع المرابحة الى نوعين: مرابحة بسيطة أو عادية ومرابحة للأمر بالشراء.

أ. **المرابحة العادية:** هي بيع السلعة بمثل ثمنها الأول مع زيادة ربح معلوم يتم الاتفاق عليه مسبقا، ويكون البيع نتيجة عرض التاجر للسلعة والمراد بيعها فيقوم باقتنائها المشتري لحاجته اليها<sup>3</sup>، ويشترط في المرابحة العادية توفر الشروط التالية:

- أن يكون المشتري على علم بالثمن الأول للسلعة؛
- أن يكون الربح معلوما، فيشترط في صحة البيوع العلم بالثمن والربح جزء من الثمن؛
- أن يكون العقد الأول صحيحا؛
- ألا يكون ثمن السلعة الأول من أموال الربا؛
- ألا يكون رأس المال من المثليات\* كالمكيات والموزونات والعدييات المتقاربة<sup>4</sup>.

ب. **المرابحة المركبة (المرابحة للأمر بالشراء):** هي أن يقوم شخص يرغب بشراء سلعة معينة بطلب من شخص اخر بأن يشتري له تلك السلعة، ليقوم الشخص الأول بالوفاء بوعدده وشرائها منه بربح معين، قد يكون الطرف الثاني البنك الإسلامي ويسمى بالمأمور بالشراء، ويسمى الطرف الأول الامر بالشراء، ويقوم الامر بالشراء بدفع ثمن السلعة للبائع (البنك الإسلامي) اما حالا أو بأقساط أو بعد

<sup>1</sup> أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص ص 25، 26.

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى، المصارف الإسلامية الاستثمار والتمويل في الإسلام، مرجع سابق، ص ص 160، 161.

<sup>3</sup> عبد الستار الخويلدي، الفروق الأساسية في المعاملات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 159.

\* المثليات هي جمع مثلي وهو المال المتمائل الأجزاء، يكون اما مكيل او موزون او مذروع او معدود.

<sup>4</sup> احمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية، مرجع سابق، ص ص 57-58.



أجل محدد<sup>1</sup>، وتسمى المرابحة المركبة لأنها تتم عبر عدة مراحل ويشترك فيها عدة أطراف وهم الامر بالشراء والمأمور بالشراء والبائع الذي يشتري منه المأمور السلعة، ويشترط في بيع المرابحة للأمر بالشراء ما يلي:<sup>2</sup>

- أن يقوم الشخص الذي يرغب بشراء سلعة معينة ولا يملك المال لشرائها بطلب من طرف اخر بشرائها له بعد تحديد مواصفاتها؛
- الاتفاق بين الامر بالشراء والمأمور بالشراء على حق هذا الأخير في ربح معين؛
- أن يقوم المأمور بشراء السلعة المتفق عليها؛
- يسدد الامر بالشراء ثمن السلعة التي يقدمها له المأمور بالشراء اما في الحال أو الى أجل محدد.

## 6. السلم

السلم هو "عقد يقوم من خلاله المشتري بدفع ثمن سلعة معينة في الحال على ان يتم استلام السلعة لاحقا وفق موعد معين"<sup>3</sup>، وهو "عقد يتفق فيه الطرفان على التسليم الاجل للسلعة مقابل دفع الثمن مقدما، أي يتم دفع الثمن كاملا في بداية العقد مع تأجيل تسليم السلعة"<sup>4</sup>، أو هو "بيع اجل بعاجل، وهو نوع من البيع يدفع فيه الثمن حالا، ويسمى رأس مال السلم، ويؤجل فيه المبيع الموصوف في الذمة، ويسمى المسلم فيه، ويسمى البائع المسلم اليه، والمشتري المسلم، وقد يسمى السلم سلفا"<sup>5</sup>.

✓ يمكن تعريف السلم على أنه عقد بيع بين طرفين البائع (المسلم اليه) والمشتري (المسلم) يتم بموجبه التقديم العاجل للثمن (رأس مال السلم) في مجلس العقد مقابل تأجيل تسليم السلعة (المسلم فيه) الى أجل محدد.

➤ اتفق الفقهاء على جواز عقد السلم شرعا بناء على الأدلة الآتية:

- قوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [سورة البقرة: 275]، تدل هذه الآية على جواز البيع وهذا يشمل السلم لأنه بيع بشروط خاصة.

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص 160.

<sup>2</sup> هاشم عبد الرحيم السيد، موسوعة المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 321.

<sup>3</sup> الهام جهاد صالح، بيع السلم كأداة تمويل في المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 13.

<sup>4</sup> Lynda Ouendi, **Analysis of the Islamic finance contribution in the financing of the economy: case of project financing**, PhD thesis in economics, University of Tizi-Ouzou, Algeria, 2019, p 96.

<sup>5</sup> حامد حسن ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية، ط1، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2011، ص 466.

- وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [سورة البقرة: 282]، وقد فسّر هذا الآية ابن عباس وذكر أنها نزلت في بيع السلم خاصة، وقال: أشهد أن السلم (السلف) المضمون الى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ثم قرأ الآية السابقة.
  - حديث ابن عباس قال: قدم رسول الله الى المدينة وهم يسلفون بالتمر السنيتين والثلاث، فقال: (من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم، الى أجل معلوم) فأقر الرسول صلى الله عليه وسلم هذا العقد بشروط خاصة<sup>1</sup>.
- يجب أن يتوفر عقد السلم على مجموعة من الشروط، تتمثل شروط رأس المال في أن يكون الثمن معلوماً، وأن يتم تسليم رأس المال في مجلس العقد، وهذا شرط لصحة العقد فان اُفترق المتعاقدان ولم يتم تسليم رأس المال بطل العقد وأن لا يكون ديناً، وتتمثل شروط المسلم فيه في أن يكون الدين موصوفاً في الذمة، وأن يكون المسلم فيه معلوماً وذلك لتقادي المنازعات ورفع الجهالة بين المتعاقدين، وأن يكون المسلم فيه مؤجلاً أي يتم تسليمه لاحقاً فلا يصح السلم في الحال، وأن يتم تسليمه في أجل معلوم ومحدد متفق عليه مسبقاً، كما يجب أن يكون المسلم فيه مقدور التسليم عند محله، وهذا يعني ان يكون المسلم فيه موجود في الأجل المحددة من قبل، فلا يجوز أن يسلم المسلم فيه الى أجل لا يتصور وجوده فيه مثلاً تسليم العنب في فصل الشتاء<sup>2</sup>.

### 7. عقد الاستصناع

الاستصناع هو "اتفاقية بيع وشراء يتعهد بموجبه البائع بالتصنيع أو البناء وفقاً للمواصفات الواردة في الاتفاقية وهو مشابه لبيع السلم، والفرق الرئيسي هو طبيعة الأصل وطريقة الدفع، يغطي الاستصناع عموماً تلك الأشياء التي جرت العادة على صنعها حسب الطلب، وليس من الضروري دفع المال مقدماً كما هو مطلوب في بيع السلم فطريقة الدفع في الاستصناع مرنة"<sup>3</sup>، وهو "أن يطلب شخص من شخص آخر ان يصنع له شيئاً محددًا بدقة من حيث الجنس والصفات (لمنع أي جهالة تقضي الى النزاع) وعلى ان تكون المواد من عند الصانع وذلك مقابل ثمن معين"<sup>4</sup>، وهو "اتفاق بين طرفين يتعهد فيه الصانع بصناعة شيء

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى، المصارف الاسلامية الاستثمار والتمويل في الإسلام، مرجع سابق، ص 216.

<sup>2</sup> محمود عبد الكريم احمد ارشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 108-110.

<sup>3</sup> Securities Commission. "Report of the Islamic Capital Market Task Force of the International Organizations of Securities Commissions", op-cit, p 12.

<sup>4</sup> محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص 233.

معين وفقا للمواصفات التي يحددها له طالب الصنعة، مقابل دفع ثمن معلوم<sup>1</sup>، أو هو "عقد بيع بين الصانع والمستصنع على سلعة موصوفة في الذمة، يتفقان بموجبه على ان يقوم الصانع بصناعة السلعة وتسليمها للمستصنع في موعدها المحدد، مقابل ثمن يدفع اما مقدما او مؤجلا او على دفعات"<sup>2</sup>.

✓ من خلال ما سبق يمكن تعريف الاستصناع على أنه عقد يقوم بموجبه الصانع بصنع سلعة أو شيء وفق المواصفات التي يحددها له المستصنع بدقة لمنع أي جهالة تفضي بالنزاع مقابل ثمن معلوم، وعلى أن تكون اللوازم من عند الصانع.

➤ أجاز الفقهاء التعامل بعقد الاستصناع وذلك لأن الشرع لم يمنع التعامل به، وأي عقد لم يكن يخالف لنصوص القران جاز التعاقد به.

قال الله تعالى ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [سورة المائدة: 1]

قال الله تعالى ﴿قَالُوا يٰذَا الْقُرْنَيْنِ اِنَّ يٰاُجُوجَ وَمَاجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى الْاَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلٰى اَنْ نَّجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ [سورة الكهف: 94] فهذه الآية تتكلم عن قصة القوم الذين طلبوا من ذي القرنين أن يبنى لهم سدا لحمايتهم من يأجوج ومأجوج وذلك مقابل مال يدفعونه له (خرجا) حيث أنهم أرادوا منه أن يتحمل العملية بالكامل من مواد وعمل ولا يشاركونه الا بالمال لأنهم كانوا يجهلون طريقة التصنيع ولذا وصفهم القران ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [سورة الكهف: 93] ولكن ذو القرنين اقترح عليهم صيغة أخرى وهي أن يقدم لهم الخبرة والمهارة التقنية وعلى أن يقدموا المواد واليد العاملة ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّى فِىهِ رَبِّى خَيْرٌ فَاَعِىُنِى بِقُوَّةٍ اَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾ [سورة الكهف: 95-96] تدل هذه الآية ان القران لم يرفض الطريقة التي اقترحها ذي القرنين (الاستصناع) على القوم لبناء السد، اذن فعقد الاستصناع مشروع<sup>3</sup>.

➤ يشترط لصحة عقد الاستصناع عدة شروط وهي أن يكون الشيء المصنوع معلوم الجنس والصفة والثمن لتجنب الجهالة التي تؤدي الى النزاع، وأن تكون المواد واللوازم والعمل من عند الصانع، وأن يكون الشيء المصنوع من الأشياء التي تصنع فلا يجوز في الأشياء الطبيعية التي لا تتم صناعتها

<sup>1</sup> وائل محمد عربيات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 132.

<sup>2</sup> حكيم حمود فليح الساعدي واخرون، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، مرجع سابق، ص 187.

<sup>3</sup> شقيري نوري موسى، المصارف الإسلامية الاستثمار والتمويل الإسلام، مرجع سابق، ص 234.

## الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية

مثل الثمار وغيرها، إذا كان في الشيء المصنوع خلل أو عيب، فالمستصنع يقرر اما يقبله أو يرجعه للصانع، ويتم دفع ثمن السلعة اما في الحال أو في أجل محدد أو على دفعات<sup>1</sup>.

➤ يمكن أن يتم عقد الاستصناع من خلال ابرام عقدين كل عقد منفصل عن الآخر، يكون العقد الأول بين المصرف والمستصنع بينما العقد الثاني فيكون بين المصرف والصانع، بحيث يقوم المصرف بطلب من الصانع بصناعة السلعة التي يريدتها العميل وفقا لمواصفات معينة ووقت محدد، وهي نفس المواصفات في العقد الأول، كما يمكن أن يستلم المستصنع السلعة من عند الصانع مباشرة، ويطلق على هذه الصيغة بالاستصناع الموازي<sup>2</sup>.

➤ يختلف عقد السلم عن عقد الاستصناع في العديد من العناصر التي يوضحها الجدول التالي:

### الجدول (1-7): الفرق بين عقد السلم وعقد الاستصناع

عقد السلم	عقد الاستصناع
عقد السلم هو بيع لأي سلعة سواء مصنعة ام لا.	عقد الاستصناع هو بيع شيء يحتاج الى تصنيع.
يشترط في عقد السلم دفع ثمن السلعة كاملا في الحال.	لا يشترط في عقد الاستصناع دفع ثمن السلعة كاملا في الحال.
لا يمكن فسخ عقد السلم من جانب واحد.	يمكن فسخ عقد الاستصناع إذا لم يبدأ الصانع في العمل.
يشترط أن يكون وقت التسليم محددًا في السلم.	لا يشترط أن يكون وقت التسليم محددًا في الاستصناع.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Brian Kettel, **Introduction to Islamic Banking and Finance**, op-cit, p 124.

<sup>1</sup> شوقي بورقية، هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ص 68-69.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 69.

## 8. الاجارة

الاجارة هي "عقد يتم بموجبه تملك منفعة معلومة لأصل معلوم من قبل مالکها لشخص اخر مقابل ثمن معلوم لمدة معلومة"<sup>1</sup>، أو هي "عقد على منفعة مباحة معلومة، تؤخذ شيئاً فشيئاً مدة معلومة من عين معلومة"<sup>2</sup>، وهي "عقد بيع الحق في استخدام أصل لفترة من الزمن"<sup>3</sup>.

✓ من خلال ما سبق يمكن تعريف الاجارة على أنها عقد يقوم بموجبه شخص (المؤجر) بتقديم منفعة لشخص اخر (المستأجر) مقابل عوض معلوم لمدة معلومة.

➤ الاجارة مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع، ففي القرآن الكريم، قوله تعالى ﴿فَأَنْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾﴾ [سورة الكهف: 77].

وقوله تعالى ﴿قَالَتْ إِحَدُهُمَا يَا بَنِيَّ اسْتَجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴿٦٦﴾ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَجًا فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [سورة القصص: 26-27]، في عرض نبي الله شعيب على موسى عليه السلام بالإجارة والعمل ثمانين سنين دليل على أن الاجارة جائزة بالقران الكريم.

ومن السنة، عن النبي صل الله عليه وسلم أنه قال: " قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره" (صحيح البخاري)<sup>4</sup>، من خلال الأدلة السابقة يتضح لنا أن الاجارة جائزة.

➤ يشترط في عقد الاجارة أن تكون المنفعة معلومة ومشروعة، وأن تكون مدة الانتفاع بالعين المؤجرة محددة، بمعنى ان تكون مؤقتة ومحددة بمدة معينة، فلا يجوز أن تكون المدة مجهولة، كما يجب أن تكون الأجرة معلومة محددة ومتفق عليها بين الطرفين.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص 256.

<sup>2</sup> ياسر نصر الله محمد، أيديولوجية الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2017، ص 199.

<sup>3</sup> Hussain, Mumtaz, Asghar Shahmoradi, and Rima Turk. **An overview of Islamic finance.** Journal of International Commerce, Economics and Policy, 7(01), 2016, p 8. <https://doi.org/10.1142/S1793993316500034>

<sup>4</sup> عبد الكريم احمد قندوز، المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 129.

<sup>5</sup> وائل محمد عربيات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 68-69.

## الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية

➤ يطبق عقد الاجارة في البنوك الإسلامية وفق أسلوبين، الاجارة التشغيلية (العادية) والاجارة التمويلية (المنتهية بالتمليك)، وسيتم تعريفهما في الجدول التالي:

الجدول (1-8): أنواع عقد الاجارة

الاجارة المنتهية بالتمليك	الاجارة التشغيلية
هي أسلوب حديث تعتمد المصارف الإسلامية، وذلك من خلال قيامها بشراء أصول أو موجودات بناء على طلب من أحد الزبائن لتملك تلك الموجودات، وفي نهاية مدة الايجار تنتقل ملكية الأصول الى ملكية المستأجر، عرفها الفقهاء على أنها عقد ينتفع بموجبه المستأجر بالأصل مقابل أجرة محددة لمدة معلومة، وعلى أن تنتقل ملكية الأصل الى المستأجر في نهاية مدة الاجارة.	هي أن يقوم المصرف الإسلامي بتأجير موجودات واصول مختلفة للمتعاملين الذين يرغبون بذلك، مقابل عوض معلوم ولمدة محددة، وبعد انتهاء تلك المدة يعود الأصل الى حيازة المصرف.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: حكيم حمود فليح الساعدي، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، مرجع سابق، ص ص 195-196.

➤ ويتميز الايجار التمويلي (الاجارة المنتهية بالتمليك) عن الايجار التقليدي بانه يجب أن يكون الأصل ملكا للمستأجر طوال فترة الايجار، إذا تأخر المستأجر عن السداد لا يمكن أن يفرض عليه المؤجر فائدة نظير التأخر، إضافة الى أن شروط استخدام الاصل منصوص عليها بالتفصيل في عقد الاجارة، وفي نهاية مدة الايجار يبيع المؤجر الأصل للمستأجر بمبلغ من المال<sup>1</sup>.

### 9. القرض الحسن

القرض الحسن هو "مبلغ من المال يمنحه المقرض ارفاقا بالمقترض ليرد اليه مثله دون اشتراط زيادة، بطلب الاجر من الله"<sup>2</sup>، أو هو "مبلغ من المال يقرض لشخص يحتاج الى أموال، ولا ينتظر المقرض أي فائدة على القرض، في حين أن المقترض ملزم بإعادة المال ولكن عدم الضغط عليه اذا كان غير قادر على

<sup>1</sup>BADROEN ISMAIL, **Potential use of Islamic Finance among Muslims in Port Elizabeth**, Thesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy (Economics), Faculty of Business and Economic Sciences, Nelson Mandela University, Port Elizabeth, 2017, p 72.

<sup>2</sup> شهاب احمد سعيد العززي، ادارة البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2012، ص 99.

السداد بحلول الموعد النهائي للدفع، فهو قرض يتم تقديمه مجاناً بدون مقابل أي بدون فائدة كعمل خيري"<sup>1</sup>، وهو "عبارة عن قرض خالي من الفائدة يعطى الى من يحتاج اليه من أفراد المجتمع"<sup>2</sup>، وهو "قرض يُمنح لمساعدة الفقراء، ولا يستلزم سداده سوى مبلغ رأس المال دون تحصيل أي فائدة"<sup>3</sup> من خلال ما سبق يمكن تعريف القرض الحسن على أنه مبلغ من المال يتم اقراضه لأحد من أفراد المجتمع وعلى أن يلتزم بإرجاعه دون اشتراط زيادة أو فائدة ربوية، فهو قرض بدون مقابل مادي أو ربح وإنما لغرض خيري اجتماعي.

### مشروعية القرض الحسن:

استدل الفقهاء على مشروعية القرض الحسن بالكتاب والسنة والاجماع، فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: 280] ومن السنة: عن أنس قال: قال رسول الله صل الله عليه وسلم "رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوباً: الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بثمانية عشر، فقلت: يا جبريل، ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال: لأن السائل يسئله وعندك، المستقرض لا يستقرض الا من حاجة" سنن ابن ماجه. ومن الاجماع: فقد أجمعت الامة الإسلامية منذ الصدر الأول الى يومنا هذا على جواز القرض الحسن.<sup>4</sup>

### المطلب الثالث: مؤسسات الوقف والزكاة

#### أولاً: مؤسسات الوقف

الوقف هو "منع الشيء من الحركة، أما في الشريعة الإسلامية هو حبس الممتلكات وعدم التصرف فيها، والتبرع بحق الانتفاع بها للمستفيدين"<sup>5</sup>، وهو "تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة، ومعناه حبس رقبة الشيء

<sup>1</sup> Nadia Mavrakis, **Islamic finance a vehicle for economic development**, Senior honors thesis, Department of finance, McCombs School of Business, School of Law, The university of Texas at Austin, 2009, p 31.

<sup>2</sup> محمد عبد الله شاهين محمد، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص 280.

<sup>3</sup> Moosa, Riyad. "An Overview of Islamic Accounting: The Murabaha Contract." *Journal of Risk and Financial Management* 16.7 (2023): 1-15, p 5. <https://doi.org/10.3390/jrfm16070335>

<sup>5</sup> حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 300-301.

<sup>5</sup> Marifa Team, **Islamic Banking & Finance: principles and practices**, Marifa Academy, 2014, p 219.

الموقوف عن التصرف، وتسبيل المنفعة أي التصدق بها في سبيل الله على الموقوف عليهم<sup>1</sup>، وهو "حبس مال وتسبيل منافعه لجهات البر تقرباً لله تعالى"<sup>2</sup>.

✓ من خلال ما سبق يمكن القول أن الوقف هو أن يقوم شخص (الواقف) بالتبرع بالمال او الممتلكات (الموقوف) لجهات (الموقوف عليهم) تكون أهلاً لصرف المنفعة عليها كالفقراء والمحتاجين والمدارس والمستشفيات، وذلك بغية التقرب من الله تعالى.

➤ الوقف جائز بالكتاب والسنة، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بَعَثَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّادِقِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ [سورة البقرة: 177]

وقوله تعالى ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴿١٩﴾ [سورة الذاريات: 19].

من السنة: قوله صلى الله عليه وسلم "إذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له" (رواه مسلم) ويفسر العلماء الصدقة الجارية بالوقف فأجره يستمر بعد وفاة الواقف<sup>3</sup>.

- تتمثل أنواع الوقف في الوقف الخيري، الوقف الأهلي والوقف المشترك وسيتم عرضهم فيما يلي:
- **الوقف الخيري:** هو تخصيص حق الانتفاع به لغرض خيري، بتقديم الدعم للفقراء والمحتاجين، انشاء مدارس او مستشفيات او دور ايتام، او من خلال توفير البنية التحتية الأساسية، او توفير الكتب للطلبة.
  - **الوقف الأهلي:** هو وقف مخصص لأفراد الاسرة أو الأبناء أو الأحفاد أو الأقارب للانتفاع به، ومن بعدهم ينتقل الى جهات الخير.

<sup>1</sup> محمود عبد المنعم يوسف مصري، الوقف الإسلامي ودوره في التخفيف عن عجز الموازنة العامة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص 89.

<sup>2</sup> أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص 143.

<sup>3</sup> محمود عبد المنعم يوسف مصري، الوقف الإسلامي ودوره في التخفيف عن عجز الموازنة العامة، مرجع سابق، ص ص 90-91.



- **الوقف المشترك:** هو الحالة التي يتم فيها التبرع بالتملكات للعائلة ولغرض خيري كذلك، وبذلك يتم تقاسم الدخل أو حق الانتفاع، وهو وقف يخص المتبرع جزء منه لعائلته والجزء الآخر للبر<sup>1</sup>.
- تتعلق شروط الوقف بكل ركن من أركانه: الواقف، الموقوف، الموقوف عليه والصيغة.
- **الواقف (المتبرع):** يشترط أن يكون الواقف عاقلاً بالغاً، وأن يتبرع بالأصل بكل ارادته بدون اكراه أو ضغط.
  - **الموقوف (الأصل):** أن يكون الموقوف ملكاً للواقف، وألا تكون منافعه محرمة كالوقف على الخمرات.
  - **الموقوف عليه (المستفيد):** يشترط أن يكون الموقوف عليه من الفقراء والمحتاجين والمدارس والمستشفيات، أي تكون اهلاً لصرف المنفعة عليها.
  - **الصيغة:** وتعني أن يتبرع الواقف بالوقف بإرادته الكاملة، ويشترط في الصيغة أن تكون واضحة لتفادي الجهالة، وتكون اما لفظاً صريحاً أو كتابة<sup>2</sup>.

### ثانياً: مؤسسات الزكاة:

تتقسم الزكاة الى نوعين وهما زكاة الفطر وزكاة المال، زكاة الفطر وهي مقدار من المال أو المواد الغذائية الأساسية التي يجب إخراجها في نهاية شهر رمضان وقبل صلاة العيد للفقراء والمحتاجين، أما زكاة المال هي التي تجب على الممتلكات التي بلغت النصاب كالأموال والذهب والفضة والزراعة<sup>3</sup>.

تعرف زكاة الاموال على أنها "وسيلة اقتصادية رئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، تجب على كل مسلم، بالغ، عاقل، ويمتلك حد أدنى معين من الثروة الإضافية (النصاب)"<sup>4</sup>، وتمثل "الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله سبحانه وتعالى للمستحقين، وهي قدر معلوم من أموال معينة تفرض في الأموال النامية فعلاً او القابلة للنماء ومنها النقود والموجودات الأخرى ما عدا التي تم اقتناؤها لغير التجارة كالموجودات الثابتة من العقارات، وهي ركن من الأركان الخمسة تطهر المال وتزيده"<sup>5</sup> قال الله تعالى "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم" سورة التوبة الآية 310، وهي "ضريبة الزامية مفروضة على المسلمين الذين

<sup>1</sup>Marifa Team, **Islamic Banking & Finance: principles and practices**, op-cit, p 223.

<sup>2</sup> أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص ص 148-149.

<sup>3</sup> DHAR, Pranam. **Zakat as a measure of social justice in Islamic finance: an accountant's overview**, Journal of Emerging Economies and Islamic Research, 2013, vol. 1, no 1, p. 64-74, P 66.

<sup>4</sup> DHAR, Pranam. **Zakat as a measure of social justice in Islamic finance: an accountant's overview**. op-cit, p 67.

<sup>5</sup> عبد العزيز قاسم محارب، اقتصاديات الزكاة الشرعية وتطبيقاتها العملية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، 2015، ص 20.

يملكون أكثر من حد أدنى معين من الثروة، تهدف الى أخذ الأموال أو الثروة الفائضة من أفراد المجتمع الإسلامي الأثرياء واعطائها للمحتاجين"<sup>1</sup>

الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام تتمثل في قدر معين من الأموال التي يجب إعطائها للفقراء والمحتاجين من طرف كل مسلم، بالغ، عاقل بلغت ثروته النصاب تطهيرا لماله.

➤ يشترط في زكاة الأموال أن يكون المال مملوكا ملكا تاما، كما يشترط في المال أن يكون قابلا للنماء أي يمكن أن يدر دخلا من خلال استثماره، وأيضا يشترط في المال أن يبلغ قدر معين وهو ما يسمى بالنصاب، كما يعتبر حولان حول شرط أساسي في زكاة الأموال<sup>2</sup> لقول الرسول صل الله عليه وسلم (لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول) رواه ابن ماجة.

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [سورة التوبة: 60]

➤ بينت الآية الكريمة مصارف الزكاة الثمانية ويتمثل المصرف الأول في الفقراء والفقير هو من ليس له مال ولا كسب حلال لائق به، المصرف الثاني هو المساكين فالمسكين هو من قدر على مال أو كسب حلال لائق لكن لا يحقق له الكفاية، المصرف الثالث هو العاملون عليها وهم الأشخاص الذين يعملون على جمع الزكاة من حراس وجباة وخزنة وكتبة وموزعين، المصرف الرابع هو المؤلفة قلوبهم وهم الذين يراد تأليف قلوبهم بالثبوت على الإسلام أو لكف شرهم على المسلمين، المصرف الخامس هو في الرقاب ويقصد بالرقاب العبيد بمعنى تحريرهم من الرق والعبودية، المصرف السادس هو الغارمون والمقصود بالغارمين هم الأشخاص الذين عليهم دين، المصرف السابع هو في سبيل الله وهم الأشخاص الذين يقومون بالأعمال التي ترضي الله كالجهد في سبيل الله، والمصرف الثامن والأخير هو ابن السبيل وهو المسافر الغريب عن وطنه والذي انقطعت به السبل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Habib, Syeda Fahmida. **Fundamentals of Islamic finance and banking**. John Wiley & Sons, 2018, p 8 . DOI:10.1002/9781119198963

<sup>2</sup> عبد العزيز قاسم محارب، اقتصاديات الزكاة الشرعية وتطبيقاتها العملية، مرجع سابق، ص ص 29-33.

<sup>3</sup> يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ط25، مكتبة وهبة للنشر، الدوحة، 2006، ص ص 518-637.

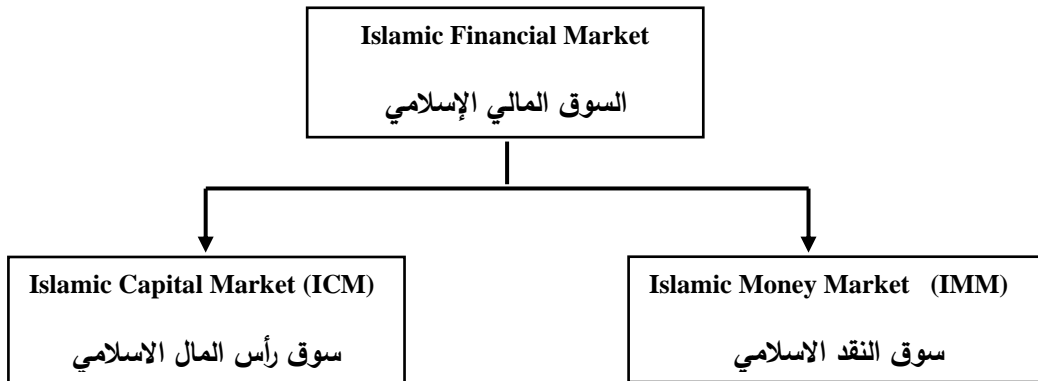
### المبحث الثالث: أدوات التعامل في الأسواق المالية الإسلامية

توفر الأسواق المالية الإسلامية للمستثمرين أدوات مالية إسلامية تمكنهم من استثمار فوائض أموالهم في استثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما توفر السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على ماهية الأسواق المالية الإسلامية والصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية.

### المطلب الأول: الأسواق المالية الإسلامية

السوق المالية الإسلامية هي "سوق تتم فيه الأنشطة التجارية والمالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية"<sup>1</sup>، الأسواق المالية الإسلامية هي من أهم مكونات المالية الإسلامية، تسمح بإصدار وتداول الأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتنقسم الأسواق المالية الإسلامية الى سوقين سوق النقد الإسلامي الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل وسوق رأس المال الإسلامي الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية متوسطة الى طويلة الاجل.

الشكل (1-12) : أنواع الأسواق المالية الإسلامية



المصدر: من اعداد الطالبة.

<sup>1</sup> Hassan, Abul, and Sabur Mollah. **Islamic finance: ethical underpinnings, products, and institutions**. Op-cit, p 131.

### أولاً: سوق النقد الاسلامي

#### 1. تعريف سوق النقد الاسلامي (IMM) Islamic Money Market

سوق النقد الإسلامي هو "سوق خالي من الربا والقمار وعدم اليقين، وهو سوق يتم فيه بيع وشراء الأدوات قصيرة الأجل بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات التجارية"<sup>1</sup>.

سوق النقد الإسلامي هو "سوق يتم فيه التداول براس المال قصير الاجل من خلال أدوات نقدية متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية"، او بمعنى اخر هو "المقصورة التي تلبي العرض والطلب بين البنوك الإسلامية من حيث السيولة لإدارة حالتها النقدية من خلال عمليات إعادة التمويل مع نظيراتها، ويتمثل دورها في تسهيل والمساهمة إدارة السيولة لدى البنوك الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية"<sup>2</sup>.

يمكن تعريف سوق النقد الإسلامي على أنه سوق يتم فيه تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل أقل من سنة وفق احكام الشريعة الإسلامية، فهو سوق يوفر السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية.

#### 2. وظائف سوق النقد الاسلامي (Islamic Money Market Functions)

يمكن حصر وظائف سوق النقد الإسلامي في ثلاثة نقاط رئيسية وهي: يعمل سوق النقد الإسلامي على إدارة السيولة، تحصل المؤسسات المالية الإسلامية على التمويل او الاستثمار قصير الاجل من سوق النقد، كما يجنب سوق النقد المؤسسات المالية الإسلامية من الوقوع في ضغوطات السيولة التي تنشأ بسبب اختلاف توقيت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، من خلال اكتسابها للمرونة في مواجهة مثل هذه الحالات وبالتالي تصبح قادرة على تلبية متطلبات عملاتها، تستفيد أيضا المؤسسات غير المالية من تمويل قصير الاجل بتكلفة منخفضة او عوائد استثمارية ذات مخاطر منخفضة، يعد وسيلة للتداول الثانوي لأدوات سوق النقد، يمكن للمشاركين في سوق النقد شراء او بيع أدوات سوق النقد بغرض الحصول على عوائد استثمارية، فالمستثمرين في سوق النقد تشكيلة متنوعة من الأدوات التي توفر مستويات مختلفة من المخاطر والعوائد،

<sup>1</sup> Issoufou, Chaibou. "Islamic Money Market and Application of Third-Party Guarantee for Economic Development." Humanities & Social Sciences Reviews 7.2 (2019): (384-388), p 384. <https://doi.org/10.18510/hssr.2019.64XXXX>

<sup>2</sup> Oubdi, Lahsen, and Jaouad Elouali. "Issues Management of Liquidity of Islamic Banks." ICPSS (International Congress on Politic, Economic and Social Studies). No. 1. 2016, (163-176), p 169.

## الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية

يستخدم البنك المركزي سوق النقد لإدارة سياسته النقدية، فالبنوك التي تعاني من العجز تحصل على التمويل قصير الاجل من طرف البنك المركزي، ويعمل هذا الأخير على اجراء عمليات إعادة الشراء وشراء وبيع الأوراق المالية في اطار عمليات السوق المفتوحة، وبذلك تتأثر السيولة ومعدلات العائد في الأسواق الأخرى بالتغيرات في السيولة والاسعار القياسية في سوق النقد<sup>1</sup>.

➤ سوق النقد الإسلامي يلعب دورا هاما في النظام المالي الإسلامي فهو يعد وسيلة لتوفير السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية وللبنوك الإسلامية التي تعجز عن تلبية متطلبات عملاتها وذلك لأنه سوق يتم فيه تداول الأوراق المالية الاسلامية قصيرة الأجل.

### ثانيا: سوق رأس المال الإسلامي (ICM)

سوق رأس المال هو "السوق الذي يتم فيه تداول أدوات الدين طويلة الأجل والأسهم التي تصدرها الشركات او الحكومات، من أجل توفير وسيلة للمستثمر أو لزيادة راس المال وتوفير الاحتياجات المالية للمشروع، وكل أداة في هذا السوق تمنح للمساهمين والمصدرين مجموعة من الحقوق والالتزامات"، أما سوق رأس المال الإسلامي هو سوق لا تتعارض الأنشطة التي تتم فيه مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون المعاملات خالية من أي عنصر لا يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية كالربا والغرر والميسر<sup>2</sup>.

سوق رأس المال الاسلامي هو سوق يتم فيه اصدار وتداول الأوراق المالية الإسلامية المصدرة من قبل الشركات بغرض زيادة رأسمالها أو توفير الموارد المالية لمشاريعها، وهذا بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

➤ يعتبر سوق رأس المال الإسلامي وسيط بين الأطراف التي تعاني العجز والأطراف التي لديها فوائض مالية، حيث تقوم الأطراف التي تعاني العجز بإصدار أوراق مالية لتقوم الأطراف التي لديها فوائض مالية بشراء هذه الأوراق المالية من سوق رأس المال الإسلامي، ويعد سوق رأس المال الإسلامي من اهم البدائل الاستثمارية ومكان امن ومربح للمستثمرين<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Omar, Azmi, Muhamad Abduh, and Raditya Sukmana. **Fundamentals of Islamic money and capital markets.** John Wiley & Sons, 2013, p 51-52.

<sup>2</sup> Lahsasna, Ahcene, K. M. Hassan, and Rubi Ahmad. **Forward lease Sukuk in Islamic capital markets.** Structure and Governing Rules, 2018, p 13. <https://doi.org/10.1007/978-3-319-94262-9>

<sup>3</sup> Selasi, Dini, et al. "Contribution of Islamic Capital Market to National Capital Market." **INCOME: Innovation of Economics and Management** 2.1 (2022): 1-7, p 1. <https://doi.org/10.32764/income.v2i1.2558>

➤ تنفذ أنشطة أسواق رأس المال الإسلامية في سوقين السوق الأولية والسوق الثانوية، وسيتم عرضها فيما يلي:

• **السوق الأولية (Primary Market):** هي السوق التي يتم فيها إصدار الأوراق المالية من طرف الشركات أو الحكومات بغرض توفير أو زيادة رأس المال لشركاتها أو مشاريعها، فهي تمكن المستثمرين من تداول وإصدار الأوراق المالية، وتتسم السوق الأولية بالعديد من الخصائص أهمها ما يلي:

- تمكن المستثمر من تداول وإصدار الأوراق المالية؛
- يتم استثمار صناديق الادخار الاستثمارية في السوق الأولية؛
- توفر الأموال للحكومات والشركات، كما تعتبر منصة لإصدار الأوراق المالية؛
- سوق رأس المال يستفيد من السوق الأولية من خلال خلق فرص للاستثمار وابتكار المنتجات والأدوات<sup>1</sup>.

• **السوق الثانوية (Secondary Market):** هي السوق التي تتعامل بالأوراق المالية المصدرة في السوق الأولية، يسمح بتداول الأوراق المالية وتوفير السيولة لحاملي الأوراق المالية، ويتداول في السوق الثانوي عدد قليل فقط من الأدوات المالية الإسلامية<sup>2</sup>.

➤ السوق الأولي هو السوق الذي يتم فيه إصدار الأوراق المالية لأول مرة، أما السوق الثانوية فهي السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية المصدرة في السوق الأولية، ومن هنا تبرز أهمية السوقين حيث أن كل واحد يكمل الآخر فلو لا وجود السوق الأولية لما كان هناك سوق ثانوية.

<sup>1</sup> Lahsasna, Ahcene, K. M. Hassan, and Rubi Ahmad. **Forward lease Sukuk in Islamic capital markets.** op-cit, p 14.

<sup>2</sup> Maiyaki, Ahmad Audu. **"Principles of Islamic capital market."** International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences 3.4 (2013): (278-283), p 279. <http://dx.doi.org/10.6007/IJARAFMS/v3-i4/477>

## الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية

الجدول (9-1) : الفرق بين أسواق رأس المال الإسلامية وأسواق رأس المال التقليدية

سوق رأس المال التقليدي	سوق رأس المال الإسلامي	الهدف
الهدف من رأس المال التقليدي هو توجيه ثروة المدخرين الى الأفراد الذين يمكنهم استغلالها على المدى الطويل في استثمارات أو لزيادة رأس مال الشركات وذلك عن طريق اصدار أسهم او ديون في شكل سندات.	الهدف من سوق رأس المال الإسلامي جمع رأس المال للمؤسسات المالية الإسلامية بطريقة متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية وذلك عن طريق بيع الأسهم أو الصكوك الإسلامية.	
يعتمد سوق رأس المال التقليدي على الاقتصاد التقليدي الذي يدرس كيفية تخصيص الموارد النادرة لتلبية احتياجات الافراد والشركات والحكومات غير المحدودة.	يعتمد سوق رأس المال الإسلامي على الاقتصاد الإسلامي وهو تطبيق لأحكام الشريعة الإسلامية في الحصول على الموارد المالية والتصرف فيها.	الخلفية الاقتصادية
لا تخضع أسواق رأس المال التقليدية لأي أوامر الالهية، وان كانت هناك قيود فهي مفروضة من قبل البشر.	تتقيد أسواق رأس المال الإسلامية بضوابط الالهية فرضها الله تعالى وهي تحريم الربا والقمار والتعامل بالسلع والخدمات غير المشروعة وكل المحظورات بهدف الحفاظ على التوازن والعدالة التوزيعية وتكافئ الفرص.	الضوابط الشرعية
عملاء سوق رأس المال التقليدي هم الباحثون عن الربح اما مقدمو او طالبو الأموال.	عملاء سوق رأس المال الإسلامي هم المسلمون الباحثون عن الربح المشروع او المهتمين بتأسيس شركات وفق احكام الشريعة الإسلامية.	العملاء
منتجات سوق رأس المال التقليدي هي الأسهم والسندات والمشتقات المالية.	منتجات سوق رأس المال الإسلامي تتمثل في الصكوك والأسهم الإسلامية والصناديق الإسلامية.	المنتجات

Source: GEUMEI, D. **The Islamic capital markets versus the conventional capital markets**. American Journal of Humanities & Islamic Studies, 2018, vol. 1, no 1, p. (1-8), p 4-8.

### المطلب الثاني: الصكوك الإسلامية

تعد الصكوك الإسلامية من أكثر قطاعات المالية الاسلامية نموا في العالم، انتشرت الصكوك الاسلامية في كل أنحاء العالم في الدول الإسلامية وغير الإسلامية، وتعتبر بديلا شرعيا للسندات التقليدية كما أن حاملها يشارك في الأرباح والخسائر.

#### 1. تعريف الصكوك الاسلامية

## الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية

تعرف هيئة المحاسبة والمراجعة الصكوك الإسلامية على "أنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك ونقل باب الاكتتاب وبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله"<sup>1</sup>.

يعرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية أنها "تمثل حق ملكية نسبة مئوية شائعة في موجودات عينية أو مجموعة مختلطة من الموجودات العينية وغيرها، وقد تكون الموجودات في مشروع محدد أو نشاط استثماري معين وفق أحكام الشريعة الإسلامية"<sup>2</sup>.

تعرف هيئة الأوراق المالية الماليزية الصكوك الإسلامية "أنها شهادات ذات قيمة متساوية تثبت ملكية غير مجزأة أو استثمار في الأصول باستخدام مبادئ ومفاهيم شرعية معترف بها من قبل مجلس الاستشارة الشرعية"<sup>3</sup>.

الصكوك الإسلامية هي "شهادات متساوية القيمة تمثل ملكية أصل أساسي، وبالتالي فهي تمثل حصصاً مشتركة وحقوقاً على الأصول الأساسية أو على المنافع والخدمات"<sup>4</sup>.

الصكوك الإسلامية هي "صكوك تصدرها مؤسسات مالية باعتبارها مضاربا مقابل حصة شائعة في رأسمال مشروع معين أو مشروعات متعددة تشارك في الأرباح المتوقعة أو الخسائر المحتملة وتتميز بأجال متفاوتة وبقدرة مختلفة على التداول والاسترداد"<sup>5</sup>.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الصكوك الإسلامية أنها وثائق أو شهادات ذات قيمة متساوية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تمثل حصصاً في ملكية الأصول وتعتبر بديلاً شرعياً للسندات التقليدية.

➤ زادت قيمة الصكوك المستحقة في سنة 2022 بثلاثة أضعاف عن سنة 2012: 788 بليون دولار أمريكي مقارنة بـ 213 بليون دولار أمريكي سنة 2012، في سنة 2022 بلغت قيمة الصكوك

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية (المعيار الشرعي رقم 17)، ص 467.

<sup>2</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية ماليزيا، المعيار رقم 17 المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي، 2015، ص 153.

<sup>3</sup> Securities Commission Malaysia, **Guidelines on Issuance of Corporate Bonds and Sukuk to Retail Investors**, SC-GL/5- 2015 (R1-2017), 2017, p 6.

<sup>4</sup> Lahasna, Ahcene, K. M. Hassan, and Rubi Ahmad. **Forward lease Sukuk in Islamic capital markets**. op-cit, p1.

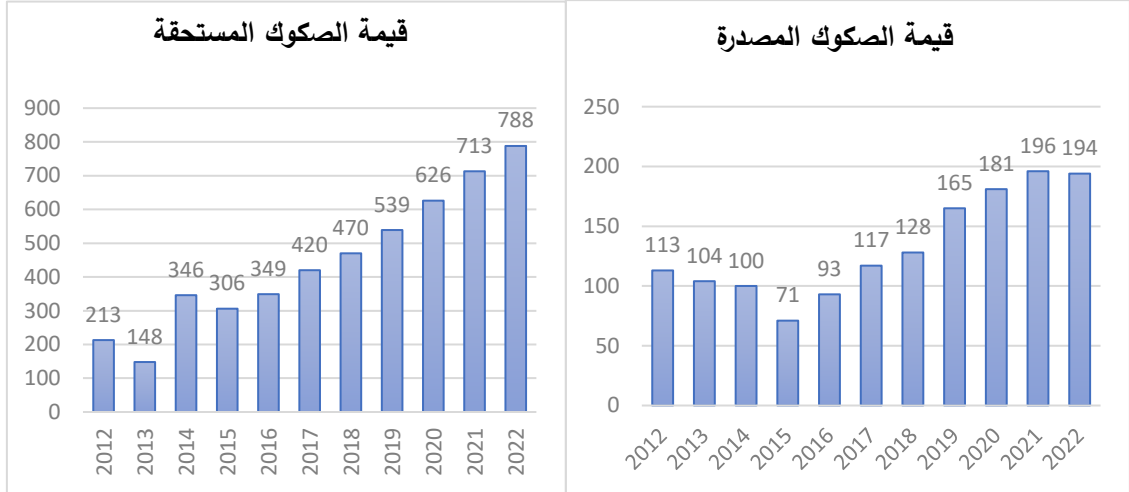
<sup>5</sup> سامي يوسف كمال محمد، الصكوك المالية الإسلامية (الازمة-المخرج)، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010، ص 141.



## الفصل الأول: الإطار النظري لتطبيقات المالية الإسلامية

المصدرة 194 بليون دولار أمريكي مقارنةً بـ 113 بليون دولار أمريكي في سنة 2012 وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (1-13): قيمة الصكوك المستحقة والمصدرة خلال الفترة (2012-2022) (بليون دولار أمريكي)



Source: ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 28.

➤ تحتل دول جنوب شرق اسيا المرتبة الأولى عالميا من حيث قيمة الصكوك المستحقة وتقدر بـ 395 بليون دولار سنة 2022، وتأتي بعدها دول مجلس التعاون الخليجي بـ 1371 بليون دولار، وفي المرتبة الثالثة نجد أوروبا بـ 335 بليون دولار، تأتي في المرتبة الرابعة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ودول جنوب اسيا بـ 18، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (1-10): توزيع قيمة الصكوك المستحقة حسب المنطقة سنة 2022

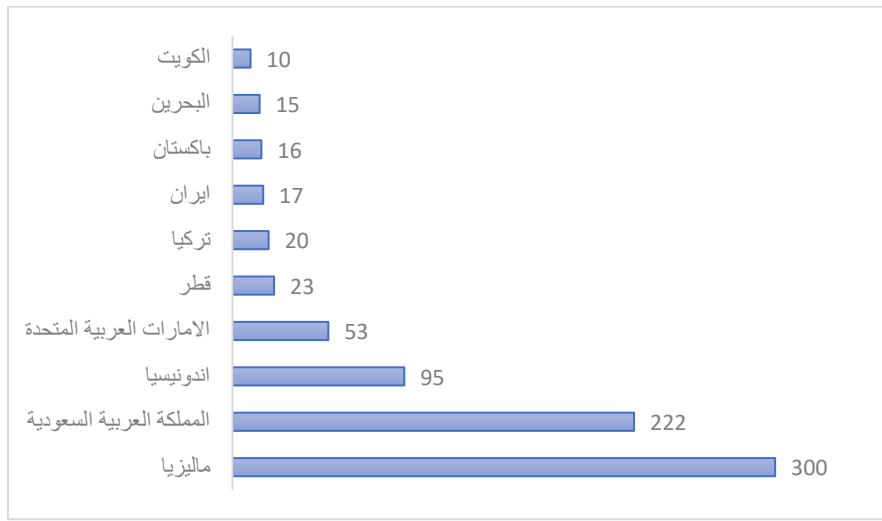
المنطقة	قيمة الصكوك المستحقة (بليون دولار أمريكي)
جنوب شرق اسيا	395
مجلس التعاون الخليجي GCC	330
أوروبا	21
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	18
جنوب اسيا	18
باقي دول العالم	5

Source: ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 48.

## الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية

➤ تحتل ماليزيا المركز الأول عالميا من حيث قيمة الصكوك الإسلامية المستحقة وتقدر بـ 300 بليون دولار، وتأتي في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية بـ 222 بليون دولار، وتحتل اندونيسيا المرتبة الثالثة بـ 95 بليون دولار ثم تأتي بعدها الامارات العربية المتحدة بـ 53 بليون دولار، وقطر بـ 23 بليون دولار وبعدها تركيا بـ 20 بليون دولار، وايران بـ 17 بليون دولار، وباكستان بـ 16 بليون دولار والبحرين بـ 15 بليون دولار والكويت بـ 10 بليون دولار، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

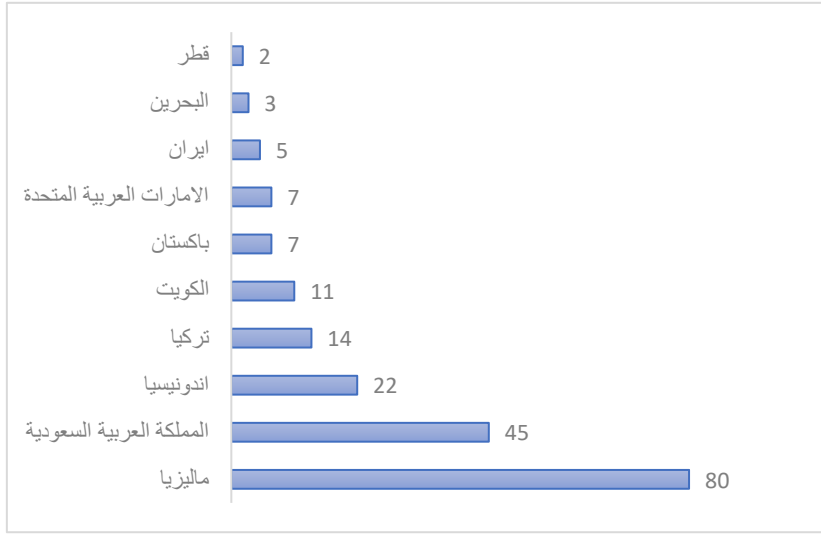
**الشكل (1-14): أفضل الدول من حيث قيمة الصكوك المستحقة سنة 2022 (بليون دولار أمريكي)**



Source: ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 48.

➤ تحتل ماليزيا المركز الأول عالميا من حيث قيمة الصكوك الإسلامية المصدرة وتقدر بـ 80 بليون دولار، وتأتي في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية بـ 45 بليون دولار، وتحتل اندونيسيا المرتبة الثالثة بـ 22 بليون دولار ثم تأتي بعدها تركيا بـ 14 بليون دولار، والكويت بـ 11 بليون دولار وبعدها باكستان والامارات العربية المتحدة بـ 7 بليون دولار، وايران بـ 5 بليون دولار، والبحرين بـ 3 بليون دولار وقطر بـ 2 بليون دولار، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (1-15): أفضل الدول من حيث قيمة الصكوك المصدرة سنة 2022 (بليون دولار أمريكي)



Source: ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 49.

## 2. خصائص الصكوك الإسلامية

- تتسم الصكوك الإسلامية بالعديد من الخصائص، أهمها ما يلي:
  - الصكوك الإسلامية هي وثائق ذات قيمة مالية محددة تثبت الحق في ملكية حصة شائعة في مشروع أو نشاط استثماري.
  - الصكوك الإسلامية تشارك في الأرباح والخسائر، فحامل الصك يحصل على العائد ويتحمل الخسارة.
  - الصكوك الإسلامية تعمل في الأنشطة والاستثمارات غير المحظورة شرعياً والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.
  - الصكوك الإسلامية قابلة للتداول والاسترداد، قد تكون مدة استحقاقها محددة وقد تكون غير محددة.
  - تنشأ عدة علاقات بين أطراف الصكوك، علاقة شركاء وهي العلاقة التي تربط صاحب الصك ببقية أصحاب الصكوك وعلاقة صاحب المال بالمضارب وهي العلاقة التي تربط أصحاب الصكوك بالشركة المصدرة للصكوك<sup>2</sup>.
- تختلف الصكوك الإسلامية عن الأسهم في العديد من النقاط كما تشترك معها في نقاط أخرى، والتي سنوجزها في الجدول الآتي:

<sup>1</sup> أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 28.

<sup>2</sup> عبد الكريم احمد قندوز، الصكوك: الإطار النظري والتطبيقي، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2022، ص ص 18-19.

## الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية

الجدول (11-1): أوجه الاختلاف والتشابه بين الصكوك الإسلامية والأسهم

السهم	الصك
<b>أوجه الاختلاف</b>	
حامل السهم له الحق في التصويت والاشتراك في الإدارة والرقابة.	حامل الصك ليس له الحق في الاشتراك في الإدارة والتصويت.
السهم هو جزء من رأسمال الشركة غير محدد بأجل.	الصك مرتبط بمشاريع ذات أجل محدود ومؤقت.
السهم هو ما تملكه الشركة من أصول وأعيان.	الصك هو عبارة عن منتج من منتجات الشركة المصدرة له.
<b>أوجه التشابه</b>	
كلاهما وثائق متساوية القيمة.	
كلاهما له قيمة اسمية وقابل للتداول.	
كلاهما معرض للربح والخسارة.	
كلاهما وثائق اثبات الحق.	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: سامي يوسف كمال محمد، الصكوك المالية الإسلامية (الازمة-المخرج)، مرجع سابق، ص 142.

➤ وتختلف الصكوك الإسلامية عن السندات التقليدية في عدة عناصر، سيتم ذكرها في الجدول الاتي:

الجدول(12-1): أوجه الاختلاف بين الصكوك الإسلامية والسندات

السند	الصك
السند هو ورقة مالية تعبر عن التزام دين ولا يمنح حاملها أي ملكية أصل او مشروع.	الصك يتمثل في ملكية أصل او مشروع.
تصدر السندات لأي غرض سواء كان شرعي أو غير شرعي.	يتم اصدار الصكوك في الأصول والمشاريع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
العلاقة بين حامل السند والجهة المصدرة هي علاقة مقرض مقترض.	العقد بين حامل الصك والجهة المصدرة هو عقد إسلامي جائز شرعا.
حامل السند لا يتحمل الخسارة.	حامل الصك يشارك في الربح والخسارة.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Alam, Nafis, M. Kabir Hassan, and Mohammad Aminul Haque. "Are Islamic bonds different from conventional bonds? International evidence from capital market tests." *Borsa Istanbul Review* 13.3 (2013): 22-29, p 23 <https://doi.org/10.1016/j.bir.2013.10.006>

Vishwanath, Shashidhar R., and Sabahuddin Azmi. "An overview of Islamic sukuk bonds." The Journal of Structured Finance 14.4 (2009): 58-67, p 61. Doi10.3905/JSF.2009.14.4.058

### 3. أنواع الصكوك الإسلامية

تنقسم الصكوك الإسلامية حسب عقود التمويل الإسلامي الى صكوك المضاربة، صكوك المرابحة، صكوك المشاركة، صكوك الاجارة، صكوك السلم وصكوك الاستصناع وسيتم عرضها فيما يلي:

**صكوك المرابحة:** صكوك المرابحة هي وثائق ذات قيمة متساوية تقوم على مبدأ المرابحة تصدر بغرض تمويل شراء سلعة مرابحة وبيعها في السوق، بحيث تصبح ملكية السلعة لحملة الصكوك ويتمثل ربح حملة الصكوك في الفرق بين تكلفة شراء السلعة وثمان بيعها، ولا يجوز تداول صكوك المرابحة<sup>1</sup>.

**صكوك المضاربة:** صكوك المضاربة هي "شهادات يصدرها المضارب (مصدر الصكوك) ويكتتب فيها المستثمرون (حملة الصكوك)، بحيث يشاركون في الربح ويتحملون الخسارة الناتجة عن الاستثمار، يستخدم المضارب حصيلة الاكتتاب لتمويل نشاط تجاري او مشروع معين، ويحصل حامل الصك على عوائد تعتمد على إيرادات النشاط او المشروع، وهي قابلة للتداول"<sup>2</sup>.

**صكوك المشاركة:** صكوك المشاركة حسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي شهادات متساوية القيمة تصدر بغرض القيام بمشروع جديد أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط تجاري، ويتم إدارة هذه الشهادات على أساس المشاركة أو المضاربة أو الوكالة، ويصبح المشروع ملكا لحاملي الشهادات حسب حصص مشاركتهم<sup>3</sup>.

**صكوك السلم :** صكوك السلم هي "وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل راس مال السلم وتصبح سلعة السلم ملكا لحملة الصكوك، بحيث لا يجوز تداول صكوك السلم"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> أشرف أحمد دواية، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص ص 36-37.

<sup>2</sup> عبد الكريم احمد قندوز، الصكوك: الاطار النظري والتطبيقي، مرجع سابق، ص 68.

<sup>3</sup> Hanim Kamil, Karmila, et al. "The subprime mortgages crisis and Islamic securitization." International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management 3.4 (2010): 386-401, p 395. <https://doi.org/10.1108/17538391011093315>

<sup>4</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية(المعيار الشرعي رقم 17)، ص 469.

**صكوك الاستصناع:** هي وثائق متساوية القيمة قائمة على عقد الاستصناع يتم إصدارها بغرض تحصيل رأس مال الاستصناع، وتصبح ملكية السلعة المصنوعة لحملة الصكوك، فهي مثل صكوك السلم لا يجوز تداولها في السوق الثانوية لأنها لا تزال في ذمة الصانع، بل يحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها<sup>1</sup>.

**صكوك الاجارة:** هي "وثائق استثمارية تمثل ملكية حصص متساوية في عقار مؤجر أو في منفعة عقار، تعطي لصاحبها حق التملك والحصول على الأجرة والتصرف في ملكيته بما لا يضر بحقوق المستأجر، ويتحمل حامل الصك ما يترتب على المالك من تبعات العقار كالصيانة، فهي قابلة للبيع والتداول".

➤ من خلال التعرف على مختلف أنواع الصكوك تبين أنه يوجد صنفين من الصكوك الإسلامية صكوك قابلة للتداول يعني يجوز تداولها في السوق الثانوية وهي صكوك المشاركة وصكوك المضاربة وصكوك الاجارة، وصكوك غير قابلة للتداول وهي صكوك المرابحة وصكوك السلم وصكوك الاستصناع لأنها لا تزال في ذمة البائع في صكوك السلم والمرابحة وفي ذمة الصانع في صكوك الاستصناع.

### المطلب الثالث: صناديق الاستثمار الاسلامية

تعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية بديلا شرعيا لصناديق الاستثمار التقليدية تمكن المدخرين من استثمار أموالهم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، تشهد صناديق الاستثمار الإسلامية نموا ملحوظا في الآونة الأخيرة بالرغم من حداثة نشأتها.

#### 1. تعريف صناديق الاستثمار الإسلامية:

صناديق الاستثمار الإسلامية هي "أوعية استثمارية تصدرها بنوك أو شركات استثمار بعد اعداد دراسة جدوى اقتصادية لمشروع أو عدة مشاريع توضح مكونات الصندوق وقيمه، ومن ثم تقسيمه الى وحدات أي حصص أو صكوك أو أسهم متساوية القيمة ويكون امتلاك صك منها امتلاكا مشاعا من رأس مال الصندوق بحيث يلتزم المصرف أو الشركة المصدرة بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع ما يتعلق بإنشاء الصندوق وعملياته"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أشرف أحمد دواية، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 35-36.

<sup>2</sup> حسين محمد سمحان، دراسات في الإدارة المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 199.

## الفصل الأول: الإطار النظري لتطبيقات المالية الإسلامية

صندوق الاستثمار الإسلامي هو "تجمع مشترك يساهم فيه المستثمرون بفائض أموالهم بغرض استثمارها لتحقيق أرباح حلال بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية"<sup>1</sup>

صناديق الاستثمار الإسلامية "تحقق رغبة صغار المستثمرين فضلا عن كبارهم في توفير أدوات مالية إسلامية تتيح لهم استثمار أموالهم استثمارا شرعيا وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية"<sup>2</sup>.

صندوق الاستثمار الإسلامي هو "مخطط استثماري يقوم بموجبه مدير الصندوق بجمع الأموال من المستثمرين ذوي الأهداف الاستثمارية المماثلة للاستثمار في محفظة من الأصول مثل الأسهم، ليتم بعد ذلك استثمار أموال الصندوق المشترك في مجموعة متنوعة من فئات الأصول وفقاً للأهداف الاستثمارية للصندوق"<sup>3</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف صناديق الاستثمار الإسلامية انها صناديق تصدر من طرف بنوك أو شركات استثمار يتم فيها تجميع أموال المدخرين الراغبين في استثمار أموالهم في استثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

➤ أدى ارتفاع أسعار الفائدة العالمية والأداء السلبي لأسواق الأسهم وتقلص السيولة الى التأثير على صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بعد النمو الكبير بنسبة 71.8% في سنة 2021 بلغ إجمالي أصول الصناديق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية 220 بليون دولار أمريكي في عام 2022، بانخفاض بنسبة 10% بالإضافة إلى ذلك انخفض عدد الصناديق الجديدة بشكل ملحوظ من 223 صندوقاً في سنة 2021 إلى 71 صندوقاً في سنة 2022<sup>4</sup>، والشكل التالي يوضح نمو أصول الصناديق الإسلامية من 2012 الى 2022.

**الشكل (1-16): أصول صناديق الاستثمار الإسلامية خلال الفترة (2012-2022)**

(بليون دولار أمريكي)

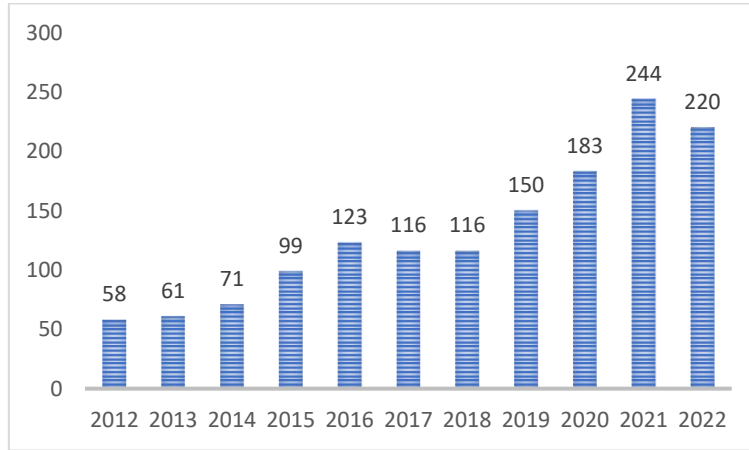
<sup>1</sup> Abd-Karim, Mohd, and Bin Rahimie. "Analysing the Characteristics and Performance of Islamic Funds: A Critical Review of the Malaysian Case." Doctoral thesis, Durham University. Available at Durham E-Theses Online: <http://etheses.dur.ac.uk/521> (2010), p 68.

<sup>2</sup> نزيه عبد المقصود محمد مبروك، صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 92.

<sup>3</sup> Alam, Nafis, Lokesh Gupta, and Bala Shanmugam. "Islamic Finance: A Practical Perspective, op-cit, p 406.

<sup>4</sup> ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 49.

## الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية



Source: ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 30.

➤ تحتل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المرتبة الأولى عالمياً من حيث قيمة صناديق الاستثمار الإسلامية وتقدر بـ 104 بليون دولار سنة 2022، وتأتي بعدها دول أوروبا بـ 43 بليون دولار، وفي المرتبة الثالثة نجد دول جنوب شرق آسيا بـ 36 بليون دولار، تأتي في المرتبة الرابعة دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة 25 بليون دولار، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (1-13): توزيع قيمة صناديق الاستثمار الإسلامية حسب المنطقة سنة 2022

المنطقة	قيمة الصكوك المستحقة (بليون دولار أمريكي)
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	104
أوروبا	43
جنوب شرق آسيا	36
مجلس التعاون الخليجي GCC	25
أمريكا	6
شرق آسيا	3
باقي دول العالم	3.2

Source: ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 51.

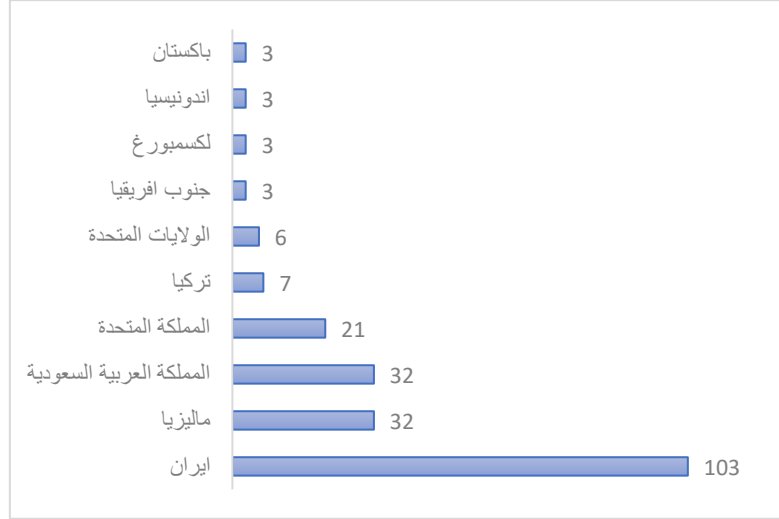
➤ تتركز أعلى قيمة لأصول صناديق الاستثمار الإسلامية في إيران وقدرت بـ 103 بليون دولار، ثم تأتي في المرتبة الثانية كل من ماليزيا والمملكة العربية السعودية بـ 32 بليون دولار، والمملكة المتحدة في المرتبة الثالثة بقيمة 21 بليون دولار، ثم تركيا في المرتبة الرابعة بـ 7 بليون دولار وفي المرتبة الخامسة



## الفصل الأول: الإطار النظري لتطبيقات المالية الإسلامية

الولايات المتحدة بـ 6 بليون دولار، وتأتي كل من لكسمبورغ واندونيسيا وباكستان في المرتبة الخامسة بـ 3 بليون دولار.

الشكل (1-17): أفضل الدول من حيث قيمة الصناديق الإسلامية سنة 2022 (بليون دولار أمريكي)



Source: ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 51.

### مزايا صناديق الاستثمار الإسلامية

- تتسم صناديق الاستثمار الإسلامية بالعديد من المزايا، نذكر منها:
  - تتميز صناديق الاستثمار الإسلامية بسهولة انشائها مقارنة بإنشاء البنوك الإسلامية الذي يتطلب سن قانون جديد اصدار قانون خاص، الا ان انشاء صناديق الاستثمار الإسلامية ممكن في أي مكان فهي تلبي رغبات المستثمرين الذين لا يتعاملون بالربا.
  - صناديق الاستثمار الإسلامية بديل شرعي لصناديق الاستثمار التقليدية، فهي تخلص المجتمعات الإسلامية من التعامل بالفوائد الربوية.
  - تتميز صناديق الاستثمار الإسلامية بخاصية عدم الخلط بين أموال الصندوق وأموال البنك، فحسابات الصندوق مستقلة تماما عن حسابات البنك وهذا الأمر الذي يتخوف منه العديد من المدخرين.
  - صناديق الاستثمار الإسلامية هي أداة للتكافل الاقتصادي بين المسلمين، فهي تمكن المستثمرين من نقل أموالهم من دول الفائض الى دول العجز لاستثمارها في أدوات مالية شرعية، وبذلك فهي تساهم في توطيد العمل المصرفي الإسلامي في البلدان الإسلامية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> نزيه عبد المقصود محمد مبروك، صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مرجع سابق، ص ص 121-122.

## أنواع صناديق الاستثمار الإسلامية

- **صناديق التأجير:** هي صناديق تستخدم أموال الاشتراك لشراء أصول مثل العقارات أو السيارات أو الآلات وغيرها وتقوم بتأجيرها للمستخدمين وتنتقل الإيجارات التي توزع على المشتركين، كما تبقى ملكية الأصول للصندوق ويحصل كل مشترك على شهادة تثبت وتحدد نسبة ملكيته، ويطلق على هذه الشهادات باسم الصكوك وهي قابلة للتداول في السوق الثانوية<sup>1</sup>.
- **صناديق السلع:** هي صناديق تستخدم فائض أموال المستثمرين لشراء سلع مختلفة وإعادة بيعها، يتم توزيع الأرباح بين المستثمرين حسب حصتهم في الصندوق، ويتمثل الربح في الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء، ويشترط توفر بعض الضوابط الشرعية في صناديق السلع وهي ان تكون السلعة ملكا للبائع، في حالة السلم والاستصناع فقط يجوز البيع الاجل، ولا يجب ان تكون السلع من المحظورات الشرعية كالكحول ولحم الخنزير... وكذلك يجب ان يكون سعر السلعة محدد للطرفين<sup>2</sup>.
- **صناديق الأسهم الإسلامية:** هي صناديق تستثمر أموال المدخرين في الأسهم، ويشترط في الأسهم ان تكون متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية وان تخلو نشاطاتها من المحرمات كإنتاج او بيع الكحول، ويعد هذا النوع من صناديق الاستثمار الإسلامية الأكثر شيوعا في العالم، ويتم تسيير صندوق الأسهم وفق عقد المضاربة او المشاركة، في عقد المشاركة يكون المستثمرين ومدير الصندوق شركاء في ملكية الأسهم اما في عقد المضاربة فيكون المستثمرون ارباب المال ومدير الصندوق المضارب الذي بدوره يقوم بإدارة الأسهم، وتوزع الأرباح بين الطرفين حسب راس المال المستثمر في الصندوق<sup>3</sup>.
- **صناديق المربحة:** هي صناديق تستخدم أموال المستثمرين في شراء الأصول او السلع بهدف إعادة بيعها بهامش ربح، ويتمثل الربح في الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء، وفي حالة المضاربة تقسم الأرباح بين مدير الصندوق والمستثمرين، وتوزع بين المستثمرين حسب مساهمتهم في الصندوق، قد يبدو ان صندوق المربحة مشابه لصندوق السلع الا أنه يختلف عنه في أمرين وهما: في صندوق المربحة يتم بيع البضائع على الفور مع تأجيل الدفع بينما في صندوق السلع يتم الدفع فورا عند البيع، في صندوق المربحة يجب ان يفصح مدير الصندوق عن هامش الربح للعميل بينما في صندوق السلع مدير الصندوق غير ملزم بالإفصاح عن هامش الربح، يجب ان تتوفر بعض الشروط في صندوق المربحة وهي أن تكون البضاعة ملكا للبائع وقت البيع، سعر البضاعة يجب ان يكون ثابت ومعروف،

<sup>1</sup> Muḥammad Taqī ‘Uṣmānī , *An Introduction to Islamic Finance*, Arham Shamsi, 1998, p 147.

<sup>2</sup> Team, Marifa. "*Islamic Banking & Finance: principles and practices*", op-cit, p 156.

<sup>3</sup> Habib, Syeda Fahmida. *Fundamentals of Islamic finance and banking*. Op-cit, p 213.

## الفصل الأول: الاطار النظري لتطبيقات المالية الاسلامية

---

وأن لا تكون البضائع من المحظورات كالكحول ولحم الخنزير، شهادات صناديق المرابحة غير قابلة للتداول<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> Team, Marifa. "Islamic Banking & Finance: principles and practices-cit, p 156-157.

### خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم عرض الإطار النظري لتطبيقات المالية الإسلامية والتي تتمثل في الصيرفة الإسلامية، الصكوك الإسلامية، مؤسسات التأمين التكافلي، مؤسسات الوقف والزكاة وصناديق الاستثمار الإسلامية، كما تم ذكر أهم المؤسسات والهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية، تمتثل المالية الإسلامية لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، تحرم التعامل بالربا والغرر والميسر وتنص على وجوب تقاسم الأرباح والخسائر.

وضحنا من خلال التقسيمات الأساسية للفصل تنوع مصادر الأموال في المالية الإسلامية وتفرعها حسب اختصاصات مختلفة فهناك مؤسسات مالية إسلامية مصرفية مثل البنوك الإسلامية والنوافذ والفروع الإسلامية التي تقوم بعملها ضمن النظام المالي التقليدي، إضافة إلى مؤسسات مالية إسلامية غير مصرفية تختلف مهامها عن المصارف الإسلامية من حيث الأهمية والعمل مثل الأسواق المالية الإسلامية، شركات التأمين التكافلي، صناديق الزكاة والأوقاف حيث توفر كل منها صيغ تمويلية متنوعة والتي تندرج صيغ وأدوات التمويل الإسلامي تحت ثلاثة عقود في فقه المعاملات الإسلامية.

الفصل الثاني:

الاطار النظري للتنمية

الاقتصادية

### تمهيد:

التنمية الاقتصادية هي مجموعة التغييرات التي تطرأ على اقتصاد بلد ما خلال فترة زمنية طويلة، بتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق الرفاهية، أما النمو فهو التغير الإيجابي في مؤشرات الاقتصاد. تهدف التنمية الاقتصادية الى زيادة الناتج القومي الإجمالي، تحسين جودة الحياة من خلال القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وتهدف الى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية لضمان تلبية حاجيات الأجيال القادمة.

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق الى الاطار النظري للتنمية الاقتصادية وذلك بعرض المفاهيم الأساسية للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والفرق بينهما في المبحث الأول، وعرض نظريات النمو والتنمية الاقتصادية ومؤشرات ومصادر تمويل التنمية في المبحث الثاني، أما من خلال المبحث الثالث تم التطرق الى استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية إضافة الى معوقاتهما، وهي:

المبحث الأول: ماهية النمو والتنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: نظريات ومؤشرات التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: استراتيجيات ومعوقات التنمية الاقتصادية

### المبحث الأول: ماهية النمو والتنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي عملية أشمل وأوسع من النمو الاقتصادي، من خلال هذا المبحث سيتم عرض المفاهيم الأساسية للتنمية والاقتصادية والنمو الاقتصادية وسيتم ذكر الفرق بينها، كما سيتم عرض أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية.

### المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

في هذا المطلب سيتم تعريف كل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حسب وجهات نظر الباحثين والاقتصاديين.

#### 1. تعريف التنمية الاقتصادية

يعرف Gerald Meier التنمية الاقتصادية على انها "العملية التي من خلالها يزداد دخل الفرد الحقيقي في بلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن بشرط عدم زيادة العدد الموجود تحت خط الفقر المطلق، وألا يصبح توزيع الدخل أكثر تفاوتاً"<sup>1</sup>.

يعرف قاموس معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا للاقتصاد الحديث The MIT Dictionary of Modern Economics التنمية الاقتصادية بأنها "عملية تحسين مستوى المعيشة والرفاهية لسكان البلدان النامية عن طريق زيادة دخل الفرد"<sup>2</sup>.

تشير التنمية الاقتصادية إلى "النمو الاقتصادي المصحوب بالتغيرات في توزيع الإنتاج والهيكلة الاقتصادي، وقد تشمل هذه التغيرات تحسين الرفاهية المادية للنصف الأفقر من السكان، وانخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وما يقابله من زيادة في حصة الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة تعليم ومهارات القوى العاملة، والتطورات التقنية الكبيرة التي تنشأ داخل البلاد"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Barrier, Edward B. "The concept of sustainable economic development" The economics of sustainability. Routledge, 2017, 101-110, p101.

<sup>2</sup> Van den Berg, Hendrik. **Economic growth and development**. World Scientific Publishing Company, 2016, p 63.

<sup>3</sup> Nafziger, E. Wayne. **Economic development**. 4 ed, Cambridge university press, 2006, p 15.

تعرف التنمية الاقتصادية حسب Sen على "أنها توسيع القدرات التي تساهم في تقدم المجتمع من خلال تحقيق إمكانات الأفراد والشركات والمجتمعات، ونعني بالقدرات الظروف المؤدية إلى تعزيز مجموعة من النتائج الوسيطة التي تمهد الطريق لتحقيق الإمكانيات أو القدرات، ويمكن تحقيق هذه الإمكانيات على مستويات متعددة الفرد، أو الشركة أو مجموعة من الشركات أو مجتمع"<sup>1</sup>.

يعرف Selso Furtado التنمية الاقتصادية بأنها "زيادة في تدفقات الدخل الحقيقية أي الزيادة في كمية السلع والخدمات وذلك في فترة زمنية محددة، كما تتحقق التنمية الاقتصادية من خلال ادخال وسائل جديدة للإنتاج تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل، ومن جهة أخرى فإن زيادة الأجور الناتجة عن ارتفاع الدخل الحقيقية تبعث عند المستهلكين ردود فعل تميل إلى تعديل بنية الطلب، وهكذا من خلال سلسلة أفعال متداخلة تؤدي زيادة الإنتاجية إلى زيادة الدخل الحقيقي مما يؤدي إلى تغيير بنية الطلب وبالتالي تغيير بنية الإنتاج"<sup>2</sup>.

من خلال ما سبق يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها عملية تغيير في الهيكل الاقتصادي لدولة أو بلد ما، على مدى فترة طويلة من الزمن لتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق الرفاهية للسكان.

• الدول النامية هي الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض وتتميز بالخصائص والتي سنذكرها فيما يلي:<sup>3</sup>

### ➤ الخصائص الاجتماعية:

- انتشار الأمية.
- انخفاض المستوى الصحي.
- ارتفاع معدل الوفيات.
- ارتفاع معدل المواليد.
- عمل الأطفال.
- غياب دور المرأة في العملية الإنتاجية.

<sup>1</sup> Feldman, Maryann, et al. "The logic of economic development: A definition and model for investment" Environment and Planning C: Government and Policy 34.1 (2016): 5-21, p 5.

<sup>2</sup> محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص ص 64-65.

<sup>3</sup> محمود علي الشراوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص 45-46.



➤ الخصائص السياسية:

- الدكتاتورية.
- التبعية للخارج.
- عدم الاستقرار السياسي.
- سيطرة فئة على الحكم.
- الاقتصاد المزوج.

➤ الخصائص الإدارية:

- الفساد الإداري.
- الوقت الضائع.
- نقص التنسيق.
- نقص في القيادات.
- انتشار الوساطة والمحسوبية.

➤ الخصائص الاقتصادية:

- ضعف الإنتاج الصناعي.
- دوام المديونية.
- انتشار البطالة.
- الاعتماد على الإنتاج الزراعي.
- قلة المدخرات.
- التفاوت في توزيع الدخل.
- انخفاض في متوسط الدخل.

## 2. تعريف النمو الاقتصادي

يشير النمو الاقتصادي إلى "زيادة المؤشرات الكمية للاقتصاد، وزيادة الناتج للفرد في فترة معينة"<sup>1</sup>. يرتبط النمو الاقتصادي بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ويمثل القيمة الإجمالية بالأسعار الثابتة للسلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية محددة<sup>2</sup>. النمو الاقتصادي يعني "الزيادة السنوية في دخل الفرد الحقيقي لبلد ما على مدى فترة طويلة" ويقول البروفيسور آرثر لويس أن "النمو الاقتصادي يعني نمو الناتج لكل فرد من السكان" وذلك لأن الهدف الرئيسي من النمو الاقتصادي هو رفع مستويات معيشة الناس<sup>3</sup>. النمو الاقتصادي يعرف بأنه "الزيادة في الناتج القومي الإجمالي (GNP) أو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)"<sup>4</sup>. من خلال ما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما أو زيادة الناتج للفرد خلال فترة زمنية محددة.

### المطلب الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يتم استخدام مستوى دخل الفرد من قبل الاقتصاديين كبديل لقياس المستوى العام للتنمية والرفاهية، كما يتم قياس مدى تقدم الاقتصاديات باستخدام معدل نمو دخل الفرد، كما يدرك الذين يستخدمون دخل الفرد لتقييم التقدم أن تنمية الامة تشمل أكثر بكثير من متوسط الدخل ومعدل نمو هذا الدخل، فالتنمية تشمل التطلعات المتنوعة والواسعة كما يطلق عليها "الحياة الكريمة" بكل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يحددها كل مجتمع لنفسه، ويمكن ذكر أمثلة عن الأهداف فيما يلي:

<sup>1</sup> Babajić, Amra, M. Suljic, and S. Halilbegovic. "Economic growth, economic development, and poverty: A bibliometric analysis." Journal of Economic and Social Sciences 8 (2022): 1-17, p 3.

<sup>2</sup> Spyros, Roukanas. "Measuring economic development and the impact of economic globalisation." Studies in Business and Economics 15.3 (2020): 185-207, p 186. DOI 10.2478/sbe-2020-0053

<sup>3</sup> Ahuja, H. L. **Development economics**. S. Chand Publishing, 1<sup>st</sup> ed, 2016, p 3.

<sup>4</sup> Sarwer, M. Saleh, Muhammad Ramzan, and Waqar Ahmad. "Does Islamic banking system contributes to economy development." Global Journal of Management and Business Research 13.2 (2013): 60-68, p 64.

## الفصل الثاني: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية

- العدالة في توزيع الدخل والثروة مع تكافؤ الفرص؛
- الكفاءة والشفافية في القطاع العام؛
- شبكات الأمان العامة والخاصة لحماية الفئات الأكثر ضعفا الشباب والمسنين والفقراء من المشقة، إضافة الى توفير بيئة نظيفة وصحية ومستدامة؛
- توسيع دور المرأة وجميع الطبقات الاجتماعية في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،
- زيادة فرص التعليم وتوفير وتحسين الرعاية الصحية<sup>1</sup>.

ويمكن لأي شخص أن يضيف أو يحذف من قائمة الأهداف، ولكن مما لا شك فيه ان التنمية تتضمن مجموعة واسعة من الأهداف الاجتماعية والإنسانية بالرغم من أنها تشمل مستوى الدخل والنمو الاقتصادي فتتجاوز هذه الأهداف أيضا، فالتنمية أوسع من الدخل وتتطلب تغييرا هيكليا اساسيا في الاقتصاد والمجتمع، وأن الوصول الى مستوى أعلى من التنمية لا يعني أن الاقتصاد الضعيف يحتاج الى بذل المزيد من العمل فيما يقوم فيه بالفعل، وذلك لان البلدان الأقل نموا تنتج وتبيع وتصدر السلع والخدمات لكن دون المستوى الأمثل بطرف غير فعالة، تتطلب التنمية أن تقوم هذه الدول بتغييرات من شأنها ان تؤدي الى تحولات جذرية من خلال طرق جديدة وأسواق تعمل بشكل افضل، الإصلاحات الهيكلية الأساسية ضرورية لتحقيق المزيد من التطور وهي عملية تشمل تغييرات كبيرة، أهداف التنمية الإنمائية لأي دولة تمتد الى أبعد من الاهتمام البسيط بمستوى دخل الفرد، وهذه حقيقة يدركها جميع خبراء اقتصاد التنمية، فالعديد من الاقتصاديين يؤكدون بأنه سيكون من الخطأ الإشارة الى أن ارتفاع الدخل والنمو الاقتصادي هما نفس التنمية، وتحسين الابعاد المحددة للتنمية مثل المذكورة سابقا يمكن تحقيقها بسهولة عند مستويات أعلى من الدخل ويمكنها من الحصول على الوسائل اللازمة لبلوغ الأهداف الواسعة للتنمية ولهذا من المعقول التركيز على النمو الاقتصادي للدولة ومستوى الدخل كمقياس للتنمية<sup>2</sup>.

ويتم ذكر أهم الفروق الأساسية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجدول التالي:

<sup>1</sup> Cypher, James M. **The process of economic development**, 4 ed, Routledge, 2014, p 36.

<sup>2</sup> Cypher, James M. **The process of economic development**, op-cit, p 36-37.

## الفصل الثاني: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية

الجدول (2-14): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو الاقتصادي هو التغير الإيجابي في مؤشرات الاقتصاد.	التنمية الاقتصادية هي التغير الكمي والنوعي في الاقتصاد.
النمو الاقتصادي يعني الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد.	التنمية الاقتصادية تعني الحد من الفقر والبطالة وعدم المساواة والقضاء عليها.
النمو الاقتصادي يعني الزيادة في الدخل القومي الحقيقي.	تعني التنمية الاقتصادية تحسين نوعية الحياة ومستويات المعيشة.
يشير النمو الاقتصادي الى زيادة بمرور الوقت في الناتج الحقيقي لبلد ما من السلع والخدمات (GNP) او الناتج الحقيقي لنصيب الفرد من الدخل.	تشمل التنمية الاقتصادية العمليات والسياسات التي من خلالها تعمل الدولة على تحسين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لشعبها.
يركز النمو الاقتصادي على انتاج السلع والخدمات.	تركز التنمية الاقتصادية على توزيع الموارد.
للمنمو الاقتصادي بعد واحد وبطبيعته يركز فقط دخل الافراد.	للتنمية الاقتصادية عدة أبعاد لأنها تركز على الدخل وتحسين مستوى معيشة الافراد.
النمو الاقتصادي هو مقدمة وشرط أساسي للتنمية.	التنمية الاقتصادية تأتي بعد النمو الاقتصادي.

## الفصل الثاني: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية

مؤشرات النمو الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي، دخل الفرد.	مؤشرات التنمية الاقتصادية هي: مؤشر التنمية البشرية (HDI) ومؤشر الفقر البشري (HPI) ومؤشر التنمية بين الجنسين (GDI).
النمو الاقتصادي يكون في فترة زمنية قصيرة.	التنمية الاقتصادية هي عملية مستمرة وطويلة المدى ليس لها فترة زمنية محددة.
مفهوم النمو الاقتصادي ضيق نسبيا مقارنة بالتنمية الاقتصادية، يهتم بزيادة انتاج الاقتصاد.	مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع، يهتم بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد.

**Source:** Kusum Wagle, **Economic Growth Vs Economic Development- 17 Differences**, retrieved on 01/02/ 2024 at [https://www.publichealthnotes.com/economic-growth-vs-economic-development-17-differences/#google\\_vignette](https://www.publichealthnotes.com/economic-growth-vs-economic-development-17-differences/#google_vignette)

- ويمكن ذكر أهم أوجه التشابه بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في النقاط التالية:
- النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية هما عمليتان مستمرتان، لهما تأثيرات محفزة على الاقتصاد.
  - يتم تخصيص الموارد واستخدامها وزيادة الكفاءة في كل من العمليتين.
  - تحسين مستوى ونوعية الحياة هما غاية كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية

#### 1. أهمية التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة نلخصها فيما يلي:<sup>2</sup>

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال زيادة الدخل الحقيقي؛
- توفير فرص العمل للأفراد؛
- تلبية حاجات الافراد من خلال توفير السلع والخدمات المطلوبة؛
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع؛
- القضاء الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والطبقية بين أفراد المجتمع؛

<sup>1</sup> Haller, Alina-Petronela. "Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge." *Economy Transdisciplinarity Cognition* 15.1 (2012), p 66.

<sup>2</sup> سعاد إبراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 23.

- العمل على تحقيق الامن القومي.

## 2. أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية عدة أهداف تسعى الى تحقيقها أهمها ما يلي:<sup>1</sup>

- **نمو الناتج القومي الإجمالي Growth of Gross National Product** : ان خلق ثروة للأمة هو أبسط

هدف تسعى اليه التنمية الاقتصادية، قبل السبعينات كان يعتبر النمو الاقتصادي السريع مقياسا جيدا للتنمية، وتعتبر الزيادة السنوية في الناتج القومي الاجمالي مقياس للأداء الاقتصادي، استخدم الناتج القومي الإجمالي لغرض المقارنة وتم التعبير عنه بعملة موحدة كالدولار الأمريكي، حيث تم استبدال نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لمقارنة الثروة بين البلدان من قبل البنك الدولي، كما لا يزال البنك الدولي يستخدم الناتج المحلي الإجمالي في العديد من المؤشرات الاقتصادية، ان تجربة الخمسينات والستينات من القرن العشرين بينت ان نمو الناتج المحلي الإجمالي لن يؤدي بالضرورة الى حياة افضل لسكان أي بلد، فمعظم الدول ركزت على النمو السريع للدخل القومي وتم تجاهل المستوى المعيشي والتفاوت بين الطبقات والمناطق والاجناس وتم الاندفاع لتحقيق اقصى قدر من النمو، ولكن بعد ذلك توصل الباحثون في معظم الدول النامية الى رؤية جديدة للتنمية وهي أن نمو الدخل لا يشكل سوى بعد واحد من أبعاد التنمية.

- **جودة الحياة Quality of life**: خلال السبعينات تم التركيز على حياة الناس بدلا من دخلهم، وذلك

لان العديد من البلدان النامية شهدت ارتفاع في معدلات الدخل ولكن الظروف المعيشية فيها لم تتغير، وتم التساؤل عن ان كان هدف التنمية الاقتصادية هو زيادة الدخل ولكن الظروف المعيشية تزداد سوءا، ولهذا أشار Seers سنة 1969 انه يجب التغيير في أهداف التنمية الاقتصادية، بحيث يجب ان لا تقتصر فقط على النمو الاقتصادي ولكن عدم تجاهل الفقر والبطالة وعدم المساواة، وفي التسعينات توصل الاقتصاديون الى أن نوعية الحياة هي التي تحدد اذا كانت البلدان نامية أم لا، و قام Stiglitz بتوسيع أهداف التنمية لتشمل تحسين توزيع الدخل والبيئة والصحة والتعليم، ويرى Sen أن ارتفاع الدخل غير كاف لتحقيق حياة جيدة، وبموجب نهجه تتحول اهداف التنمية الاقتصادية من تعزيز النمو الى تعزيز الرفاهية، ولهذا ظهرت الحاجة الى ضرورة إيجاد مؤشرات مركبة بديلة تأخذ بعين الاعتبار

<sup>1</sup> Dang, G., Sui Pheng, L. **Theories of Economic Development. In: Infrastructure Investments in Developing Economies.** Springer, Singapore 2015, p 12-15. [https://doi.org/10.1007/978-981-287-248-7\\_2](https://doi.org/10.1007/978-981-287-248-7_2)

كل الجوانب كالصحة والتعليم والبيئة وتقيس مستوى المعيشة وجودة الحياة، منذ سنة 1990 يتم نشر مؤشر التنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة كمحاولة لإيجاد مقياس اجمالي لمتوسط العمر المتوقع والتعليم والدخل.

- **التنمية المستدامة Sustainable Development** : يتم استغلال الموارد الطبيعية في جميع انحاء العالم بمعدلات مثيرة للقلق، فالاقتصاديون الأوائل لم يهتموا من قبل بحماية البيئة بالرغم من انهم أدرجوا البيئة في التحليل الاقتصادي، التنمية المستدامة هي مفهوم يدرس العلاقة بين التنمية والبيئة، وتهتم البيئة المستدامة بتحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والاهتمام بالبيئة، وتعرف التنمية المستدامة من قبل لجنة بروتلاند **The Brundtland Commission** وهي اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية على أنها: "التقدم الذي يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، واليوم تسعى التنمية المستدامة الى تحسين جودة الحياة وتحقيق الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة.

- **الأهداف الإنمائية للألفية The Millennium Development Goals**: تتمثل الأهداف الإنمائية للألفية في ثمانية اهداف أقرتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سبتمبر سنة 2000، وذلك بهدف معالجة المشاكل في البلدان النامية كالفقر والجوع وصحة الطفل والأمومة والاستدامة البيئية، ولكن تعرضت هذه الأهداف للانتقاد بسبب عدم تضمنها لأهداف أخرى للتنمية مثل تحسين حقوق الانسان للفقراء، وفي سنة 2012 أكد تقرير الأمم المتحدة أن الأهداف الإنمائية للتنمية لا تزال قابلة للتحقيق وأنه لا بد من زيادة الدعم من طرف الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص ضروري لتحقيق هذه الأهداف الإنمائية.

الفصل الثاني: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية

الجدول (2-15): الأهداف والغايات الإنمائية للألفية

الأهداف	الغايات
(1) القضاء على الفقر المدقع والجوع.	- خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم الى النصف. - خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع الى النصف.
(2) تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.	- ضمان اكمال جميع الأطفال مرحلة التعليم الابتدائي.
(3) تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	- القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 وعلى كل المستويات بحلول عام 2015.
(4) خفض وفيات الأطفال	- خفض معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة بنسبة ثلثين.
(5) تحسين صحة الامهات	- تخفيض نسبة وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع.
(6) مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الايدز والملاريا وغيرها من الامراض.	- الحد من انتشار فيروس الايدز. - الحد من انتشار الملاريا.
(7) ضمان الاستدامة البيئية	- دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات وبرامج الدولة . - خفض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه الشرب بصفة مستدامة الى النصف.



<ul style="list-style-type: none"><li>- تحقيق تحسين كبير في حياة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الاحياء الفقيرة بحلول 2020.</li><li>- مواصلة تطوير نظام تجاري ومالي مفتوح وقائم على القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي ويتضمن الالتزام بالحكم الرشيد والتنمية والحد من الفقر على المستويين الوطني والدولي.</li><li>- معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. يشمل الوصول بدون تعريفات جمركية أو حصص لصادرات أقل البلدان نموا؛ برنامج معزز لتخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية؛ وتقديم مساعدات إنمائية رسمية أكثر سخاءً للبلدان الملتزمة بالحد من الفقر.</li><li>- بالتعاون مع البلدان النامية، وضع وتنفيذ استراتيجيات لتوفير العمل اللائق والمنتج للشباب.</li><li>- التعاون مع شركات الأدوية، توفير إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة في البلدان النامية.</li></ul>	<p>(8) تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.</p>
--	---

Source: Todaro, Michael P., and Stephen C. Smith. "Economic Development", Twelfth Edition, Pearson, (2015), p 25.

### المبحث الثاني: نظريات ومؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

تختلف نظريات النمو والتنمية الاقتصادية حسب وجهات نظر الاقتصاديين، وتتقسم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الى مصادر داخلية مثل ادخار القطاع العائلي والادخار الحكومي، ومصادر خارجية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الرسمية، ويتم قياس النمو والتنمية الاقتصادية بالعديد من المؤشرات أهمها الناتج المحلي الإجمالي.

### المطلب الأول: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

من خلال هذا المطلب سيتم عرض أهم نظريات النمو الاقتصادي ونظريات التنمية الاقتصادية.

### 1. النظرية الكلاسيكية للنمو Classical Growth Theory:

يعتبر Adam Smith، David Ricardo و Thomas Malthus من رواد النظرية الكلاسيكية.

Adam Smith (1723-1790) اقتصادي اسكتلندي وأحد أشهر مؤسسي الاقتصاد الكلاسيكي، ويُعرف أيضًا باسم "أبو الاقتصاد" أو "أبو الرأسمالية"، عارض Smith النزعة التجارية وكان مدافعًا عن سياسة السوق الحرة، كتب سميت كتابين عن الاقتصاد الكلاسيكي "نظرية المشاعر الأخلاقية" الذي نُشر عام 1759، و"تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذي صدر عام 1776 وفي هذا الكتاب وصف Smith فكرة "اليد الخفية" التي تعني ميل الأسواق الحرة إلى تنظيم نفسها من خلال المنافسة والعرض والطلب والمصلحة الذاتية، يعتقد Smith أيضًا أنه لا يجوز للدولة التدخل في عمليات التنمية الاقتصادية وأنه ينبغي تقليص دور التدخل الحكومي والضرائب في الأسواق الحرة، وهو يدعو إلى نظام كما يسميه "الحرية الطبيعية" حيث السوق يتمتع بالحكم الذاتي إلى حد كبير وخالي من التدخل المفرط للدولة تم إنشاء "التحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وتحويل أعمال الاستيراد والتصدير، وكان هذا المفهوم الأساس لتطوير مقاييس الناتج المحلي الإجمالي لقياس ازدهار البلد<sup>1</sup>.

Thomas Robert Malthus (1766-1834) عالم ديموغرافي بريطاني، أوضح العلاقة بين مستويات الدخل والديناميكيات السكانية وهي واحدة من أقدم المشاكل في الديموغرافيا الاقتصادية، في عمله "مقال

<sup>1</sup> Pelsa, Inese, and Signe Balina. "Development of economic theory—from theories of economic growth and economic development to the paradigm of sustainable development." DIEM: Dubrovnik International Economic Meeting. Vol. 7. No. 1. Sveučilište u Dubrovniku, 2022, pp.91-101, p 93. DOI: 10.17818/DIEM/2022/1.10

عن مبادئ السكان وكيف تؤثر على النمو الإضافي للمجتمع" (1798)، ذكر Malthus أنه مع نمو عدد السكان فإن الموارد الاقتصادية المتاحة والعرض لن تكون قادرة على تلبية الطلب، وستحدث أزمة اقتصادية، ويشير Malthus أيضاً إلى أن الدولة يجب أن تشارك بشكل أكبر في سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء<sup>1</sup>.

David Ricardo (1772-1823)، اقتصادي سياسي بريطاني، أحد أشهر مؤسسي النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ومن أتباع فكرة سميث، أشهر أعمال Ricardo هي "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" (1817) وذكر Ricardo أنه مع تزايد عدد السكان فإن إيجارات الأراضي تنمو أيضاً، يطرح Ricardo أيضاً فكرة الميزة النسبية وهي نظرية مفادها أن التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر يمكن أن تكون مفيدة للطرفين، حتى لو كانت دولة واحدة تتمتع بميزة مطلقة على الدول الأخرى في جميع مجالات الإنتاج، لكن Ricardo اعترف تماماً أنه في فترات قصيرة من الزمن يعتمد السعر على العرض والطلب وأصبح هذا المفهوم محورياً في الاقتصاد الكلاسيكي، كما فعلت نظرية التوزيع لـ Ricardo التي قسمت الناتج الوطني إلى ثلاث طبقات اجتماعية: أجور العمال، والأرباح لأصحاب رأس المال، والإيجارات لأصحاب العقارات<sup>2</sup>.

### 2. نظرية Schumpeter :

قدم Joseph Alois Schumpeter (1883-1950) مساهمة كبيرة في نظرية النمو، ويرجع ذلك إلى عمله "نظرية التنمية الاقتصادية" الذي نُشر لأول مرة في عام 1911، وقد أدخل Schumpeter مصطلح "الابتكار" في الاقتصاد وبطريقة جديدة واعتبر أهمية رجل الأعمال من حيث النمو الاقتصادي، وفقاً لـ Schumpeter فإن محرك «التنمية» هو التغيرات في المجال الاقتصادي، وكان ذلك نتيجة لأسباب مختلفة ولكن السبب الرئيسي كان الابتكار في مجال ريادة الأعمال الذي تسبب في التطور، القوة الدافعة للتنمية في نظرية Schumpeter هي رجل الأعمال والمبتكر والشخص المبدع، ويعتبر الاحتكار من وجهة نظر Schumpeter أمراً إيجابياً حيث يتم تحقيقه من خلال تطبيق مجموعات جديدة من عوامل الإنتاج والتغيرات الثورية في التكنولوجيا، في تكنولوجيا الإنتاج، وخلق منتجات جديدة، ودخول أسواق جديدة، وما إلى ذلك وصف Schumpeter طبيعة التنمية الاقتصادية بأنها "تنفيذ مجموعات جديدة"، والتي عرفها على نطاق

<sup>1</sup> Pelsa, Inese, and Signe Balina. "Development of economic theory—from theories of economic growth and economic development to the paradigm of sustainable development." Op-cit, p 94.

<sup>2</sup> Pelsa, Inese, and Signe Balina. "Development of economic theory—from theories of economic growth and economic development to the paradigm of sustainable development." Op-cit, p 94.

واسع على النحو التالي: إدخال سلع جديدة، إدخال أساليب جديدة للإنتاج، فتح سوق جديدة، غزو إمدادات جديدة من المواد الخام والتنظيم الجديد للصناعة<sup>1</sup>

### 3. نظرية النمو الكينزية:

John Maynard Keynes (1883-1946) هو اقتصادي من كامبريدج، خلال عشرينيات القرن العشرين بدأ Keynes بشكل منهجي في هدم مسلمات النهج النيو كلاسيكي السائد على سبيل المثال الفكرة النيوكلاسيكية القائلة بأن البطالة "طوعية"، لقد أصبح يعتقد بشكل متزايد أن الأنظمة الاقتصادية لا تقوم بتصحيح نفسها تلقائيًا للوصول إلى "المستوى الأمثل للإنتاج"، ولكن كانت هيمنة النظرية النيوكلاسيكية على الفكر الاقتصادي قد بلغت درجة أن انتقادات Keynes كان من الممكن أن يتم تجاهلها لولا الكساد الكبير عندما أثبتت الأسواق عدم قدرتها ليس فقط على التحسين ولكن أيضًا على إبقاء العمال في وظائفهم، وجدت النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال لـ Keynes (1936) أن خلق الطلب عن طريق العرض (كما هو الحال مع قانون ساي) يمكن أن يحدث على أي مستوى من العمالة أو الدخل بما في ذلك مستويات العمالة المنخفضة، بحيث لا يكون التوظيف الكامل إلا واحدة من الإمكانيات الاقتصادية العديدة للرأسمالية، يعتقد Keynes أن المستوى المعين لتشغيل العمالة في الاقتصاد يتحدد من خلال إجمالي الطلب على السلع والخدمات، وعلى افتراض أن الحكومة كان لها تأثير محايد فقد أثرت مجموعتان على هذا الطلب الإجمالي: المستهلكون الذين يشترون السلع الاستهلاكية والمستثمرون الذين يشترون معدات الإنتاج، وزاد المستهلكون إنفاقهم مع ارتفاع دخولهم، ولكن هذا لم يكن المفتاح لتفسير المستوى الإجمالي لتشغيل العمالة، لأن الاستهلاك كان يعتمد على الدخل، الذي كان يعتمد على شيء آخر، ويؤكد Keynes على ضرورة تدخل الدولة من السياسة المالية والسياسة النقدية، وعلى الحكومات أن تتفق أكثر مما تأخذ كإيرادات من خلال أنظمتها الضريبية مما يؤدي إلى زيادة الطلب وتعزيز الاقتصاد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Shapiro, Ilkhom. "Contemporary economic growth models and theories: A literature review." CES Working Papers 7.3 (2015): 759-773, p 763-764.

<sup>2</sup> Peet, Richard, and Elaine Hartwick. **Theories of development: Contentions, arguments, alternatives.** Guilford Publications, 2 Ed, 2015, p 56-57.

#### 4. نموذج Harrod-Domar

أدت الثورة الكينزية (Evsey Domar (1939) led Roy Harrod (1946 و 1947) إلى استكشاف آثار التشغيل الكامل الدائم، أظهر Keynes في كتابه "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والمال" (1936) كيف يمكن تحقيق التشغيل الكامل، لكنه لم يحاول تحديد الشروط طويلة الأجل التي يجب استيفائها قبل أن يتمكن الاقتصاد من الاستمرار في الإنتاج عند هذا المستوى، يوضح تحليل Harrod-Domar لهذه المشكلة أن التشغيل الكامل على المدى الطويل يتطلب تلبية شرطين أساسيين: أولاً يجب على الاقتصاد أن يستثمر كل المدخرات التي تتولد في ظل التشغيل الكامل كل عام، إذا كان الادخار يساوي نسبة مئوية معينة من الدخل القومي في ظل التشغيل الكامل وكان الاستثمار أقل من ذلك فعندئذ كما أظهر Keynes لا بد أن يكون الطلب الفعال غير كافٍ للتشغيل الكامل، ثانياً لتحقيق التشغيل الكامل المستمر يجب أن يوازي معدل نمو الناتج معدل نمو القوى العاملة المادية بالإضافة إلى معدل زيادة إنتاجية العمل<sup>1</sup>.

#### 5. نظرية مراحل النمو لـ Rostow:

عرض الاقتصادي Walter Rostow في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" (1961) تركيباً تاريخياً حول بدايات النمو الاقتصادي الحديث في القارات الست، وتتمثل المراحل التي ذكرها Rostow فيما يلي:<sup>2</sup>

- (1) **المجتمع التقليدي:** وهو يعتمد على القيم والتكنولوجيا السائدة قبل القرن الثامن عشر، وأن قانون الجاذبية التي صاغه إسحاق نيوتن كان بداية للتغيير، وبعد ذلك أصبح الناس يعتقدون أن "العالم الخارجي يخضع لقوانين قليلة يمكن معرفتها وقابل للتعامل معه بشكل منتظم لتحقيق الفائدة".
- (2) **مرحلة الشروط المسبقة:** تشمل هذه المرحلة تغييرات جذرية في ثلاث قطاعات غير صناعية وتتمثل في توسيع السوق وتخصص الإنتاج من خلال زيادة الاستثمار، أحداث ثورة في الزراعة وتوفير الغذاء لسكان المدن والتوسع في الواردات.
- (3) **مرحلة الانطلاق:** وهي المرحلة التي يحدث فيها تحول جذري في اقتصاد البلاد، وهي القوى الدافعة للتقدم الاقتصادي على المجتمع، وهي مرحلة تتوافق مع بداية الثورة الصناعية في بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر، وحدد Rostow الشروط التي يجب أن تتوفر في مرحلة الانطلاق وهي ثلاثة:

<sup>1</sup> Eltis, W. **Harrod-Domar Growth Model**. In: The New Palgrave Dictionary of Economics. Palgrave Macmillan, London, (1987), p 1. [https://doi.org/10.1057/978-1-349-95121-5\\_1267-1](https://doi.org/10.1057/978-1-349-95121-5_1267-1)

<sup>2</sup> Wayne Nafziger, **Economic Development**, 4 ed, Cambridge University Press, 2006, p 128-129.

- ارتفاع صافي الاستثمار كنسبة من صافي الناتج القومي بشكل حاد من 5 في المائة أو أقل إلى أكثر من 10 في المائة، إذا كان استثمار 3.5% من صافي الدخل القومي يؤدي إلى نمو قدره 1% سنويًا، فإن هناك حاجة إلى 10.5% من صافي الناتج المحلي لتحقيق نمو بنسبة 3%.
- نمو سريع لقطاع صناعي واحد على الأقل يؤدي إلى التوسع في تلبية الطلب المتزايد وارتفاع الإنتاج الذي سيستفيد منه المشتريين، فعلى سبيل المثال أدى تطور قطاع نسيج القطن في بريطانيا خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الثامن عشر إلى زيادة الطلب على ملابس القطن أثر على الطلب على الفحم والحديد والآلات والنقل، أثر نمو قطاع السكك الحديدية في الولايات المتحدة وفرنسا ألمانيا وكندا وروسيا على صناعات الفحم والحديد والهندسة وهذا ساهم في تغذية عملية الانطلاق.
- اطار سياسي واجتماعي لاستغلال التوسع في القطاعات الحديثة وذلك باستخدام الأرباح المحتجزة من القطاعات سريعة التوسع في تعبئة رأس المال، تطوير البنوك وأسواق رأس المال وتحسين فرض الضرائب على الفئات ذوي الدخل المرتفع.

4) **مرحلة السعي إلى النضج:** هي المرحلة التي تتبع مرحلة الانطلاق وتتميز بمهارات متزايدة وبيروقراطية أكثر وتطلع إلى الدولة لتوفير الامن الاقتصادي.

5) **عصر الاستهلاك الكبير:** وتمثلت رموز هذه المرحلة الأخيرة في السيارات والسلع والخدمات الاستهلاكية التي لا حصر لها والتي توصلت إليها الولايات المتحدة في عشرينيات القرن الماضي واروبا الغربية في الخمسينيات.

#### 6. نموذج Solow النيو كلاسيكي للنمو:

حصل **Robert Solow** على جائزة نوبل في الاقتصاد بفضل نموذج **Solow** الذي قدم مساهمة أساسية في النظرية النيو كلاسيكية، اختلف نموذج **Solow** عن نموذج هارود-دومار بإضافة عامل آخر وهو العمالة، والتكنولوجيا كمتغير مستقل ثالث إلى معادلة النمو، اظهر النموذج عوائد متناقصة للعمالة وراس المال بشكل منفصل وعوائد ثابتة لكلا العاملين معاً، واصبح النمو التكنولوجي العامل المتبقي

## الفصل الثاني: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية

الذي يفسر النمو على المدى الطويل وافترض سولو انه محدد خارجي أي انه مستقل عن جميع العوامل الأخرى في النموذج<sup>1</sup>، ودالة الإنتاج موضحة فيما يلي:

$$Y = K^{\alpha} (AL)^{1-\alpha}$$

حيث:

Y: هو الناتج المحلي الإجمالي؛

K: هو مخزون رأس المال (قد يشمل رأس المال البشري ورأس المال المادي)؛

L: هي العمالة؛

A: فعالية العمالة والتي تنمو بمعدل خارجي وتم تقدير هذا المعدل بحوالي 2% سنويا بالنسبة للدول المتقدمة وقد يكون أقل أو أكبر بالنسبة للدول النامية حسب حالتها ركود او اللحاق بالدول المتقدمة، ويسمى نموذج Solow نموذج خارجي وذلك لان معدل التقدم التكنولوجي يتم تحديده بشكل خارجي وهو متناقض مع نهج النمو الداخلي، وتمثل  $\alpha$ : مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال (النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن زيادة نسبة 1% في رأس المال البشري والمادي) حيث انه من المفترض ان تكون أقل من 1، ويفترض ان رأس المال الخاص يتلقى عائده الهامشي بحيث لا توجد اقتصاديات خارجية، وهذه الصياغة للنظرية النيو كلاسيكية تؤدي الى عوائد تناقصية لكل من رأس المال والعمالة<sup>2</sup>.

حسب النظرية النيو كلاسيكية فان نمو الإنتاج ينتج عن عامل او أكثر من ثلاثة عوامل، الزيادات في كمية ونوعية العمل (من خلال النمو السكاني والتعليم) والزيادات في رأس المال (من خلال الادخار والاستثمار) والتقدم التكنولوجي، فالاقتصاديات المغلقة (هي التي لا توجد فيها معاملات تجارية خارجية مع بقية العالم) ذات معدلات ادخار منخفضة (مع تساوي العوامل الأخرى) تنمو بشكل أبطئ في الاجل القريب من تلك التي تتمتع بمعدلات ادخار مرتفعة وتميل الى التقارب مع مستويات دخل الفرد المنخفض، أما الاقتصاديات المفتوحة (هي التي تمارس التجارة الخارجية ولها استثمارات أجنبية) تشهد تقاربا للدخل عند مستويات أعلى حيث يتدفق رأس المال من الدول الغنية الى الدول الفقيرة حيث تكون نسب رأس المال

<sup>1</sup> Todaro, Michael P., and Stephen C. Smith. "Economic Development", op-cit, p 138.

<sup>2</sup> Todaro, Michael P., and Stephen C. Smith. "Economic Development", op-cit, p 138.

الى العمالة أقل وبالتالي يكون العائد الى الاستثمارات أعلى، وبالتالي حسب نظرية النمو النيو كلاسيكية فان إعاقة تدفق الاستثمار الأجنبي من قبل الحكومات ستؤدي الى تأخر النمو في اقتصاديات الدول النامية، وأنه يمكن رفع معدل التقدم التكنولوجي من خلال الانفتاح الذي يشجع على زيادة القدرة على الوصول الى أفكار الإنتاج الأجنبية<sup>1</sup>.

### 7. نظرية الدفعة القوية:

مؤلف هذه النظرية هو **Rodan Rosenstein**، يرى **Rodan** أن الدول الأقل نمواً تحتاج الى دفعة كبيرة من الاستثمارات في عدة قطاعات صناعية من اجل تحقيق النمو الاقتصادي، استندت هذه النظرية على الأبحاث التي قام بها **Rodan** خلال الحرب العالمية الثانية من خلال دراسة العديد من دول الفقيرة في شرق وجنوب شرق أوروبا، ركز **Rodan** في نظريته على ضرورة الاستفادة من العوائد المتزايدة التي يمكن تحقيقها من مشاريع التصنيع، وأنه سيكون هناك تأثير متتالي في العديد من الاتجاهات وتفاعل بين الصناعات من خلال الاندفاع الكبير نحو الاستثمار، ويرى **Rodan** أن الاستثمار من قبل الافراد ورواد الاعمال غير كاف لدفع الاقتصاد الى الامام وذلك لانهم يسعون الى تعظيم الأرباح ومثال عن ذلك أن منتج الصلب اذا زادت ارباحهم لا يهتمون بتحفيز استثمارات أخرى ، وفي رأيه أن اقتصاد السوق غير قادر على حشد الاستثمارات المتزامنة اللازمة لتحقيق الاندفاع نحو النمو الاقتصادي والتنمية، وتقترح نظرية رودان للدفعة القوية أنه يمكن تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في البنية التحتية مثل الطرق والجسور والمدارس، التي تولد فوائد خارجية للمجتمع وهو مفتاح لنجاح التنمية الاقتصادية<sup>2</sup>.

### 8. نظرية التغير الهيكلي لـ **Arthur Lewis**:

ولد **William Arthur Lewis** في 23 يناير 1915 في جزر الهند الغربية، وتحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1979 وكان ذلك تقديراً لأعماله في مجال التنمية الاقتصادية وخاصة تطوير نموذج للتجارة بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نمواً فيما يتعلق بالعمل والإنتاجية في الزراعة. ركزت نظريات التغير الهيكلي في المقام الأول على الآلية التي من خلالها تقوم الاقتصاديات المتخلفة بتحويل هياكلها الاقتصادية المحلية من التركيز الشديد على زراعة الكفاف التقليدية إلى اقتصاد التصنيع

<sup>1</sup> Todaro, Michael P., and Stephen C. Smith. "Economic Development", op-cit, p 138-139.

<sup>2</sup> Wickramaratne, Miss Dodangodage Thileni Rasadarie. "Theories of Economic Development in Perspective." Available at SSRN 3733774 (2020), p 9.



والخدمات الأكثر حداثة والأكثر تحضرًا والأكثر تنوعًا صناعيًا، ساهم Arthur Lewis بشكل كبير في المناقشات حول التغيير الهيكلي، وتحاول نظرية Arthur Lewis للتغيير الهيكلي تفسير نمو دولة نامية من حيث انتقال العمالة بين قطاعين، ولذلك تسمى نظريته أحيانًا النظرية الاقتصادية المزدوجة، ويركز على نقل العمالة بين قطاعين.

**القطاع الزراعي:** يُشار إلى هذا القطاع أحيانًا أيضًا باسم قطاع الكفاف أو القطاع التقليدي أو قطاع السكان الأصليين، في هذا القطاع تكون الأراضي محدودة وتتعلق بشكل أساسي بالمنتجات الزراعية مثل المحاصيل والحبوب وما إلى ذلك، وهناك عرض غير محدود من العمالة مع إنتاجية هامشية منخفضة أو حتى الصفر في بعض الأحيان للعمالة الإضافية، يتم تصنيف الأجر عند هذا المستوى على مستوى الكفاف.

**القطاع الصناعي:** يُعرف القطاع الصناعي أو الحديث أو قطاع التصنيع بأنه قطاع توسعي بطبيعته انه قطاع متنام، الدافع الرئيسي في هذا القطاع هو تعظيم الربح من خلال فرض سعر أعلى من الأجر المحددة، الأجر المقدمة في هذا القطاع أعلى من تلك التي تُقدم في القطاع الزراعي ونتيجة لذلك، فهو يعمل كحافز للعمالة على الانتقال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي.

ولذلك يرى التغيير الهيكلي أن التنمية الاقتصادية هي مجموعة من التغييرات الهيكلية المترابطة، يتعلق هذا بشكل أساسي بالانتقال من دولة متخلفة إلى دولة متقدمة، وهذا يتطلب مجموعة من التغييرات الهيكلية للحفاظ على الزيادة المستمرة في الدخل والرعاية الاجتماعية<sup>1</sup>.

### 9. نظرية النمو المتوازن **balanced Growth Theory** :

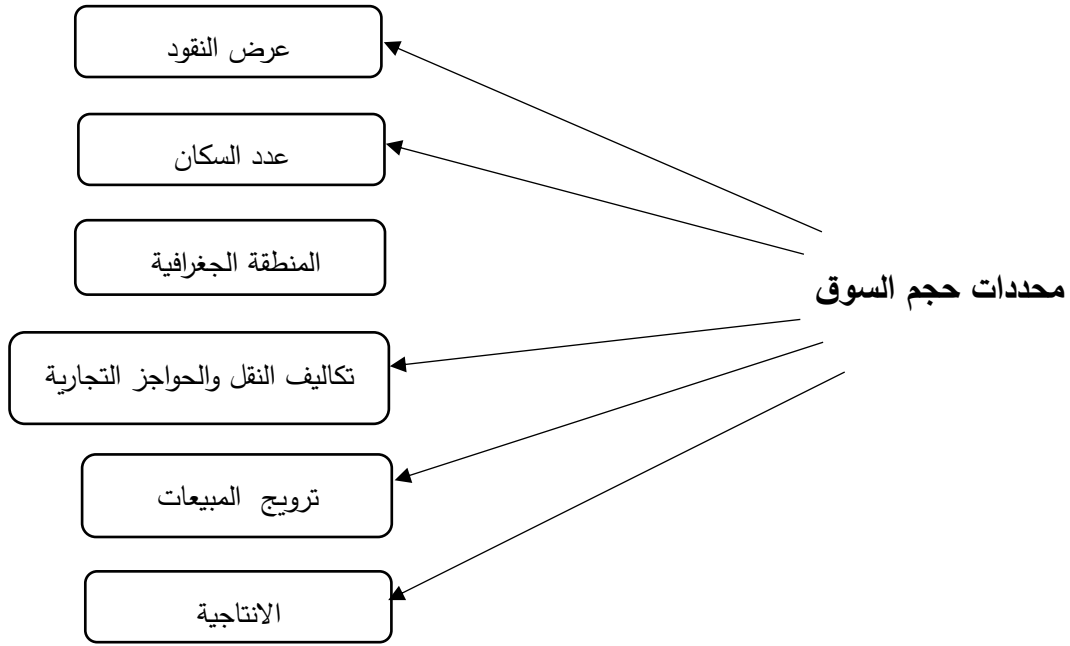
نظرية النمو المتوازن هي نظرية اقتصادية رائدها Nurkse (1907-1959)، تفترض هذه النظرية أن أي بلد نام بحاجة إلى استثمارات كبيرة في وقت واحد، وذلك لتوسيع حجم السوق وزيادة الانتاجية وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، ويرى Nurkse أن تحقيق النمو المتوازن يكون بالتوازن بين القطاعين الزراعي والصناعي، حيث يوفر كل قطاع سوقًا لمنتجات القطاع الآخر وبالتالي يوفر المواد الخام اللازمة لتنميته ونموه، كما يعتبر بول أيضًا رائدًا لنظرية النمو المتوازن، ترى هذه النظرية انه اذا كان حجم السوق في البلدان النامية صغير فانه تبقى حالة التخلف فيها، وبين Nurkse العوامل التي تؤثر على حجم السوق وركز على الانتاجية وذلك لأنه اذا ارتفعت مستوياتها في بلد اقل نمو فانه سيتوسع حجم السوق ويمكن للاقتصاد ان يتطور، كما لقب Nurkse بـ متشائم التصدير وذلك لأنه يرى أن الموارد المالية اللازمة للاستثمار في البلدان المتخلفة يجب أن تنشأ من أراضيها المحلية ولا ينبغي اعطاء أي أهمية لتعزيز

<sup>1</sup> Agbenyo, John Stephen. "The structural change theory—An analysis of success and failures of technology." International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS) 4.1 (2020): 1-5, p 1-2.

## الفصل الثاني: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية

الصادرات، وأكد Nurkse على ضرورة توسيع حجم السوق لتحفيز الاستثمار وكسر الحلقة المفرغة للفقر (vicious circle of poverty)، وحسب رأي Nurkse ان هناك عدة عوامل تؤثر على حجم السوق<sup>1</sup> وهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل (2-18): محددات حجم السوق



Source: Ragnar Nurkse's balanced growth theory, op-cit.

**عرض النقود:** أكد Nurkse أنه لا ينبغي تطبيق النظرية الكينزية على البلدان المتخلفة لأنها لا تواجه نقصاً في الطلب الفعال بالطريقة التي تواجهها البلدان المتقدمة، فمشكلتها تتعلق بنقص القدرة الشرائية الحقيقية بسبب انخفاض مستويات الإنتاجية، وبالتالي فإن مجرد زيادة المعروض من النقود لن يؤدي إلى توسيع السوق ولكنه في الواقع سيؤدي إلى ضغوط تضخمية.

**عدد السكان:** جادل Nurkse ضد الفكرة القائلة بأن عدد السكان الكبير يعني وجود سوق كبيرة، فعلى الرغم من أن البلدان المتخلفة لديها عدد كبير من السكان، إلا أن مستويات إنتاجيتها منخفضة، وينتج عن ذلك

<sup>1</sup> Ragnar Nurkse's balanced growth theory, retrieved on 01/02/ 2024 at [https://wikious.com/en/Ragnar\\_Nurkse%27s\\_balanced\\_growth\\_theory](https://wikious.com/en/Ragnar_Nurkse%27s_balanced_growth_theory)

## الفصل الثاني: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية

انخفاض مستويات الدخل الحقيقي للفرد الواحد، وبالتالي فإن الإنفاق الاستهلاكي منخفض، والمدخرات إما منخفضة جدًا أو غائبة تمامًا من ناحية أخرى، فإن البلدان المتقدمة لديها عدد سكان أقل من البلدان المتخلفة ولكن بحكم ارتفاع مستويات الإنتاجية فإن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي للفرد فيها أعلى، وبالتالي فهي تخلق سوقًا كبيرة للسلع والخدمات.

**المساحة الجغرافية:** رفض Nurkse أيضًا الادعاء القائل بأنه إذا كانت المساحة الجغرافية لبلد ما كبيرة، فلا بد أن يكون حجم سوقه كبيرًا أيضًا، يمكن أن يكون البلد صغيرًا جدًا من حيث المساحة ولكن لا يزال لديه طلب فعال كبير على سبيل المثال اليابان وعلى العكس من ذلك، قد يغطي بلد ما مساحة جغرافية ضخمة ولكن سوقه قد يظل صغيرًا، قد يحدث هذا إذا كان جزء كبير من البلد غير صالح للسكن، أو إذا كان البلد ذو مستويات إنتاجية منخفضة وبالتالي دخل قومي منخفض.

**تكاليف النقل والحواجز التجارية:** وأكد Nurkse أن الرسوم الجمركية وضوابط الصرف وحصص الاستيراد وغيرها من الحواجز غير الجمركية هي عقبات رئيسية أمام تعزيز التعاون الدولي في التصدير والاستيراد، وبصورة أكثر تحديدًا وبسبب ارتفاع تكاليف النقل بين الدول، لا يملك المنتجون حافزًا لتصدير سلعهم، ونتيجة لذلك يبقى حجم تراكم رأس المال ضئيلاً، ولمعالجة هذه المشكلة أصدرت الأمم المتحدة تقريراً في عام 1951 يتضمن حلولاً للبلدان المتخلفة، واقترحوا أن بإمكانها توسيع أسواقها من خلال تشكيل اتحادات جمركية مع البلدان المجاورة، كما يمكنها أن تتبنى نظام الضرائب التفضيلية أو حتى إلغاء الرسوم الجمركية تماماً، وكان المنطق هو أنه بمجرد إلغاء الرسوم الجمركية ستخفض تكاليف النقل وبالتالي ستخفض الأسعار وبالتالي سيرتفع الطلب، ومع ذلك لم يتفق Nurkse بصفته متشائماً في مجال التصدير مع هذا الرأي فنظرية التشاؤم في التصدير هي نظرية تجارية تحكمها فكرة "النمو المتطلع إلى الداخل" في مقابل "النمو المتطلع إلى الخارج".

**ترويج المبيعات:** في كثير من الأحيان يكون صحيحاً أن المسعى الخاص للشركة لزيادة الطلب على منتجاتها ينجح بسبب الاستخدام المكثف للإعلان وتقنيات ترويج المبيعات الأخرى، ومع ذلك يرى Nurkse أن مثل هذه الأنشطة لا يمكن أن تتجح على المستوى الكلي لزيادة مستوى الطلب الإجمالي في أي بلد وهو يسمي هذا "مفارقة الاقتصاد الكلي".

**الإنتاجية:** ركز Nurkse على أن الإنتاجية هي العامل الأساسي الذي يحدد حجم السوق، تؤدي الزيادة في الإنتاجية إلى زيادة تدفق السلع والخدمات في الاقتصاد وكرد فعل يرتفع الاستهلاك أيضًا ومن ثم ينبغي للاقتصاديات المتخلفة أن تهدف إلى رفع مستويات إنتاجيتها في جميع قطاعات الاقتصاد، ولا سيما الزراعة والصناعة<sup>1</sup>.

#### 10. نظرية النمو غير المتوازن Unbalanced Growth Theory:

تم نقد نظرية النمو المتوازن من طرف Hirschman (1958) و Streeten (1959)، يرى Hirschman أن مبدأ النمو المتوازن لا ينطبق ببساطة على البلدان النامية لأنها تفتقر للموارد، وبكلماته الخاصة "إذا كان بلد ما مستعدًا لتطبيق مبدأ النمو المتوازن، فلن يكون متخلفًا في المقام الأول"، ويقترح Hirschman استراتيجية نمو غير متوازنة حيث تقوم البلدان بتخصيص مواردها المحدودة لعدد قليل من القطاعات الاستراتيجية: قطاعات ذات روابط خلفية وأمامية قوية، الروابط الخلفية هي قدرة القطاع على توليد الطلب على المدخلات من بقية الاقتصاد، في حين أن الروابط الأمامية هي قدرته على توليد عرض من المدخلات لبقية الاقتصاد، ويتم تحديد كليهما من خلال هيكل المدخلات والمخرجات الحالي للاقتصاد، وبالتالي فإن القطاعات التي تتمتع بروابط أقوى مع بقية الاقتصاد يجب أن تحظى بنوع من الأولوية التنموية لأن نموها سيعمل بشكل فعال على تعزيز النمو القائم على الطلب أو العرض لبقية الاقتصاد، وتكمن جاذبية حجة Hirschman أيضًا في قابليتها للتطبيق لأن صناعات السياسات يستطيعون من حيث المبدأ تحديد تلك القطاعات الإستراتيجية من خلال حساب الروابط بين كل قطاع على أساس جداول المدخلات والمخرجات الخاصة بالبلد، يشير Streeten (1959) إلى عدم التوازن الاقتصادي في كل من الاستهلاك والإنتاج كمسارات ضرورية نحو نمو الدخل والإنتاج، وهو لا يختلف مع Rodan Rosenstein (1943) حول وجود التكامل بين الصناعات، ومع ذلك فقد اتخذ خطوة أخرى إلى الأمام من خلال القول بأنه على الرغم من الخصائص غير المرغوب فيها للنمو غير المتوازن في بيئة ثابتة، فإن عدم التوازن القطاعي في مجتمع

<sup>1</sup> Ragnar Nurkse's balanced growth theory, op-cit.

متنام وريادة الأعمال يخلق حوافز للاستثمار في السلع الاستهلاكية المتخلفة وفي خطوط الإنتاج التي أصبحت متخلفة تعاني من الاختناقات<sup>1</sup>.

### 11. نظرية النمو الداخلي Endogenous Growth Theory :

النمو الداخلي هو نمو اقتصادي طويل المدى بمعدل تحدده قوى داخلية في النظام الاقتصادي، وخاصة تلك القوى التي تحكم الفرص والحوافز لخلق المعرفة التكنولوجية، على المدى الطويل يعتمد معدل النمو الاقتصادي الذي يقاس بمعدل نمو الناتج لكل شخص على معدل نمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية، والذي يتحدد بدوره بمعدل التقدم التكنولوجي، تفترض نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة Solow (1956) و Swan (1956) أن معدل التقدم التكنولوجي سيتم تحديده من خلال عملية علمية منفصلة عن القوى الاقتصادية ومستقلة عنها، وبالتالي فإن النظرية الكلاسيكية الجديدة تشير ضمناً إلى أن الاقتصاديين يمكنهم أخذ معدل النمو على المدى الطويل كما هو معطى خارجياً من خارج النظام الاقتصادي، تتحدى نظرية النمو الداخلي هذه النظرة الكلاسيكية الجديدة من خلال اقتراح قنوات يمكن من خلالها أن يتأثر معدل التقدم التكنولوجي، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل بالعوامل الاقتصادية، ويبدأ من ملاحظة أن التقدم التكنولوجي يحدث من خلال الابتكارات، في شكل منتجات وعمليات وأسواق جديدة، وكثير منها نتيجة للأنشطة الاقتصادية على سبيل المثال ان الشركات تتعلم من الخبرة كيفية الإنتاج بشكل أكثر كفاءة، وإن وتيرة النشاط الاقتصادي الأعلى يمكن أن تزيد من وتيرة الابتكار في العمليات من خلال منح الشركات المزيد من الخبرة الإنتاجية، وأيضاً نظراً لأن العديد من الابتكارات تنتج عن نفقات البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات الساعية إلى الربح، فإن السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة والمنافسة والتعليم والضرائب والملكية الفكرية يمكن أن تؤثر على معدل الابتكار من خلال التأثير على التكاليف والفوائد الخاصة لإجراء البحث والتطوير، تعد نظرية AK النسخة الاولى من نظرية النمو الداخلي، نظرية AK لم تميز بشكل واضح بين تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، في الواقع جمعت هذه النظرية بين رأس المال المادي والبشري الذي تتم دراسة تراكمه من خلال النظرية الكلاسيكية الجديدة مع رأس المال الفكري الذي يتراكم عند حدوث الابتكارات، تم إنتاج نموذج مبكر من نظرية AK بواسطة Frankel (1962) الذي جادل بأن دالة الإنتاج الكلي يمكن أن تظهر منتجاً هامشياً ثابتاً أو حتى متزايداً لرأس المال، وذلك لأنه عندما يتراكم رأس مال الشركات فإن بعض رأس المال المتزايد هذا سيكون رأس المال الفكري الذي يخلق التقدم التكنولوجي، وهذا التقدم التكنولوجي سوف يعوض ميل الناتج الهامشي لرأس المال إلى

<sup>1</sup> Jiang, Xiao, Jose Caraballo-Cueto, and Chau Nguyen. "Balanced versus unbalanced growth: Revisiting the forgotten debate with new empirics." Review of Development Economics 24.4 (2020): 1430-1446, p 4. DOI: 10.1111/rode.12688

الانخفاض، قدم Romer (1986) تحليلاً مشابهاً مع هيكل إنتاج أكثر عمومية، على افتراض أن الادخار يتولد عن طريق تعظيم المنفعة بين الفترات الزمنية بدلاً من معدل الادخار الثابت لـ Frankel، كما قدم Lucas (1988) تحليلاً مماثلاً يركز على رأس المال البشري بدلاً من رأس المال المادي، واتباع Uzawa (1965) افتراض أن رأس المال البشري والمعرفة التكنولوجية هما نفس الشيء، وقد أطلق Romer (1990) إحدى صيغ النظرية القائمة على الابتكار حيث افترض أن الإنتاجية الإجمالية هي دالة متزايدة لدرجة تنوع المنتجات التنوع. في هذه النظرية، يتسبب الابتكار في نمو الإنتاجية من خلال خلق أصناف جديد من المنتجات<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يمكن قياس مستوى التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من خلال نمو إجمالي الناتج أو إجمالي الدخل، المقياسان الأكثر شيوعاً هما الدخل القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي.

• الدخل القومي الإجمالي (GNI) هو "القيمة الإجمالية السنوية لجميع الدخل المستحق لسكان بلد ما، بغض النظر عن مصدر هذا الدخل، أي بغض النظر عما إذا كان هذا الدخل يأتي من مصادر داخل أو خارج البلد"، أما الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فهو "القيمة الإجمالية السنوية لجميع الدخل (بمعنى قيمة الناتج النهائي) الذي يتم إنشاؤه داخل حدود الدولة، بغض النظر عن كون المستفيد النهائي لهذا الدخل يقيم داخل أو خارج الدولة".

لن يكون هناك فرق بين الدخل القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي إذا كان الاقتصاد مغلقاً تماماً على بقية العالم، يعني لا توجد هجرة للعمال ولا تدفقات استثمارية بين الدولة وبقية العالم، ومع ذلك لا تؤثر صادرات وواردات السلع على قياس الدخل القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي لأن التدفقات التجارية لا علاقة لها باختلافات قيم مقياسي الدخل، ببساطة لا يمكن أن يكون هناك تدفقات للعمالة أو الاستثمار بين الاقتصادات إذا كان من المفترض أن يساوي الدخل القومي الإجمالي الناتج المحلي الإجمالي إذا كان الاقتصاد مغلقاً بهذا المعنى، فإن الدخل الوحيد الذي سيحصل عليه سكان البلد سيأتي من النشاط الإنتاجي الجديد الذي يحدث داخل حدود ذلك البلد، لن يكون هناك دخل يتلقاه المقيمون داخل الدولة من مصادر خارج الدولة ولا تدفقات للدخل الذي يتم إنشاؤه داخل حدود الدولة تذهب إلى مستحقي الدخل في دول أخرى في هذه الحالة سيكون الناتج المحلي الإجمالي الدخل المنتج داخل حدود الدولة مساوياً للدخل القومي الإجمالي الذي يتلقاه سكان ذلك البلد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Howitt, P. **endogenous growth theory**. In: Durlauf, S.N., Blume, L.E. (eds) **Economic Growth**. The New Palgrave Economics Collection. Palgrave Macmillan, London, (2010), p 68-69 [https://doi.org/10.1057/9780230280823\\_10](https://doi.org/10.1057/9780230280823_10)

<sup>2</sup> Cypher, James M. **The process of economic development**, op-cit, p 37-38.

## الفصل الثاني: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية

• مؤشر التنمية البشرية (HDI) Human Development Index هو مؤشر مركب يقيس تطور أي بلد تم تقديمه من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في عام 1990 كمقياس أكثر شمولاً للتنمية البشرية من المؤشرات الاقتصادية التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي أو دخل الفرد<sup>1</sup>، مؤشر التنمية البشرية (HDI) هو مؤشر مركب يركز على ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية: القدرة على عيش حياة طويلة وصحية وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، القدرة على اكتساب المعرفة والتي تقاس بمتوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة، والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق يقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، أنه اعتباراً من عام 2014 قام تقرير التنمية البشرية بتصنيف البلدان إلى أربع مجموعات من حيث تحقيق مؤشر التنمية البشرية وهي:

- تنمية بشرية عالية جداً: 0.800 فما فوق؛
- التنمية البشرية العالية: 0.700-0.799؛
- التنمية البشرية المتوسطة: 0.550-0.699 ؛
- تنمية بشرية منخفضة: أقل من 0.550<sup>2</sup>.

✓ لحساب مؤشر التنمية البشرية (HDI) المركب، يتم تحديد القيم العظمى والصغرى لكل من المتغيرات الثلاثة: متوسط العمر المتوقع ، ومعدل التعليم والناتج المحلي الإجمالي للفرد.

بعد ذلك، يتم تحويل القيمة الفعلية لكل متغير إلى مقياس 0-1، ثم يتم التعبير عن الأداء في كل بعد كقيمة بين 0 و 1 باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{مؤشر البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الصغرى}}{\text{القيمة العظمى} - \text{القيمة الصغرى}}$$

✓ بعد حساب مؤشرات الأبعاد الثلاثة متوسط العمر المتوقع والتعليم والناتج المحلي الإجمالي يصبح حساب مؤشر التنمية البشرية (HDI) بسيطاً<sup>3</sup>:

$$\text{مؤشر التنمية البشرية (HDI)} = \frac{1}{3} (\text{مؤشر متوسط العمر المتوقع}) + \frac{1}{3} (\text{مؤشر التعليم}) + \frac{1}{3} (\text{مؤشر الناتج المحلي الإجمالي})$$

$$\text{HDI} = 1/3 (\text{life expectancy index}) + 1/3 (\text{education index}) + 1/3 (\text{GDP index})$$

<sup>1</sup> UNDP Human development index, retrieved on 12 /01/2024 at: <https://goo.su/DM7xe>

<sup>2</sup> Spyros, Roukanas. "Measuring economic development and the impact of economic globalisation." Studies in Business and Economics 15.3 (2020): 185-207, p 192. DOI 10.2478/sbe-2020-0053

<sup>3</sup> Nafziger, E. Wayne. *Economic development*, op-cit, p 36-37.



• مؤشر نوعية الحياة البدنية **The physical Quality of Life Index (PQLI)** هو أحد المقاييس البديلة للرفاهية الذي يجمع بين ثلاثة مؤشرات: معدل وفيات الرضع، ومتوسط العمر المتوقع (في سن واحد لعدم التداخل مع وفيات الرضع)، ومعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، والقدرة على القراءة والكتابة بأي لغة (بالنسبة المئوية)، يمثل المتغيران الأولان تأثيرات التغذية والصحة العامة والدخل والبيئة العامة، ويرتبط متوسط العمر المتوقع بشكل إيجابي مع الناتج القومي الإجمالي للفرد من خلال تأثير الناتج القومي الإجمالي على دخل الفقراء والإنفاق العام وخاصة على الرعاية الصحية، في الواقع لا يضيف الناتج القومي الإجمالي أي تفسير إضافي لتلك المتعلقة بالفقر والإنفاق على الصحة، وتعكس وفيات الأطفال توفر المياه النظيفة وحالة البيئة المنزلية وصحة الأم، إن معرفة القراءة والكتابة هي مقياس للرفاهية بالإضافة إلى كونها شرطاً للتنمية الاقتصادية للبلد<sup>1</sup>.

• قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التنمية البشرية الجديد المعدل حسب الجنس والذي يسمى "مؤشر عدم المساواة بين الجنسين" **Gender Inequality Index (GII)** في عام 2010، يقوم هذا المؤشر بمعايرة الاختلافات في مستوى التحصيل بين النساء والرجال على قيم المؤشرات التي تدخل في مؤشر التنمية البشرية هذا<sup>2</sup>، يتم الاعتراف بالمساواة بين الجنسين كحق أساسي من حقوق الإنسان وهي جزء من الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII) هو مقياس مشترك يركز على عدم المساواة في الإنجازات بين الرجل والمرأة في ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي التمكين والصحة الإنجابية وسوق العمل، ويتم قياس بُعد التمكين من خلال نسبة المقاعد البرلمانية التي يشغلها كل من الجنسين، وكذلك مستويات التعليم الثانوي والعالي التي بلغها كل من الجنسين، ويمكن أيضاً استخدام نسبة وفيات الأمهات ومعدل خصوبة المراهقات لتقييم البعد الصحي، ويُقاس بُعد العمل من خلال مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتؤكد الأجندة على تمكين النساء والفتيات، تتحمل النساء وخاصة المحرومات معظم العواقب الصحية المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

تختلف مصادر تمويل التنمية الاقتصادية فمنها المصادر الداخلية والمصادر الخارجية، وسيتم عرضها فيما يلي:

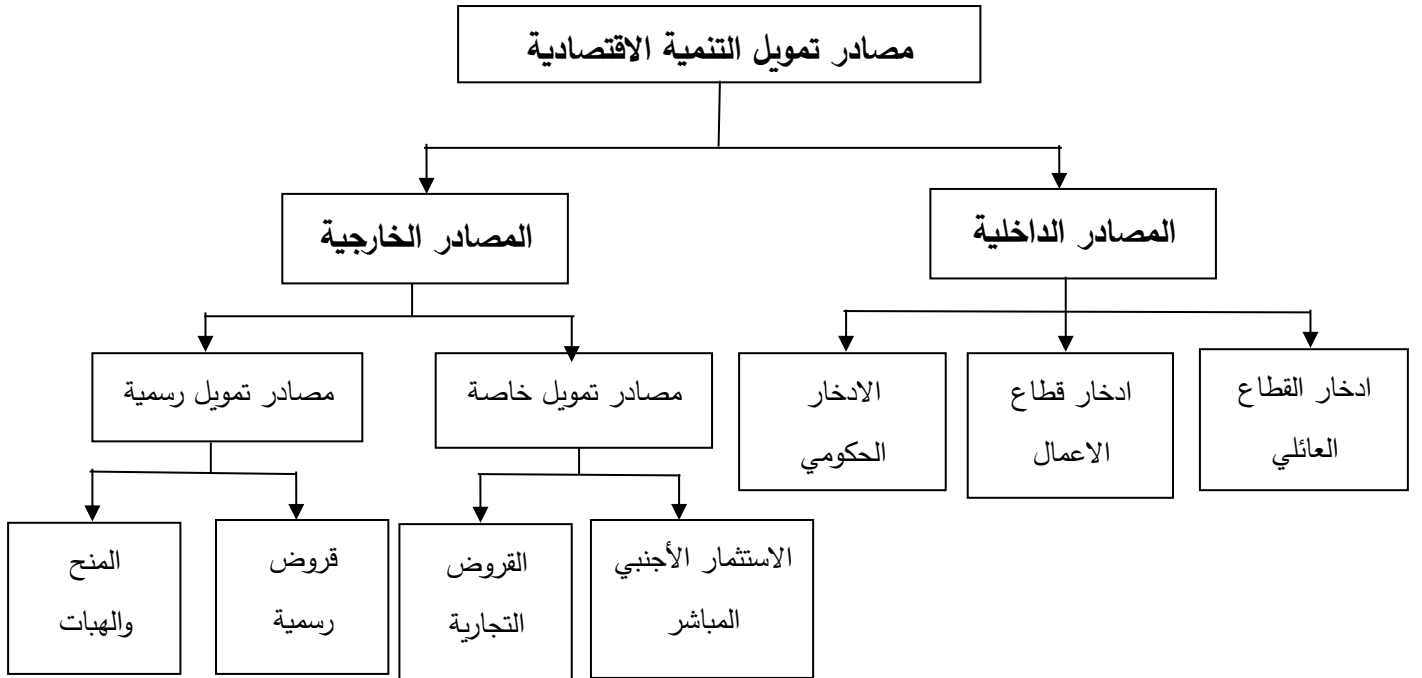
<sup>1</sup> Nafziger, E. Wayne. **Economic development**, op-cit, p 34.

<sup>2</sup> Cypher, James M. **The process of economic development**, op-cit, p 61.

<sup>3</sup> Sun, Ivy Guofang, et al. "A scoping review on the association of early childhood caries and maternal gender inequality." *BMC Oral Health* 23.1 (2023) , p 2. <https://doi.org/10.1186/s12903-023-03216-3>



الشكل (2-19): مصادر تمويل التنمية الاقتصادية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 189.

### أولاً: المصادر الداخلية

المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية هي المدخرات المحلية النابعة من داخل الوطن، وتضم ادخار القطاع العائلي، ادخار قطاع الأعمال وادخار القطاع الحكومي.

#### 1. ادخار القطاع العائلي:

يتمثل ادخار القطاع العائلي في الفرق بين جملة الدخل الممكن التصرف فيها للأفراد من ناحية، والإنفاق الخاص بالاستهلاك من ناحية أخرى، وتتخذ مدخرات القطاع العائلي عدة صور منها: الاستثمار المباشر في الريف، المدخرات التعاقدية مثل عقود التأمين على الحياة أو نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات ومن صور الادخار العائلي أيضاً الزيادة في الأصول السائلة التي تتمثل في الأسهم والسندات وشهادات الاستثمار وشهادات الادخار وغيرها<sup>1</sup>.

#### 2. ادخار قطاع الاعمال:

<sup>1</sup> خبابه عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص ص 96-97.

تمثل الأرباح المحتجزة الادخار لدى الشركات، كما تعتبر مصدر لتمويل الاستثمار، يكون حجم قطاع الاعمال متناسبا مع حجم مدخراته في البلدان النامية ولهذا كلما كان حجم القطاع كبير كلما ازداد حجم المدخرات والعكس صحيح، ونميز بين قطاعين في البلدان النامية قطاع منظم وهو القطاع الذي يعول عليه في توليد الفائض ويتكون من قطاع الاعمال الخاص وقطاع الاعمال الحكومي، كما يعتمد حجم الادخار لديه على حجم الأرباح، أما القطاع غير المنظم يشمل المحلات التجارية الصغيرة والصناعات الصغيرة والوحدات الخدمية الصغيرة، ويصعب تقدير مدخرات هذا القطاع كما لا يمكن تعبئة مدخراته بالوسائل التقليدية<sup>1</sup>.

### 3. الادخار الحكومي:

تتمثل هذه الادخارات في الفرق بين النفقات العامة والايرادات العامة، وتشمل الإيرادات العامة كل الموارد التي تحصل عليها الدولة من عدة مصادر وتشمل: الضرائب، الرسوم، القروض والمساعدات، أما النفقات العامة فهي المبالغ التي تنفقها الدولة في الخدمات العامة، اذن فالادخار الحكومي هو الفائض الذي المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي، يمكن ان يكون هذا الفائض سالبا اذا كانت الإيرادات الحكومية أقل من النفقات الحكومية كما يمكن ان يكون موجبا اذا كانت النفقات الحكومية أقل من الإيرادات الحكومية، وتمثل الضرائب أهم مصدر لإيرادات الدولة وتعتبر ادخار اجباري فهي اقتطاعات نهائية من دخول الافراد، لكن تحصيل الضرائب يعتمد على عدة عوامل: كشمولية الضرائب وعدالتها وكفاءة الأجهزة الضريبية، تهتم البلدان النامية بتحصيل الضرائب لمواجهة النفقات المتزايدة، ولهذا لا بد من البحث عن الطاقة الضريبية وهي أقصى ما يمكن تحصيله من الضرائب دون الاضرار بالاقتصاد الوطني، كما أن حجم الطاقة الضريبية يختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية السائدة وطبيعة النظام الضريبي، ولكي تحقق الدول هدف السياسة الضريبية يتعين عليها ان ترفع من كفاءة أجهزتها الضريبية وأن تكافح التهرب الضريبي إضافة الى توسيع الالوعية الضريبية، وتشمل النفقات العامة الأمن، التعليم والصحة، فالدول تحتاج الى موارد مالية ضخمة لتحسين المستوى المعيشي، ولهذا لا بد من السعي الى زيادة الموارد المالية لكن دون أن يترتب على ذلك اثار سلبية، كما يجب على هذه الدول ان تحسن استخدام تلك الموارد حتى لا تضطر الى أسلوب التمويل بالعجز الذي يعيق التنمية بسبب الاثار التضخمية المترتبة عنه ويقصد به اصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية<sup>2</sup>.

### ثانيا: مصادر التمويل الخارجية

<sup>1</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق، ص ص 191-192  
<sup>2</sup> عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014، ص ص 221-222.

تلجأ البلدان الى المصادر الخارجية عندما لا تكون الادخارات المحلية كافية لتمويل التنمية الاقتصادية، وتنقسم مصادر التمويل الخارجية الى مصادر تمويل خاصة ومصادر تمويل رسمية.

**1. مصادر التمويل الخاصة:** تنقسم الى عنصرين الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض التجارية، وسيتم شرحها فيما يلي:<sup>1</sup>

**أ. الاستثمار الأجنبي المباشر:** وهو استثمار من طرف جهات غير مقيمة بالبلد في مؤسسات اقتصادية داخل البلد، وهو الاستثمار في مشروعات يملكها ويديرها الأجانب سواء بملكية كاملة أو بحصة للسيطرة على إدارة المشروع، وقد تكون فروع لشركات أجنبية في الخارج او مشاريع وأنشطة تمارس في البلدان النامية، وينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر الى: الاستثمارات الأجنبية الخاصة وتعني الملكية التامة لرأس المال الأجنبي للمشروعات، والاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية والتي قد تكون شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام، أو شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص او شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي من جهة ورأس المال الحكومي من جهة أخرى، وأخيرا الشركات متعددة الجنسيات وهي "شركات يمتد نشاطها الاقتصادي ليغطي كافة المشروعات التي تشرف أو تدير مصنعا أو منجما في دولتين أو أكثر"، وتمكن منافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق فرص العمل في البلدان المضيفة لها، كما تساهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة الى البلدان النامية إضافة الى أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بتأسيس مشاريع في البلدان النامية والحصول على العديد من المنافع كالاستفادة من تنوع وجودة المنتجات التي تقوم الشركات بإنتاجها، وأيضا انتفاع الحكومة بالضرائب التي تفرضها على الشركات.

**ب. القروض التجارية:** تمثل القروض التجارية أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة الى البلدان النامية وتتكون هذه القروض من: القروض المالية، القروض المصرفية وائتمانات التصدير.

- **القروض المالية:** هي أحد أشكال استثمارات المحفظة، تقوم الحكومات باقتراض طويل المدى (من 5 الى 25 سنة) وذلك من خلال اصدار السندات، ويقوم بشراء هذه السندات المستثمرون في البلدان المتقدمة من خلال الوسطاء.

- **القروض المصرفية التجارية:** كانت تحصل البلدان النامية على قروض صغيرة الحجم مقارنة مع اجمالي تدفقات رأس المال حتى الستينات، ولكن ظهور سوق العملات الأوروبية اصبح مصدرا للادخار الأجنبي للبلدان النامية، لكن الاقتراض من العملات الأوروبية يعتبر مكلفا مقارنة مع المساعدات الرسمية.

<sup>1</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق، ص ص 198-208.

- **ائتمانات التصدير:** هي "نوع من التأمين يمنح للمصدرين ضد احتمالات حدوث الخسائر للمصدرين بسبب عدم دفع المستوردين عن البضاعة المستوردة"، تقوم الشركات المصدرة بالسماح لتأخير الدفع عن الاستيرادات لتشجيع المبيعات وذلك بدفع ائتمانات التصدير الى البلدان المستوردة.

## 2. مصادر التمويل الرسمية:

تتمثل مصادر التمويل الرسمية في القروض الخارجية الرسمية والمنح والهبات ، ويقصد بالقروض الخارجية المبالغ النقدية التي تسدينها الدولة، أو أي شخص معنوي عام آخر من الغير مع التعهد بردها ويدفع فائدة عنها وفقا لشروط معينة، وسيتم ذكرها فيما يلي:<sup>1</sup>

أ. **القروض الرسمية :** وهي قروض مصدرها مؤسسات دولية كالبنك الدولي ومؤسساته، قد تكون ثنائية حكومية أو متعددة الأطراف أو إقليمية وتتسع قاعدة هذه المصادر لتشمل المساعدات وقروض الاتحاد الدولي للتنمية.

ب. **المنح والهبات :** قد تكون المنح والهبات نقدية أو عينية أو فنية وهي لا تحمل الدولة المستفيدة اي التزام بالسداد مستقبلا.

<sup>1</sup> خبابه عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 100.

**المبحث الثالث: استراتيجيات ومعوقات التنمية الاقتصادية**

تعتمد الدول على استراتيجيات متعددة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمنها من تعتمد على استراتيجية تنمية القطاع الزراعي ومنها من تعتمد على استراتيجية تنمية القطاع الصناعي كما يتم الربط بين الاستراتيجيتين الزراعية والصناعية، وتعرض عملية التنمية الاقتصادية عدة معوقات تشمل المعوقات الاقتصادية والمعوقات غير الاقتصادية.

**المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية**

يوجد العديد من الاستراتيجيات المعتمدة من قبل الدول في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، وسيتم ذكرها فيما يلي:

**أولاً: استراتيجية تنمية القطاع الزراعي**

تقوم استراتيجية تنمية القطاع الزراعي على التركيز على استغلال الموارد الزراعية المتوفرة في الدول المختلفة وتطوير إنتاجية هذا القطاع من خلال دعم البرامج التنموية، تشمل العوامل التي تساهم في تنمية القطاع الزراعي النتائج المتوقعة لاستراتيجية التركيز على تنمية القطاع الزراعي، وتتمثل هذه العوامل في:<sup>1</sup>

- 1. توفير الغذاء للسكان:** ان توفير الغذاء للسكان في البلدان يكون من خلال نمو وتوسع الإنتاج في القطاع الزراعي وزيادة مستوى الإنتاجية.
- 2. المساهمة في زيادة الطلب على السلع الصناعية:** يتوسع الطلب على السلع المصنعة من خلال التوسع في القطاع الزراعي وبالتالي زيادة القدرة الشرائية للأفراد العاملين في هذا القطاع، وهذا يعمل على تشجيع القطاع الصناعي لتوفير المستلزمات التي يحتاجها القطاع الزراعي من أسمدة ومبيدات والآلات.
- 3. توفير الموارد المالية لخزينة الدولة:** ان نمو وتطور القطاع الزراعي يؤدي الى زيادة دخول المزارعين العاملين في هذا القطاع وبالتالي زيادة الضرائب المفروضة على الأرض ودخول المزارعين، وبهذا يساهم القطاع الزراعي في توفير الموارد المالية لخزينة الدولة.
- 4. توفير العمالة للقطاع الصناعي:** يلبي القطاع الزراعي الحاجة المتنامية للقوى العاملة في القطاع الصناعي.
- 5. توفير العملات الأجنبية:** يتم توفير العملات الأجنبية من خلال الصادرات الزراعية.
- 6. تمويل التنمية الصناعية:** يساهم القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فالعديد من التجارب أكدت أن البلدان التي حققت تقدماً اقتصادياً اعتمدت في مراحلها الأولى على فائض الإنتاج الزراعي لتمويل التنمية الصناعية.

<sup>1</sup> علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 220-223.

7. توفير المواد الخام للقطاع الصناعي: يوفر القطاع الزراعي المواد الأولية للقطاع الصناعي ويغني عن الحاجة الى الاستيراد وتحمل التكاليف الباهظة.

#### ثانيا: استراتيجية تنمية القطاع الصناعي

يعتبر التصنيع شرط ضروري للتنمية، فلا وجود لتنمية اقتصادية دون تحقق تصنيع، يحقق التصنيع العديد من المنافع للقطاعات الأخرى، وسيتم ذكرها فيما يلي:<sup>1</sup>

1. تصنيع المواد الأولية الزراعية: يعمل القطاع الصناعي على تصريف الإنتاج الزراعي وتأمين الأسواق له، ورفع قيمة المواد الأولية عند تحويلها الى منتجات نهائية.

2. دعم قطاعات الاقتصاد الأخرى: يوفر القطاع الصناعي مستلزمات للإنتاج الزراعي، وفي نفس الوقت تستخدم المحاصيل الزراعية كمواد أولية، يعمل القطاع الصناعي على تجهيز السلع المصنعة الى العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع النقل وقطاع الإسكان.

3. تنمية الصادرات: يتم تصدير فائض السلع المصنعة والامر الذي ينعكس ايجابا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات كما يوفر العملات الأجنبية للاستفادة منها في توفير مختلف السلع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

4. توفير مصادر الطاقة لقطاعات الاقتصاد الأخرى: يعمل القطاع الصناعي على انتاج وتوفير الطاقة الكهربائية التي يستخدمها القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.

5. توفير فرص العمل ومكافحة البطالة: يؤدي توسع القطاع الصناعي الى توفير فرص العمل للعاطلين عن العمل.

6. تحقيق التغير الهيكلي في الاقتصاد الوطني: يعمل التوسع الصناعي على تنويع الإنتاج والدخل في الاقتصاد الوطني، وبذلك يساهم في احداث التغيرات الهيكلية المرغوبة في الاقتصاد.

#### ثالثا: الربط بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي

القطاع الصناعي يكمل القطاع الزراعي، توسيع الصناعة يعتمد الى حد كبير على التحسينات في الإنتاجية الزراعية، وفي نفس الوقت التحسينات في الإنتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من الصناعة، فالقطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة وكذلك يمثل سوقا لاستيعاب منتجات الزراعة، كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء ومستلزمات الإنتاج للصناعة، ولذلك فالتنمية الاقتصادية تحتاج الى تطوير القطاعين معا.<sup>2</sup>

#### رابعا: تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع

<sup>1</sup> علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سابق، ص ص 223-227.

<sup>2</sup> علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سابق، ص ص 227-228.

هي استراتيجية حديثة ظهرت في السبعينات وأيدها البنك الدولي، تهدف الى توفير الحاجات الأساسية للسكان من غذاء وسكن وتعليم وخدمات صحية وغيرها، تسعى هذه الاستراتيجية الى تحقيق ثلاثة أهداف وهي: رفع إنتاجية ودخل سكان في الريف والمدن وخاصة الفقراء منهم وذلك من خلال توسيع الإنتاج، ومحاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم والخدمات الصحية والماء الصحي وتوفير الحاجات الأساسية من قبل الحكومة، وترى هذه الاستراتيجية أن نسبة الفقر ستخفض بمجرد توفير الحاجات الأساسية وأنها تحقق ذلك بسرعة أكبر من الاستراتيجيات الأخرى التي تهدف الى رفع الدخل والإنتاجية للفقراء، ولتطبيق هذه الاستراتيجية يجب ان يكون هناك تكامل بين مواجهة الحاجات الأساسية والتصنيع، والعديد من التجارب أظهرت بأن التطور السريع للصناعة وتوفير الحاجات الأساسية أمران متوافقان فمثال عن ذلك الصين التي حققت تقدماً في كليهما<sup>1</sup>.

### خامساً: استراتيجية النمو المتوازن

استراتيجية النمو المتوازن هي فكرة Rodan Rosenstein ولكن قدمها Nurkse في صيغتها النهائية، وتنطلق الإستراتيجية من الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي، وأن كبر هذه الحلقة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق و الذي لا يتحقق إلا بإنشاء سلسلة من الصناعات التي تلبى احتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي، يتطلب تزامن جميع الصناعات والمشروعات لنجاح هذه الاستراتيجية، لأن الاستثمار في كل صناعة يخلق سوقاً لغيرها من الصناعات، الأمر الذي يترتب عليه توسيع حجم السوق وبالتالي خلق حوافز للاستثمار، و يدعو Nurkse إلى الاعتماد على الموارد المحلية في الدرجة الأولى لتوفير الموارد التمويلية للبرنامج الاستثماري الضخم في هذه الإستراتيجية وذلك لعدم ثقته في الاستثمارات الأجنبية و التجارة الخارجية، لأن شروط التبادل فيها ليست لصالح البلدان النامية التي تصدر المواد الأولية، يرى Nurkse أن الموارد المحلية تتأتى من موارد القطاع الزراعي و ذلك بتعبئة المدخرات المحققة في هذا القطاع، وتوجيه فائض العمالة المتواجدة فيه إلى العمل في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي، ولا يعني النمو المتوازن أن تنمو القطاعات بمعدلات متساوية و أن معيار التوازن هو أن ينمو كل قطاع و كل صناعة بمعدل نمو يتلاءم ومرونة طلب الدخل، ليس من الضروري أن يحدث توازن بين الزراعة والصناعة بل المهم أن يتوفر التوازن في عملية النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

### سادساً: استراتيجية النمو غير المتوازن

<sup>1</sup> علي جودع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سابق، ص ص 228-229.

<sup>2</sup> خبابه عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 109-110.

تتطلب إستراتيجية النمو غير المتوازن تركيز الجهود الإنمائية على عدد محدود من القطاعات أو الصناعات التي تتفوق على غيرها من القطاعات أو الصناعات على القيام بالاستثمار في قطاعات الاقتصاد الوطني، الآخر يقول Hirschman إن التاريخ الاقتصادي لا يعرف أمثلة عن النمو المتوازن وإنما اتخذ النمو الاقتصادي شكل تقدم ونمو بعض قطاعات الاقتصاد الوطني وقياداتها لعملية النمو و أدى نماء هذه القطاعات القائدة إلى تحسين القطاعات الأخرى على النماء، و من هنا تأتي فكرة القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية، ويرى أن لهذا النمو غير المتوازن ميزة كبرى و ذلك أن القيد الوارد على عملية النمو هو القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار، والنمو غير المتوازن في الاقتصاد هو الذي يهيئ الظروف التي تؤدي إلى اتخاذ هذه القرارات بأعلى كفاءة ممكنة و يأتي عدم التوازن بسبب الضغوط والخناقات التي من شأنها أن تولد قوى تصحيحية، وبناء على ذلك تكون عملية التنمية عبارة عن سلسلة متصلة من اختلالات التوازن التي تبعد بنا دائما عن نقطة التوازن حيث إن كل اختلال في التوازن يولد قوى تصححه، و يفسر Hirschman حدوث هذه السلسلة المتصلة من اختلال التوازن بمفهوم الارتباط المتبادل بين المشروعات والصناعات المختلفة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: دور السياسات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية

تلعب السياسات الاقتصادية دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي هذا المطلب سيتم عرض دور كل من السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية في التنمية الاقتصادية.

#### أولاً: السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي للتأثير على المتغيرات النقدية مثل عرض النقد وأسعار الفائدة، ان زيادة القدرة الشرائية لاستهلاك السلع والخدمات مرتبطة بالتوسع النقدي الذي يؤدي الى تحفيز التوسع في النشاط الاقتصادي<sup>2</sup>.

تتمثل أهداف السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار، خفض البطالة، الحفاظ على أسعار الصرف المتوقعة مع العملات الأخرى، تعمل السياسة النقدية على تحقيق التوازن بين الطلب والعرض في الاقتصاد، والحفاظ على الأسعار المحلية وسعر الصرف لخفض الضغوط التضخمية، وتشكيل نمط الاستثمار والإنتاج، وتوسيع

<sup>1</sup> خيايه عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 111-112.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق، ص 221.



## الفصل الثاني: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية

المؤسسات المالية، وإدارة الديون بفعالية وكفاءة<sup>1</sup>، تؤثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال عدة قنوات بما في ذلك أسعار الفائدة والائتمانات المصرفية، وقد أكد Romer (1994) بأن السياسة النقدية كانت المتغير الرئيسي لإنهاء حالات الركود وهناك أيضًا أدلة قوية على أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية خلال فترات الركود<sup>2</sup>.

### ثانيا: السياسة المالية

السياسة المالية هي "مجموعة من الإجراءات والتدابير المالية التي تتخذها الدولة لضبط وتحصيل مواردها المالية بكفاءة وحسن تخصيص تلك الموارد في مجالات الإنفاق المتعددة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتوزيع العادل للثروات والمداخيل والتخصيص الأمثل للموارد المجتمعية"، تهدف السياسة المالية الى توزيع الموارد بكفاءة وبشكل أمثل، التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية والتوزيع العادل للدخول والثروات، ويعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى اليها السياسة المالية، وضمان مستوى أمثل للسيولة لتفادي عدم القدرة على مواجهة الاستحقاقات المالية، وتستخدم السياسة المالية عدة أدوات لتحقيق التنمية الاقتصادية، أهمها الضرائب وتعتبر الأداة الرئيسية للتنمية الاقتصادية والهدف منها الحصول على أكبر قدر من الإيرادات، الانفاق العام ويتمثل في اشباع الحاجات العامة الحقيقية وتحقيق المصلحة الجماعية، ويكون الانفاق على التعليم والخدمات الصحية والإسكان، والاقتراض العام الذي يعتبر أحد أركان الإيرادات العامة<sup>3</sup>.

### ثالثا: السياسة التجارية

السياسات التجارية هي "إجراءات تتخذها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية وعلاقات التصدير والاستيراد مع الخارج"، للسياسات التجارية أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على التجارة الدولية في توفير الفائض الاقتصادي والعوائد من العملات الأجنبية للإيفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية، ولتعزيز التجارة الخارجية لا بد من ان تتضمن السياسة التجارية العديد من الوسائل المحلية وسنذكرها فيما يلي:

- توسيع الصادرات والسعي لتقليل التكلفة وتحسين نوعية السلع.

<sup>1</sup> Gillani, Durdana Qaiser, and an ul Abdin. "Impact of Monetary Policy on Economic Growth in Pakistan Economy." Journal of Education and Social Studies 2.3 (2021): 95-101, p 95. <https://doi.org/10.52223/jess.20212305>

<sup>2</sup> Stockhammer, Engelbert, and Simon Sturn. "The impact of monetary policy on unemployment hysteresis." Applied Economics 44.21 (2012), p 2.

<sup>3</sup> خبابه عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 82-83.

- زيادة الادخار المحلي ويكون من خلال زيادة الدخل وتقليص الاستهلاك. أما الوسائل الدولية فتتمثل في:
  - الغاء القيود المفروضة على صادرات البلدان النامية.
  - ضمان استقرار أسعار السلع الداخلة في التجارة الدولية.
  - اصلاح المؤسسات الدولية وتغيير محتوى المساعدات لتكون حقيقية للبلدان النامية.
  - توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية.
- ولتحقيق التنمية الاقتصادية يتم تبني أحد الاستراتيجيتين اما استراتيجية ترويج الصادرات بالتوجه نحو الخارج او استراتيجية التعويض عن الاستيراد بالتوجه نحو الداخل<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية

نميز بين نوعين من معوقات التنمية الاقتصادية: معوقات اقتصادية ومعوقات غير اقتصادية ومن خلال هذا المطلب سيتم عرضهما:

#### أولاً: المعوقات الاقتصادية

يعود انتشار الفقر في الدول النامية أحياناً إلى المناخ العدائي والافتقار الى التربة الخصبة والتضاريس الوعرة أو انعدام المواد الخام الصناعية، لكن يوجد بلدان لديها موارد طبيعية وفيرة، ومع ذلك لا تتطور هذه البلدان بمواردها الطبيعية وحدها، ويرى بعض الاقتصاديين بأن موارد الثروة الطبيعية ليست حتى ذات أهمية قصوى، في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي اعتبر معظم الاقتصاديين أن نقص رأس المال هو العقبة الرئيسية أمام النمو الاقتصادي، وفيما يلي سيتم عرض أهم المعوقات الاقتصادية للتنمية:<sup>2</sup>

#### 1. المناخ، التربة والتضاريس:

توصل بعض المراقبين إلى أن المناخ يلعب دوراً رئيسياً في عمليات النمو الاقتصادي والتنمية، فالدول المتقدمة تتركز في المناطق ذات المناخ المعتدل بينما تقع الدول النامية في المناطق المدارية وشبه المدارية، إحدى النظريات التي كانت سائدة قبل عقود مضت تقول بأن الطاقة والإنجاز البشريين محدودان في المناخات الاستوائية بسبب الحرارة والرطوبة وانعدام التحدي الذي يوفره المناخ المتغير لإبداع الإنسان، ومع ذلك هناك القليل من الدعم التجريبي لهذه النظرية الخام عن الحتمية الجغرافية، وفي الواقع ألقبت بعض الدراسات الشك على فكرة أن المناخ يؤثر بشكل كبير على اتجاهات العمل والترفيه، أحياناً أندرو كمارك، وهو اقتصادي في البنك الدولي (1976)، الاهتمام بالبحث في العوامل المناخية في التنمية مؤخرًا، بعد سنوات من الإهمال من قبل الاقتصاديين الذين يرفضون الحتمية الجغرافية، يحرص كمارك على عدم

<sup>1</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق، ص ص 236-238.

<sup>2</sup> Zuvekas, C. *Economic Obstacles to Growth and Development*. In: *Economic Development*. Palgrave, London, (1979), p 30-39. [https://doi.org/10.1007/978-1-349-16275-8\\_3](https://doi.org/10.1007/978-1-349-16275-8_3)

## الفصل الثاني: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية

اعتبار المناخ عقبة مطلقة أمام التنمية، لكنه يوضح أن الدول الواقعة في المناطق المدارية تواجه مشاكل تنموية مختلفة عن تلك الموجودة في المناطق المعتدلة، لا يمكن التعامل مع مشاكل الإنتاج الزراعي واستكشاف المعادن والصحة عن طريق نقل بسيط للتكنولوجيا من الدول المتقدمة، على الرغم من أن معظم البلدان النامية في المناطق المدارية تعاني من ظروف غير مواتية فيما يتعلق بالمناخ والتربة، إلا أنها ليست صعوبات جمة يمكن التغلب عليها بمساعدة عوامل الإنتاج الأخرى رأس المال والمهارات البشرية والتقدم التكنولوجي.

### 2. المواد الخام الصناعية:

كان يعتبر نقص المواد الخام الصناعية (الفحم وخام الحديد والنحاس والأسمت، والغاز الطبيعي والبتترول..) عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية، يمكن التغلب على نقص هذه المواد في بعض الأحيان بسهولة أكبر من العقبات المناخية، يمكن استيراد المواد الخام للمعالجة المحلية، أو يمكن استيراد المواد الخام المعالجة مثل قضبان وصفائح الصلب وتصنيعها محلياً لتحويلها إلى منتجات تامة الصنع، وبطبيعة الحال تتطلب الواردات عملات أجنبية ولكن معظم البلدان النامية لديها القدرة بشكل كبير لزيادة توافر النقد الأجنبي من خلال التوسع أو الشروع في إنتاج وتصدير تلك المنتجات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، و زيادة الإنتاج الزراعي المحلي للحد من الواردات الغذائية، وتوضح المملكة المتحدة واليابان بجلاء أن نقص المواد الخام التجريبية لا يجب أن يكون عائقاً أمام النمو، فكلتا البلدين قد تطورا إلى قوتين صناعيتين كبيرتين على الرغم من حقيقة أنهما يستوردان نسبة كبيرة من المواد الخام الصناعية، فاليابان وهي الحالة الأكثر تطرفاً، تستورد 100% من البوكسيت، و99% من خام الحديد والبتترول، و90% من النحاس، و72% من الفحم، ومع ذلك فقد كان لديها أحد أسرع الاقتصادات نمواً في العالم خلال العقود الثلاثة الماضية، وأصبح مستوى التنمية فيها الآن قريباً من المتوسط الأوروبي.

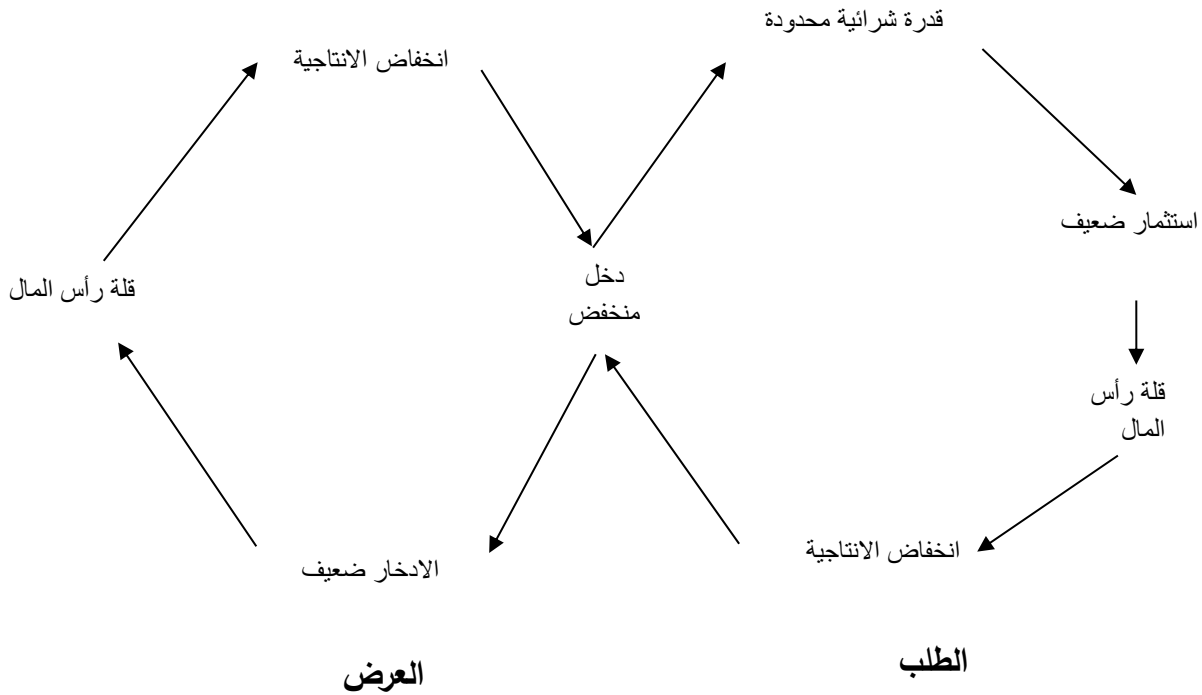
### 3. رأس المال والنمو:

ليس هناك شك في أن تكوين رأس المال هو أحد العوامل الرئيسية التي تحدد النمو الاقتصادي، ومن الواضح أن العمالة تكون أكثر إنتاجية كلما زاد عدد الآلات والمعدات التي تعمل عليها، ويُصحح البلدان النامية بزيادة معدلات تكوين رأس المال لديها من أجل تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية.

4. الحلقة المفرغة للفقر

تعتبر حلقة الفقر المفرغة واحدة من أكثر النظريات المعروفة على نطاق واسع والتي تعتمد على فكرة أن نقص رأس المال هو العامل الرئيسي الذي يمنع النمو والتنمية، فهي نظرية تشرح الركود الاقتصادي عند مستويات منخفضة للغاية من نصيب الفرد من الناتج، في أوائل الخمسينيات، بدأ النموذج وكأنه وصف دقيق للظروف في العديد من البلدان، ولكن منذ ذلك الحين حققت أغلب البلدان النامية ارتفاعاً في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي وتحسينات في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، ولا يوجد في نموذج الحلقة المفرغة ما يشير إلى السبب وراء حدوث هذا النمو والتنمية.

الشكل (2-20): الحلقات المفرغة للفقر



Source: Zuvekas, C. **Economic Obstacles to Growth and Development.** In: **Economic Development**, op-cit, p 39.

والشكل السابق يظهر أن هناك دائرتين، إحداهما تعكس ظروف العرض والأخرى قوى الطلب، بالنسبة لدائرة العرض، فإن انخفاض الدخل يعني ضعف القدرة على الادخار، وهذا بدوره يؤدي إلى قلة الاستثمار (تكوين رأس المال)، نقص رأس المال يعني أن الإنتاجية منخفضة، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل وبالتالي تكتمل الدائرة، على جانب الطلب يعني انخفاض الدخل محدودية القوة الشرائية وبالتالي قلة الحافز على

الاستثمار، وبناءً على ذلك سيكون هناك القليل من رأس المال المستخدم في الإنتاج، وستكون الإنتاجية منخفضة، وكذلك الدخل ومرة أخرى تكتمل الدائرة.

### ثانياً: المعوقات غير الاقتصادية

تتمثل المعوقات غير الاقتصادية في العوائق النفسية، العوائق السياسية وعوائق مقاومة التغيير، سنذكرها فيما يلي:

#### 1. المجتمع التقليدي: مقاومة التغيير

يمكن وصف المجتمعات التي لم تشهد نموًا اقتصاديًا ملحوظًا بأنها تقليدية أي أنها تسعى إلى الحفاظ على مؤسساتها أو طرق القيام بالأمر، تحاول جميع المجتمعات بالطبع التمسك ببعض مؤسساتها، وليس من الضروري ولا المرغوب فيه التخلي عن جميع المؤسسات التقليدية من أجل حدوث النمو والتطور، ولكن عندما نطبق مصطلح "تقليدي" على مجتمع بأكمله، فإننا نعني أنه يقاوم تقريبًا جميع المحاولات لتغيير الأنماط المعمول بها، هذا لا يعني أن الجميع في مجتمع تقليدي يريد الحفاظ على الوضع الراهن، في المجتمعات الصغيرة الديمقراطية نسبيًا المجتمعية (ما سماه ماركس "القبلية" أو "الشيوعية البدائية") قد تكون هذه هي الحالة، ولكن في المجتمعات الاستبدادية الكبيرة لا يرضى أولئك الذين هم خارج الطبقات الحاكمة بالضرورة بنصيبهم في الحياة، ونذكر بعض الخصائص الأخرى للمجتمع التقليدي من أهمها أن الأفراد يعتقدون أن ليس لديهم القدرة على تغيير بيئتهم بشكل أساسي، بمجرد أن يتكيفوا معها بطريقة مرضية للمجتمع ككل (أو على الأقل لأولئك الذين يمارسون السلطة)، فإن المعتقدات الدينية والعناصر الأخرى للثقافة تعزز أنماط السلوك التي تم تأسيسها<sup>1</sup>.

#### 2. العوائق النفسية: سمات الشخصية

يُزعم أحيانًا أن العوامل النفسية تشكل عقبات رئيسية أمام النمو الاقتصادي والتنمية، على سبيل المثال فإن بعض الدول ظلت فقيرة للغاية لأن مواطنيها عاطفيون للغاية، أو غير مستقرين، أو مذعورين، أو قديريين، أو مجرد كسالي، بل إن هذه المصطلحات تم تطبيقها على بلدان بأكملها، حيث يقال إن "طابعها الوطني" يتعارض مع التنمية، إن محاولات تفسير مثل هذه السمات الشخصية وكيف تعيق التنمية عادة ما تكون سطحية هذا إذا تمت على الإطلاق، وهناك تفسير مبسط آخر لدور العوامل النفسية في التنمية وهو ما يسمى بنظرية "الرجل العظيم" في التاريخ، والتي تنسب التغيير الاجتماعي إلى الشخصية القوية والمهيمنة

<sup>1</sup> Zuvekas, C. Economic Obstacles to Growth and Development. In: Economic Development, op-cit, p 50.

للفرد الواحد، مرشحو القرن العشرين لرجال عظماء طاقاتهم كانت موجهة نحو التنمية الاقتصادية الوطنية تشمل شخصيات متنوعة مثل كمال أتاتورك في تركيا، ولينين وستالين في الاتحاد السوفيتي، وماو تسي تونغ في الصين، وفيديل كاسترو في كوبا، وجوليوس نيريري في تنزانيا، يعتقد الكثيرون أن هؤلاء الأفراد قد أحدثوا بالفعل فرقاً في تنمية بلدانهم (على الرغم من أن النظرية الماركسية تؤكد على الصراع الطبقي وليس على دور الأفراد)، ولكن دون إنكار إنجازات هؤلاء الرجال، يجب أن نسأل لماذا حققوا هذه الهيمنة، أما الآخرون الذين يتمتعون بشخصيات ورؤى قوية بنفس القدر لم يكن لها نفس التأثير، ومن الواضح أن الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يجب أن تكون "مناسبة" في بلد ما حتى يتمكن هؤلاء الأفراد من الوصول إلى مناصب السلطة، تختلف هذه الظروف من بلد إلى آخر<sup>1</sup>.

### 3. العوائق السياسية:

يعتقد بعض علماء الاجتماع (بما في ذلك بعض الاقتصاديين) أن العقبات الرئيسية التي تعترض النمو الاقتصادي والتنمية هي عقبات سياسية. وتشمل العوامل المحددة التي تم تحديدها الاستعمار، الاستعمار الجديد، وعدم الاستقرار السياسي، والاستبداد، والافتقار إلى الاستبداد، ويبدو من العدل أن نقول إن الإدارات الاستعمارية في أفريقيا والأمريكيتين وآسيا وأجزاء أخرى من العالم كانت مهتمة بشراء المواد الخام للبلدان الأم أكثر من اهتمامها بتعزيز التنمية لدعم الفرضية القائلة بأن الحكومة الاستبدادية أكثر ملاءمة للنمو الاقتصادي من الحكومة غير الاستبدادية في الواقع كان هناك ميل طفيف إلى أن يكون العكس هو الصحيح، لم تدرس هذه الدراسة التأثيرات الأخرى المحتملة على معدلات النمو في هذه البلدان (على سبيل المثال اتجاهات الأسعار في الصادرات الرئيسية لهذه البلدان)، ويلزم إجراء المزيد من البحوث لتوضيح العلاقة بين الاستبداد والنمو (التنمية)، يعود ضعف الأداء في النمو الاقتصادي في بعض الأحيان إلى سوء إدارة الإدارة العامة أو إلى سياسات اقتصادية نابذة من الجهل، قد يتأخر تحصيل الضرائب عن التوقعات، وقد تخنق السياسة النقدية النمو، وقد تستنزف برامج التصنيع الطموحة احتياطات النقد الأجنبي النادرة في الدولة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Zuvekas, C. **Economic Obstacles to Growth and Development. In: Economic Development**, op-cit, p 54.

<sup>2</sup> Zuvekas, C, op-cit, p 61.

### خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم عرض الاطار النظري للتنمية الاقتصادية، تعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية تغيير في الهيكل الاقتصادي لدولة أو بلد ما، على مدى فترة طويلة من الزمن لتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق الرفاهية للسكان، أما النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما أو زيادة الناتج للفرد خلال فترة زمنية محددة، تهدف التنمية الاقتصادية الى زيادة الدخل وتحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة.

تم عرض أهم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، ويتم قياس النمو والتنمية الاقتصادية بالعديد من المؤشرات منها الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي، وتقاس التنمية الاقتصادية أيضا بمؤشر التنمية البشرية، وتنقسم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الى مصادر داخلية مثل ادخار القطاع العائلي، ادخار الاعمال والادخار الحكومي، أما المصادر الخارجية تشمل مصادر رسمية مثل القروض الرسمية ومصادر خاصة مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنقسم معوقات التنمية الاقتصادية معوقات اقتصادية مثل المناخ غير الملائم، الافتقار الى التربة الخصبة والمواد الخام الصناعية والتضاريس الوعرة، ومعوقات غير اقتصادية مثل العوائق النفسية والعوائق السياسية.

## الفصل الثالث:

العلاقة بين تطبيقات المالية  
الإسلامية والتنمية الاقتصادية  
من منظور المقاربات  
والدراسات السابقة



**تمهيد:**

لتطبيقات المالية الإسلامية دورا هاما في التنمية الاقتصادية، اذ أنها تعمل على تعزيز الشمول المالي وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي إضافة تطوير البنية التحتية وخلق فرص العمل.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق الى دور البنوك والنوافذ الإسلامية ومؤسسات التأمين التكافلي في التنمية الاقتصادية إضافة الى دور الصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: دور الصكوك وصناديق الاستثمار في التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة

### المبحث الأول: دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية

للمؤسسات المالية الإسلامية دورا مهما في دعم التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير أدوات ومنتجات مالية إسلامية متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية.

### المطلب الأول: دور البنوك والنوافذ الإسلامية في التنمية الاقتصادية

تلعب البنوك والنوافذ الإسلامية دورا هاما في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال صيغ التمويل الإسلامية التي تقدمها، وفيما يلي سيتم عرض دور صيغ التمويل الإسلامية في التنمية الاقتصادية:

#### 1. دور المراجعة في التنمية الاقتصادية

تعد المراجعة أداة تمويلية مستخدمة على نطاق واسع وتلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، وخاصة في الدول الإسلامية، وهي معاملة مبنية على عقد تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا، وقد اكتسبت تقنية التمويل الإسلامي هذه شعبية هائلة بسبب توافقها مع الشريعة الإسلامية وقدرتها على دفع النمو الاقتصادي والتنمية وذلك من خلال:<sup>1</sup>

- المراجعة بديل عن التمويل التقليدي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية: تعتبر المراجعة بديلاً قابلاً للتطبيق لطرق التمويل التقليدية، مثل القروض ذات الفائدة المحرمة في التمويل الإسلامي، من خلال الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، توفر المراجعة طريقة حلال (مسموح بها) للأفراد والشركات للوصول إلى الأموال والمشاركة في التجارة دون المساس بمعتقداتهم الدينية.
- تسهيل التجارة والتبادل التجاري: تُستخدم المراجعة على نطاق واسع في التجارة الدولية، مما يمكن الشركات من شراء السلع والأصول من الموردين الخارجيين، على سبيل المثال، قد تحتاج شركة في دولة إسلامية إلى مواد خام من مورد أجنبي من خلال المراجعة، يمكن للشركة الدخول في معاملة بتكلفة زائدة، مما يسمح لها بالحصول على الموارد اللازمة مع الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- تعزيز الشمول المالي: تلعب المراجعة دوراً حاسماً في تعزيز الشمول المالي، خاصة في الدول الإسلامية حيث ينتشر التمويل الإسلامي، فهي توفر الفرص للأفراد والشركات الذين قد لا يستطيعون الوصول إلى التمويل التقليدي للحصول على أموال لأغراض مختلفة، مثل بدء عمل تجاري، أو شراء عقار، أو

<sup>1</sup> Murabaha and Economic Development: Driving Growth in Muslim Nations, retrieved on 14-03-2024 at <https://urlz.fr/q5KQ>

الاستثمار في الأصول، ويساهم هذا الجانب الشمولي للمرابحة في النمو الاقتصادي من خلال تمكين شريحة أوسع من السكان من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية.

- تشجيع الإقراض والاقتراض: تعمل المرابحة على تعزيز ممارسات الإقراض والاقتراض من خلال توفير الشفافية في المعاملات، على عكس القروض التقليدية القائمة على الفائدة حيث قد يواجه المقترض حالة من عدم اليقين بشأن المبلغ الإجمالي المطلوب سداه، تضمن المرابحة أن يعرف المشتري التكلفة وهامش الربح مقدماً، وتعزز هذه الشفافية الشعور بالثقة بين الأطراف المعنية وتشجع على اتخاذ القرارات المالية.

- تحفيز زيادة الأعمال ونمو المشروعات الصغيرة: أثبتت المرابحة فعاليتها في تعزيز زيادة الأعمال ودعم نمو المشروعات الصغيرة، من خلال طريقة التمويل هذه يمكن لأصحاب المشاريع الطموحين الحصول على الأموال لبدء مشاريعهم أو توسيع المشاريع القائمة، على سبيل المثال، يمكن لرجل الأعمال الشاب الذي يتطلع إلى فتح مخبزة أن يستخدم المرابحة لشراء معدات الخبز والمكونات لبدء رحلة عمله.

- المساهمة في الاستقرار الاقتصادي: من خلال الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، تعمل المرابحة على تعزيز الممارسات الاقتصادية الأخلاقية والمستدامة، ويساعد هذا الالتزام بالمعايير الأخلاقية على خلق بيئة اقتصادية مستقرة وأقل عرضة للأزمات المالية وأنشطة المضاربة، ونتيجة لذلك تساهم المرابحة في الاستقرار الاقتصادي الشامل للدول الإسلامية، وتعزيز النمو والتنمية المستدامين.

- تعتبر المرابحة أداة حيوية في التمويل الإسلامي، وتلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية داخل الدول الإسلامية، إن توافقها مع الشريعة الإسلامية وشفافية عملية المعاملات وقدرتها على تعزيز الشمول المالي والإقراض يجعلها أداة قوية لدفع النمو.

اذن فالمرابحة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تسهيل التبادل التجاري وتعزيز الشمول المالي، كما تعمل تحفيز نمو المشروعات وزيادة الاعمال، إضافة الى أنها تساهم في الاستقرار الاقتصادي.

## 2. دور المشاركة في التنمية الاقتصادية:

يتمثل الدور التنموي للمشاركة فيما يلي:<sup>1</sup>

- التوازن بين العمالة واستقرار الأسعار: إن البنوك الإسلامية سواء على المستوى الاستراتيجي تقوم باختيار برامج مشروعات الاستثمار أم على مستوى تشغيل مشروع معين، أو تعديل بدائلها يمكنها أن تشجع استخدام المشروعات المكثفة العمالة بدلاً من المشروعات مكثفة رأس المال، وبالتالي تساهم في تحقيق درجة أعلى من التوظيف ولا سيما إذا كان حجم البنك الإسلامي وحجم المشروعات كبيراً، ونفس

<sup>1</sup> محمد عبد الله شاهين محمد، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص ص 198-200.

- الشيء يمكن أن يحدث بالنسبة لاستقرار الأسعار إذ يمكنها اختيار المشروعات التي لا ترفع المستوى العام للأسعار لزيادة الطلب عنها أو المشروعات التي تكون فيها الموارد غير المستخدمة.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي: إن التمويل بالمشاركة يزداد عندما يقل الاكتتاب وتضعف البورصة، ففي حالة وجود بورصات مالية فإن الشركات تسعى للبنوك لتحصل على تمويل طويل الأجل لا يلزمها بفوائد ثابتة، ولكن يشترك معها في إصلاح بناء قاعدة الغنم بالغرم، التمويل بالمشاركة أكثر ضماناً لتحقيق النجاح للمشروعات الصغيرة فمن المعروف أن معدل الفشل للمشروعات كبير، فالأسباب تعود الى قصور في الإدارة ونقص في التخطيط وسوء في القيادة، ولا سيما إذا كانت هناك منشآت كبيرة في القوة، لكن وقوف البنك الإسلامي مع المنشآت الصغيرة يراجعها ويخططها، معطياً مشورته بالنسبة للبدائل، فمعظم الشركات الكبيرة كانت منشآت صغيرة، التمويل بالمشاركة لاسيما في مراحل الإنشاء الأولى، ما هو إلا بمثابة وجود (مؤسس مشارك) يشد أزر المؤسس أو المنظم الفرد، فالبنك الإسلامي إذا كان منظماً تنظيمياً جيداً، يكون أقوى من الأفراد في إنشاء المشروعات لما له من خبرة ودراسة وأجهزة، أي أن البنك الإسلامي أكثر قدرة من الأفراد على المشروعات فهو يستطيع تقييم فرص الاستثمار تقيماً كمياً لتوافر التخصصات والخبرات، إن البنك الإسلامي يستطيع بما لديه من إمكانيات معروفة وإمكانيات مالية أن يتبنى الأفكار الابتكارية التكنولوجية الجديدة أكثر من الإمكانيات المستحدثة للفرد، التمويل بالمشاركة للاستثمارات الجديدة التي تميز المخاطر وتقلل من هذه الإدارة التمويلية التي يستخدمها البنك بقوة في زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية.
- تحسين الكفاءة التخصصية: إن البنوك الإسلامية تقوم بدراسة جدوى المشروعات الجديدة المقدمة للتمويل بالمشاركة تستطيع أن تعيد النظر في الموارد المستخدمة، بحيث نضع القيمة الحقيقية للموارد في اتخاذ القرار للاستمرار، فإذا كان المستثمر الخاص يهتم فقط بأسعار السوق، ولا يهتم بالأسعار الحقيقية، فإن البنك الإسلامي قد يعيد طرح بدائل للاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لكي يستخدمها أحسن استخدام، إذ أن البنك الإسلامي يستطيع أن يتفهم وعنده القدرة على تفهم معنى (تكلفة الفرصة البديلة للموارد المتاحة)، ولذلك فإن التمويل بالمشاركة يجعل البنك في مركز المرجع الاقتصادي على (المستحدث الفرد) للتأكد من حسن استخدام الموارد.
- اذن فالمشاركة تساهم في تحقيق التوازن بين العمالة واستقرار الأسعار من خلال اختيار البنك الإسلامي للمشاريع التي تحقق درجة أعلى من التوظيف وكذلك المشاريع التي لا ترفع من المستوى العام للأسعار، كما تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحسين الكفاءة التخصصية.

### 3. دور السلم في التنمية الاقتصادية:

يساهم السلم في الحد من الفقر في القطاع الزراعي من خلال تمكين البنوك والمزارعين من التعاقد مع بعضهم البعض على المحاصيل والحصول على التمويل في الوقت المناسب، بدلاً من القروض الربوية، التي تتدهور في النهاية من خلال مضاعفة الفوائد<sup>1</sup>.

### 4. دور الاستصناع في التنمية الاقتصادية

يعتبر الاستصناع وسيلة واعدة لتمويل النمو الاقتصادي والتنمية الإقليمية، ان المؤسسات المالية الإسلامية يمكنها تنويع محفظتها الاستثمارية باستخدام الاستصناع، وليس من الممكن للبنوك الإسلامية أن توسع أعمالها بالاعتماد فقط على القروض بدون فوائد، في حين يمكن للممولين الإسلاميين الاستثمار في مشاريع البناء من خلال التأجير (الإجارة) والبيع (المرابحة)، فإن الاستصناع يوفر مرونة أكبر من حيث خيارات الدفع وهوامش الربح، وعلى المستوى الإقليمي يمكن أن يؤدي استخدام الاستصناع إلى تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، وكجزء من مراقبة الجودة من الضروري أن يقوم الممولين الإسلاميين بفحص ومراقبة عملية البناء، تخلق هذه الطبقة الإضافية من الالتزام التعاقدية الحاجة إلى توظيف القوى العاملة أو إنشاء وحدة خاصة للإشراف على المشروع بأكمله، هناك أيضاً حاجة إلى الاستثمار بكثافة في الموارد البشرية وإعادة التنظيم، علاوة على ذلك يعتمد النمو الاقتصادي والتنمية الإقليمية على البنية التحتية، وهي الوصول الموثوق إلى المياه العذبة، والاتصالات السلكية واللاسلكية الفعالة، وتوافر وسائل النقل العام وإمدادات الطاقة، ان تطوير البنية التحتية له تأثير طويل المدى على التنمية الاقتصادية لأنه لا يحسن توفير خدمات البنية التحتية الأساسية ومستويات المعيشة فحسب، بل يخلق فرص العمل أيضاً، ويتوافق الاستثمار في مشاريع البنية التحتية أيضاً مع مبدأ الشريعة الإسلامية المتمثل في المشاركة في الاقتصاد الحقيقي، إن زيادة استخدام الاستصناع يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التطوير في صناعة التمويل الإسلامي حيث تلعب المؤسسات المالية الإسلامية دوراً أكثر نشاطاً كمالك للمشروع لتعبئة الأموال الكبيرة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Saleem, Shahid. "Role of Islamic banks in economic development." MPRA paper 6449 (2007), p 18.

<sup>2</sup> Nasucha, Muhammad Najihuddin, Riazuddin Ahmed, and Galad Mohamed Barre. "Examining the Viability of Istisna for Project Financing: An Economic Perspective." International Journal of Management and Applied Research 6.4 (2019): 259-270, p 266. <https://doi.org/10.18646/2056.64.19-019>

من خلال ما سبق اتضح أن الاستصناع يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، كما يعمل على تطوير البنية التحتية ورفع مستويات المعيشة.

#### المطلب الثاني: دور مؤسسات التأمين التكافلي في التنمية الاقتصادية

يقدم التأمين التعاوني الإسلامي العديد من التغطيات التأمينية التي من شأنها أن تساعد وتعزز التنمية الزراعية والحيوانية وذلك من خلال حماية المعدات والأجهزة وكل معينات الإنتاج، تغطية الاستثمار الزراعي من المخاطر التي يتعرض لها وذلك بتعويض المستثمر أو المزارع بالمبلغ الذي استثمره في الزراعة في حالة التلف الذي تعرضت له الزراعة، سواء كان آفة طبيعية إصابة الزرع كالطير والجراد والحشرات، أو جفاف بسبب عدم نزول المطر إن كانت الزراعة تروي ريا مطريا، أو بسبب الغرق أو العواصف والبرد أو الصقيع أو أمراض النبات تغطيات تأمين الثروة الحيوانية في حالة مرضها، أو موتها، أو سرقتها، توفير تغطيات الحصول على التمويل من المؤسسات التمويلية وذلك بإبرام التغطيات المناسبة للحصول على التمويل المعني<sup>1</sup>.

يؤثر التأمين التكافلي على التنمية الصناعية من خلال التأثير على كل القطاعات مثل قطاع البناء والتشييد، قطاع الطب، القطاع العسكري وغيرها من القطاعات الأخرى، ويكون هذا التأثير إما عبر تجهيز المعدات والآلات اللازمة لأحداث التنمية في القطاعات سالفة الذكر، أو بتوفير الأموال من أرصدة التنمية الصناعية، أو بتوفير المعدات والآلات أو ببسط خدمات هذه القطاعات في خدمة التنمية الصناعية، وتتمثل التغطيات التأمينية في توفير تغطيات الحريق والسرقة والتلفيات بسبب المياه والزلازل والبراكين والتعويض عن قيمة الأضرار التي قد تلحق بالمصنع وبالتالي لا تتأثر العملية والصواعق والفيضانات والأخطار الحربية والشبه حربية، وكل ذلك يمكن من الإنتاجية ولا يفقد المستثمر ماله مما يعني أنه في حالة عدم وجود هذه التغطية يصبح الأمر عسيرا، تغطيات تأمين الصادرات في حالة قيام المصنع بتصدير منتجاته إلى الخارج يتم التعويض عن حالات عدم سداد الجهة التي تم التصدير لها سواء كان بسبب الإفلاس أو بسبب المخاطر السياسية التي تفرضها دولة المستورد من نقيذ التحويل أو منعه لدولة المصدر أو فرض الحصار الاقتصادي من قبل دولة المستورد، وفي كل هذه الحالات يتم تعويض بقية الإنتاج الذي تم تصديره من قبل شركة التأمين التكافلي، تغطيات التعويض عن الأموال المستثمرة في حالة قيام سلطات الدولة بإجراءات التأمين

<sup>1</sup> كريمة عيد عمران، التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص 322-324.

والمصادرة، توفير تغطيات للمخزون من الإنتاج والمواد الخام في حالة تعرضها للتلفيات والخسارة بسبب الحريق والأخطار الطبيعية الأخرى وكذلك خطر السرقة، تغطيات العاملين في حقل التنمية الصناعية لاسيما الخبرات الأجنبية منها المتمثلة في العلاج ومخاطر الوفاة والإصابة والعجز الكلي الدائم، وكذلك تغطية الأمراض التي تنجم عن المهنة نفسها مثال ذلك أمراض الصدر التي تنجم من عمل في مصانع الغزل والنسيج وما شابه ذلك<sup>1</sup>.

تقوم هيئات التأمين الإسلامي بالمساهمة في تمويل المشروعات التنموية وذلك بالاستثمار مباشرة فيها، سواء كان ذلك بشكل منفرد أو ضمن جماعة في شكل مساهمة عامة أو خاصة، هذا بجانب الدخول في محفظات استثمارية تنظمها المصارف أو الجهات الأخرى التي تنظم العملية الاستثمارية بالإضافة إلى توجيهات الدولة، حيث تلزم هيئة الرقابة على التأمين شركات التأمين التعاوني الإسلامي بالاستثمار في قطاعات معينة وبنسب معينة أيضا الاستثمار في القطاع العقاري بنحو 50 % من أموال التأمين، وهذا يسهم في احداث التنمية العقارية و 25% في سندات الخزنة وهذا يوفر موارد للدولة يمكن أن توظف في مختلف المشروعات التنموية، و 25 % في التجارة العامة وهذا إذا تم توجيهها إلى أي قطاع فإن هذا سيؤدي إلى زيادة التنمية في ذلك القطاع كذلك تقوم شركات التأمين التعاوني الإسلامي بالمساهمة في تمويل المشروعات الإنمائية بشكل غير مباشر: ويتم ذلك عبر إيداعها لأموالها في المصارف وهذه الأخيرة تعمل على توفير التمويل للجهات التي تطلبه حسب الموارد المتاحة لديها والتي قد يكون من ضمنها أموال التأمين التعاوني الإسلامي، أيضا بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن هيئات التأمين الإسلامي تقوم بتصميم البرامج التكافلية التي تهدف إلى تجميع المدخرات من أفراد المجتمع وتنميتها بالاستثمار لصالح المشتركين في هذه البرامج التكافلية وهذه البرامج تعمل على تجميع مدخرات المشتركين، أي بمعنى آخر توفير سيولة للعمليات الاستثمارية التي تقوم بها هيئات التأمين التعاوني الإسلامي سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بهدف تنمية مدخرات المشتركين التي دفعوها في شكل أقساط اشتراكات في البرامج التكافلية التي تأخذ مسميات مختلفة أشهرها برامج الادخار والاستثمار وبرامج المعاش، وعادة ما تستثمر هذه الأموال في أوجه قليلة المخاطر بناء على توجيه هيئة الرقابة على التأمين التي تتبع للدولة لذا أنسب أنواع الاستثمارات لهذه الاشتراكات هو الاستثمار العقاري الذي يتميز بقله المخاطر نسبيا مقارنة مع بقية أنواع

<sup>1</sup> كريمة عيد عمران، مرجع سابق، ص ص 325-328.

الاستثمار وهذا يؤدي إلى تحقيق المصلحة الخاصة لأصحاب هذه الأموال من المشتركين في برامج التكافل من جهة، كما يؤدي تحقيق المصالح الأطراف أخرى وبهذا تتحقق المصلحة العامة أيضا سواء كان بالمساهمة في التنمية العقارية أو في غيرها من ميادين الاستثمار المناسبة<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق تبين أن مؤسسات التأمين التكافلي تعمل على تعزيز التنمية الزراعية والحيوانية وذلك من خلال حماية المعدات والأجهزة وكل معينات الإنتاج، تغطية الاستثمار الزراعي من المخاطر التي يتعرض لها وذلك بتعويض المستثمر أو المزارع بالمبلغ الذي استثمره في الزراعة في حالة التلف الذي تعرضت له الزراعة، كما تؤثر على التنمية الصناعية من خلال توفير تغطيات الحريق والسرقة والتلف بسبب المياه والزلازل والبراكين والتعويض عن قيمة الأضرار التي قد تلحق بالمصنع، وتغطيات تأمين الصادرات إضافة إلى تغطيات العاملين في حقل التنمية الصناعية، كما تساهم هيئات التأمين التكافلي في تمويل المشروعات التنموية.

#### المطلب الثالث: دور مؤسسات الوقف والزكاة في التنمية الاقتصادية

من خلال هذا المطلب سيتم تحديد دور مؤسسات الوقف والزكاة في التنمية الاقتصادية.

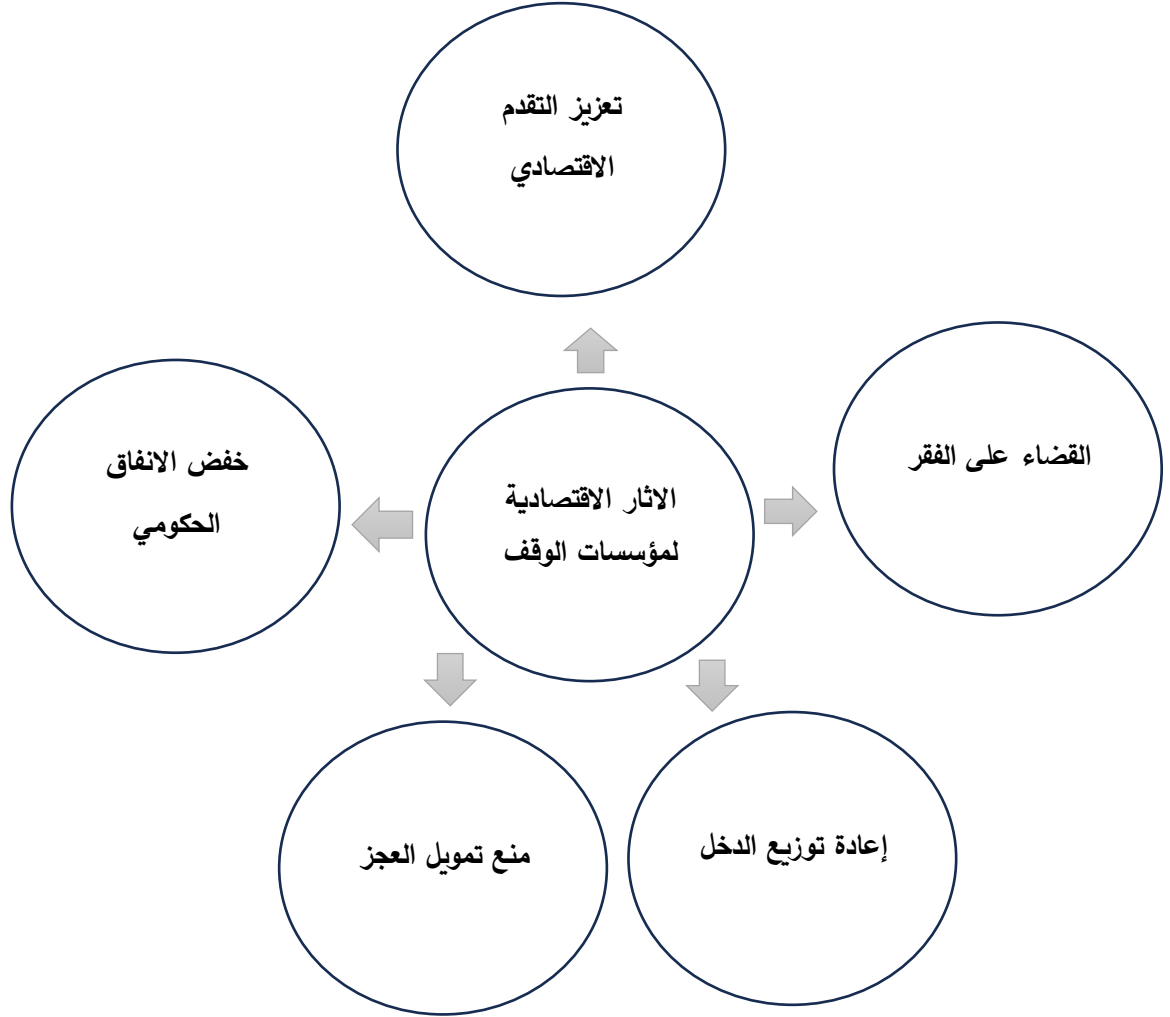
#### أولا: دور مؤسسات الوقف في التنمية الاقتصادية

تساهم مؤسسات الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز التقدم الاقتصادي، تخفيض الانفاق الحكومي، إعادة توزيع الدخل، القضاء على الفقر ومنع تمويل العجز.

<sup>1</sup> كريمة عيد عمران، مرجع سابق، ص ص 329-330.



الشكل (3-21): مساهمة مؤسسات الوقف في التنمية الاقتصادية



Source: Budiman, Mochammad Arif. "The significance of waqf for economic development." Jurnal Equilibrium 2.1 (2014): 19-34, p 5.

1. **خفض الانفاق الحكومي:** في الأساس الوقف ليس جزءًا من دخل الحكومة أو نفقاتها، بل هو صدقة مقدمة طوعًا من قبل المسلمين الأثرياء في المجتمع لخدمة المصالح العامة وتعزيز رفايتهم، وبعد أن يتم تمويلها من خلال صندوق الوقف، تستطيع الحكومة توفير قدر كبير من ميزانيتها ونفقاتها التي تم التخطيط لها في البداية لتحقيق المصلحة العامة، ويمكن بعد ذلك توجيه هذه الميزانية بفعالية إلى أنشطة إنمائية مهمة أخرى، وبهذا المعنى يمكن لمؤسسة الوقف أن تحل محل عبء الحكومة ومسئوليتها وتقليل مشاركتها في الاقتصاد، وكلما زادت أموال الوقف التي يتم جمعها لبعض المشاريع

التموية المفيدة للمجتمع، كلما قل نصيب الحكومة في تلك المشاريع المحددة، يمكن للوقف أن يضع مشاركة الحكومة في الاقتصاد في النسبة والمنظور المناسبين<sup>1</sup>.

2. **منع تمويل العجز وخفض سعر الفائدة:** يمكن منع الاقتراض الحكومي من خلال تمويل العجز بشكل أساسي من خلال التزام المجتمع النشط بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية، عادة ما يكون لتمويل العجز آثار مالية سلبية على الحكومة، وفي ظل الظروف الاقتصادية العالمية المتقلبة الحالية، يتعين على القطاع العام أن يخفض قروضه العامة لمنع حدوث أزمات محتملة في المستقبل، لقد أعطت الأزمات المالية السابقة التي أثرت على بلدان شرق آسيا درساً قيماً مفاده أن الاقتراض الضخم من جانب القطاعين العام والخاص، وخاصة من المصادر الخارجية، أدى إلى آثار سلبية مفرطة على المنطقة، وعلى هذا النحو، أكد Cizakca أن نظام الوقف يمكن أن يساهم بشكل كبير في التخفيض الهائل في الإنفاق الحكومي، وهذا بدوره يؤدي إلى خفض عجز الموازنة، مما يقلل الحاجة إلى الاقتراض الحكومي ويحد من "تأثير المزاحمة"، وفي نهاية المطاف يؤدي هذا أيضاً إلى انخفاض سعر الفائدة الذي يشكل عائقاً أساسياً أمام الاستثمار الخاص والنمو، كما أولى Cizakca اهتماماً جدياً بدور الوقف في خفض سعر الفائدة من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأكثر أهمية دون أي تكلفة على الحكومة، هذه المساهمة المهمة لنظام الوقف في القضاء التدريجي على الربا لم يتم الاعتراف بها بشكل جيد من قبل الاقتصاديين الإسلاميين، بمعنى آخر ينبغي اعتبار إعادة تأسيس وتنشيط نظام الوقف كخطوة حيوية في النضال من أجل القضاء على الربا، وعليه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار الإلغاء التدريجي أو التخفيض للفوائد من خلال نظام الوقف، ويمكن للوقف أن يؤدي هذه الوظائف من خلال التبرعات الطوعية التي يقدمها الأثرياء لخدمة الناس، وبالتالي يمكن تخصيص رأس المال المتراكم بشكل طوعي لتمويل وتطوير الخدمات الاجتماعية للمجتمع دون الوقوع في فخ تمويل العجز على الإطلاق<sup>2</sup>.

3. **إعادة توزيع الدخل والثروة:** كما تلعب مؤسسة الوقف دوراً مهماً في تحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل في الاقتصاد، واعتبر Hassan أنه من خلال المساهمات التطوعية للأغنياء لأغراض عامة، يمكن أن يكون للوقف تأثير إيجابي على إعادة توزيع الثروة، وهذا النوع من النهج التطوعي له نتيجة أفضل بكثير من إعادة التوزيع من خلال الضرائب ونفقات التحويلات الحكومية حيث أن أداة الضرائب تنطوي على تكاليف أكبر لتنفيذها، ونظراً لعدم وجود صياغة ضريبية مناسبة، فإن تكاليف تحصيل

<sup>1</sup> Budiman, Mochammad Arif. "The significance of waqf for economic development." op-cit, p 5.

<sup>2</sup> Budiman, Mochammad Arif, op-cit, p 6.

الضرائب قد تخلق أعباء غير ضرورية على الحكومة، وبالمثل في تحويل الإنفاق الحكومي، فإنه ينطوي على تكلفة كبيرة، على العكس من ذلك في شكل الوقف ستكون تكاليف التحصيل رخيصة جدًا، وفي معظم الحالات لا تنطوي على أي تكلفة، وبما أن الوقف الذي يقوم به الأغنياء يعود بالنفع على المجتمع بشكل عام والفقراء بشكل خاص، فإن هذه الميزة تعمل على التخفيف من آثار عدم المساواة في الدخل والثروة، وبخلاف التأثير قصير المدى لسياسات الموازنة الحكومية، يمكن لمؤسسة الوقف أن تقضي على الميل نحو تركيز الثروة بين المجتمع<sup>1</sup>.

4. **القضاء على الفقر:** لقد كان الفقر وعدم المساواة في الدخل دائمًا من بين المشاكل الأكثر خطورة التي تواجهها المجتمعات، هناك طرق لمعالجة مشاكل الفقر بدءًا من التدابير الوقائية إلى العلاجية، إحدى الطرق المهمة للتخفيف من حدة الفقر كما اعتبرها صادق (2002) هي الأعمال الخيرية، التي لعبت دورًا ويمكن أن تكون وسيلة فعالة للتغلب على هذه المشاكل الحادة، إن مؤسسة الوقف هي مؤسسة خيرية دائمة في النظام الإسلامي، ومن خلال الوقف يمكن إنشاء أصول طويلة الأجل تولد تدفقات الدخل، ومن الواضح أن هذه الأصول تساعد في عملية الإنتاج وخلق الثروة، يمكن أن يلعب الوقف دورًا هامًا في التخفيف من حدة الفقر من خلال استهداف الفقراء على وجه التحديد باعتبارهم المستفيدين الرئيسيين من فوائده، ويمكن أيضًا تشكيل الوقف بهدف نشر المعرفة وتدريب المهارات في مجال تنمية ريادة الأعمال بين الفقراء<sup>2</sup>.

5. **تعزيز التقدم الاقتصادي:** إن إدارة العقارات الوقفية من شأنها أن تعزز التقدم الاقتصادي في البلدان وذكر Hassan أنه قد ثبت في الماضي وخاصة في عهد الإمبراطورية العثمانية، أن الوقف والاقتصاد كانا مرتبطين بشكل كبير في اتجاه إيجابي، ومع ازدهار مؤسسة الوقف، كان اقتصاد البلاد يتقدم أيضًا، كلما زاد حجم العقارات الوقفية، زاد حجم مشاركة القطاع الخاص وزاد تقدم الاقتصاد، هناك علاقة إيجابية بين مشاركة القطاع الخاص النشطة في الاقتصاد مع التقدم الاقتصادي الوطني، إن الوقف يوفر المنافع العامة وبالتالي يلبي احتياجات المجتمع بشكل كاف، فإنه يحل مشكلة نقص المعروض من المنافع العامة، وهو ما يتم ملاحظته في كثير من الأحيان في الاقتصادات التقليدية، ونظرًا للمشاركة الواسعة للقطاع الخاص، فإن توفير الوقف للأغراض العامة يكون وثيرًا للغاية، بل إنه يخلق فائضًا في المعروض من المنافع العامة بدلاً من ندرتها في الاقتصاد الإسلامي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Budiman, Mochammad Arif. "The significance of waqf for economic development-cit, p p 6-7.

<sup>2</sup> Budiman, Mochammad Arif. op-cit, p 8.

<sup>3</sup> op-cit, p 9.

### ثانيا: دور مؤسسات الزكاة في التنمية الاقتصادية

تعتبر الزكاة مورد ضخمة حيث قال الأستاذ فهمي هويدي: "ان غياب الزكاة لا يعطل فريضة الزكاة فحسب، ولكنه أيضا يحجب علينا موردا ضخما لا ينبغي ان يستهان به فهي أحسن معيار محفز للاستثمار وينتج ذلك من خلال الرسم المفروض على الأموال المعطلة فحتى لو كان العائد من الاستثمار يتراوح بين 1-2.5% يجب على رب المال أن يستثمر وعليه أن يربح هذا العائد والا عملت الزكاة مفعولها في إعادة توزيع الدخل القومي"، اذن هذا المورد بقدر ما يوفر تمويلا بقدر ما يحرر من رؤوس أموال معطلة، ذلك ان الزكاة تفرض على المال سواء كان معطلا أو عاملا، نسبة 2.5% من المال تحفز تشغيل الأموال وتوجيهها الى مجالات التمويل والعمل بدلا من تعطيله، وذلك يساهم في تمويل الأعمال والاستثمارات، تعتبر الزكاة موردا ماليا منفردا في الاقتصاد الإسلامي يحقق التكامل الاقتصادي، دراسة إحصائية على سعر في حالة تزكية كل الأرصدة النقدية يكون القضاء على الفقر في 25 سنة، فالزكاة لديها الطابع التمويلي للاستثمار والتوزيعي للدخل القومي والاجتماعي والثقافي<sup>1</sup>، ان مؤسسات الزكاة لها تأثير اقتصادي كبير على المجتمع، إن دعم الدخل المقدم للفقراء والمحتاجين سيؤدي إلى زيادة محسوبة في المعروض النقدي في الاقتصاد مما يؤدي إلى تحول تصاعدي في الطلب على السلع والخدمات، ولدعم هذا التحول التصاعدي في الطلب على ضروريات الحياة الأساسية مثل الغذاء والملبس والمأوى وما إلى ذلك، فإن مرافق الإنتاج سوف تتوسع تدريجيا، ولدعم زيادة الإنتاج سيولد الاقتصاد المزيد من فرص العمل، ومن شأن هذه العمالة المضافة بدورها أن تولد المزيد من الطلب على السلع والخدمات، ومساحة أكبر للاستثمارات الإضافية، وأخيرا فإن دورة النمو القائمة على الاستهلاك المتوازن ستسهم في تحقيق نمو اقتصادي متوازن<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ياسر نصر الله محمد، *أيدولوجية الاقتصاد الإسلامي*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2017، ص ص 107-108.

<sup>2</sup> Quraishi, Marghoob A. "The institution of zakat and its economic impact on society." Proceedings of the Second Harvard University Forum on Islamic Finance: Islamic Finance into the 21st Century. Cambridge, MA: Center for Middle Eastern Studies, Harvard University, 1999, p 4.

### المبحث الثاني: دور الصكوك وصناديق الاستثمار في التنمية الاقتصادية

للأدوات المالية الإسلامية دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن خلال هذا المبحث سنذكر دور كل من الصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية في التنمية الاقتصادية، إضافة إلى دور القرض الحسن في التنمية الاقتصادية.

#### المطلب الأول: دور الصكوك في التنمية الاقتصادية

يتمثل دور الصكوك الإسلامية فيما يلي:

- زيادة السيولة: توفر السيولة لأصحاب الأصول الخاصة التي ليس لديها سوق نشط للبيع أو لأن لها آجال استحقاق طويلة.
- تنوع مصادر التمويل: ويعني توسيع قاعدة المستثمرين بهدف جمع رأس المال اللازم لتمويل التوسع في النشاط لغرض الحصول على أصول جديدة والعمل على مواءمة شروط الأصول والالتزامات لتقليل المخاطر.
- تقليل مخاطر الائتمان: من المعروف أن المنشأة التي تريد إصدار الصكوك بعض أصولها ليست مسؤولة عن الالتزام تجاه حاملي الصكوك، لأن عملية إصدار الصكوك هي بيع حقيقي للأصول، مما يعني تحويل مخاطر الائتمان إلى الآخرين.
- الاندماج بين أسواق الائتمان ورأس المال: تؤدي عملية إصدار الصكوك إلى تفعيل أسواق الائتمان ورأس المال، وذلك من خلال تداول الصكوك المصدرة للأصول المراد تسهيلها في الأسواق المالية<sup>1</sup>.
- تؤدي آلية الصكوك دور هام في تنشيط وتنمية السوق المالي، إن استخدام الصكوك والتوسع في التعامل بها من قبل المدخرين والمستثمرين والبنوك والحكومات، يؤدي إلى تدعيم دور السوق المالية، وذلك من خلال توسيع تشكيلة الأدوات المالية الإسلامية في السوق التي تشمل صكوك الشركات، وصكوك البنوك، والصكوك الحكومية، مع تنوع في أشكال هذه الصكوك، توسيع قاعدة المؤسسات المشتركة في السوق المالي والتي تتعامل في الصكوك إصداراً وتداولاً، وتشمل البنوك الإسلامية وكذلك البنوك التقليدية والحكومة، والقطاع العام والخاص، والمؤسسات المالية الوسيطة، وذلك في حالة تمتع الصكوك بالقابلية للتداول في الأسواق المالية، رفع كفاءة السوق المالية بازدياد كمية ونوعية الصكوك لما يترتب على السوق المالية من تعميق للسوق واتساعه، حيث ستزداد كميات التداول بالشراء والبيع لهذه الصكوك، كما يتم الربط بين نشاطي الادخار والاستثمار على أساس قاعدة الربح

<sup>1</sup>Abo Steit, Fouad, May Hassan, and Hossam El-Din Mostafa Abdel-Rehem. "The Islamic Sukuk and its importance for the economy: global experiences." 36.4 (2022): 27-59, p 38. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية

والعائد الحقيقي الناتج عن إضافات فعلية محققة، وزيادة في تنمية الثروة والدخل الفعلي نتيجة لأنشطة إنتاجية حقيقية، وهذا ما يترتب عليه زيادة حجم المدخرات المخاطرة، وبالتالي زيادة تمويل الأنشطة الاستثمارية المنتجة واتساع قاعدة المشروعات الممولة في الاقتصاد القومي، مما يؤدي إلى حدوث زيادة ملموسة في حجم الاستثمار القومي، ومن جهة أخرى يؤدي ذلك إلى إحداث استقرار اقتصادي نتيجة استبعاد آلية القروض بفائدة التي تخلق أوضاعاً غير مستقرة بطبيعتها، وهذا الاستقرار سيدفع مرة أخرى إلى زيادة حجم الاستثمار والإنتاج ويتبع ذلك حشد للمدخرات وتعبئة وتخصيص أكفأ للاستثمارات<sup>1</sup>.

- يمكن للصكوك أيضاً أن تلعب دوراً أساسياً في التخفيف من عدم المساواة من خلال الشمول المالي، وذلك لأن نسبة لا بأس بها من الناس مستعدة من الأسواق المالية ليس لأنها لا تستطيع الوصول إليها ولكن لأنها اختارت عدم التعامل مع الأدوات المالية بسبب معتقداتها الدينية أو قيمها، وتعتبر السندات أدوات محرمة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية مما يؤدي إلى انسحاب المسلمين من السوق، وبالتالي تعتبر الصكوك بديلاً عن السندات بالنسبة لهم، لهذا فإن تطوير الصكوك يفضي إلى النمو الاقتصادي لأنه يعزز الشمول المالي عن طريق الحد من الآثار السلبية للاستبعاد لأسباب دينية<sup>2</sup>.

- تتمتع الصكوك بالقدرة على المساهمة بشكل كبير في التنمية المستدامة والرفاهية، تشجع الصكوك الاستثمار طويل الأجل في المشاريع التي تعود بالنفع على المجتمع ككل وتزود المستثمرين بجزء من الدخل المكتسب من الأصول الأساسية، تساعد هذه الميزة المستثمرين والجهات المصدرة على التوفيق بين مصالحهم، وتعزز تقاسم المخاطر بين المستثمرين، بالإضافة إلى ذلك فإن الصكوك مدعومة بأصول فعلية، مثل مشاريع البنية التحتية، ومشاريع الطاقة المتجددة، وغيرها من المشاريع وهذا يدل على إمكانية استخدام الصكوك لتمويل مبادرات التنمية المستدامة التي تساهم في رفاهية المجتمع، وقد تدعم الصكوك التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية من خلال تمويل المبادرات المستدامة التي يمكن أن تولد فرص العمل، وتحفز النمو الاقتصادي، وتعزز نوعية حياة الناس، ويعد إصدار الصكوك الخضراء مثالا توضيحيا لكيفية استخدام الصكوك لدعم التنمية المستدامة، وتهدف الصكوك الخضراء إلى تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة ومبادرات المياه النظيفة، ومن خلال تقديم أداة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتمويل مثل هذه المبادرات، قد

<sup>1</sup> أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، مرجع سابق، ص ص 39-40.

<sup>2</sup> Jatmiko, Wahyu, M. Shahid Ebrahim, and Houcem Smaoui. "Sukūk development and income inequality." *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money* 88 (2023), p 7. <https://doi.org/10.1016/j.intfin.2023.101852>

تساهم الصكوك الخضراء في تعزيز التنمية المستدامة بما يتوافق مع أحكام ومبادئ التمويل الإسلامي<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق تبين أن الصكوك الإسلامية تساهم في زيادة السيولة وتنوع مصادر التمويل، كما تعمل على التقليل من مخاطر الائتمان، تعزيز الشمول المالي وتنشيط السوق المالي إضافة إلى أنها تساهم في التنمية المستدامة.

### المطلب الثاني: دور صناديق الاستثمار الإسلامية في التنمية الاقتصادية

تلعب صناديق الاستثمار الدور الأكثر أهمية سواء بالنسبة للمستثمرين أو بالنسبة للاقتصاد ككل وذلك من خلال حشد مدخرات صغار المدخرين وقليلي الخبرة والمؤسسات في الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يتولى الصندوق استثمار هذه الأموال في مجالات وأنشطة لا تخالف قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وبأدوات استثمارية متوافقة مع صيغ الاستثمار الإسلامي بالإضافة إلى الدور البارز والحيوي في دعم وتنشيط السوق المالية الناشئة وبالتالي تحقيقها للعديد من المزايا على المستوى الاقتصادي الوطني وذلك لأن صناديق الاستثمار تعد إحدى القنوات لتحويل مدخرات الأفراد من أموال معطلة في الاقتصاد إلى أموال نشطة، فهي تساهم في رفع مستوى الاستثمارات المتاحة في الاقتصاد، تساعد المستثمرين على ترشيد قراراتهم الاستثمارية مما سيرفع كفاءة الاستثمارات الوطنية وذلك نظرا لتمتع مديري المحافظ الاستثمارية بخبرات مالية واقتصادية تدعمها الممارسات العملية والدراية الواسعة بمتغيرات السوق، تساعد على اتساع قاعدة السوق المالية بشكل عام من خلال الحث على انشاء شركات جديدة، تساهم صناديق الاستثمار في تنشيط حركة أسواق رأس المال والمساهمة في المحافظة على توازن السوق وزيادة كفاءته من خلال التصرف الرشيد لإدارة الصندوق في دراسة وتحليل المعلومات المجمعة عن حركة السوق، تسهل نقل المدخرات من دول الفائض إلى دول العجز وبالتالي توطيد دعائم العمل اللاربيوي في بلاد المسلمين فهي أداة ووسيلة لتحقيق التكافل الاقتصادي<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: الدور التنموي للقرض الحسن

يساعد القرض الحسن في تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال توفير الدعم المالي للأفراد الذين يواجهون صعوبات مالية، مما يساهم في تقليل الفقر وتحسين الظروف الاقتصادية للمحتاجين دون تحملهم أعباء فوائد مرهقة، كما يعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي وذلك من خلال توفير التمويل اللازم للمشروعات

<sup>1</sup> Almadani, Hanan. "The Role of Sukuk in Sustainable Development." Conference paper, Effat University, (2023), p 5.

<sup>2</sup> بوسطة بخته، بلجيلالي فتيحة، دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي-دراسة حالة الاقتصاد المالي- خلال الفترة (2007-2021)، المجلة الجزائرية للتسيير والاقتصاد، المجلد 17، العدد 1 (2023)، ص ص 24-25.

## الفصل الثالث: العلاقة بين تطبيقات المالية الإسلامية والتنمية لاقصادية

الصغيرة والمتوسطة، يساهم القرض الحسن في إنعاش الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل، مما يدعم النمو الاقتصادي، يشجع القرض الحسن على الابتكار والمبادرات الريادية من خلال تقديم تمويل ميسر للمبتكرين ورواد الأعمال الذين قد يجدون صعوبة في الحصول على التمويل من القنوات التقليدية بسبب نقص الضمانات أو عدم القدرة على تحمل تكاليف الفائدة، برز القرض الحسن كأداة مالية إسلامية تعزز من مبادئ العدالة والتكافل الاجتماعي، ويؤدي القرض الحسن خاصة في مصارف إسلامية مثل مصرف الراجحي، دوراً هاماً في توفير الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دون فرض أي فائدة، مما يقلل من مخاطر الديون المفرطة ويحمي المقترضين من شروط التمويل الاستغلالية، من خلال تمويل هذه المشاريع، كما يساهم القرض الحسن في تحفيز النشاط الاقتصادي ويخلق فرص عمل، مما يعود بالنفع على الاقتصاد<sup>1</sup>.

اذن فالقرض الحسن يعمل على توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل.

<sup>1</sup> أسامة بن عيد الحجلي، دور القرض الحسن في تعزيز التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، مجلة البحث العلمي الإسلامي، المجلد 19، العدد 60 (2024)، ص ص 162-163.



### المبحث الثالث: الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض وتحليل الدراسات السابقة وذلك بالاستعانة بالتحليل الببليومتري.

#### المطلب الأول : الدراسة الببليومترية

يعرف التحليل الببليومتري "التحليل العددي للمنشورات التي ينتجها أفراد أو مؤسسات في منطقة معينة والعلاقات بين هذه المنشورات أو استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية لقياس وتحليل المعلومات"، أصبحت هذه الطريقة تستخدم بشكل متزايد في مجال العلوم خاصة الجامعات فهي تستخدم البيانات الببليومترية عند تقديم التقارير إلى السلطات العامة، وإدارة طلبات المشاريع، واعتماد برامج الدكتوراه، وتحليل المخرجات العلمية، تعتبر التحليلات الببليومتري الدورية التي يجريها الباحثون في تخصصاتهم ومجالات تخصصهم الفرعية مهمة من حيث متابعة التطورات، يمكن أن توفر بيانات الدراسات الحالية فعالية في تخطيط وتمويل المشاريع البحثية المستقبلية<sup>1</sup>.

تم جمع 30 دراسة سابقة حول الموضوع وذلك بالاعتماد على مجموعة من قواعد البيانات.

#### الجدول (3-16) : الدراسات السابقة حسب قواعد البيانات المعتمدة

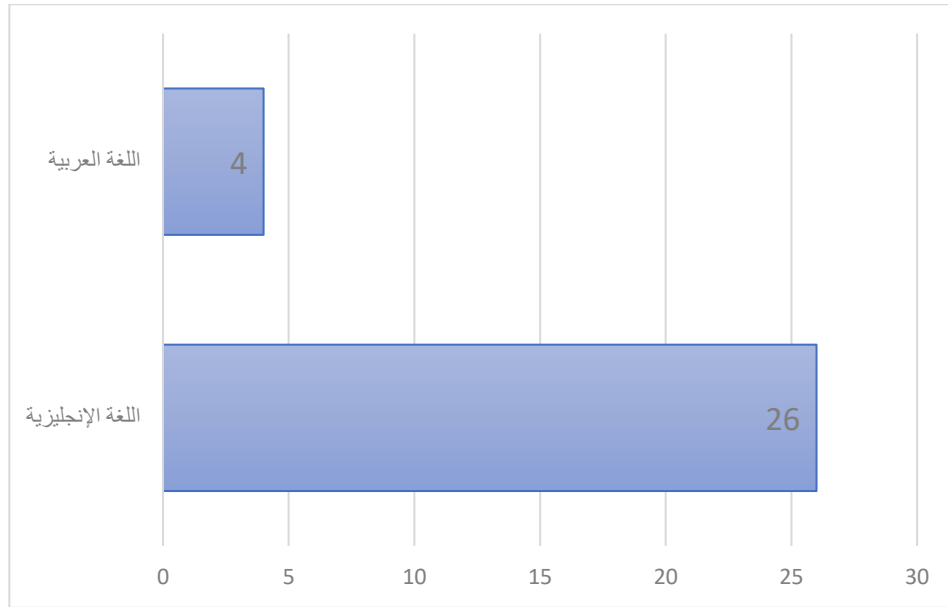
قواعد البيانات	عدد الدراسات	%
الباحث العلمي Google Scholar	12	40%
Researchgate	6	20%
Emerald	4	13,33%
Science Direct	3	10%
Semantic Scholar	2	6,67%
World Scientific	1	3,33%
البوابة العلمية للمجلات الجزائرية ASJP	2	6,67%
المجموع	30	100%

<sup>1</sup> ÇÜRÜK, Suna AKTEN, and Zülfiye Kaynar. "Bibliometric analysis of Islamic finance literature." International Journal of Business and Economic Studies 3.1 (2021): 27-42, p 28.

المصدر: من اعداد الطالبة.

يتبين لنا من الجدول أنه تم جمع الدراسات السابقة من مجموعة مختلفة من قواعد البيانات وأهمها موقع الباحث العلمي **Google Scholar** الذي تم الاعتماد عليه في جمع 12 دراسة سابقة، وتم الاعتماد على موقع **Researchgate** في جمع 6 دراسات، وتم جمع 4 دراسات من قاعدة بيانات **Emerald**، وتم الاعتماد على قاعدة بيانات **Science Direct** لجمع 4 دراسات، كما تم جمع دراستين من قاعدة بيانات **Semantic Scholar** ومن البوابة العلمية للمجلات الجزائرية ودراسة واحدة من قاعدة بيانات **World Scientific**.

الشكل (3-22): توزيع الدراسات السابقة حسب اللغة

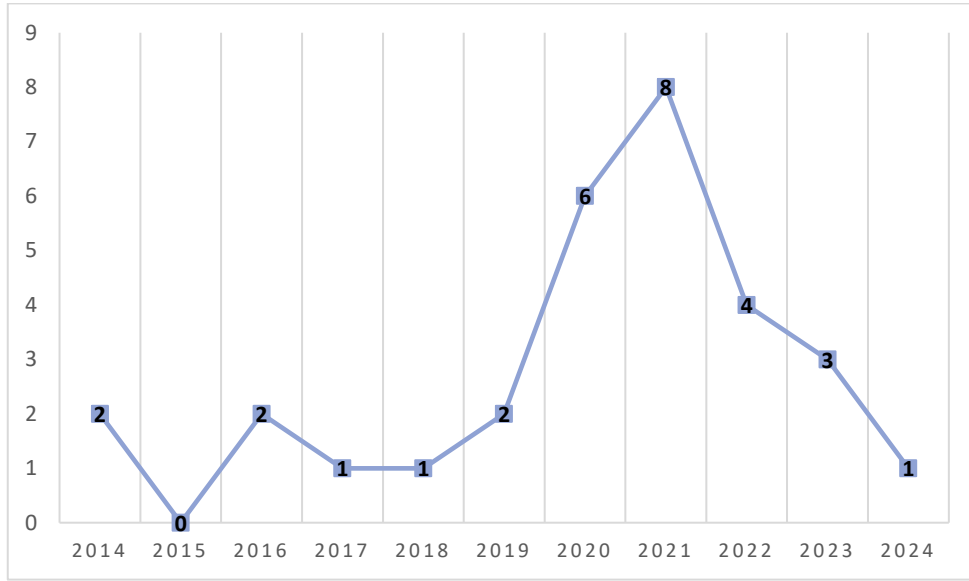


المصدر: من اعداد الطالبة.

من خلال الشكل تبين أن أغلب الدراسات التي تم الاعتماد عليها هي باللغة الانجليزية وقدرت بـ 26 دراسة، أما الدراسات المتبقية فهي باللغة العربية وعددها 4 دراسات سابقة.

الشكل (3-23): توزيع الدراسات السابقة حسب التسلسل الزمني

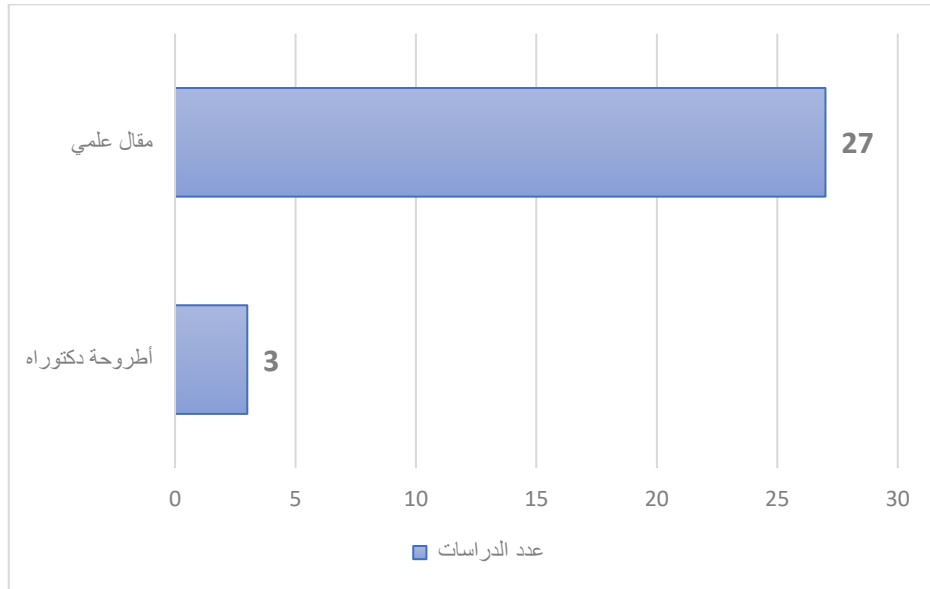
### الفصل الثالث: العلاقة بين تطبيقات المالية الإسلامية والتنمية لاقصادية



المصدر: من اعداد الطلبة.

من خلال الشكل يتضح لنا أن الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها تمتد من سنة 2014 الى سنة 2024، ونلاحظ أن أكبر عدد من الدراسات كان في سنة 2021 وقدر بـ 8 دراسات سابقة.

الشكل (3-24): توزيع الدراسات السابقة حسب نوعها

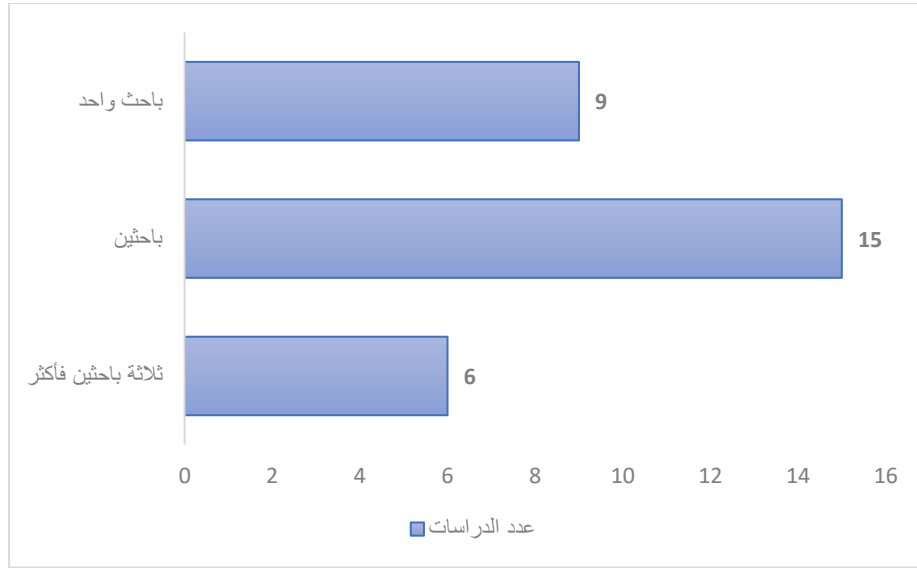


المصدر: من اعداد الطلبة.

### الفصل الثالث: العلاقة بين تطبيقات المالية الإسلامية والتنمية لاقصادية

من خلال الشكل نلاحظ وجود نوعين من الدراسات السابقة مقالات علمية وأطروحات دكتوراه، تم الاعتماد بدرجة كبيرة على المقالات العلمية وذلك لحدثة مواضيعها وبلغ عددها 27 مقال علمي، وتم الاعتماد على 3 أطروحات دكتوراه.

الشكل (3-25): توزيع الدراسات حسب عدد الباحثين



المصدر: من اعداد الطالبة.

من خلال الشكل نلاحظ أن أكبر عدد من الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها أعدت من طرف باحثين وبلغ عددها 15 دراسة سابقة، أما الدراسات التي أعدت من طرف باحث واحد قدرت بـ 9 دراسات، والدراسات التي أعدت من طرف ثلاثة باحثين أو أكثر قدرت بـ 6 دراسات سابقة.

الجدول (3-17): الكلمات المفتاحية المكررة في الدراسات السابقة

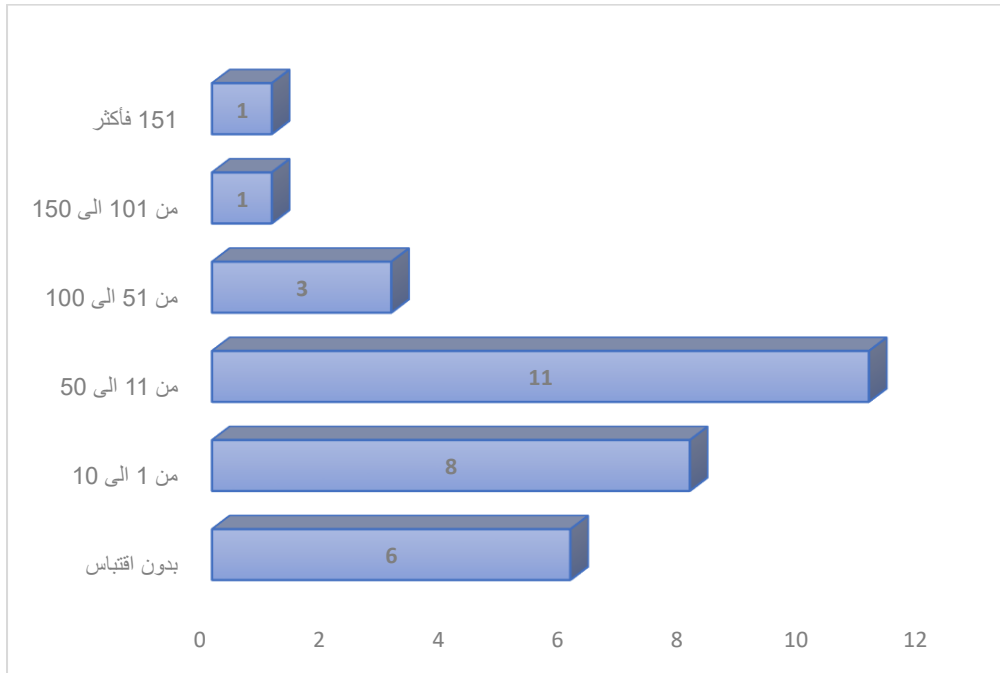
عدد الدراسات	الكلمات المفتاحية
12	التمويل الاسلامي
9	الصيرفة الاسلامية
5	البنوك الاسلامية
4	الصكوك
20	النمو الاقتصادي
2	التنمية الاقتصادية

المصدر: من اعداد الطالبة.

### الفصل الثالث: العلاقة بين تطبيقات المالية الإسلامية والتنمية الاقتصادية

يمثل الجدول الكلمات المفتاحية المكررة في الدراسات السابقة، ونلاحظ أن الكلمة التي تكررت في أغلب الدراسات هي النمو الاقتصادي وتكررت في 20 دراسة، وتأتي بعدها كلمة التمويل الإسلامي والتي تكررت في 12 دراسة، الصيرفة الإسلامية التي تكررت في 9 دراسات، والبنوك الإسلامية تكررت في 5 دراسات، الصكوك تكررت في 4 دراسات وأخيرا التنمية الاقتصادية تكررت في دراستين.

الشكل (3-26) : توزيع الدراسات السابقة حسب عدد الاقتباسات



المصدر: من اعداد الطالبة.

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب الدراسات السابقة تم الاقتباس منها ولكن بدرجة متوسطة ويرجع سبب ذلك الى أن الدراسات في مجال الصناعة المالية الإسلامية لا نجد فيها عدد الاقتباسات مرتفع.

#### المطلب الثاني : الدراسات السابقة حول أثر الصيرفة الإسلامية والصكوك الإسلامية على التنمية الاقتصادية

دراسة (Kassim, 2016) بعنوان: **Islamic finance and economic growth: The Malaysian experience** تهدف الى فحص العلاقة بين التمويل الإسلامي المصرفي والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (1998-2013) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ببيانات ربع سنوية، وفيما يلي نجد متغيرات الدراسة:

حيث: IPI: مؤشر الإنتاج الصناعي

IBD: الودائع في البنوك الإسلامية

GFCF: اجمالي تكوين رأس المال

OPN: الانفتاح التجاري

GCE: الانفاق الحكومي العام

INF: معدل التضخم

IBF: التمويلات في البنوك الإسلامية

توصلت هذه الدراسة أن للودائع في البنوك الإسلامية تأثير ضعيف على الاقتصاد الحقيقي في المدى الطويل، وأن لتمويلات البنوك الإسلامية أثر قوي على النشاطات الاقتصادية في المدى الطويل، وأنه بما أن الصناعة المالية الإسلامية بدأت تقدم مساهمة مهمة في الاقتصاد الحقيقي، ولهذا لا بد من بذل جهود متواصلة لتعزيز هذه الصناعة من خلال تحسين الاطار القانوني والتنظيمي في ماليزيا<sup>1</sup>.

دراسة (Tabash & Dhankar, 2014) بعنوان: **The flow of Islamic finance and economic growth: An empirical evidence of Middle East** تهدف الى تحديد العلاقة بين التطور المالي الإسلامي والنمو الاقتصادي في بعض دول الشرق الأوسط (قطر، البحرين والامارات العربية المتحدة)، تم استخدام تمويلات البنوك الإسلامية المودعة في القطاع الخاص من خلال صيغ التمويل الإسلامي كمقياس للتمويل الإسلامي والنتائج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي، وتم استخدام اختبار التكامل المشترك واختبار السببية لغرانجر خلال الفترة (1990-2008) بالنسبة لقطر والبحرين والفترة (1990-2010) بالنسبة للإمارات العربية المتحدة.

<sup>1</sup> Kassim, Salina. "Islamic finance and economic growth: The Malaysian experience." Global Finance Journal 30 (2016): 66-76. <https://doi.org/10.1016/j.gfj.2015.11.007>

توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة، كما توصلت النتائج الى وجود ارتباط إيجابي بين تمويلات البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي في هاته البلدان<sup>1</sup>.

دراسة (Nawaz et al, 2019) بعنوان: **Beyond finance: Impact of Islamic finance on economic growth in Pakistan** تبحث في العلاقة الديناميكية بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (2005-2013)، تم استخدام اختبار التكامل المشترك واختبار السببية لجرانجر لمعرفة مدى تأثير النظام المالي الإسلامي على النمو الاقتصادي، وتم استخدام الأصول المالية الإسلامية كمقياس للتمويل الإسلامي والنتاج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة كمقياس للنمو الاقتصادي إضافة الى متغيرات أخرى وهي إجمالي الاستثمار المحلي وعدد السكان، توصلت هذه الدراسة الى أن النظام المالي الإسلامي الذي عمل بشكل جيد يعزز النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

دراسة (Trianto & Masrizal, 2022) بعنوان: **The role of PLS financing on economic growth: Indonesian case** تهدف الى البحث في دور صيغ التمويل الإسلامية القائمة على المشاركة في الربح والخسارة في دعم القطاع الحقيقي في اندونيسيا، اعتمدت الباحثان على منهجية الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ببيانات شهرية خلال الفترة من (جانفي 2009 - ديسمبر 2018)، وتمثلت متغيرات الدراسة فيما يلي:

IPI: مؤشر الإنتاج الصناعي وهو مقياس للاقتصاد الحقيقي؛

FN: اجمالي التمويل في البنوك الإسلامية؛

PLS: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة وتتمثل في المشاركة والمضاربة؛

<sup>1</sup> Tabash, Mosab I., and Raj S. Dhankar. "The flow of Islamic finance and economic growth: Empirical evidence of Middle East." Journal of Finance and Accounting 2.1 (2014): 11-19. doi: 10.11648/j.jfa.20140201.12

<sup>2</sup> Nawaz, Huma, et al. "Beyond finance: Impact of Islamic finance on economic growth in Pakistan." Economic Journal of Emerging Markets (2019): 8-18. <https://doi.org/10.20885/ejem.vol11.iss1.art2>

## الفصل الثالث: العلاقة بين تطبيقات المالية الإسلامية والتنمية لاقصادية

Non-PLS: هي الصيغ التمويلية الأخرى غير القائمة على المشاركة في الربح والخسارة وتتمثل في المرابحة، الاجارة، السلم والاستصناع؛

EXP: حجم التجارة؛

CPI: مؤشر أسعار الاستهلاك كمقياس للتضخم.

توصلت الدراسة أن للتمويل الإسلامي اثر إيجابي معنوي على مؤشر الإنتاج الصناعي على المدى الطويل والقصير، وأن للصيغ القائمة على المشاركة في الربح والخسارة مساهمة كبيرة في الاقتصاد الاندونيسي مقارنة مع الصيغ الأخرى<sup>1</sup>.

دراسة (Sekmen, 2021) بعنوان: **Islamic banking and economic growth in the dual banking system** تهدف الى تحديد أثر الصيرفة الإسلامية على النمو الاقتصادي ومقارنته مع الصيرفة التقليدية في تركيا خلال الفترة (الثلاثي الرابع من سنة 2005 الى الثلاثي الرابع من سنة 2018)، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL وتمثلت متغيرات الدراسة فيما يلي:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي وهو مقياس للنمو الاقتصادي؛

CAPITAL: اجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

OPENNES: الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛

INFLATION: التغير في مؤشر اسعار الاستهلاك وهو مقياس للتضخم؛

TBC: اجمالي القروض في البنوك التقليدية؛

PBC: اجمالي القروض في البنوك التشاركية.

<sup>1</sup> Masrizal, Masrizal, and Budi Trianto. "The role of PLS financing on economic growth: Indonesian case." Journal of Islamic Monetary Economics and Finance 8.1 (2022): 49-64. <https://doi.org/10.21098/jimf.v8i1.1378>



توصلت الدراسة الى أن البنوك التقليدية تقدم مساهمة أكبر من البنوك التشاركية في النمو الاقتصادي في تركيا، وانه يمكن تعزيز العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي من خلال تشجيع وتطوير الأدوات المالية الإسلامية<sup>1</sup>.

دراسة (Supriani et al, 2021) بعنوان: **Revisiting the contribution of Islamic banks' financing to economic growth: The Indonesian experience** تحاول هذه الدراسة أن تحدد العلاقة بين البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي في أندونيسيا، اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للباطء الموزع ARDL باستخدام سلاسل زمنية لبيانات ربع سنوية للفترة من (الثلاثي الأول 2011- الثالث 2019)، تمثلت المتغيرات في:

IPI: مؤشر الإنتاج الصناعي وهو مقياس للنمو الاقتصادي؛

FDR: نسبة التمويل الى الودائع، وهي مقياس للتعرف على حجم البنوك الإسلامية واجمالي عقود التمويل كالمشاركة والمرابحة والمضاربة والسلم والاستصناع، حيث:

$$FDR = \frac{\text{Total financing}}{\text{Total deposit}}$$

INF: التغير في أسعار الاستهلاك وهو مقياس للتضخم؛

GFCF: اجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

TO: مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

توصلت الدراسة أن للبنوك الإسلامية اثر إيجابي على الاقتصاد الاندونيسي، وان للبنوك الإسلامية أثر كبير على النمو الاقتصادي الاندونيسي على المدى الطويل، أما على المدى القصير فلا تقدم البنوك الإسلامية مساهمة كبيرة للنمو الاقتصادي الاندونيسي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Sekmen, T. A. N. E. R. "Islamic banking and economic growth in the dual banking system." Optimum Ekonomi ve Yönetim Bilimleri Dergisi 8.1 (2021): 183-196. <https://doi.org/10.17541/optimum.821478>

<sup>2</sup> Supriani, Indri, et al. "Revisiting the contribution of Islamic banks' financing to economic growth: The Indonesian experience." Shirkah: Journal of Economics and Business 6.1 (2021): 18-37. <http://dx.doi.org/10.22515/shirkah.v6i1.383>

دراسة (Noraziah & Zahid, 2021) بعنوان: **Evidence on Islamic banks and economic growth Experience in Malaysia** تهدف الى البحث حول مدى تأثير البنوك الإسلامية على النمو الاقتصادي لـ 11 بنك إسلامي في ماليزيا، اعتمدت الدراسة على منهج تحليل بيانات بانل خلال الفترة (2012-2019)، واستخدمت المتغيرات التالية:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي وهو مقياس للنمو الاقتصادي؛

TA: اجمالي الأصول في البنوك الإسلامية؛

TI: الاستثمار في البنوك الإسلامية؛

TF: التمويلات في البنوك الإسلامية،

TD: الودائع في البنوك الإسلامية؛

TZ: الزكاة في البنوك الإسلامية؛

FD: نسبة التمويل الى الودائع؛

NPF: التمويلات المتعثرة.

توصلت الدراسة أن لإجمالي الأصول والاستثمار والتمويلات والودائع ونسبة التمويل الى الودائع في البنوك الإسلامية أثر معنوي على النمو الاقتصادي، وأن للزكاة أثر إيجابي على النمو الاقتصادي أي أن مقدار الزكاة التي يدفعها البنك الإسلامي تحفز النمو الاقتصادي في ماليزيا<sup>1</sup>.

دراسة (Ali, 2021) بعنوان: **Nexus Islamic Banking and Economic Growth in Bahrain** تهدف الى دراسة العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي في البحرين خلال الفترة (2000-2020)، واعتمدت على نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM واستخدمت المتغيرات التالية:

GDP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي؛

<sup>1</sup> Zahid, Nur'Izzah Mohamad, and Noraziah Che Arshad. "Evidence on Islamic banks and economic growth: Experience in Malaysia." Journal website: journal. zakatkedah. com. my 3.1 (2021).

IBA: اجمالي أصول بنك السلام البحريني؛

GFCF: اجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلصت الدراسة أن للصيرفة الإسلامية في البحرين علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي على المدى والطويل والمدى القصير، كما أظهرت الدراسة أن أصول البنك الإسلامي هي المؤثر الرئيسي على الناتج المحلي الإجمالي في البحرين، وأن نمو وتطور البنوك الإسلامية له كبيرة على الاقتصاد ودخل الاسر في البحرين<sup>1</sup>.

دراسة (Boukhatem & Ben Moussa, 2018) بعنوان: **The effect of Islamic banks on GDP growth: Some evidence from selected MENA countries**

التي تهدف الى تحديد العلاقة الديناميكية بين الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي في 13 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENA وهي البحرين، مصر، ايران، العراق، الأردن، الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، تونس، الامارات العربية المتحدة، الضفة الغربية وغزة خلال الفترة (2000-2014)، اعتمدت على منهج تحليل بيانات بانل واستخدمت المتغيرات التالية:(القروض المقدمة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، التمويلات التي تقدمها البنوك الإسلامية للقطاع الخاص، التضخم، التعليم، الانفاق الاستهلاكي الحكومي، الانفتاح التجاري وجودة المؤسسات)، وخلصت الدراسة بأن التطور المالي الإسلامي مرتبط بشكل إيجابي مع النمو الاقتصادي ويمكن أن يحفز<sup>2</sup>.

دراسة (Ledhem & Mekidiche, 2021) بعنوان: **Islamic finance and economic growth: the Turkish experiment**

التي تهدف الدراسة الى التحقق تجريبيا من العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة من (2013-2019)، اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الكمي **Quantile Regression** واستخدمت المتغيرات التالية:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي؛

<sup>1</sup> Ali, Omar Salim. "Nexus Islamic Banking and Economic Growth in Bahrain." Saudi J Econ Fin 5.5 (2021): 180-191. DOI: 10.36348/sjef.2021.v05i05.001

<sup>2</sup> Boukhatem, Jamel, and Fatma Ben Moussa. "The effect of Islamic banks on GDP growth: Some evidence from selected MENA countries." Borsa Istanbul Review 18.3 (2018): 231-247. <https://doi.org/10.1016/j.bir.2017.11.004>

IFIN: اجمالي التمويل التي تقدمها البنوك الإسلامية؛

GFCF: اجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

TRADE: الانفتاح التجاري.

أظهرت الدراسة أن للتمويل الإسلامي تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في تركيا، وتعود هذه المساهمة الى نجاح برنامج الاقتصاد التركي الجديد (2019-2021) الذي يهدف الى مضاعفة حصة التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي ثلاث مرات من خلال البنوك التشاركية بحلول سنة 2025، نجحت الصناعة المالية الإسلامية في تركيا لأنها حظيت بقبول واسع من قبل شريحة كبيرة من المسلمين الذين يفضلون التمويل الإسلامي على الخدمات المصرفية التقليدية<sup>1</sup>.

دراسة (Soumadi et al, 2023) بعنوان: **Islamic Banking Institutions and their Role in Economic Development of Jordan** تهدف الى ابراز أثر الصيرفة الإسلامية على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة من (2015-2020)، اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار واستخدمت البطالة، التضخم، الاستثمار والنتاج المحلي الإجمالي كمقاييس للتنمية الاقتصادية وهي متغيرات تابعة أما المتغير المستقل هو التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية، توصلت النتائج أن للتمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية الأردنية أثر غير معنوي على كل من التضخم والنتاج المحلي الإجمالي والبطالة، وأن للتمويل في البنوك الإسلامية أثر معنوي على القطاعات التجارية العامة والإسكان والبناء، حيث أظهرت الدراسة أن الجزء الأكبر من التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية موجه نحو قطاع البناء والإسكان لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة للتمويل الإسلامي<sup>2</sup>.

دراسة (Kismawadi, 2023) بعنوان: **Contribution of Islamic banks and macroeconomic variables to economic growth in developing countries: vector error correction model approach (VECM)** تهدف الى فحص أثر الصيرفة الإسلامية ومتغيرات الاقتصاد الكلي على النمو الاقتصادي في 7 دول (المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، الكويت، ماليزيا، قطر، البحرين

<sup>1</sup> Ledhem, Mohammed Ayoub, and Mohammed Mekidiche. "Islamic finance and economic growth: the Turkish experiment." Op-cit.

<sup>2</sup> Soumadi, Mustafa Mohamed, and Adnan A. Al Smadi. "Islamic Banking Institutions and their Role in Economic Development of Jordan." International Journal of Professional Business Review: Int. J. Prof. Bus. Rev. 8.5 (2023): 55. <https://doi.org/10.26668/businessreview/2023.v8i5.1679>

## الفصل الثالث: العلاقة بين تطبيقات المالية الإسلامية والتنمية لاقصادية

وبنغلادش) خلا الفترة (2013-2021)، اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL واستخدمت المتغيرات التالية:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي؛

TA: اجمالي الأصول في البنوك الإسلامية؛

TD: اجمالي الودائع في البنوك الإسلامية؛

INF: التضخم؛

EXR: معدل سعر الصرف.

توصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي وأن الصيرفة الإسلامية تعزز النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة<sup>1</sup>.

دراسة (Bendriouch et al, 2020) بعنوان: **Do Islamic banks contribute to economic growth? Evidence from the GCC Countries** تهدف الى فحص العلاقة بين الأداء المالي للبنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي GCC (البحرين، الامارات العربية المتحدة، الكويت، عمان، قطر والمملكة العربية السعودية) خلال الفترة (2010-2017)، اعتمدت الدراسة على نمذجة المعادلات الهيكلية، وتم قياس الصيرفة الإسلامية بالربحية في البنوك الإسلامية وذلك من خلال معدل العائد على الأصول، كفاية رأس المال، مخاطر الائتمان، حجم البنوك الإسلامية، السيولة في البنوك الإسلامية وإدارة النفقات، وتم قياس النمو الاقتصادي بثلاث متغيرات وهي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التعليم والصحة، أظهرت نتائج الدراسة الى وجود أثر إيجابي بين الأداء البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي وأن البنوك الإسلامية تقدم مساهمة إيجابية للنمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Kismawadi, Early Ridho. "Contribution of Islamic banks and macroeconomic variables to economic growth in developing countries: vector error correction model approach (VECM)." Journal of Islamic Accounting and Business Research ahead-of-print (2023). <https://doi.org/10.1108/JIABR-03-2022-0090>

<sup>2</sup> Bendriouch, Fatima Zahra, Harit Satt, and Mohamed M'hamdi. "Do Islamic banks contribute to economic growth? Evidence from the GCC Countries." International Journal of Economics and Financial Issues 10.5 (2020): 352. <https://doi.org/10.32479/ijefi.10046>

دراسة (Benbekhti et al, 2021) بعنوان: **Islamic Finance, small and medium enterprises and job creation in turkey: An empirical evidence** خلق فرص العمل من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا خلال الفترة (2009-2017)، اعتمدت الدراسة على نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR وتمثلت المتغيرات المستخدمة في الدراسة: (ودائع البنوك الإسلامية، القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الإنتاج الصناعي، معدل الفائدة والناتج المحلي الإجمالي)، وتوصلت الدراسة الى أن التمويل الإسلامي يعد مصدر مالي كاف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي الى تعزيز الإنتاجية وتقليل البطالة<sup>1</sup>.

دراسة (Kamarudin & Kassim, 2022) بعنوان: **Islamic banking sector development and economic growth: empirical evidence from Malaysia** تحديد العلاقة بين القطاع المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (2007-2019)، اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL واستخدمت المتغيرات التالية:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي وهو مقياس للنمو الاقتصادي؛

IBD: اجمالي الودائع في البنوك الإسلامية؛

IBF: التمويلات في البنوك الإسلامية؛

IBA: أصول البنوك الإسلامية؛

GFCF: اجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

TOPN: الانفتاح التجاري؛

INF: معدل التضخم.

<sup>1</sup> Benbekhti, Seyf Eddine, Hadjer Boulila, and Abdelnacer Bouteldja. "Islamic Finance, small and medium enterprises and job creation in turkey: An empirical evidence (2009-2017)." International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF) 4.SI (2021): 41-62. <https://doi.org/10.18196/ijief.v4i0.10490>

أظهرت النتائج أن لأصول البنوك الإسلامية علاقة معنوية مع النمو الاقتصادي في المدى الطويل والمدى القصير، وأن لودائع البنوك الإسلامية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وأن لتمويلات البنوك الإسلامية علاقة سلبية معنوية على النمو الاقتصادي في المدى القصير أما في المدى الطويل فلها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

دراسة (لعقاب ودرويش، 2022) بعنوان: "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السعودية دراسة قياسية للفترة (2013-2021)" تهدف الى فحص العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (2013-2021)، اعتمدت على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع واستخدمت المتغيرات التالية:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي؛

IF: إجمالي التمويل الإسلامي؛

GFCE: الانفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي؛

TRADE: الانفتاح التجاري.

توصلت الدراسة أن للتمويل الإسلامي أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التمويل الإسلامي الى النمو الاقتصادي وذلك يعني أن التمويل الإسلامي يحفز النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

دراسة (حاج عبد القادر مريم، 2021) بعنوان: "أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لمجموعة من الدول خلال الفترة (2014-2018)"، تهدف الى تحليل أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في 7 دول (أندونيسيا، ماليزيا، بروناي دار

<sup>1</sup> Kamarudin, Ainatul Aqilah, and Salina Kassim. "Islamic banking sector development and economic growth: empirical evidence from Malaysia." International Journal of Economics, Management and Accounting 30.2 (2022): 451-480. <https://doi.org/10.31436/ijema.v30i2.974>

<sup>2</sup> لعقاب يسرى، درويش عمار، "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السعودية دراسة قياسية للفترة (2013-2021)" مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 06، العدد 01 (2022)، ص 11-30.

## الفصل الثالث: العلاقة بين تطبيقات المالية الإسلامية والتنمية لاقصادية

السلام، المملكة العربية السعودية، عمان، تركيا ونيجيريا) اعتمدت منهج تحليل بيانات بانل واستخدمت المتغيرات التالية:

RGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛

IBF: اجمالي تمويل المصارف الإسلامية؛

ISINV: حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي؛

EX: سعر الصرف الحقيقي؛

INF: معدل التضخم؛

GFCF: اجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

OPEN: مؤشر الانفتاح التجاري.

توصلت الدراسة أن التمويل الإسلامي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة على المدى الطويل، وأن حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي له أثر سلبي على النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

دراسة (بختي سيف الدين، 2021) بعنوان: "التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق اسيا"، تهدف الى تحليل العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي لعينة من دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب شرق اسيا (المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، البحرين، ماليزيا واندونيسيا) خلال الفترة (2000-2020) اعتمدت على منهج تحليل بيانات بانل الديناميكي وتم استخدام الودائع والأصول والاستثمارات والقروض الموجهة للقطاع الخاص كمؤشرات للتمويل الإسلامي ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام كمقياس للتنمية الاقتصادية، توصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة بين أصول وودائع البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي في المدى الطويل فقط، وأن الاستثمارات لا تؤثر على النمو الاقتصادي

<sup>1</sup> حاج عبد القادر مريم، أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لمجموعة من الدول خلال الفترة (2014-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تلمسان، الجزائر، جامعة تلمسان.



أما مؤشر التمويل الإسلامي والقروض الموجهة للقطاع الخاص تؤثر على النمو الاقتصادي في كل من المدى القصير والطويل<sup>1</sup>.

دراسة (OUENDI, 2019) بعنوان: **Analysis of the Islamic finance contribution in the financing of the economy: case of project financing** تهدف الى ابراز كيف يمكن للتمويل الإسلامي أن يخدم الاقتصاد، من خلال دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية ودوره في تمويل المشاريع في 17 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENA (الجزائر، البحرين، مصر، ايران، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، تونس، تركيا، الامارات العربية المتحدة واليمن). خلال الفترة (1997-2017)، اعتمدت الدراسة على منهج تحليل بيانات بانل واستخدمت المتغيرات التالية:

IDBPF: عدد المشاريع الممولة من قبل البنك الإسلامي للتنمية في دول الشرق وشمال افريقيا؛

GDP: الناتج المحلي الإجمالي؛

RGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمعروف باسم "الناتج المحلي الإجمالي المعدل حسب التضخم"؛

GDPperC: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

INF: التضخم ويقاس بمؤشر أسعار الاستهلاك؛

EXP: الصادرات؛

IMP: الواردات.

<sup>1</sup> بختي سيف الدين، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق اسيا (2000-2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تلمسان، الجزائر، جامعة تلمسان.

توصلت الدراسة الى أن الناتج المحلي الإجمالي فقط هو المتغير الوحيد الذي يفسر المتغير التابع IDBPF المشاريع الممولة من طرف البنك الإسلامي للتنمية وأن المتغيرات الأخرى تعتبر غير مهمة، وأن التمويل الإسلامي لديه القدرة لخدمة الاقتصاد<sup>1</sup>.

دراسة (Grassa & Gazdar, 2014) بعنوان: **Financial development and economic growth in GCC countries: A comparative study between Islamic and conventional finance** تهدف الى المقارنة بين أثر التطور المالي الإسلامي والتقليدي على النمو الاقتصادي في 5 دول من دول مجلس التعاون الخليجي GCC (البحرين، الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة)، اعتمدت الدراسة على منهج تحليل بيانات بانل خلال الفترة (1996-2011)، وتوصلت الدراسة أن التمويل الإسلامي يؤدي الى النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وأنه لا توجد علاقة معنوية بين التمويل التقليدي والنمو<sup>2</sup>.

دراسة (Parewangi & Iskandar, 2020) بعنوان: **The nexus of Islamic finance and poverty** تهدف الى فحص العلاقة بين التمويل الإسلامي والفقر في اندونيسيا خلال الفترة (2000-2017)، اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، تم قياس الفقر بنسبة عدد الافراد عند خط الفقر واتفاق 2 دولار أمريكي يوميا للفرد، أما التمويل الإسلامي فتم قياسه بالتمويل الاسلامي الممنوح للقطاع الخاص، وازافة متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، توصلت الدراسة أن التمويل الإسلامي يساعد على التقليل من الفقر في كل من المدى الطويل والمدى القصير في أندونيسيا، وأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي له دور غير مهم في التقليل من الفقر في أندونيسيا<sup>3</sup>.

دراسة (بن عطاء الله وزغدار، 2023) بعنوان: "التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة عينة من دول مجلس التعاون الإسلامي خلال الفترة (2013-2022)" تهدف الى تحديد أثر التمويل المصرفي الإسلامي على التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الإسلامي OIC

<sup>1</sup> Lynda Ouendi, *Analysis of the Islamic finance contribution in the financing of the economy: case of project financing*, op-cit.

<sup>2</sup> Grassa, Rihab, and Kaouthar Gazdar. "Financial development and economic growth in GCC countries: A comparative study between Islamic and conventional finance." *International Journal of Social Economics* 41.6 (2014): 493-514. <https://doi.org/10.1108/IJSE-12-2012-0232>

<sup>3</sup> Parewangi, Andi M. Alfian, and Azwar Iskandar. "The Nexus of Islamic Finance and Poverty." *Hitotsubashi Journal of Economics* 61, no. 2 (2020): 111-39. <https://www.jstor.org/stable/26957517>.

(أفغانستان، بنغلادش، أندونيسيا، ماليزيا، عمان والمملكة العربية السعودية)، اعتمدت الدراسة على منهج تحليل بيانات بانل الديناميكي خلال الفترة (2013-2022) واستخدمت المتغيرات التالية:

GDPP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتنمية الاقتصادية؛

ISLMC: اجمالي التمويل في البنوك الإسلامية؛

FS: اجمالي الائتمان المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛

INF: معدل التضخم؛

SAV: اجمالي الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛

TINV: اجمالي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛

GEXP: اجمالي الانفاق الوطني كنسبة من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

توصلت الدراسة وجود اختلاف في أثر التمويل المصرفي الإسلامي على التنمية الاقتصادية في الدول محل الدراسة وأن تأثير التمويل المصرفي الإسلامي إيجابي لكن ضعيف وذلك يرجع الى صغر حجم النظام المصرفي الإسلامي مقارنة بالنظام المصرفي التقليدي<sup>1</sup>.

دراسة (Abrorov, 2020) بعنوان: **The importance of sukuk in the development of economy: as an example of its impact on the income of the malaysian population**

الإسلامية على الاقتصاد الماليزي خلال الفترة (2006-2018)، اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الخطي البسيط وتم استخدام قيمة السكوك المستحقة كمتغير مستقل، نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي كمقياس للنمو الاقتصادي وهو متغير تابع، وتوصلت الدراسة أن للسكوك الإسلامية أثر إيجابي على الاقتصاد الماليزي<sup>2</sup>.

<sup>2</sup> صبرينة بن عطاء الله، أحمد زغار، "التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة عينة من دول مجلس التعاون الإسلامي خلال الفترة (2013-2022)" مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 03 (2023)، 602-615.

<sup>2</sup> Abrorov, Sirojiddin. "The importance of sukuk in the development of economy: as an example of its impact on the income of the malaysian population." Journal of Critical Reviews 7.2 (2020): 776-780. <http://dx.doi.org/10.31838/jcr.07.02.142>

دراسة (Ledhem, 2020) بعنوان: **Does Sukuk financing boost economic growth? Empirical evidence from Southeast Asia** تهدف الى التحقق من مدى إمكانية الصكوك الإسلامية في تعزيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق اسيا وتتمثل هذه الدول في ماليزيا، بروناي وأندونيسيا خلال الفترة (2013-2019) باستخدام نماذج بانل الديناميكية والاعتماد على طريقة العزوم المعممة GMM، واستخدمت الدراسة المتغيرات التالية:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي وهو مقياس للنمو الاقتصادي؛

Sukuk: قيمة إصدارات الصكوك؛

GFCF: إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

CPI: مؤشر أسعار الاستهلاك كمقياس للتضخم.

توصلت الدراسة أن للصكوك أثر معنوي على النمو الاقتصادي في جنوب شرق اسيا، وأن للأسواق المالية الإسلامية تعتبر كمساهم حيوي في النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

دراسة (Kartini & Milawati, 2020) بعنوان: **How Sukuk and conventional bond affect economic growth? Evidence from Indonesia** تهدف الى معرفة كيفية تأثير الصكوك والسندات على النمو الاقتصادي الاندونيسي خلال الفترة (2011-2019) ، اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وخلصت الدراسة أن الصكوك الإسلامية تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل فقط أما السندات فتؤثر على النمو الاقتصادي على المدى القصير فقط، وعليه فان الأسواق المالية الإسلامية تساهم في دعم وتطوير الأنشطة الاقتصادية والاقتصاد الاندونيسي<sup>2</sup>.

دراسة (Yıldırım et al, 2020) بعنوان: **Does Sukuk market development promote economic growth?** تهدف الى تحديد أثر تطور سوق الصكوك الإسلامية على النمو الاقتصادي في 9 دول (بروناي، أندونيسيا، الأردن، الكويت، ماليزيا، نيجيريا، المملكة العربية السعودية، باكستان وتركيا)، اعتمدت الدراسة

<sup>1</sup> Ledhem, Mohammed Ayoub. "Does Sukuk financing boost economic growth? Empirical evidence from Southeast Asia." PSU Research Review 6.3 (2020): 141-157. <https://doi.org/10.1108/PRR-09-2020-0028>

<sup>2</sup> Kartini, Enny, and Milawati Milawati. "How Sukuk and conventional bond affect economic growth? Evidence from Indonesia." International Journal of Economics and Financial Issues 10.5 (2020): 77. <https://doi.org/10.32479/ijefi.10223>

على اختبار التكامل المشترك لبيانات بانل، قيمة إصدارات الصكوك وحجم الصكوك متغيرين يمثلان تطور سوق الصكوك، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي، توصلت الدراسة الى وجود تكامل مشترك بين تطور سوق الصكوك والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، وأن للصكوك أثر إيجابي على النمو في المدى الطويل فقط<sup>1</sup>.

دراسة (Naz & Gulzar, 2022) بعنوان: **Impact of Islamic finance on economic growth: an empirical analysis of Muslim countries** تهدف الى تحليل العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي لخمس دول إسلامية والمتمثلة في البحرين، أندونيسيا، ماليزيا، باكستان وقطر، اعتمدت الدراسة على منهج تحليل بيانات بانل خلال الفترة (الثلاثي الأول سنة 2006 الى الثلاثي الرابع سنة 2015)، واستخدمت المتغيرات التالية:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي وهو مقياس للنمو الاقتصادي؛

IBA: اجمالي أصول البنوك الإسلامية؛

IBF: اجمالي تمويلات البنوك الإسلامية؛

SUK: قيمة إصدارات الصكوك الإسلامية؛

GFCF: اجمالي تكوين رأس المال الثابت ؛

GGFE: الانفاق الحكومي العام النهائي؛

OPN: الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

توصلت هذه الدراسة الى أن لإجمالي تمويلات البنوك الإسلامية الصكوك أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وأن لأصول البنوك الإسلامية أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Yıldırım, Seda, Durmus Cagri Yıldırım, and Pelin Diboglu. "Does Sukuk market development promote economic growth?." *PSU Research Review* 4.3 (2020): 209-218. <https://doi.org/10.1108/PRR-03-2020-0011>

<sup>2</sup> Naz, Syeda Arooj, and Saqib Gulzar. "Impact of Islamic finance on economic growth: an empirical analysis of Muslim countries." *The Singapore Economic Review* 67.01 (2022): 245-265. <https://doi.org/10.1142/S0217590819420062>

المطلب الثالث: الدراسات السابقة حول أثر الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي

دراسة (Rawat & Mehdi, 2017) بعنوان: **The Impact of Islamic Banks and Takaful Companies on Economic Growth: A Case of Pakistan** تهدف الى تحديد أثر البنوك الإسلامية والتأمين التكافلي على النمو الاقتصادي لـ 5 بنوك إسلامية و5 شركات تأمين تكافلي في باكستان خلال الفترة (2009-2014)، اعتمدت الدراسة على منهج تحليل بيانات بانل واستخدمت المتغيرات التالية:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي وهو مقياس للنمو الاقتصادي؛

TD: ودائع البنوك الإسلامية؛

TC: اشتراكات التأمين التكافلي؛

INF: التضخم؛

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.

توصلت الدراسة أن لودائع البنوك الإسلامية ولاشتراكات التأمين التكافلي أثر معنوي على النمو الاقتصادي في باكستان<sup>1</sup>.

دراسة (Muye et al, 2016) بعنوان: **Does Islamic insurance development promote economic growth? A panel data analysis** تهدف الى فحص أثر التأمين التكافلي على النمو الاقتصادي في 22 دولة خلال الفترة (2004-2012)، اعتمدت الدراسة على منهج تحليل بيانات بانل الديناميكي بطريقة العزوم المعممة GMM واستخدمت الدراسة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي، واشتراكات التأمين التكافلي كمؤشر عن التأمين التكافلي إضافة الى متغيرات ضابطة وتتمثل في الانفتاح التجاري، مؤشر أسعار الاستهلاك، الانفاق الحكومي الاستهلاكي،

<sup>1</sup> Rawat, Amna Sohail, and Syed Kumail Mehdi. "The Impact of Islamic Banks and Takaful Companies on Economic Growth: A Case of Pakistan." *Journal of Finance & Economics Research* 2.2 (2017): 130-43. DOI: 10.20547/jfer1702203

وتوصلت الدراسة أن لاشتراكات التأمين التكافلي أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، ووجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

دراسة (February & Hani'ah, 2024) بعنوان: **Examining the impact of zakah and Islamic finance on national economic growth** تهدف الى تحديد أثر المنتجات المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي في اندونيسيا خلال الفترة (2013-2022)، اعتمدت الدراسة على نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM واستخدمت المتغيرات التالية:

IPI: مؤشر الإنتاج الصناعي كمقياس للنمو الاقتصادي؛

ZIS: اجمالي الزكاة والانفاق والصدقة؛

PBS: تمويلات البنوك الإسلامية؛

SH: الأسهم الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية؛

SK: صكوك الشركات.

أظهرت الدراسة أن للزكاة والانفاق والصدقة أثر إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وال المدى القصير، أما صكوك الشركات فلها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير بينما التمويلات التي تقدمها البنوك الإسلامية لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل أما في المدى الطويل فلها أثر غير معنوي على النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

تختلف دراستنا عن الدراسات في أنها تتمحور حول أثر تطبيقات المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دراسة وتحليل تجارب دولية تجربة ماليزيا وتجربة تركيا في مجال الصناعة المالية الإسلامية مع الإشارة الى تجربة الجزائر والدروس التي يمكن أن تستفيد منها لتطوير نظامها المالي الإسلامي، إضافة

<sup>1</sup> Muye, Ibrahim Muhammad, and Ahmad Fahmi Shiekh Hassan. "Does Islamic insurance development promote economic growth? A panel data analysis." *Procedia Economics and Finance* 35 (2016): 368-373. [https://doi.org/10.1016/S2212-5671\(16\)00045-9](https://doi.org/10.1016/S2212-5671(16)00045-9)

<sup>2</sup> February, Silviana, and Isnaini Hani'ah. "Examining the impact of zakah and Islamic finance on national economic growth." *Jurnal Ekonomi & Keuangan Islam* (2024): 115-130. <https://doi.org/10.20885/JEKI.vol10.iss1.art9>

## الفصل الثالث: العلاقة بين تطبيقات المالية الإسلامية والتنمية الاقتصادية

---

الى أنها تدرس أثر المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية من خلال دراسة قياسية لأثر الصيرفة الإسلامية باعتبارها أحد أهم مكونات المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتركيا خلال الفترة (2003-2022) ، باستخدام أصول وودائع البنوك الإسلامية كمتغيرات مستقلة لقياس الصيرفة الإسلامية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي.



خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا عرض دور تطبيقات المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية، وتبين أن المربحة تساهم في تسهيل التبادل التجاري وتعزيز الشمول المالي، كما تعمل تحفيز نمو المشروعات وريادة الأعمال، إضافة إلى أنها تساهم في الاستقرار الاقتصادي، وأن المشاركة تساهم في تحقيق التوازن بين العمالة واستقرار الأسعار من خلال اختيار البنك الإسلامي للمشاريع التي تحقق درجة أعلى من التوظيف وكذلك المشاريع التي لا ترفع من المستوى العام للأسعار، كما تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحسين الكفاءة التخصيصية، كما أن مؤسسات التأمين التكافلي تعمل على تعزيز التنمية الزراعية والحيوانية وذلك من خلال حماية المعدات والأجهزة وكل معينات الإنتاج، تغطية الاستثمار الزراعي من المخاطر التي يتعرض لها وذلك بتعويض المستثمر أو المزارع بالمبلغ الذي استثمره في الزراعة في حالة التلف الذي تعرضت له الزراعة، كما تساهم هيئات التأمين التكافلي في تمويل المشروعات التنموية، وأن الصكوك الإسلامية تساهم في زيادة السيولة وتنوع مصادر التمويل، كما تعمل على التقليل من مخاطر الائتمان، وتعزيز الشمول المالي وتنشيط السوق المالي إضافة إلى أنها تساهم في التنمية المستدامة، كما تم عرض الدراسات السابقة، ونستنتج من الدراسات السابقة أن أثر أدوات المالية الإسلامية قد اختلف من دراسة إلى أخرى حسب بيانات البلد محل الدراسة إضافة إلى اختلاف متغيرات النماذج المختارة، ولكن النتيجة المشتركة أو المتقاربة بينها هي وجود أثر إيجابي لأدوات المالية الإسلامية على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية.

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية وتقييمية

لتجارب دول مع الإشارة الى

الجزائر

**تمهيد:**

تطورت الصناعة المالية الإسلامية في العالم بشكل كبير في الآونة الأخيرة، احتلت ماليزيا المرتبة الثالثة من حيث حجم الأصول المالية الإسلامية والمرتبة الأولى عالميا في اصدار الصكوك الإسلامية سنة 2022، ولهذا تعد ماليزيا من الدول الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية وذلك بفضل قوة وصلابة نظامها المالي الإسلامي الذي يعتبر نظاما شاملا متكاملا من كل النواحي سواء الشرعية أو التنظيمية، وأصبحت مثالا يحتذى به، كذلك يمكن الاخذ بتجربة تركيا فهي أصبحت من الدول الناجحة في الصناعة المالية الإسلامية بفضل الدعم الحكومي الذي تحظى به، والجزائر يمكنها الاستفادة من تجارب هاتين الدولتين لتطوير نظامها المالي الإسلامي.

من خلال هذا الفصل سيتم دراسة تجربتي ماليزيا وتركيا في مجال الصناعة المالية الإسلامية وإبراز أثر تطبيقات المالية الإسلامية التنمى الاقتصادية مع الإشارة واقع المالية الإسلامية في الجزائر والدروس المستفادة من هاتين التجريبتين، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تجربة ماليزيا في تطوير تطبيقات المالية الإسلامية

المبحث الثاني: تجربة تركيا في تطوير تطبيقات المالية الإسلامية

المبحث الثالث: واقع تطبيقات المالية الإسلامية في الجزائر والدروس المستفادة من التجارب الدولية

### المبحث الأول: تجربة ماليزيا في تطوير تطبيقات المالية الاسلامية

تعد ماليزيا من الدول الرائدة في الصناعة المالية الإسلامية وتعود نشأتها الى سنوات الستينات عندما قامت الحكومة الماليزية بإنشاء تابونج حاجي وذلك بهدف مساعدة المسلمين لأداء فريضة الحج، تأسس أول بنك إسلامي في ماليزيا سنة 1983، ومنذ تلك الفترة بدأت الصناعة المالية الإسلامية في النمو لتصبح ماليزيا من أنجح الدول في العالم في مجال الصناعة المالية الإسلامية، ومن خلال هذا المبحث سيتم دراسة تطور تطبيقات المالية الإسلامية في ماليزيا وأثرها على التنمية الاقتصادية، إضافة الى تحليل عوامل نجاح هذه الصناعة.

### المطلب الأول: تطور تطبيقات المالية الإسلامية في ماليزيا ودورها في التنمية الاقتصادية

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى تطور تطبيقات المالية الإسلامية في ماليزيا (الصيرفة الإسلامية، شركات التأمين التكافلي، الصكوك الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامية ومؤسسات الوقف والزكاة) ودورها في التنمية الاقتصادية.

#### 1. تطور الصيرفة الاسلامية في ماليزيا:

أنشأت ماليزيا نظامًا مصرفيًا مزدوجًا أصبح جزءًا لا يتجزأ من النظام المالي واستمر العمل بالنظام المصرفي المزدوج فيها حيث يعمل النظام المصرفي الإسلامي بالتوازي مع النظام المصرفي التقليدي<sup>1</sup>، تعود نشأة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا إلى عام 1963 عندما قامت الحكومة الماليزية بإنشاء تابونج حاجي (مجلس إدارة صندوق الحاج الماليزي) وذلك بهدف مساعدة المسلمين عن طريق دعوة الناس للمشاركة في تخزين الاموال في ماليزيا لأداء فريضة الحج وتمت العملية في ظل الشريعة الإسلامية، حيث لم يكن هناك أي ممارسة للربا أو أي نشاط تجاري محظور يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، عمل "تابونج الحج" على مساعدة المسلمين الراغبين في أداء فريضة الحج في المملكة العربية السعودية، اقترحت العديد من الجهات بإنشاء مؤسسة مصرفية إسلامية بالكامل خلال تلك الفترة ونظمت الكثير من الاجتماعات والمؤتمرات لصالح إنشاء مؤسسة مصرفية إسلامية، في عام 1981 وافقت الحكومة أخيرًا على إنشاء مجلس وطني وفوضت عدة متخصصين في هذا المجال لدراسة مفهوم كيفية تطوير المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، وذلك لأن ماليزيا بلد يضم الكثير من المسلمين فقد رحب المواطنون بذلك، وفي سنة 1983 تم

<sup>1</sup> The Malaysian Islamic Financial Market Report, Bank Negara Malaysia, 13 April 2023, p 1.

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

انشاء أول بنك اسلامي في ماليزيا وهو بنك إسلام ماليزيا بيرهاد **Bank Islam Malaysia Berhad** برأس مال 80 مليون رينجت ماليزي والذي قام بدوره بتقديم المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كالقرض الحسن (القرض الميسر) والمرابحة وغيرها من المنتجات<sup>1</sup>، ثم إطلاق النظام المصرفي بدون فوائد في مارس 1993 والذي سمح للبنوك التقليدية بتقديم منتجات مصرفية إسلامية والخدمات، وفي وقت لاحق تم إنشاء سوق المال الإسلامي بين البنوك في عام 1994 كمنصة لتوفير مصدر جاهز لمنافذ الاستثمار قصيرة الأجل بناءً على مبادئ الشريعة الإسلامية حيث يتمكن المشاركون من مطابقة متطلبات التمويل بفعالية وكفاءة<sup>2</sup>.

**الجدول(4-18):** نسبة مساهمة أصول النظام المصرفي الإسلامي من اجمالي أصول النظام المصرفي

الماليزي خلال الفترة (2013-2023)

الوحدة: (مليون رينجت ماليزي)

السنوات	أصول البنوك الإسلامية	أصول النوافذ الإسلامية	أصول النظام المصرفي الاسلامي	أصول النظام المصرفي	نسبة أصول النظام المصرفي الإسلامي من اجمالي أصول النظام المصرفي
2013	419548,7	7092,8	426641,486	2032110,17	21%
2014	469024,1	8031,6	477055,679	2214608,64	21,5%
2015	526328,8	9021,0	535349,721	2350077,59	22,8%
2016	572774,1	8697,7	581471,749	2441055,34	23,8%
2017	642716,8	10598,8	653315,629	2547104,84	25,6%
2018	755578,0	16229,7	771807,613	2736789,86	28,2%
2019	818085,5	16862,0	834947,506	2831231,6	29,5%
2020	871281,5	20225,0	891506,434	2966181,25	30,1%
2021	956127,1	23651,2	979778,287	3118726,25	31,4%

<sup>1</sup> Balarabe, Abubakar, et al. "History of Islamic Banking in Malaysia: A General Review International Journal of Islamic Products and Malay Civilization 2.1 (2023): 43-53, p 46.

<sup>2</sup> The Malaysian Islamic Financial Market Report, Bank Negara Malaysia, op-cit, p 1.

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

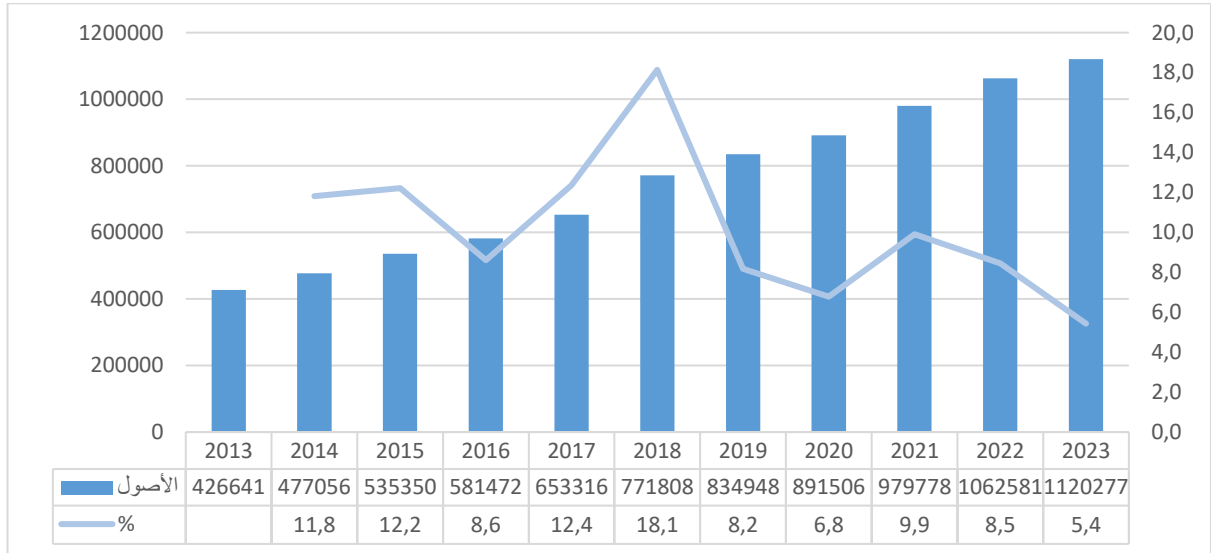
31,7%	3349264,64	1062580,88	24593,2	1037987,7	2022
31,8%	3520817,55	1120276,8	24952,5	1095324,3	2023

Source: Monthly Statistics, Bank Negara Malaysia, 2024.

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم أصول البنوك الإسلامية الماليزية ارتفع الى 1095324,3 مليون رينجت ماليزي سنة 2023 بعدما كان يقدر بـ 419548,7 مليون رينجت ماليزي سنة 2013 أي بنسبة زيادة تقارب 243%، أما حجم أصول النوافذ الإسلامية فبلغ 24952,5 مليون رينجت ماليزي سنة 2023 بعدما كان حجمها 7092,8 مليون رينجت ماليزي سنة 2013 أي بنسبة زيادة أكثر من 251%، كما أن نسبة مساهمة أصول النظام المصرفي الإسلامي من إجمالي أصول النظام المصرفي ارتفعت الى 31,8% سنة 2023 بعدما كانت هذه النسبة أقل من 22% سنة 2013، نمت أصول الصيرفة الإسلامية بوتيرة متسارعة خلال هذه الفترة وبذلك أثبتت الصيرفة الإسلامية جدارتها وأصبحت البنوك الإسلامية الماليزية تتنافس البنوك التقليدية.

الشكل (4-27): تطور أصول الصيرفة الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2013-2023)

الوحدة: (مليون رينجت ماليزي)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Monthly Statistics, Bank Negara Malaysia, 2024.

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

يمثل الشكل تطور أصول الصيرفة الاسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2013-2023)، نلاحظ ان اصول الصيرفة الاسلامية للمصارف الاسلامية والنوافذ الاسلامية في نمو مستمر منذ سنة 2013، بلغ حجم أصول الصيرفة الاسلامية 426641 مليون رينجت ماليزي في نهاية سنة 2013، ونمت الاصول بنسبة 18% سنة 2018 وهي أعلى نسبة نمو شهدتها أصول النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا، وبلغت أصول الصيرفة الاسلامية 1120276 مليون رينجت ماليزي نهاية سنة 2023.

**الجدول(4-19):** مساهمة التمويلات الإسلامية من اجمالي القروض في ماليزيا خلال الفترة (2023-2022)

الوحدة: (مليون رينجت ماليزي)

السنوات	تمويلات البنوك الاسلامية	تمويلات النوافذ الاسلامية	اجمالي تمويلات النظام المصرفي الاسلامي	قروض وتمويلات النظام المصرفي	نسبة التمويلات الإسلامية من اجمالي القروض
2013	280 476,2	952,9	281 429,1	1225656,2	23%
2014	333 646,2	1 738,9	335 385,1	1339718,03	25%
2015	387 385,4	6 571,6	393 956,9	1445104,67	27,3%
2016	431 671,1	5 037,4	436 708,4	1521428,22	28,7%
2017	476 143,0	5 104,2	481 247,3	1584340,46	30,4%
2018	559 265,6	8 520,7	567 786,3	1705748,64	33,3%
2019	606 728,7	7 131,4	613 860,1	1771589,14	34,7%
2020	656 681,9	9 698,1	666 380,0	1831156,58	36,4%
2021	709 404,4	11 179,8	720 584,2	1915431,52	37,6%
2022	743 200,2	11 307,4	754 507,7	2024329,62	37,3%

Source: Monthly Statistics, Bank Negara Malaysia, 2024.

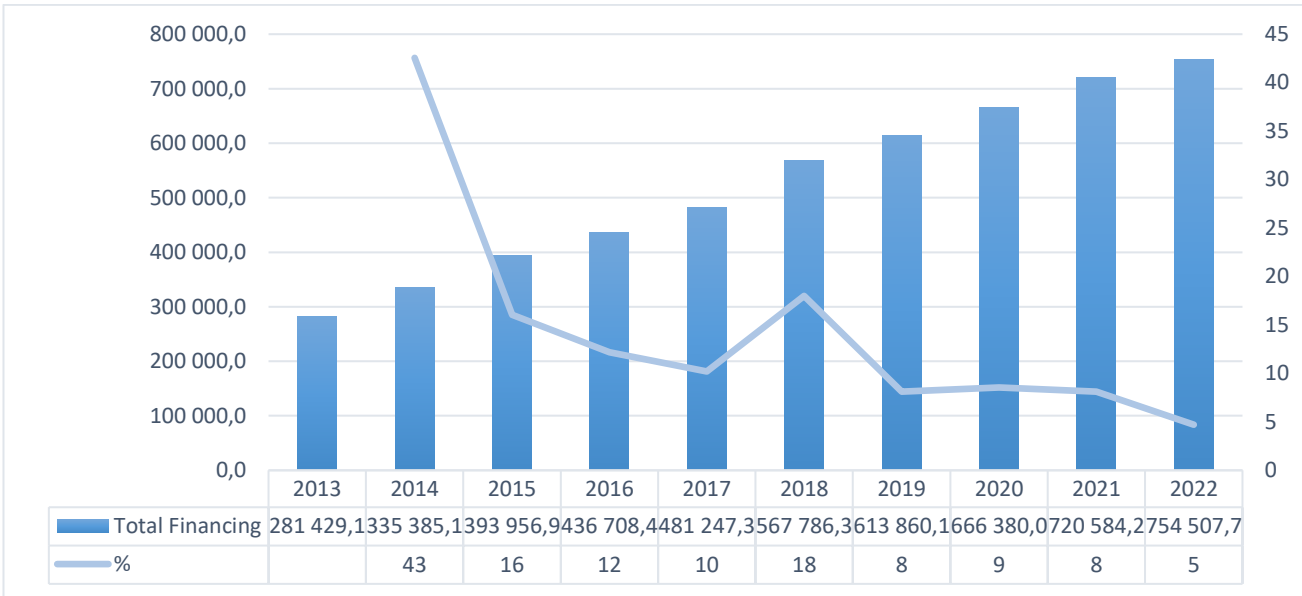
من خلال الجدول نلاحظ أن حجم التمويلات المقدمة من طرف البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في ارتفاع مستمر، بلغ حجم التمويلات في البنوك الإسلامية 743 200,2 مليون رينجت ماليزي سنة 2022

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

بعدها كان حجمها 280 476,2 مليون رينجيت ماليزي سنة 2013، أما حجم التمويلات المقدمة من طرف النوافذ الإسلامية بلغت 11 307,4 مليون رينجيت ماليزي سنة 2022 بعدما كانت قيمتها 952,9 مليون رينجيت ماليزي سنة 2013، وشكلت نسبة التمويلات الإسلامية من إجمالي القروض 37,3% في سنة 2022 في حين كانت تقدر بـ 23% سنة 2013.

الشكل(4-28): تطور حجم التمويلات الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2022-2013)

الوحدة: (مليون رينجيت ماليزي)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Monthly Statistics, Bank Negara Malaysia, 2024.

يمثل الشكل تطور حجم التمويلات الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2022-2013)، حيث نلاحظ أن حجم التمويلات الإسلامية في ارتفاع مستمر وهذا ما يعكس دور المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في استمرار تقديم التمويل للأفراد والمؤسسات لتحقيق أهدافها التنموية، حيث ارتفع حجم التمويلات الإسلامية سنة 2014 بنسبة 43% وهي أعلى نسبة نمو في حجم التمويلات خلال الفترة (2022-2013)، وقدر حجم التمويلات الإسلامية 393956 مليون رينجيت ماليزي سنة 2015، وفي سنة 2022 بلغ إجمالي التمويلات الإسلامية 754507 مليون رينجيت ماليزي وبنسبة نمو 5%.



## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

يمثل الجدول تطور اجمالي التمويلات الاسلامية حسب الصيغ خلال الفترة (2013-2022) حيث نلاحظ أنه يتم التعامل بمختلف صيغ التمويل الاسلامي في البنوك الاسلامية الماليزية حيث نجد الاجارة، البيع بالثمن العاجل، المشاركة، المرابحة، المضاربة والاستصناع اضافة الى صيغ تمويل اسلامية أخرى، نلاحظ انخفاض في حجم التمويل في عقد البيع بالثمن العاجل وعقد الاستصناع خلال الفترة (2013-2022) قدر التمويل بعقد البيع بالثمن العاجل 75189 مليون رينجيت ماليزي سنة 2013 وانخفض الى 61390 مليون رينجيت ماليزي سنة 2022، أما حجم التمويل بعقد الاستصناع كان 1709 مليون رينجيت ماليزي سنة 2013 وانخفض الى 984 مليون رينجيت ماليزي سنة 2022، بينما نلاحظ ارتفاع في التمويل بالمشاركة والمرابحة وعقد الاجارة ثم البيع، ارتفع حجم التمويل بالمشاركة من 12296 مليون رينجيت ماليزي سنة 2013 الى 70037 مليون رينجيت ماليزي، أما التمويل بالمرابحة ارتفع من 40001 مليون رينجيت ماليزي سنة 2013 الى 345689 مليون رينجيت ماليزي سنة 2022، بينما عقد الاجارة ثم البيع ارتفع من 54760 مليون رينجيت ماليزي سنة 2013 الى 85581 مليون رينجيت ماليزي سنة 2022.

**الجدول(4-20):** تطور اجمالي التمويلات الإسلامية حسب الصيغ خلال الفترة (2013-2022) في

ماليزيا الوحدة: (مليون رينجيت ماليزي)

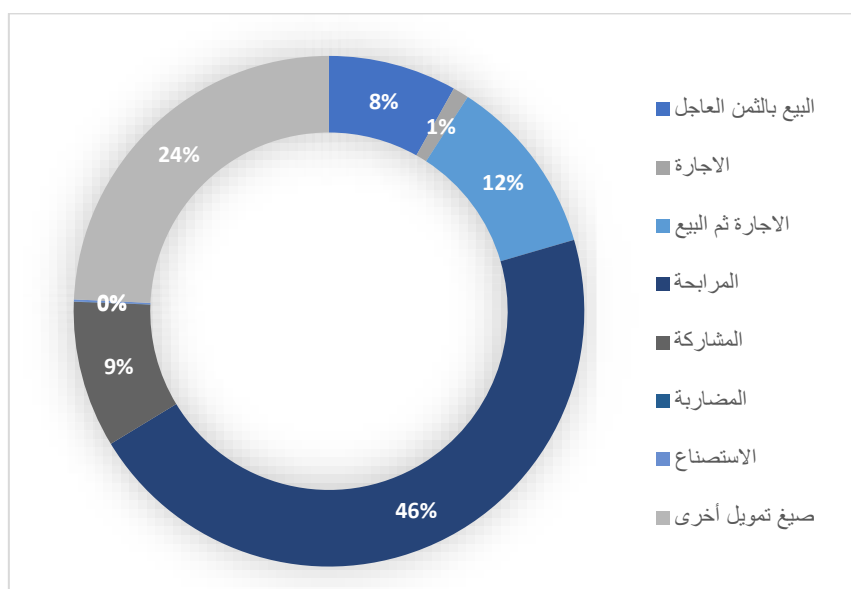
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	صيغ التمويل
61390	61562	62586	64088	65658	65464	69321	75082	79784	75189	البيع بالثمن العاجل
7639	7485	8296	8729	9680	10308	9845	9149	8125	5044	الاجارة
85581	81178	76744	72776	73928	71401	70054	69843	69236	54760	الاجارة ثم البيع
345689	328280	293933	258317	226574	190543	162368	119007	84964	40001	المرابحة
70037	66887	61019	57443	52923	48459	40423	29404	22733	12296	المشاركة

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

143	243	143	43	43	61	71	76	77	143	المضاربة
984	998	1224	1588	1324	1951	2060	1280	1766	1709	الاستصناع
183042	173945	162430	150872	137652	93056	82563	85408	68696	46121	صيغ تمويل أخرى
754507	720584	666380	613860	567786	481247	436708	393956	335385	235263	اجمالي التمويلات

Source: Monthly Statistics, Bank Negara Malaysia, 2024.

الشكل (4-29): توزيع اجمالي التمويلات حسب صيغ التمويل الإسلامي في ماليزيا سنة 2022



Source: Monthly Statistics, Bank Negara Malaysia, 2024.

يمثل الشكل توزيع اجمالي التمويلات حسب صيغ التمويل الإسلامي في ماليزيا سنة 2022، حيث نلاحظ أن أكثر صيغة مستعملة في البنوك الإسلامية الماليزية هي صيغة المربحة وبلغت نسبتها 46%، وتعتبر المربحة أكثر الصيغ استخداما في البنوك الإسلامية لسهولة شروط تطبيقها ولما تقدمه من مزايا للأفراد والمؤسسات وذلك من خلال حصولهم على التمويل بكل بساطة، وتستخدم صيغة الاجارة ثم البيع بنسبة 12% وبعدها تأتي صيغة المشاركة التي تستخدم في البنوك الإسلامية الماليزية بنسبة 9% وهي تعتبر من أهم الصيغ الإسلامية التي تقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، كما قدرت نسبة استخدام

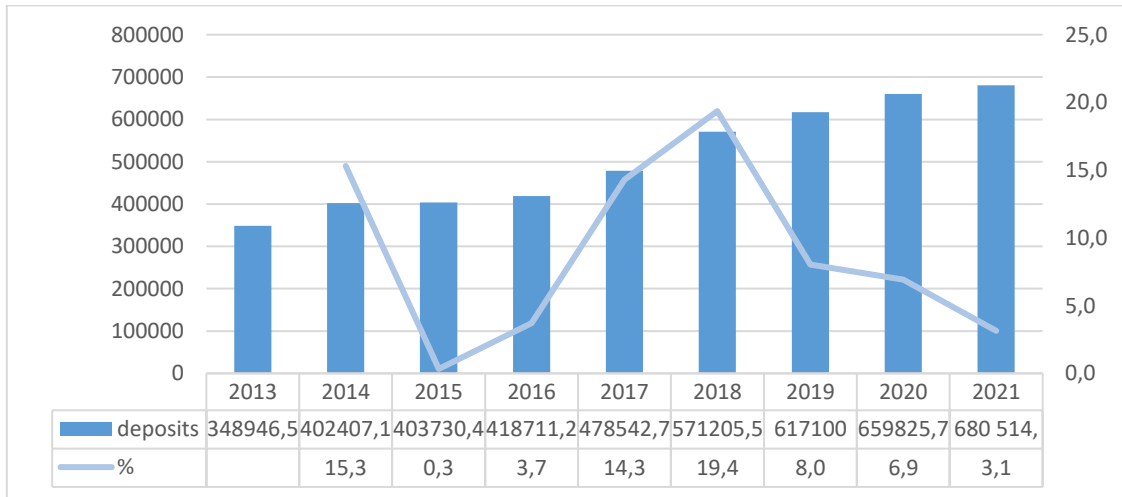
## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

صيغة البيع بالثمن العاجل في البنوك الإسلامية الماليزية بـ 8%، أما صيغتي المضاربة والاستصناع فتكاد تنعدم نسبة استخدامهما في البنوك الإسلامية الماليزية.

ونستنتج من خلال الجداول السابقة ان دعم الحكومة الماليزية قد لعب الدور الجوهري في تعزيز التمويل الإسلامي من خلال حرصها على اصلاح وتشريع اللوائح التنظيمية المسهلة لعمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، إضافة الى النمو الاقتصادي الذي شهده البلاد خلال نفس الفترة ساعد هو الآخر في زيادة الطلب على التمويلات المالية منها الإسلامية .

**الشكل (4-30):** تطور اجمالي الودائع للنظام المصرفي الإسلامي الماليزي خلال الفترة (2013-2021)

الوحدة: (مليون رينجيت ماليزي)



**المصدر:** من اعداد الطالبية بالاعتماد على:

Monthly Statistics, Bank Negara Malaysia, 2024.

يمثل الشكل تطور اجمالي ودائع النظام المصرفي الإسلامي الماليزي خلال الفترة (2013-2021)، نلاحظ ارتفاع مستمر في ودائع المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في ماليزيا وهذا ما يبين نجاح النظام المصرفي الإسلامي في جذب المودعين ، حيث قدر حجم الودائع 348946 مليون رينجيت ماليزي سنة 2013 الى أن ارتفع حجمها الى 571205 مليون رينجيت ماليزي سنة 2018 بأعلى نسبة نمو وهي 19%، أما في سنة 2021 فبلغ حجم الودائع 680514 مليون رينجيت ماليزي.

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

ويمكن تفسير النتائج السابقة بسعي الحكومة الماليزية الى بلوغها مركزا إقليميا ودوليا للعالم الإسلامي من خلال استهدافها التوسع الدولي للمعاملات المالية الإسلامية مما ساهم في زيادة التدفقات الاستثمارية وتوسع حجم الودائع في النظام المالي الإسلامي بابتكار منتجات مالية إسلامية جديدة ومتنوعة تلبي احتياجات العملاء من مختلف انحاء العالم عبر التكنولوجيا المالية مما ساهم في تسهيل استخدام وتوسيع نطاق المنتجات الإسلامية.

**الجدول(4-21): عدد الفروع والموظفين في المصارف الاسلامية والنوافذ الاسلامية في سنة 2023**

النوافذ الاسلامية	المصارف الاسلامية	العدد
14	16	عدد الفروع
2170	2246	عدد الموظفين
107723	11835	

Source: Islamic Financial Services Board.

يمثل الجدول عدد الفروع وعدد الموظفين في المصارف الاسلامية في ماليزيا في الثلاثي الثالث من سنة 2023، حيث نلاحظ أن ماليزيا تملك 16 مصرف إسلامي منها محلي ومنها أجنبي ونجدهم في الملحق رقم ، وتقدر عدد فروع المصارف الاسلامية بـ 2246 فرع على مستوى القطر الماليزي، كما يبلغ عدد الموظفين في البنوك الاسلامية الماليزية 11835 موظف في مختلف الفروع، أما بالنسبة للنوافذ الاسلامية فيبلغ عددها 14 نافذة اسلامية، كما يقدر عدد الموظفين في النوافذ الاسلامية بـ 107723 موظف يعملون على مستوى 2170 فرع.

✓ تساهم الصيرفة الإسلامية في ماليزيا في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال توفير عدد كبير من الفروع للبنوك الاسلامية والنوافذ الإسلامية وأيضا من خلال توفير التمويل للأفراد الذين لا يتعاملون بالفائدة الربوية لأسباب دينية.

✓ يساهم النظام المصرفي الإسلامي الماليزي في تمويل العديد من القطاعات، تم تمويل القطاع الزراعي بقيمة 16 688,9 مليون رينجيت ماليزي أي بنسبة 2,2% سنة 2022، وتم تمويل قطاع التعدين واستغلال المحاجر بقيمة 3 611,8 مليون رينجيت ماليزي أي بنسبة 0,5% من اجمالي التمويل، أما

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

قطاع التصنيع فبلغت قيمة التمويل الموجه اليه 38 277,5 مليون رينجيت ماليزي سنة 2022 وبنسبة 5% من اجمالي التمويل، واستفاد قطاع الكهرباء والغاز بتمويل قدره 8 534,7 مليون رينجيت ماليزي سنة 2022 أي بنسبة 1,1% من اجمالي التمويل، وبلغت قيمة التمويل الموجه لقطاع التجارة والفنادق والمطاعم 43 271,5 مليون رينجيت ماليزي سنة 2022 وبنسبة 5,7% من اجمالي التمويل، تم تمويل قطاع البناء وقطاع العقارات وقطاع التعليم والصحة بنسب متقاربة بين 3,9% و 4,4% من اجمالي التمويل، وبلغت قيمة تمويل قطاع النقل والاتصالات 22 026,2 مليون رينجيت ماليزي سنة 2022، وقدرت قيمة تمويل قطاع التمويل والتأمين والاعمال بـ 40 565,8 مليون رينجيت ماليزي سنة 2022 أي بنسبة 5,3% من اجمالي التمويل، أما القطاع العائلي فاستفاد من الحصة الكبرى من التمويل والتي قدرتها بـ 488 101,4 مليون رينجيت ماليزي سنة 2022 أي بنسبة 64,2% من اجمالي التمويل، والنسبة المتبقية من التمويل وجهت لتمويل القطاعات الأخرى وقدرت بـ 0,5% من اجمالي التمويل، والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول(4-22):** مساهمة النظام المصرفي الإسلامي في تمويلات القطاعات الاقتصادية في ماليزيا

خلال الفترة (2013-2022)

الوحدة: مليون رينجيت ماليزي

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	القطاعات
16 688,9	15 483,1	17 396,9	18 106,6	16 651,2	15 170,2	12 899,9	12 827,6	6 883,2	5 623,2	الزراعة الأولية
3 611,8	4 436,0	3 875,8	3 591,8	5 271,3	5 527,0	5 956,4	6 531,8	1 928,4	1 491,0	التعدين واستغلال المحاجر
38 277,5	36 446,3	30 710,8	28 200,2	24 825,9	21 689,0	21 098,2	20 268,9	17 916,7	15 321,8	التصنيع
8 534,7	6 756,7	5 672,8	5 238,6	2 982,2	2 290,5	2 286,3	2 154,3	3 167,3	3 141,5	الكهرباء والغاز
43 271,5	39 213,8	33 861,4	30 991,1	26 252,5	21 398,4	19 425,1	17 087,8	13 684,7	11 051,3	

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

التجارة والفنادق والمطاعم										
البناء (الانشاءات)	11 814,8	16 532,6	16 449,7	18 307,2	22 922,5	36 116,6	34 897,9	34 293,0	31 776,2	31 956,7
العقارات	10 891,5	14 208,2	19 339,3	22 621,0	25 482,4	27 984,7	30 518,1	31 727,7	32 071,8	33 262,8
النقل والاتصالات	7 474,3	11 083,5	14 251,8	17 123,1	16 174,9	16 871,5	18 951,1	18 373,3	21 922,7	22 026,2
أنشطة التمويل والتأمين	20 657,9	25 499,3	33 278,7	38 152,5	35 931,0	33 385,3	32 456,3	35 689,8	40 962,5	40 565,8
التعليم والصحة	15 894,6	16 566,0	19 444,1	22 204,1	21 880,8	29 145,2	27 802,8	30 498,6	29 024,0	29 699,7
القطاع العائلي	176 963,7	204 350,5	231 388,3	255 094,9	283 526,4	346 293,2	381 483,2	422 444,6	463 347,2	488 101,4
قطاعات أخرى	4 155,0	5 511,0	3 386,6	4 200,8	12 065,0	6 840,4	5 962,2	5 984,3	3 948,4	3948,402

Source: Monthly Statistics, Bank Negara Malaysia, 2024.

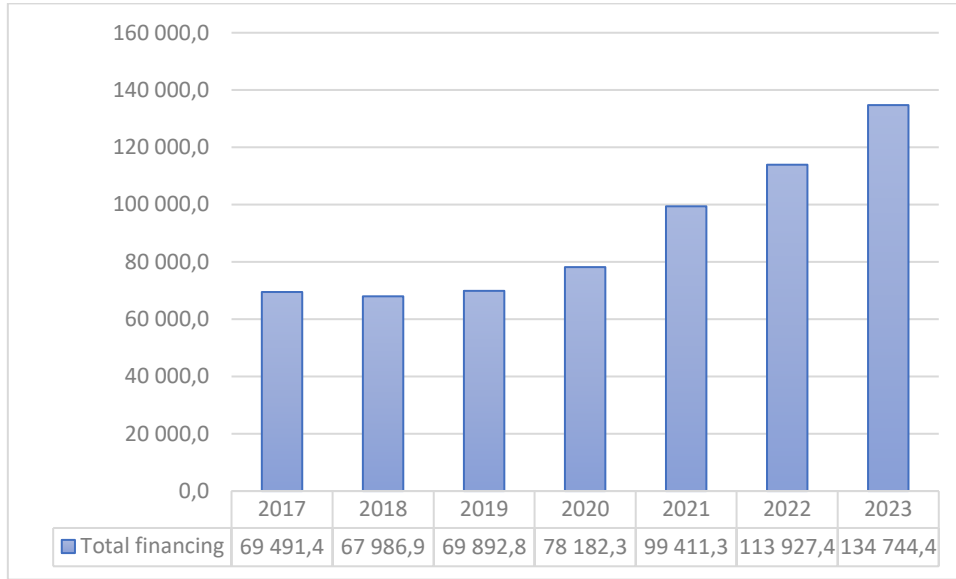
✓ تساهم البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا، ونلاحظ من خلال الشكل أن إجمالي التمويلات المقدمة للمؤسسات لصغيرة والمتوسطة في ارتفاع مستمر خلال الفترة (2017-2023)، ارتفعت قيمة إجمالي التمويلات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى 134744,4 مليون رينجيت ماليزي سنة 2023 بعدما كانت قيمتها 69491,4 مليون رينجيت ماليزي سنة 2017 أي قدرت نسبة الزيادة بأكثر من 93% ومنه يمكن القول أن البنوك الإسلامية تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل (4-31): إجمالي تمويلات البنوك الإسلامية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

خلال الفترة (2017-2023)

الوحدة: مليون رينجيت ماليزي

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر



Source: Islamic Financial Services Board.

## 2. تطور الصكوك الإسلامية في ماليزيا

مر التطور التاريخي للصكوك في ماليزيا بعدة محطات مهمة وتمثلت في:<sup>1</sup>

- كان أول إصدار للصكوك سنة 1990 بقيمة 125 مليون رينجيت ماليزي من قبل شركة شل Shell MDS SDN BD وهي شركة أجنبية.
- وفي سنة 2001 أصدرت شركة Kaplan Guthrie Bernhard صكوك بقيمة 150 مليون دولار من خلال البورصة الإسلامية الماليزية ويقال إن هذه هي أول صكوك يصدرها مسلمون في ماليزيا.
- في سنة 2002، أصدرت الحكومة الماليزية أول إصدار لصكوك الإجارة بقيمة 600 مليون دولار.
- في سنة 2005، أول إصدار لصكوك المضاربة على أساس المشاركة في الأرباح بقيمة 80 مليون رينجيت ماليزي من قبل شركة PG Municipal Assets Bernhard.
- وأيضاً في سنة 2005 تم إصدار أول صكوك مشاركة بقيمة 2.5 مليون رينجيت ماليزي مع تقاسم الأرباح والخسائر من قبل شركة One Capital Market.

<sup>1</sup>Türkan, Yavuz. **Islamic Finance and Banking in Malaysia In 33 Questions for Beginners**. Özgür Publishing Distributing Limited Company, 2022, p 123.

الجدول(4-23): اجمالي إصدارات الصكوك في ماليزيا خلال الفترة (2013-2023)

الوحدة: بليون رينجيت ماليزي

السنوات	الصكوك الحكومية	صكوك الشركات	اجمالي إصدارات الصكوك	نسبة الصكوك من اجمالي إصدارات السندات والصكوك
2013	210,62	65,15	275,77	-
2014	197,33	65,43	262,76	53,38%
2015	60,13	57,57	117,7	43,57%
2016	64,63	64,82	129,45	53,81%
2017	81,03	87,65	168,68	53,05%
2018	127,22	72,68	199,9	51,8%
2019	132,81	102,39	235,2	61,11%
2020	146,96	76,98	223,94	61,07%
2021	146,01	91,4	237,41	62,91%
2022	171,64	125,2	296,84	68,23%
2023	241,72	91,41	333,13	60,84%

Source: Securities Commission Malaysia, annual reports (2013-2023).

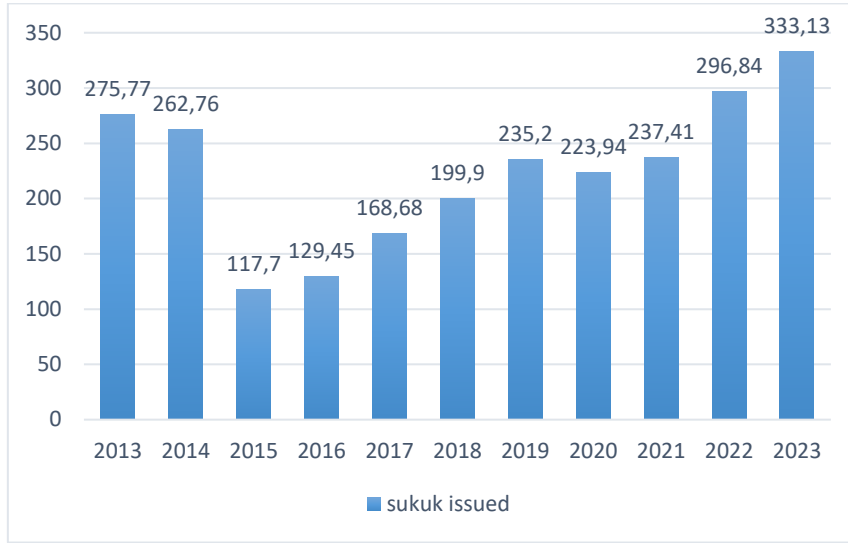
يمثل الجدول اجمالي إصدارات الصكوك في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي خلال الفترة (2013-2023)، نلاحظ أن قيمة اجمالي إصدارات الصكوك بلغت 275,77 بليون رينجيت ماليزي سنة 2013 حيث كانت قيمة إصدارات الصكوك الحكومية 210,62 بليون رينجيت ماليزي وهي أكبر من قيمة إصدارات صكوك الشركات والتي قدرت بـ 65,15 بليون رينجيت ماليزي، وارتفعت قيمة إصدارات الصكوك الى 333,13 بليون رينجيت ماليزي سنة 2023، وتستحوذ قيمة صادرات الصكوك على أكثر 60% من اجمالي إصدارات السندات والصكوك سنة 2023 وهي نسبة جيدة بعدما كانت 53% سنة 2014.

الشكل(4-32): تطور قيمة إصدارات الصكوك في ماليزيا خلال الفترة (2013-2023)

الوحدة: بليون رينجيت ماليزي

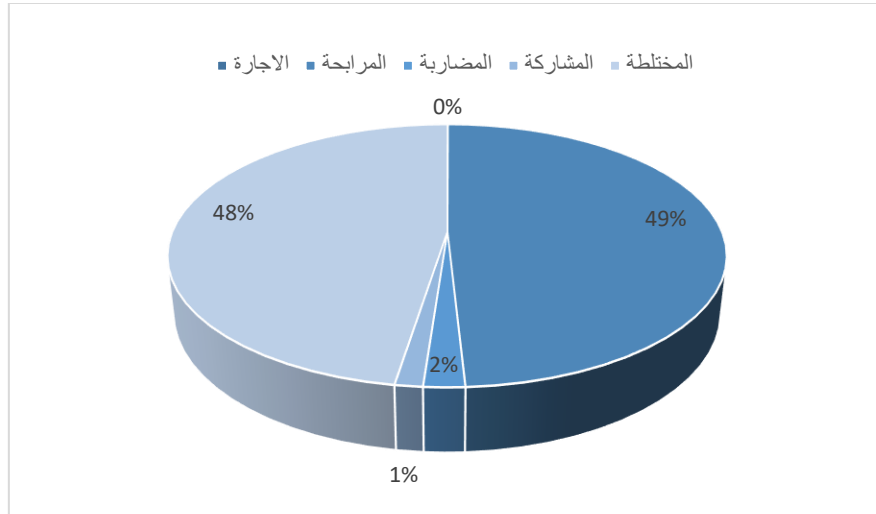


## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

### الشكل(4-33): إصدارات الصكوك حسب العقود الإسلامية في ماليزيا سنة 2022



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مجلس الخدمات المالية الإسلامية Islamic Financial Services Board.

يمثل الشكل توزيع إصدارات الصكوك في ماليزيا حسب العقود الإسلامية سنة 2022، حيث نلاحظ أن صكوك المرابحة هي التي تمثل أكبر نسبة من اجمالي إصدارات الصكوك في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي وقدرت قيمتها 145,77 بليون رينجيت ماليزي وبلغ عددها 119 صك، وتأتي بعدها صكوك

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

المختلطة والتي قدرت قيمتها 140,96 بليون رينجيت ماليزي وبلغ عددها 525 صك، وقدرت قيمة صكوك المضاربة 5,96 بليون رينجيت ماليزي وبلغ عددها 86 صك، وقدرت قيمة صكوك المشاركة بـ 4,04 بليون رينجيت ماليزي أما عددها فبلغ 39 صك وفي الأخير صكوك الاجارة والتي قدرت قيمتها 0,13 بليون رينجيت ماليزي وقدر عددها بـ 13 صك<sup>1</sup>.

• تساهم الصكوك في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية في ماليزيا، حيث بلغ عدد الصكوك المصدرة في القطاع الزراعي 33 صك بقيمة 3,59 بليون رينجيت ماليزي ، كما تم اصدار 110 صك في قطاع الطاقة بقيمة 18,35 بليون رينجيت ماليزي، كما تم اصدار 114 صك بقيمة 50,43 بليون رينجيت ماليزي في قطاع النقل والشحن والمعلومات والاتصالات، استفاد قطاع الإدارة العامة والامن من أكبر قيمة للصكوك المصدرة وقدرت بـ 134,50 بليون رينجيت ماليزي أي بنسبة 45,3% من اجمالي إصدارات الصكوك، ويليه قطاع الأنشطة المالية والتأمينية بقيمة 78,45 بليون رينجيت ماليزي أي بنسبة 26,4% من اجمالي الصكوك المصدرة سنة 2022، فالحكومة الماليزية تعتمد بشكل كبير على الصكوك في تمويل أنشطتها الاقتصادية أكثر من السندات التقليدية المصدرة والتي بلغت قيمتها 138,24 بليون رينجيت ماليزي أي بنسبة 31,77% من جمالي الصكوك والسندات المصدرة سنة 2022 في حين بلغت قيمة الصكوك المصدرة 296,84 بليون رينجيت ماليزي وبنسبة 68,23% من اجمالي الصكوك والسندات المصدرة ، وهذا ما يؤكد على الدور المهم الذي تلعبه الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

**الجدول(4-24):** مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل القطاعات الاقتصادية في ماليزيا سنة 2022

النسبة %	قيمة الصكوك (بليون رينجيت ماليزي)	عدد الصكوك	القطاعات
1,2%	3,59	33	الزراعة
0,6%	1,86	5	التعدين واستغلال المحاجر
0,2%	0,46	8	التصنيع
6,2%	18,35	110	الطاقة
0,3%	0,94	11	البناء

<sup>1</sup> انظر: التقارير السنوية لهيئة الأوراق المالية.

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

1,4%	4,20	37	تجارة الجملة والتجزئة
17%	50,43	114	النقل والشحن والمعلومات والاتصالات
26,4%	78,45	390	الأنشطة المالية والتأمينية
0,7%	1,93	28	العقارات
45,3%	134,50	39	الإدارة العامة والأمن
0,7%	2,15	7	التعليم، الرعاية الصحية والاجتماعية

Source: Islamic Financial Services Board.

### 3. تطور صناديق الاستثمار الإسلامية في ماليزيا

احتلت ماليزيا المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية في حجم أصول صناديق الاستثمار الإسلامية سنة 2022<sup>1</sup>، قدرت عدد الصناديق الإسلامية 178 صندوق سنة 2013 الى أن ارتفع هذا العدد الى 292 صندوق سنة 2023 ، وبلغ صافي الأصول المضافة من صناديق الاستثمار الإسلامية 42,82 بليون رينجيت ماليزي سنة 2013 الى أن ارتفعت هذه القيمة الى 113,11 بليون رينجيت ماليزي سنة 2023، كانت تشكل صافي الأصول المضافة من صناديق الاستثمار الإسلامية 12,8% من القيمة المضافة لإجمالي صناديق الاستثمار سنة 2013، وارتفعت هذه النسبة الى 22,63% سنة 2023، صناديق الاستثمار الإسلامية الماليزية في نمو مستمر وهذا يبين مدى رغبة المستثمرين في استثمار أموالهم في مشاريع موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول(4-25):** تطور عدد الصناديق الإسلامية وصافي أصولها المضافة في ماليزيا خلال الفترة (2023-2013)

الوحدة: بليون رينجيت ماليزي

<sup>1</sup> ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 51.

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

نسبة صافي الأصول المضافة من صناديق الاستثمار الإسلامية من القيمة المضافة لإجمالي الصناديق	صافي الأصول المضافة من اجمالي صناديق الاستثمار	صافي الأصول المضافة من صناديق الاستثمار الإسلامية	اجمالي عدد صناديق الاستثمار	عدد الصناديق الإسلامية	السنوات
12,8%	335,51	42,82	595	178	2013
13,6%	343,02	46,66	612	188	2014
15,04%	346,58	52,12	612	193	2015
16,99%	358,47	60,91	627	198	2016
18,22%	426,98	77,78	644	213	2017
19,58%	426,18	83,45	650	224	2018
22,26%	482,09	107,32	685	236	2019
24,74%	519,53	128,53	696	240	2020
24,36%	526,89	128,34	740	273	2021
22,01%	487,94	107,39	759	286	2022
22,63%	499,88	113,11	757	292	2023

Source: Securities Commission Malaysia, annual reports (2013-2023).

### 4. تطور صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا

تأسس قطاع التأمين التكافلي الماليزي في عام 1984 وفقاً للخطة الرئيسية التي وضعها البنك المركزي الماليزي على ثلاث مراحل:<sup>1</sup>

- المرحلة الأولى (1982-1992): هي مرحلة إنشاء البنية التحتية لقطاع التكافل في ماليزيا؛

<sup>1</sup> Eldaia, Monther, et al. "Takaful in Malaysia: emergence, growth, and prospects." Handbook of Research on Theory and Practice of Global Islamic Finance. IGI Global, 2020. 681-702, p 683. DOI: 10.4018/978-1-7998-0218-1.ch035

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

- المرحلة الثانية (1993-2000): فقد تم خلالها تعزيز التعاون الإقليمي بين شركات التكافل؛
- المرحلة الثالثة (2001-الوقت الحاضر): فتركز الخطة الرئيسية لقطاع المال على تعزيز الإطار القانوني والشرعي والتنظيمي وتحسين قدرات شركات التأمين التكافلي.

تعتبر شركة تكافل ماليزيا **Takaful Malaysia** هي الشركة الرائدة في صناعة التأمين التكافلي، تأسست شركة تكافل ماليزيا في 29 نوفمبر 1984 برأس مال مصرح به قدره 500 رينجيت ماليزي ورأس مال مدفوع قدره 162 مليون رينجيت ماليزي<sup>1</sup>.

أصبح قطاع التأمين التكافلي مركزاً رئيسياً حيويًا في الاقتصاد الماليزي لدعم ماليزيا كمركز مالي إسلامي عالمي، وأوضح محافظ بنك نيجارا ماليزيا المدير العام لصناعة التأمين التكافلي أن الغرض من إنشاء صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا هو تكوين شركات تأمين تكافلي عالمية رائدة ومتقدمة قادرة على وضع نفسها بشكل إيجابي في مقدمة مجال التأمين التكافلي، وبالتالي تعزيز مكانة ماليزيا كمركز عالمي للأعمال الإسلامية، واتساقاً مع هدف تعزيز مكانة ماليزيا كمركز مالي إسلامي، شهد سوق التكافلي منافسة متزايدة خلال العقود الماضية، مع إضافة ثلاث شركات تكافل جديدة في عام 2006، يوجد حالياً 15 شركة تكافل في السوق الماليزية، وعلى الرغم من المنافسة الشديدة بين هذين النوعين من التأمين، فإن أداء وإنجازات قطاع التأمين التكافلي في ماليزيا جعلته منافساً قوياً للتأمين التقليدي<sup>2</sup>.

**الجدول(4-26):** تطور عدد الشركات والفروع والموظفين في صناعة التأمين التكافلي بماليزيا خلال

الفترة (2013-2022)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
15	15	15	15	15	11	11	11	11	12	عدد الشركات

<sup>1</sup> Malaysia International Islamic finance centre, retrieved on 12/05/2024 at: <https://www.mifc.com/-/takaful-malaysia>

<sup>2</sup> Eldaia, Monther, et al. "Takaful in Malaysia: emergence, growth, and prospects." Op-cit, p 683.

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

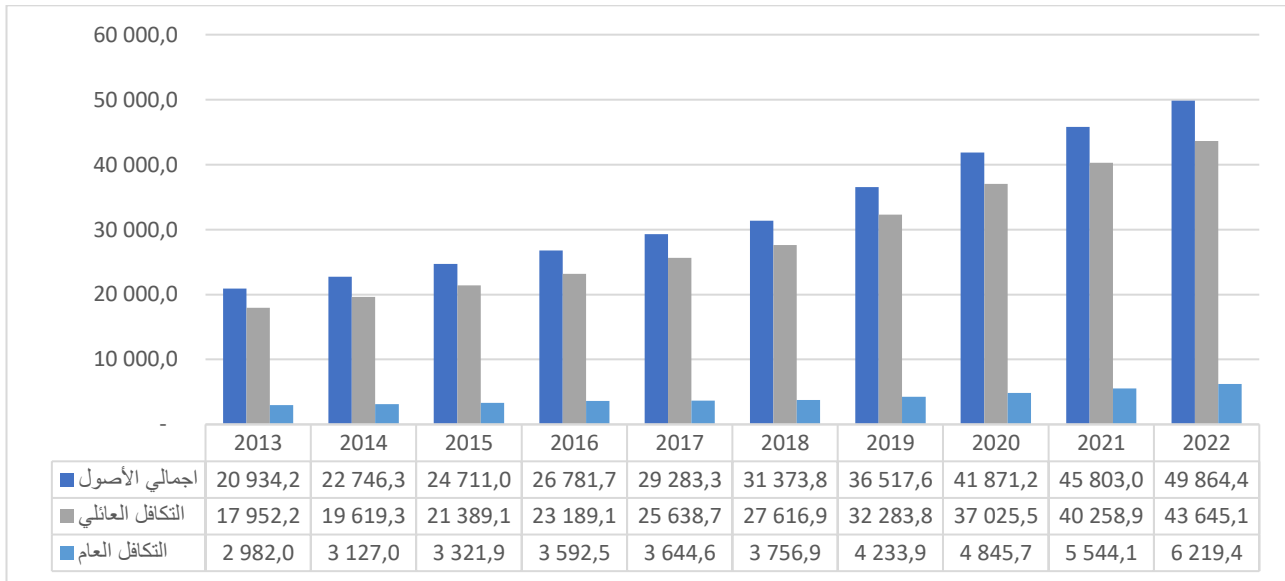
270	268	283	221	182	90	87	112	129	215	عدد الفروع
4 452	4 223	3 746	3 635	3 295	3 534	3 766	2 896	2 720	3 162	عدد الموظفين

Source: Monthly Statistics, Bank Negara Malaysia, 2024.

يمثل الجدول تطور عدد شركات وفروع وموظفي صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا خلال الفترة (2013-2022)، نلاحظ أن عدد شركات التأمين التكافلي ارتفع الى 15 شركة تكافل سنة 2022 بعدما كان عددها 12 شركة تكافل سنة 2013، كما ارتفع عدد الفروع لشركات التأمين التكافلي الى 270 فرع سنة 2022 بعدما كان عددها 215 فرع سنة 2013، كما نلاحظ أيضا ارتفاع في عدد الموظفين الى أن بلغ عددهم 4452 موظف في مختلف الفروع.

الشكل (4-34): تطور اجمالي أصول التأمين التكافلي في ماليزيا خلال الفترة (2013-2022)

الوحدة: مليون رينجيت ماليزي



المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على:

Monthly Statistics, Bank Negara Malaysia, 2024.

يمثل الشكل تطور اجمالي أصول صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا خلال الفترة (2013-2022)، نلاحظ أن حجم أصول التامين التكافلي ارتفع الى 49864,4 مليون رينجيت ماليزي سنة 2022 بعدما كان 20934,2 مليون رينجيت ماليزي سنة 2013، وتشكل أصول التكافل العائلي أكثر من 87% من اجمالي الأصول وقدر حجمها بـ 43645,1 مليون رينجيت ماليزي سنة 2022 ، أما أصول التكافل العام تشكل فقط 13% من اجمالي الأصول وقدر حجمها بـ 6219,4 مليون رينجيت ماليزي سنة 2022.

#### 5. مؤسسات الوقف:

تخضع الأوقاف في ماليزيا لإشراف حكومات الولايات، وتُعد مؤسسة الوقف ضمن قائمة اختصاصات الولايات وتتولى إدارتها السلطات الدينية للولاية، إما من خلال الإدارة المباشرة أو عن طريق مؤسسة الوقف، وفي حالة ولاية سيلانجور، تخضع إدارة الأوقاف إلى مؤسسة وقف سيلانجور (Perbadanan Wakaf Selangor)، ولكن شهدت عقود ما قبل عام 2000 جموداً شبه كامل في تطوير أملاك الوقف بالبلاد، وذلك بسبب قلة الخبرة لدى موظفي السلطات الدينية للولايات، ونتيجة لذلك تُركت معظم أراضي الوقف إما معطلة أو غير مستغلة بشكل جيد، ولهذا تم إنشاء إدارة الأوقاف والزكاة والحج (JAWHAR) في 27 مارس 2004 تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء بهدف تحسين استثمار أملاك الوقف لصالح المجتمع الإسلامي ككل، وفي 23 يوليو 2008 تأسس صندوق الوقف الماليزي Yayasan Wakaf Malaysia ((YWM)) تحت إدارة (JAWHAR) للقيام بتطوير الأوقاف بالتعاون مع السلطات الدينية للولايات المعنية<sup>1</sup>.

توسعت ماليزيا بشكل بارز في المشاريع الوقفية سنة 2023 بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فمنها ما تم تنفيذها مثل الاستثمار في المدخرات الثابتة بقيمة 8,61 مليون رينجيت ماليزي، سجادة مسجد الجامعة بقيمة 0,987 مليون رينجيت ماليزي، سيارة اسعاف للمركز الصحي الجامعي بقيمة 0,227 مليون رينجيت ماليزي، مصلى الفلاح بقيمة 0,197 مليون رينجيت ماليزي ومروحة مسجد الجامعة، أما المشاريع الوقفية التي هي قيد التنفيذ فتمثلت في نظام البث الإذاعي لمسجد الجامعة بقيمة 0,5 مليون رينجيت ماليزي ومكتبة السلطان عبد الصمد بقيمة 50 ألف رينجيت ماليزي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

<sup>1</sup> Razak, Shaikh Hamzah Abdul. "Zakat and waqf as instrument of Islamic wealth in poverty alleviation and redistribution: Case of Malaysia." International Journal of Sociology and Social Policy 40.3/4 (2020): 249-266, p 255. <https://doi.org/10.1108/IJSSP-11-2018-0208>

الجدول(4-27): المشاريع الوقفية في ماليزيا سنة 2023

المشروع الوقفي	القيمة (رينجيت ماليزي)
<b>تم تنفيذه</b>	
الاستثمار في المدخرات الثابتة	8,61 مليون
سجادة مسجد الجامعة	0,987 مليون
سيارة اسعاف للمركز الصحي الجامعي	0,227 مليون
مركز أنشطة المسنين	0,175 مليون
رواق علوم المكتبات	0,125 مليون
مصلى الفلاح	0,197 مليون
مروحة مسجد الجامعة العملاقة	0,174 مليون
<b> قيد التنفيذ</b>	
نظام البث الإذاعي لمسجد الجامعة	0,5 مليون
المحارب والقاعات الدراسية الذكية بمسجد الجامعة	0,3 مليون
مطبخ مسجد الجامعة	0,1 مليون
مكتبة السلطان عبد الصمد للكتب	50 ألف

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مركز إدارة الوقف والزكاة (Wazan) على الرابط التالي:

<https://shorturl.at/dWpo8>

اغلب هذه المشاريع تم إنجازها بفضل صندوق استثمار عقارات الوقف (APIF) بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات ماليزية أخرى حيث يهدف هذا الصندوق الى تطوير عقارات الوقف كاستثمارات طويلة الأجل.

#### 6. مؤسسات الزكاة في ماليزيا

تخضع هيئة إدارة الزكاة في ماليزيا لحكومة كل ولاية، هناك بعض الولايات التي تمت خصخصة مؤسسة الزكاة الخاصة بها مثل ولاية سيلانجور، وولاية برسكوتوان كوالالمبور، وباهانج، وبولاو بينانج، وملقا، ونيجيري سمبلان، تكون الحكومة مسؤولة عن جمع وتوزيع أموال الزكاة لعدة أسباب أهمها أن توزيع الزكاة من قبل الحكومة سوف يحفظ ويحافظ على كرامة المحتاجين والفقراء، بدلاً من تلقي أموال الزكاة من الأغنياء مباشرة، علاوة على ذلك إذا قام المكلفون بتوزيع أموال الزكاة بأنفسهم قد يتأثر ذلك بطريقة معينة



## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

يمكن أن تهمل مفهوم توزيع أموال الزكاة، وهناك دوران مهمان لمؤسسات الزكاة وهما جمع مستحقات الزكاة وتوزيع أموال الزكاة<sup>1</sup>.

تعتبر الزكاة في ماليزيا من الالتزامات التي يجب دفعها من قبل الأشخاص الذين دخلوا فئة الزكاة، ورغم اختلاف كل ولاية في ماليزيا في تحديد نوع الزكاة ونسبتها، إلا أن الولايات لا تزال تطبق قواعد الزكاة الإلزامية، والأشخاص الذين لا يدفعون الزكاة سيتعرضون لدفع غرامات، وما يميز إدارة الزكاة في ماليزيا عن باقي الدول فإن دفع الزكاة يمكن أن يقلل الالتزامات الضريبية وينطبق هذا إذا دفع الشخص زكاته لمؤسسات الزكاة المعترف بها من قبل المملكة مثل مركز زكاة سيلانجور PPZ ، فإن الزكاة التي تم دفعها يمكن أن تخفف العبء الضريبي الذي يتحمله<sup>2</sup>.

الجدول(4-28): تطور اجمالي حصيلة الزكاة في ماليزيا خلال الفترة(2018-2022)

الوحدة: رينجيت ماليزي

الولايات	2018	2019	2020	2021	2022
Johor	285784094,4	311727367,2	300855626,5	323033096,4	-
Kedah	183556547,6	206055559,6	217913020,8	-	252250187,8
Kelantan	183034916,4	195138060	202654987	209988475	228219483
Melaka	87815011,74	98838098,55	100720991,9	106077328	-
Negeri Sembilan	131116487,4	141521193,4	144088231,8	-	-
Pahang	138696397,5	167220290,7	165260316,3	186733529,1	-
Pulau Pinang	119734212,91	121432704,2	130875632,6	147265438	-
Perak	176246175,2	207187053,5	191633580,6	-	-
Perlis	-	-	-	-	-

<sup>1</sup> Islam, Mohammad Saiful, and Umme Salma. "The management of zakat by center for zakat management (czm): a Malaysian experience." Journal website: journal. zakatkedah. com. my 2.1 (2020), p 186.

<sup>2</sup> Najiyah, Faridatun, and Nur Rizqi Febriandika. "The role of government in the zakat management: the implementation of a centralized and decentralized approach (comparative study in Indonesia and Malaysia)." 2018 International Conference on Islamic Economics and Business (ICONIES 2018). Atlantis Press, 2019, p 292. DOI:[10.2991/iconies-18.2019.57](https://doi.org/10.2991/iconies-18.2019.57)

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

1067855832	-	912956543	855137860	793679701	Selangor
228036120,3	-	185104612,3	178654905,7	160718725,5	Terengganu
133427076	122458982	101788328,2	88997519,92	79661792,6	Sabah
-	-	110374938,6	105963561,5	-	Sarawak
928302963,1	708623134,9	761851601,5	688405441	658763368	Wilayah Persekutuan
2838091662	1804179983	3526078411	3366279615	2879073217	اجمالي تحصيل الزكاة

Source : [https://baitulmal.jawhar.gov.my/zkt\\_agihan\\_stat.php](https://baitulmal.jawhar.gov.my/zkt_agihan_stat.php)

يمثل الجدول تطور اجمالي حصيلة الزكاة في الولايات الماليزية خلال الفترة (2018-2022)، بلغت قيمة حصيلة الزكاة 2879073217 رينجيت ماليزي سنة 2018 وارتفعت هذه القيمة الى 3526078411 رينجيت ماليزي سنة 2020 وهي أعلى قيمة لحصيلة الزكاة خلال هذه الفترة (2018-2022)، ولكن سنة 2021 سجلت انخفاض في قيمة الزكاة المحصلة حيث قدرت بـ 1804179983 رينجيت ماليزي ويعود سبب الانخفاض الى أن 7 ولايات لم تقم بالإفصاح عن مبالغ الزكاة المحصلة لديها، ولكن سنة 2022 سجلت ارتفاع في قيمتها وبلغت رينجيت ماليزي .

واسهمت العديد من العوامل في نمو مجموع حصيلة الزكاة في ماليزيا أهمها الزيادة في عدد دافعي الزكاة من خلال توعيتهم بأهمية تطهير دخلهم وثرواتهم، اضافة الى أن الزكاة المدفوعة تخصم من ضريبة الدخل<sup>1</sup>.

الجدول(4-29): تطور اجمالي الزكاة الموزعة في ماليزيا خلال الفترة (2018-2022)

الوحدة: رينجيت ماليزيا

الولايات	2018	2019	2020	2021	2022
Johor	261310155,7	299809512,7	29983785340	-	-
Kedah	178463803,2	192622521,1	195698217,5	-	177289628,9
Kelantan	181936430,6	189017291	185584047,4	174126345	200412526
Melaka	87073849	96620295,08	80269854	97811396	-
Negeri Sembilan	127748585,3	123406206,2	114237224,3	-	-

<sup>1</sup> Saad, Norma, and Naziruddin Abdullah. "Is zakat capable of alleviating poverty? An analysis on the distribution of zakat fund in Malaysia." Journal of Islamic Economics, Banking and Finance 10.1 (2014): 69-95, p 79.

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

-	-	134991563,6	146767912,2	141910722,2	<b>Pahang</b>
-	126531077,1	126581574,2	111384871,8	101010171,7	<b>Pulau Pinang</b>
-	-	165047590,9	196836278,4	171489516	<b>Perak</b>
-	-	-	-	-	<b>Perlis</b>
1049288951	-	867227310	868263524	829878020	<b>Selangor</b>
233339525	-	171122295,8	191240463,3	163138683,3	<b>Terengganu</b>
121998470,1	93586964,34	88575346,45	71621952,82	68268316,44	<b>Sabah</b>
-	-	71597655,81	68143055,82	-	<b>Sarawak</b>
88543107970	732445878	526470916,7	445352346	550231376,5	<b>Wilayah Persekutuan</b>
90325437071	1224501660	32711188937	3001086230	2862459630	اجمالي الزكاة الموزعة

Source : [https://baitulmal.jawhar.gov.my/zkt\\_agihan\\_stat.php](https://baitulmal.jawhar.gov.my/zkt_agihan_stat.php)

يمثل الجدول تطور اجمالي الزكاة الموزعة في 14 ولاية ماليزية خلال الفترة (2018-2022)، ارتفع اجمالي الزكاة الموزعة في الولايات الماليزية الى 90325437071 رينجيت ماليزي سنة 2022 بعدما كانت قيمتها الاجمالية 2862459630 سنة 2018، ونلاحظ أن ولاية سيلانجور سجلت أكبر قيمة للزكاة الموزعة سنة 2022 وقدرت بـ 1049288951 رينجيت ماليزي.

تعتبر الزكاة في ماليزيا الزامية وتتولى ادارتها الحكومة من خلال ولاياتها، حيث تتولى كل ولاية جمع مستحقات الزكاة وتوزيع أموالها، وما يميز إدارة الزكاة في ماليزيا عن باقي الدول فإن دفع الزكاة يمكن أن يقلل الالتزامات الضريبية.

**المطلب الثاني: القوانين والهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا**

**أولا: القوانين والتنظيمات في مجال المالية الإسلامية في ماليزيا**

- **قانون المصارف الإسلامية 1983** : في سنة 1980 أقر مؤتمر بومبيوترا الاقتصادي قرار للسماح لمجلس الحج بإنشاء بنك إسلامي، ولكن كانت هناك الحاجة الى قانون خاص بالبنك الإسلامي لذا تم تعيين لجنة توجيهية بشأن الخدمات المصرفية الإسلامية 1981 لدراسة ذلك، وتأسس أول بنك إسلامي بيرهاد بموجب قانون المصارف الإسلامية 1983 (IBA)، تم سن قانون (IBA) للإشراف على

الممارسات المالية الإسلامية، ووفقا له يجب على كل بنك إسلامي تشكيل هيئة استشارية شرعية لضمان امتثاله لمبادئ الشريعة الإسلامية، ومن أجل توحيد قرارات الهيئات الاستشارية الشرعية<sup>1</sup>.

• **قانون التكافل 1948:** تم إصدار قانون التكافل لتنظيم صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا سنة 1984<sup>2</sup>.

• **قانون التمويل الحكومي 1983:** يسمح قانون التمويل الحكومي لسنة 1983 لحكومة ماليزيا بإصدار شهادات استثمار حكومية وهي أوراق مالية صادرة على أساس الشريعة الإسلامية، يوفر قانون التمويل الحكومي خيارًا لجمع الأموال من قبل الحكومة باستخدام الاستثمار القائم على الشريعة الإسلامية في الأوراق المالية، كما يُسمح للبنوك الإسلامية بالاستثمار في شهادات الاستثمار الحكومية لتلبية متطلبات السيولة واستثمار الأموال الفائضة<sup>3</sup>.

• **قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013:** يحكم قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2013 الخدمات المصرفية الإسلامية والتأمين التكافلي في ماليزيا، تم استبدال قانون المصارف الإسلامية 1983 بقانون الخدمات المالية الإسلامية لعام 2013، تم سن القانون لضمان امتثال أهداف وعمليات وأنشطة الأعمال للمؤسسات المرخصة لمبادئ الشريعة الإسلامية<sup>4</sup>، حاولت ماليزيا تعزيز حوكمة الشريعة والالتزام بالشريعة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال تشريع قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013، ويمثل القانون تويجًا للجهود المبذولة في الإطار القانوني للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، وخاصة فيما يتعلق بالامتثال للشريعة، ويؤكد قانون الخدمات المالية الإسلامية لعام 2013 على الجهود الشاملة للامتثال للشريعة في صناعة التمويل الإسلامي من خلال أربعة أبعاد، وهي:

- إطار حوكمة الشريعة؛
- المعايير الشرعية لكل عقد يستخدم في المعاملات المالية الإسلامية، مما يضمن مطابقتها لأحكام الشريعة؛

<sup>1</sup> Fazlurrahman Syarif, **Regulatory framework for Islamic financial institutions: lesson learnt between Malaysia and Indonesia**, Journal of Halal Product and Research Volume 2 (2) December 2019, p 81.

<sup>2</sup> Sopian, N. M., and A. N. Azmin. "Takaful industry in Malaysia: overview of key strategies and regulatory framework." Journal of Islamic, Social, Economics and Development 2.35 (2021): 17-28, p 20.

<sup>3</sup> Fazlurrahman Syarif, **Regulatory framework for Islamic financial institutions: lesson learnt between Malaysia and Indonesia**, op-cit, p 81.

<sup>4</sup> Fazlurrahman Syarif, op-cit, p 82.

- التدابير الاستباقية معالجة أي قضايا قد تطرأ داخل المؤسسات المالية الإسلامية والتي قد تؤثر سلباً على مصالح المودعين وحاملي الوثائق؛
- فعالية وكفاءة عمل الوساطة المالية الإسلامية<sup>1</sup>.

### ثانياً: الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا

من بين الهيئات التي تدعم الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والذي تم التطرق اليه في الفصل الأول، إضافة الى ذلك يوجد هيئات ومؤسسات أخرى سنذكرها فيما يلي:

- **بنك نيجارا الماليزي (BNM):** أعطى البنك المركزي الماليزي الاولوية لتعزيز منظومة التمويل الإسلامي لدعم اقتصاد الماليزي، واصل بنك نيجارا الماليزي (BNM) جهوده لتعزيز دور ومساهمة التمويل الإسلامي في دعم التطورات الاجتماعية والاقتصادية في ماليزيا، كما سعى الى زيادة اعتماد التمويل القائم على القيمة لتلبية الاحتياجات المالية للمستهلكين والشركات من خلال التمويل الاسلامي، وعمل البنك المركزي الماليزي على متابعة الاستراتيجيات التي تهدف الى تعزيز ماليزيا كبوابة دولية للتمويل الإسلامي<sup>2</sup>.
- **المجلس الاستشاري الشرعي SAC:** تأسس المجلس الاستشاري الشرعي لبنك نيجارا الماليزي في ماي 1997 باعتباره أعلى سلطة شرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، ويعزز قانون البنك المركزي الماليزي لسنة 2009 أدوار ووظائف المجلس الاستشاري الشرعي باعتباره السلطة المسؤولة عن تحديد الشريعة الإسلامية لأغراض الأعمال المالية الإسلامية التي يشرف عليها البنك وينظمها، تلعب اللجنة الاستشارية الشرعية دوراً محورياً في ضمان التطبيق المتسق لأحكام الشريعة الإسلامية من قبل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، تعمل أحكام الشريعة الصادرة عن اللجنة الاستشارية الشرعية كمرجع رئيسي للمؤسسات المالية الإسلامية لضمان الامتثال الكامل للشريعة في هيكلة المنتجات وتنفيذ أنشطتها المالية، بالإضافة إلى ذلك ينص قانون البنك المركزي الماليزي لسنة 2009

<sup>1</sup> Laldin, Mohamad Akram, and Hafas Furqani. "Islamic Financial Services Act (IFSA) 2013 and the Sharī'ah-compliance requirement of the Islamic finance industry in Malaysia." ISRA International Journal of Islamic Finance 10.1 (2018): 94-101, p 97. <https://doi.org/10.1108/IJIF-12-2017-0052>

<sup>2</sup> Annual Report 2023, Bank Negara Malaysia, p 52.

على أن المسائل الشرعية التي تُحال إلى المحكمة أو تُثار في أي إجراء تحكيمي يجب أن تُحال إلى اللجنة الاستشارية الشرعية للوضوح واليقين<sup>1</sup>.

● **جمعية المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية ماليزيا (AIBIM):** تأسست جمعية المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية في ماليزيا سنة 1995 بهدف تعزيز إنشاء وإدارة أنظمة وممارسات مصرفية إسلامية سليمة في ماليزيا، بالتعاون والتشاور مع بنك نيجارا الماليزي وغيره من الهيئات التنظيمية المحلية، تعمل AIBIM على تعزيز وتمثيل مصالح أعضائها، وتشجيع برامج التعليم والتدريب المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية، كما تعمل AIBIM على تعزيز التعليم والتدريب في الخدمات المصرفية الإسلامية كوسيلة لترقية الخبرة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، تهدف AIBIM إلى تعزيز وتمثيل مصالح الأعضاء بكل الوسائل والطرق المتوافقة مع قوانين ماليزيا وتقديم المشورة أو المساعدة للأعضاء حيثما أمكن حسب الضرورة والمناسبة<sup>2</sup>.

● **المركز الدولي للتعليم في مجال التمويل الإسلامي (INCEIF):** أعلنت حكومة ماليزيا عن تأسيس المركز الدولي للتعليم في مجال التمويل الإسلامي مارس 2006، وهو مركز دولي للتميز التعليمي في مجال التمويل الإسلامي، وقد تم إنشاؤه بهدف تنمية المواهب بما في ذلك المهنيين والمتخصصين في التمويل الإسلامي الذين هم في أمس الحاجة إليهم للحفاظ على القدرة التنافسية في السوق ومواجهة التحديات المستقبلية في صناعة التمويل الإسلامي، وقد أنشأ بنك نيجارا ماليزيا صندوق وقف بقيمة 500 مليون رينجيت ماليزي لدعم هذه المبادرة<sup>3</sup>.

● **مركز إدارة البحوث (ISRA RMC):** تأسس مركز إدارة البحوث المعروف سابقاً باسم الأكاديمية الدولية لبحوث الشريعة للتمويل الإسلامي (ISRA) في سنة 2008 من قبل بنك نيجارا الماليزي كمؤسسة بحثية متخصصة في الشريعة التطبيقية في التمويل الإسلامي، اكتسب المركز اعترافاً عالمياً كأكاديمية بحثية رائدة في صناعة التمويل الإسلامي، وحصل على العديد من الأوسمة، وقد ساهم بشكل كبير في أكثر من 200 منشور بحثي في الشريعة، بما في ذلك الكتب المدرسية والمجلات وأوراق البحث، والتي تم الرجوع إليها على نطاق واسع محلياً ودولياً<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> موقع بنك نيجارا الماليزي، تم الاطلاع في 2024/07/6 على الرابط التالي: <https://www.bnm.gov.my/shariah-advisory-council>

<sup>2</sup> موقع المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية، تم الاطلاع في 2024/06/26، على الرابط التالي: <https://urlr.me/CXsh4>

<sup>3</sup> موقع بنك نيجارا الماليزي، تم الاطلاع في 2024/07/23، على الرابط التالي: <https://urlr.me/qfK93>

<sup>4</sup> INCEIF University ,Retrieved on 19/07/2024 from: <https://inceif.edu.my/research/>

### المطلب الثالث: تحليل عوامل نجاح الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا

تعد تجربة ماليزيا في الصناعة المالية الإسلامية من أنجح التجارب في العالم، ويعود نجاحها الى العديد من العوامل والتي سنذكرها فيما يلي:

- قوة الاطار التشريعي والتنظيمي للصناعة المالية الإسلامية: توفير الاطار القانوني الشامل والمناسب لكل قطاعات المالية الاسلامية في ماليزيا(قانون المصارف الإسلامية 1983، قانون التكافل 1948 وقانون الخدمات المالية الإسلامية 2013).
- الدور الفعلي للبنك المركزي الماليزي (بنك نيجارا) في دعم الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا ومتابعة الاستراتيجيات التي تهدف الى تعزيز ماليزيا كبوابة دولية للتمويل الإسلامي.
- المؤسسات والهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية، يوجد العديد من المؤسسات التي تدعم المالية الإسلامية في ماليزيا مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والذي يسعى الى تقديم معايير جديدة او تكييف المعايير الدولية القائمة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية، والمجلس الاستشاري الشرعي الذي يعتبر السلطة المسؤولة عن ضمان التطبيق المتسق لأحكام الشريعة الإسلامية من قبل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا.
- التعليم والتدريب في مجال الصناعة المالية الإسلامية وذلك من خلال المعاهد والجامعات مثل المركز الدولي للتعليم في مجال التمويل الإسلامي (INCEIF) ومركز إدارة البحوث (ISRA RMC) .
- توافر كل مكونات الصناعة المالية الإسلامية من بنوك إسلامية ونوافذ إسلامية، شركات التأمين التكافلي، سوق رأس مال إسلامي، إصدارات صكوك، صناديق استثمار إسلامية، مؤسسات الوقف والزكاة.

### المبحث الثاني: تجربة تركيا في تطوير تطبيقات المالية الإسلامية

تعود نشأة الصناعة المالية الإسلامية في تركيا الى تأسيس اول بنك إسلامي هو بنك البركة التركي سنة 1985 وكانت تسمى البنوك الإسلامية ببيوت التمويل الخاصة بسبب النظام العلماني السائد تلك الفترة، وفي سنة 2005 تم تحويل اسم "بيوت التمويل الخاصة" إلى البنوك التشاركية وبذلك بدأت الصناعة المالية الإسلامية في النمو بإنشاء بنوك تشاركية وشركات تأمين تكافلي وإصدار صكوك إسلامية، من خلال هذا المبحث سيتم عرض التجربة التركية في مجال الصناعة المالية الإسلامية من خلال دراسة تطور تطبيقات المالية التشاركية ودورها في التنمية الاقتصادية مع تحليل عوامل نجاح هذه التجربة.

### المطلب الأول: تطور تطبيقات المالية الإسلامية وأثرها على التنمية الاقتصادية

من خلال هذا المطلب سيتم عرض تطور تطبيقات المالية الإسلامية خلال الفترة (2013-2023) في تركيا مع تحديد أثرها على التنمية الاقتصادية.

#### 1. الصيرفة الإسلامية في تركيا

تم تأسيس أول بنك إسلامي في تركيا سنة 1985 تحت اسم "بيوت التمويل الخاصة" وهو بنك البركة التركي دون الإشارة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية بسبب النظام السياسي العلماني في البلاد في ذلك الوقت<sup>1</sup>، وفي وقت لاحق تأسست شركة تابعة لبنك فيصل (بنك إسلامي نشأ في شبه الجزيرة العربية)، وتبع هذه البنوك بنك Kuvveyt Turk سنة 1989، وبعد ذلك بدأ على التوالي كل من Anadolu Finans (1991)، İhlas Finans (1995)، Asya Finans (1996)، وبينما تأسست شركة البركة تورك وفصل فينانس والكويت التركي برأس مال أجنبي، تأسست شركة أناضول وفينانس وإخلاص فينانس وآسيا فينانس برأس مال محلي<sup>2</sup>، أثرت الأزمة الاقتصادية التي حدثت في سنة 2001 سلباً على العديد من البنوك الإسلامية والتقليدية، ولهذا أعلنت شركة إخلاص للتمويل إفلاسها سنة 2001 وهرع عملاؤها لسحب أموالهم ولا يزال الآلاف منهم الذين يُطلق عليهم اسم "ضحايا إخلاص" لم يتمكنوا من استرداد أموالهم من بيت التمويل İhlas Finance<sup>3</sup>، بدأت الظروف في التحسن بعد فوز حزب العدالة والتنمية

<sup>1</sup> Zulfahmi, Devi, A., Asker, E., & Hassan R. **Participation Banks in Turkey: Issues and Proposes Strategies Based on SWOT Analysis.** International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF), (2021), 4(SI), 121-152, p 125. DOI: <https://doi.org/10.18196/ijief.v4i0.10475>

<sup>2</sup> Vatandaş, E. **Islamic Banking in Turkey: A Critical Evaluation on Deficiencies, Necessities, and Challenges,** Maruf İktisat İslam İktisadı Araştırmaları Dergisi, 1(2), (2021), 68-82, p 71.

<sup>3</sup> Durmuş, G. **Future projection of Islamic banking in Turkey: Dream or Utopia?** Trends in Business and Economics, (2023). 37(4),281-291, p 283. DoI: 10.5152/TBE.2023.23124



بالأغلبية في البرلمان التركي سنة 2002 ومنذ ذلك الحين بدأت الصيرفة الاسلامية في تركيا تشهد تطورا جديدا وتحسنا ملحوظا، أصدرت تركيا قانونها المصرفي رقم 5411 في سنة 2005 والذي أعلن تحويل اسم "بيوت التمويل الخاصة " إلى البنوك التشاركية<sup>1</sup>.

في سنة 2015، أنشأت الحكومة بنك زراعات التشاركي Ziraat Katılım ، وهو أول بنك تشاركي عمومي في محاولة لزيادة حصة الخدمات المصرفية التشاركية في هذا القطاع، وتم تأسيس بنك وقف التشاركي Vakıf Katılım في نفس السنة وتم منحه الإذن بالعمل سنة 2016، ودخل بنك تشاركي جديد عمومي آخر إلى هذا القطاع مع تأسيس بنك إيملاك التشاركي Emlak Katılım للعمل في قطاع الإسكان على وجه الخصوص<sup>2</sup>.

تحول بنك دنيا Dünya Katılım (وهو بنك تجاري تأسس سنة 1984) الى بنك تشاركي بعد الموافقة من قبل هيئة التنظيم والرقابة المصرفية بتاريخ 23 نوفمبر 2023 بموجب القرار رقم 10729 وقد دخل هذا القرار حيز التنفيذ فور نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 نوفمبر 2023 بإصدارها رقم 32383<sup>3</sup>.

تم نشر اللائحة الخاصة بمبادئ تشغيل البنوك الرقمية والخدمات المصرفية النموذجية في نهاية عام 2021، ومن خلال اللائحة سمحت هيئة التنظيم والإشراف المصرفي (BRSA) بإنشاء بنوك رقمية تشاركية جديدة 2022، ويهدف إدراج هذه البنوك التشاركية في النظام إلى زيادة الحصة السوقية للبنوك التشاركية في القطاع المصرفي التركي وتوسيع نطاق الشمول المالي من خلال تنوع المنتجات والخدمات وقنوات العملاء والتوزيع<sup>4</sup>.

بالإضافة الى بنك دنيا التشاركي تأسس ايضا بنكين رقميين سنة 2023، الأول هو بنك حياة التشاركي HAYAT FİNANS KATILIM هو أول بنك رقمي تأسس في تركيا من قبل شركة حياة القابضة<sup>5</sup>، والثاني هو بنك توم الرقمي التشاركي T.O.M. KATILIM تأسس في 31 مارس 2023 يقدم منتجات رقمية 100% للعملاء.

<sup>1</sup> Zulfahmi, Devi, A., Asker, E., & Hassan R. op-cit, p 125.

<sup>2</sup> Participation Banks Report, p 63.

<sup>3</sup> انظر: <https://dunyakatilim.com.tr/en/about-us/about-dunya-katilim>

<sup>4</sup> Participation Banks Association of Türkiye, 2022, p 68.

<sup>5</sup> انظر: <https://www.hayatfinans.com.tr/discover-us>

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

### الجدول(4-30): تطور المالية الإسلامية في تركيا

1983: انشاء بيوت التمويل الخاصة (Special Finance Houses (SFHs).
1999: أصبحت بيوت التمويل الخاصة تخضع لنفس الاطار التنظيمي مع البنوك التقليدية.
2005: تحويل بيوت التمويل الخاصة الى بنوك تشاركية Participation Banks بموجب قانون البنوك رقم 5411.
2009: تأسيس أول شركة تأمين تكافلي.
2010: صدور بيان شهادات الايجار (الصكوك). أول اصدار للصكوك الخاصة.
2011: ادخال المؤشر الإسلامي (مؤشر المشاركة) الى بورصة إسطنبول للأوراق المالية. تأسيس أول شركة إسلامية للمعاشات.
2012: تعديل قانون تنظيم المالية العامة وإدارة الديون لتمكين الخزينة التركية من اصدار الصكوك. تم ادراج البنود المتعلقة بالصكوك في قانون أسواق راس المال الجديد.
2015: تأسيس بنك زراعات التشاركي (بنك عمومي).
2016: تأسيس بنك وقف التشاركي (بنك عمومي).
2017: صدرت اللائحة التنظيمية بشأن مبادئ وإجراءات عمل التأمين التكافلي في الجريدة الرسمية.
2018: تم استحداث الهيئة الاستشارية الشرعية المركزية التابعة للهيئة العامة للرقابة الشرعية.
2019: تأسيس بنك إملاك التشاركي (بنك عمومي). أصدرت هيئة الرقابة العامة للمحاسبة والمراجعة العامة معياراً أخلاقياً واحداً و6 معايير تدقيق الحسابات بدون فوائد استناداً إلى معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية العامة. المادة ذات الصلة في قانون المالية العامة وإدارة الدين العام، والتي تشكل الأساس القانوني لإصدار الخزينة التركية للصكوك، تم تعديلها لتعزيز الإطار العام لهيكل الصكوك.

Source: Okur, Kayhan Refik, and Saim Kayadibi. "Taxation Of Sukuk In Turkey: As An Alternative Financial Product." Journal of Islamic Economics and Philanthropy 6.1 (2023), p 47.

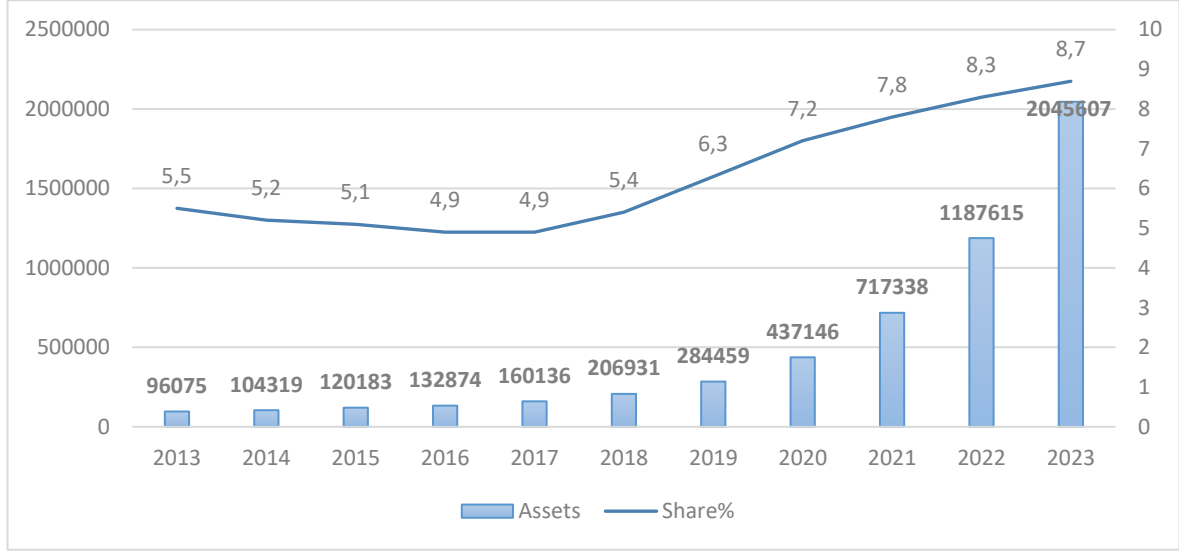
➤ شهدت أصول البنوك التشاركية التركية نمو متسارع خلال السنوات السابقة، ارتفع حجم الأصول سنة 2023 الى 2046507 مليون ليرة تركية بعدما كان حجمها يقدر بـ 96075 مليون ليرة تركية سنة 2013، كما ارتفعت نسبة مساهمة أصول البنوك التشاركية التركية من اجمالي أصول القطاع المصرفي

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

الى 8,7% سنة 2023 بعدما كانت هذه النسبة تقدر ب 5,5% سنة 2013، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل(4-35):** تطور اجمالي أصول البنوك التشاركية في تركيا خلال الفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون ليرة تركية



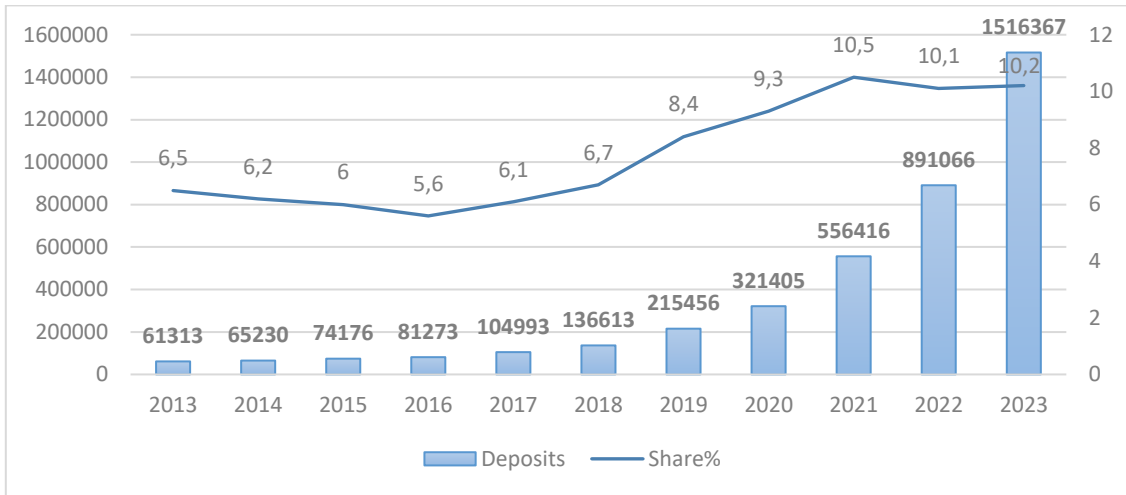
**Source:** Participation Banks Association of Türkiye, 2023, p 5.

➤ ارتفعت اجمالي ودائع البنوك التشاركية في تركيا الى 1516367 مليون ليرة تركية سنة 2023 في حين كانت قيمتها سنة 2013 تقدر ب 61313 مليون ليرة تركية، ويدل هذا النمو في الودائع خلال الفترة (2013-2023) أن البنوك التشاركية التركية تعمل على جذب واستقطاب المودعين، كما بلغت نسبة ودائع البنوك التشاركية من اجمالي ودائع القطاع المصرفي التركي 10,2% سنة 2023 بعدما كانت هذه النسبة سنة 2013 تقدر ب 6,5%، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل(4-36):** تطور اجمالي ودائع البنوك التشاركية التركية خلال الفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون ليرة تركية

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

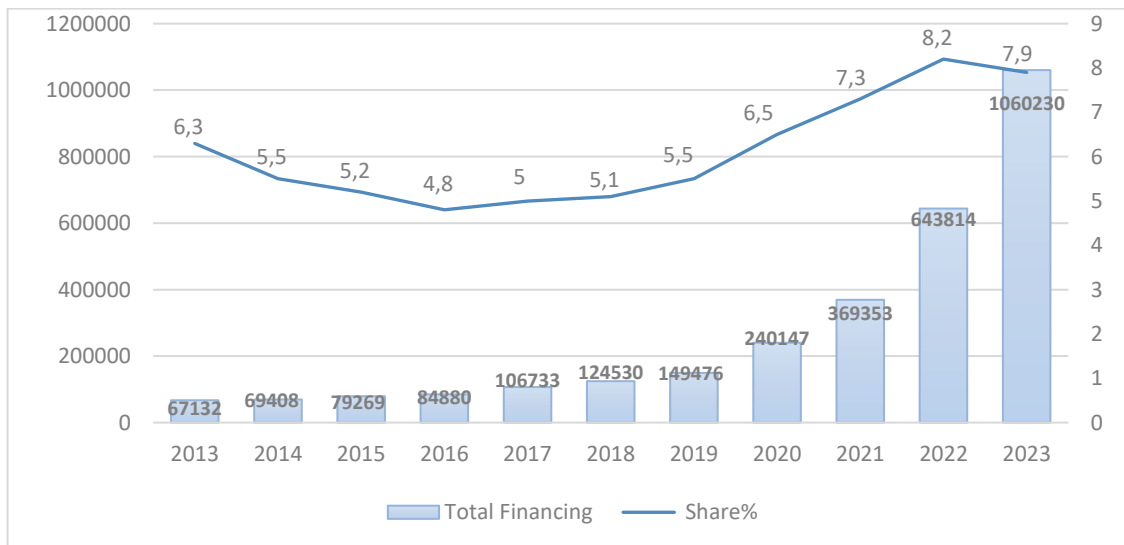


Source: Participation Banks Association of Türkiye, 2023, p 5.

➤ شهد حجم التمويلات التي تقدمها البنوك الإسلامية التركية ارتفاع مستمر خلال الفترة (2013-2023) حيث بلغ حجم التمويلات 1060230 مليون ليرة تركية سنة 2023 في حين كانت تقدر بـ 67132 مليون ليرة تركية سنة 2013، كما قدرت نسبة التمويلات الإسلامية من إجمالي قروض القطاع المصرفي التركي بـ 6,3% سنة 2013 وارتفعت هذه النسبة إلى 7,9% سنة 2023، وهذا يؤكد أن البنوك الإسلامية في تركيا تعمل على توفير وتقديم منتجات مالية إسلامية متنوعة للمؤسسات والأفراد وتلبي احتياجاتهم.

الشكل (4-37): تطور إجمالي التمويلات في البنوك الإسلامية التركية خلال الفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون ليرة تركية



Source: Participation Banks Association of Türkiye, 2023, p 13.

الجدول(4-31): تطور عدد الفروع والموظفين في المصارف الاسلامية التركية خلال الفترة (2013-2023)  
(2023)

عدد الموظفين	عدد الفروع	عدد البنوك الإسلامية	السنوات
16 763	961	3	2013
16 280	986	3	2014
16 554	1 076	4	2015
14 465	956	5	2016
15 029	1 029	5	2017
15 654	1 120	5	2018
16 040	1 176	6	2019
16 848	1 250	6	2020
17 147	1 307	6	2021
17 868	1 375	6	2022
19 728	1 454	9	2023

Source: Islamic Financial Services Board Data Base.

يمثل الجدول تطور عدد البنوك الإسلامية وفروعها وموظفيها في تركيا خلال الفترة (2013-2023)، نلاحظ أن عدد البنوك الإسلامية سنة 2013 قدر بـ 3 بنوك إسلامية والتي تتمثل في بنك البركة التركي، بنك الكويت التركي، بنك تركيا فايننس ، وقدر عدد فروعها 961 فرع على التراب التركي وبلغ عدد موظفيها 16763 موظف، وفي سنة 2015 تأسس بنك اخر وهو بنك زراعات، وأصبح عدد البنوك الإسلامية 5 بنوك وذلك بدخول وقف كاتيليم للعمل سنة 2016، كما تأسس أيضا البنك السادس وهو بنك أملاك

كاتيليم سنة 2019، وتميزت سنة 2023 بتأسيس ثلاثة بنوك جديدة والمتمثلة في بنك دنيا التشاركي وبنكين رقميين وهما بنك حياة التشاركي وبنك توم التشاركي وبلغ عدد فروع البنوك الإسلامية 1454 فرع سنة 2023 بلغ عدد الموظفين 19728 موظف سنة 2023.

➤ تعمل البنوك الإسلامية التركية على تعزيز الشمول المالي في تركيا من خلال توفير عدد كبير من البنوك الإسلامية وفروعها ليتمكن أكبر عدد من الأفراد من الوصول الى الخدمات المالية الإسلامية، إضافة توفير الخدمات المالية الإسلامية للأفراد الذين يرفضون التعامل مع المؤسسات المالية التقليدية لأسباب دينية.

يساهم النظام المصرفي الإسلامي في منح التمويل للعديد من القطاعات الاقتصادية في تركيا، استفاد قطاع الزراعة والصيد والغابات من تمويل قدره 1165974 ألف ليرة تركية سنة 2013 ليرتفع هذا المبلغ الى 14782861 ألف ليرة تركية سنة 2023، كما تم تمويل قطاع التعدين واستغلال المحاجر بـ 1778360 ألف ليرة تركية سنة 2013 و بـ 17581790 ألف ليرة تركية سنة 2023، ارتفعت قيمة التمويلات المقدمة لقطاع التصنيع الى 294634185 ألف ليرة تركية سنة 2023 في حين كانت قيمة التمويلات الممنوحة سنة 2013 تقدر بـ 16454906 ألف ليرة تركية، تم تمويل قطاع الغاز والكهرباء والموارد المائية بـ 1818831 ألف ليرة تركية سنة 2013 وارتفع هذا المبلغ الى 31478166 ألف ليرة تركية سنة 2023، منحت البنوك التشاركية لقطاع البناء مبلغ قدره 98156476 ألف ليرة تركية سنة 2023 بعدما كان يقدر بـ 10079590 ألف ليرة تركية سنة 2013، استفاد أيضا قطاع تجارة الجملة والتجزئة من تمويل قدره 11740070 ألف ليرة تركية سنة 2013 ليرتفع هذا المبلغ الى 203811129 ألف ليرة تركية سنة 2023، تم تمويل قطاع الفنادق والمطاعم بمبلغ قدره 715566 ألف ليرة تركية سنة 2013 ليرتفع هذا المبلغ الى 8804888 ألف ليرة تركية سنة 2023، كما منحت البنوك التشاركية تمويل قدره 36623849 ألف ليرة تركية سنة 2023 لقطاع النقل والتخزين والاتصالات في حين كان مبلغ التمويل يقدر بـ 1887083 ألف ليرة تركية سنة 2013، استفاد قطاع الأنشطة المالية والتأمينية بتمويل من طرف البنوك التشاركية قدره 1154343 ألف ليرة تركية سنة 2013 ليرتفع هذا المبلغ الى 21278829 ألف ليرة تركية سنة 2023، ساهمت البنوك التشاركية أيضا في تمويل قطاع العقارات والأنشطة المالية بمبلغ قدره 1213856 ألف ليرة تركية سنة 2013 ليرتفع الى 42389468 ألف ليرة تركية سنة 2023، كما تم

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

تمويل قطاع مؤسسات الدفاع والإدارة العامة والضمان الاجتماعي بـ 16483418 ألف ليرة تركية سنة 2023 بعدما كان مبلغ التمويل يقدر بـ 30861 ألف ليرة تركية سنة 2013، كما استفاد قطاعي الصحة والتعليم من تمويل يقدر بـ 4876994 ألف ليرة تركية سنة 2023 وفي حين كان حجم التمويل يقدر بـ 240 387 ألف ليرة تركية سنة 2013، إضافة الى ذلك قامت البنوك التشاركية التركية بمنح التمويل لقطاعات أخرى وبلغت قيمة تمويلها 115433986 ألف ليرة تركية سنة 2023، والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول (4-32): مساهمة النظام المصرفي الإسلامي في تمويلات القطاعات الاقتصادية في تركيا خلال الفترة (2013-2023)**

الوحدة: الاف الليرة التركية

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
14782861	9553629	3963523	3706146	2079025	1561882	1121546	771148	1025423	879320	1165974	الزراعة والصيد والغابات
17581790	13146374	7526190	5627355	3020302	2208090	1558799	1202369	1544142	1033832	1778360	التعدين واستغلال المحاجر
294634185	182224672	94860265	70945879	41791507	34523502	28509227	20525349	17868947	16413192	16454906	التصنيع
31478166	26319466	18562334	8067198	6456748	5137204	3779868	2425419	2366752	1850012	1818831	الكهرباء والغاز والموارد المائية
98156476	71790502	49629517	35321391	25083057	21039356	17522636	13916087	13093572	11667698	10079590	البناء
203811129	127830136	75132511	41204709	27589266	22263143	20416593	16248295	16193916	13369476	11740070	تجارة الجملة والتجزئة
8804888	4358778	3373826	1958726	1347420	1161835	1050322	1129990	809089	728740	715566	الفنادق والمطاعم

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

36623849	28526871	17490946	8478543	4738022	3377315	2377847	2179343	1814550	1592486	1887083	النقل والتخزين والاتصالات
21278829	9027095	8249042	3526757	1815581	2494109	2209975	1529490	1142395	838669	1154343	الأنشطة المالية والتأمينية
42389468	30017487	18063419	8890720	7160818	4323702	3484335	2456794	2170016	1640448	1213856	العقارات والأنشطة التجارية
16483418	10062893	5001439	3602471	858487	501703	196538	96425	32540	30096	30861	مؤسسات الدفاع والإدارة العامة والضمان الاجتماعي
4876994	2816100	1795215	1 758 109	1 560 018	1 557 878	1 042 481	797 911	974 865	1 040 151	1 240 387	التعليم والصحة
115433986	71643581	43353422	37 923 270	<b>20 431 937</b>	<b>17 383 459</b>	<b>17 709 683</b>	<b>15 853 151</b>	<b>17 310 661</b>	<b>16 146 117</b>	15 250 588	قطاعات أخرى

**Source:** Banking Regulation and Supervision Agency, Banking Sector Data, Monthly Banking Sector Data.

➤ ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن النظام المصرفي التشاركي التركي يساهم في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية، فالبنوك التشاركية في تركيا تقدم التمويل لـ (قطاع الزراعة والصيد والغابات، قطاع التعدين، قطاع الكهرباء والغاز، قطاع التصنيع، قطاع النقل، قطاع الفنادق، قطاع التأمين والأنشطة المالية، قطاع العقارات، قطاع التعليم والصحة...) وأن قطاع تجارة الجملة والتجزئة يحظى بالنسبة الأكبر من التمويلات.

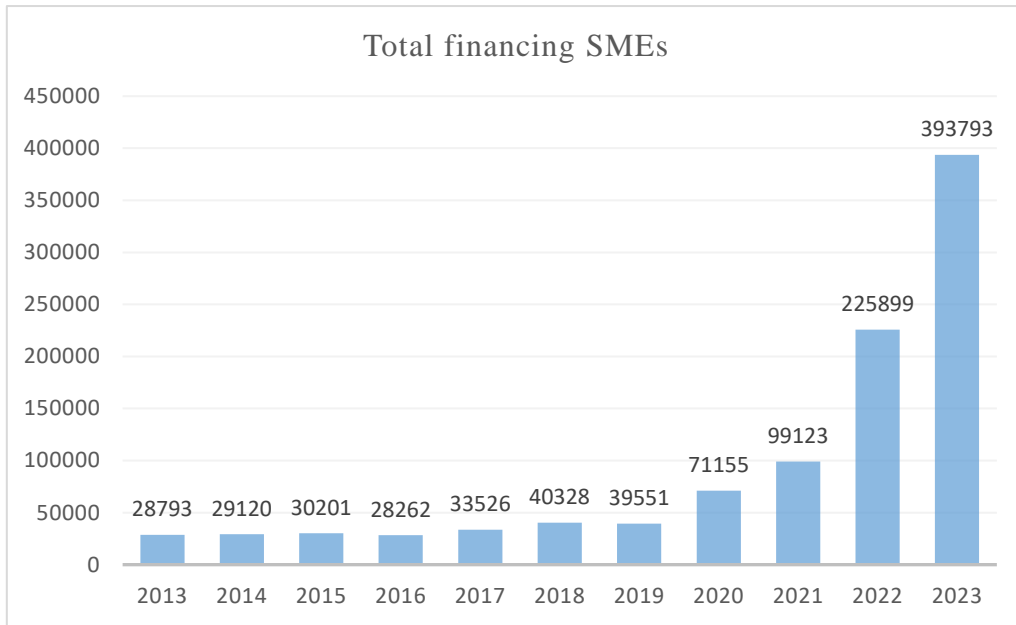
➤ واصلت البنوك التشاركية تقديم الدعم التمويلي النقدي وغير النقدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تلعب دورًا مهمًا في زيادة فرص العمل والإنتاج في تركيا، ومن خلال العمل الذي تقوم به في هذا الاتجاه تهدف البنوك التشاركية إلى المساهمة نحو تخفيف الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة



والمتوسطة في الحصول على التمويل حتى تتمكن من إضافة قيمة إلى الاقتصاد التركي، وبلغ إجمالي العملاء (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) لدى البنوك التشاركية 161180 عميلاً حتى ديسمبر 2022<sup>1</sup>.

الشكل (4-38): مساهمة البنوك الإسلامية التركية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون ليرة تركية



Source: Banking Regulation and Supervision Agency, Banking Sector Data, Monthly Banking Sector Data.

يبين الشكل مساهمة البنوك الإسلامية التركية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2013-2023)، ومن خلاله نلاحظ نمو مستمر في إجمالي التمويلات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خلال الفترة (2013-2019) كان النمو بطيء وارتفعت إجمالي التمويلات من 28793 مليون ليرة تركية سنة 2013 إلى 39551 مليون ليرة تركية سنة 2019، أما خلال الفترة (2020-2023) فنلاحظ أن النمو كان متسارع وبلغ إجمالي التمويلات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

<sup>1</sup> Participation Banks sector Report 2022, Participation Banks Association of Türkiye, P 67.

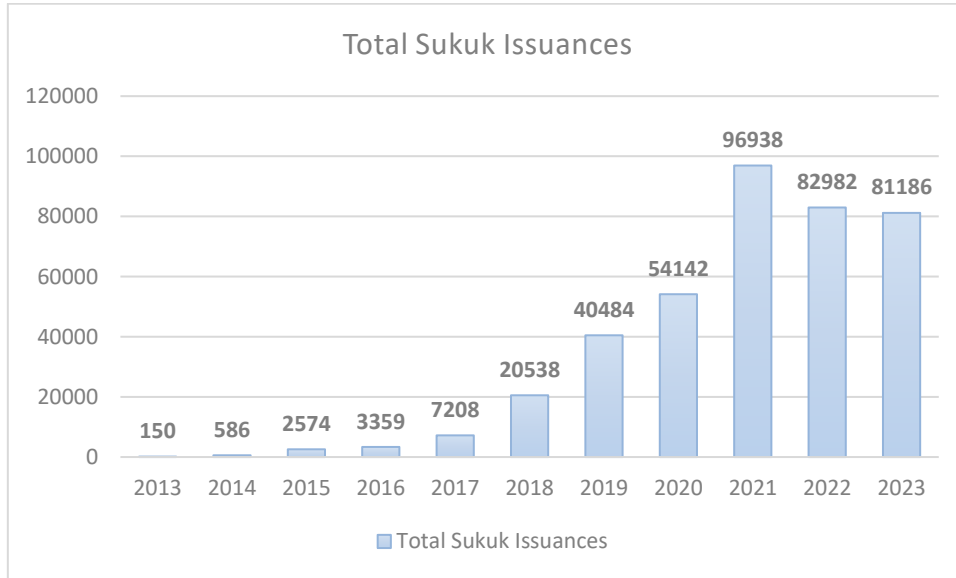
393793 مليون ليرة تركية سنة 2023، وهذا يوضح دور البنوك الإسلامية ومساهمتها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

## 2. تطور الصكوك في تركيا

كان أول نظام بشأن الصكوك في تركيا عبارة عن بيان صادر عن مجلس أسواق رأس المال (CMB) في سنة 2010، وعلى الرغم من أنه كان محاولة مهمة لفتح الطريق لإصدارات الصكوك، إلا أن نطاقه الضيق (جنبًا إلى جنب مع عدم المساواة الضريبية حتى سنة 2011) كان له تأثير معيق على تقدم سوق الصكوك في تركيا، استند نظام سنة 2010 بشكل أساسي على لائحة جديدة تسمح بإصدار خمسة أنواع مختلفة للصكوك بالإضافة إلى الأنواع الهجينة، فإن المصطلح المستخدم للصكوك باللغة التركية هو kira sertifikası (شهادة الإيجار)<sup>1</sup>.

الشكل (4-39): حجم إصدارات الصكوك في تركيا خلال الفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون ليرة تركية



Source: Participation Banks Association of Türkiye, 2023, p 13.

يمثل الشكل تطور قيمة إصدارات الصكوك في تركيا خلال الفترة (2013-2023)، نلاحظ أن قيمة إصدارات الصكوك بلغت 81186 مليون ليرة تركية سنة 2023 بعدما كانت تقدر بـ 150 مليون ليرة تركية

<sup>1</sup> Turkish Sukuk Regulation, Gurulkan Çakır Avukatlık Ortaklığı 2017, P 1.

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

سنة 2013، كما نلاحظ أن أعلى قيمة بلغت إصدارات الصكوك كانت سنة 2021 وقدرت قيمتها بـ 96938 مليون ليرة تركية.

**الجدول (4-33):** حجم وعدد إصدارات الصكوك حسب العقود الإسلامية في تركيا خلال الفترة (2021-2019)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2021		2020		2019		أنواع الصكوك
عدد الصكوك	قيمة الصكوك	عدد الصكوك	قيمة الصكوك	عدد الصكوك	قيمة الصكوك	
3	702,688702	2	940,715853	10	1699,502650	الاجارة
3	22,466861	3	18,169582	6	71,428571	المرابحة
4	9,964053	-	-	-	-	المشاركة
105	2157,023529	78	2258,562314	56	2157,023529	الوكالة
1	449,33722	1	8,075370	2	33,613445	اخرى

Source: Islamic Financial Services Board.

يمثل الجدول حجم إصدارات الصكوك حسب العقود الإسلامية في تركيا خلال الفترة (2021-2019)، حيث نلاحظ أن قيمة صكوك الاجارة المصدرة بلغت 1699,502 مليون دولار أمريكي سنة 2019 وانخفضت قيمتها سنة 2021 وقدرت بـ 702,688 مليون دولار أمريكي وبلغ عددها 10 صكوك سنة 2019 و3 صكوك سنة 2021، بالنسبة لصكوك المربحة المصدرة بلغت قيمتها 71,428 مليون دولار أمريكي سنة 2019 لتتخفض هذه القيمة الى 22,466 مليون دولار أمريكي سنة 2021 وبلغ عددها 6 صكوك سنة 2019 و3 صكوك سنة 2021، ولم يتم اصدار صكوك المشاركة سنتي 2019 و2020 أما في سنة 2021 فبلغ حجم إصدارات صكوك المشاركة 9,964 مليون دولار أمريكي وبلغ عددها 4 صكوك، وتمثل صكوك الوكالة أكبر قيمة من إصدارات الصكوك في تركيا خلال الفترة (2021-2019)

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

حيث بلغت قيمتها 2157,023 مليون دولار أمريكي سنة 2021 وبلغ عددها 105، اضافة الى ذلك بلغ حجم اصدارات صكوك أخرى 449,337 مليون دولار أمريكي سنة 2021.

➤ يتضح من خلال ما سبق أن أكثر انواع الصكوك اصدارا في تركيا هي صكوك الوكالة، كما يتم اصدار أنواع أخرى من الصكوك كصكوك الاجارة وصكوك المرابحة وصكوك المشاركة اضافة الى الصكوك الهجينة.

➤ تساهم الصكوك الإسلامية في تركيا في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية، بلغت نسبة تمويل الأنشطة المالية والتأمينية %54,98 سنة 2019 لترتفع هذه النسبة الى %72,22 سنة 2021 وهو القطاع الذي يتميز بأكبر نسبة من التمويل بالصكوك الإسلامية في تركيا، ليأتي بعده قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي بنسبة تمويل قدرت بـ %42,90 سنة 2019 ولكن انخفضت هذه النسبة لتصل الى 26,83 سنة 2021، وتم تمويل قطاع الطاقة والمرافق بنسبة %0,64 سنة 2019 و%0,38 سنة 2021، واستفاد قطاع تجارة الجملة والتجزئة والخدمات الغذائية بنسبة تمويل قدرها %0,85 سنة 2019 و%0,29 سنة 2021، كما تم تمويل قطاع النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات بـ %0,64 سنة 2019 وبنسبة %0,29 سنة 2021 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول(4-34):** مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل القطاعات الاقتصادية في تركيا من(2019-

(2021

2021		2020		2019		القطاعات الاقتصادية
%	قيمة الصكوك	%	قيمة الصكوك	%	قيمة الصكوك	
0,38	10000000	0,15	4710632	0,64	25210084	الطاقة والمرافق
0,29	7488953	0,25	8075370	0,85	33613445	تجارة الجملة والتجزئة والخدمات الغذائية

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

0,29	7488953	0,52	16823687	0,64	25210084	النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات
72,22	1891286752	69,92	2255197577	54,98	2178031932	الانشطة المالية والتأمينية
26,83	702688702	29,16	940715853	42,90	1699502650	الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي

Source: Islamic Financial Services Board.

➤ وتجدر الإشارة الى أن العديد من القطاعات الاقتصادية في تركيا يتم تمويلها بإصدار الصكوك الإسلامية وأهمها القطاع المالي وقطاع التأمين اللذان يحظيان بالنسبة الأكبر من التمويلات، ويليه قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي وهو أيضا يحظى بنسبة معتبرة من التمويل، وتأتي بعده القطاعات التي تمول بنسب ضئيلة كقطاع النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات وكذلك قطاع الطاقة والمرافق.

### 3. صناديق الاستثمار الإسلامية

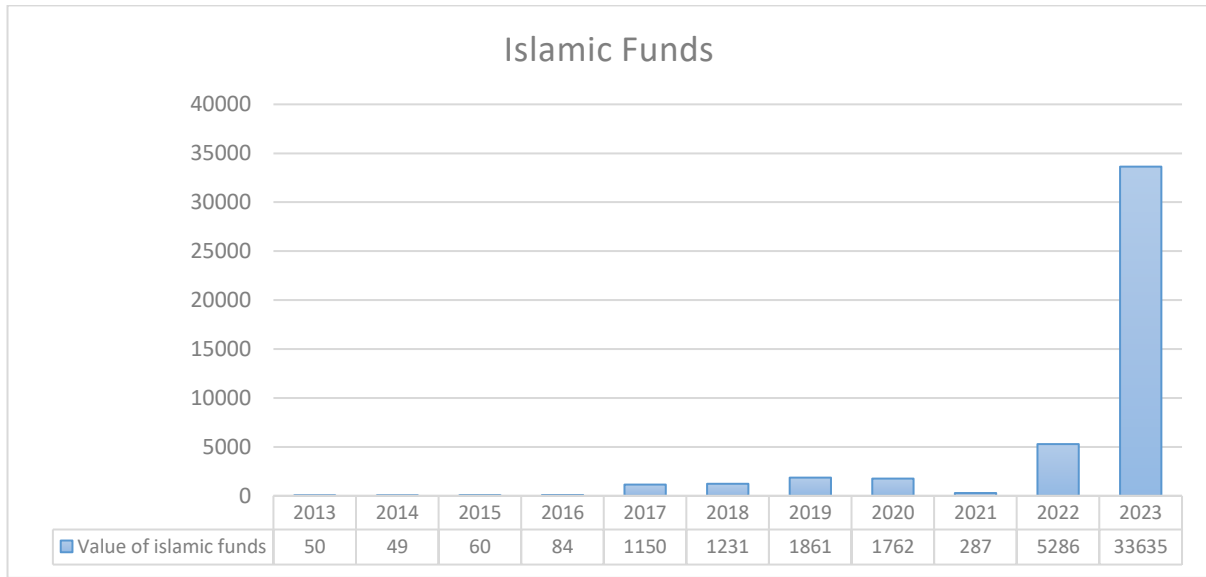
احتلت تركيا المرتبة الرابعة عالميا من حيث قيمة صناديق الاستثمار الإسلامية سنة 2022<sup>1</sup>، ارتفعت قيمة صناديق الاستثمار الإسلامية الى 33635 مليون ليرة تركية سنة 2023 بعدما كانت قيمتها تقدر بـ 50 مليون ليرة تركية سنة 2013 وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (4-40): قيمة صناديق الاستثمار الإسلامية في تركيا خلال الفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون ليرة تركية

<sup>1</sup> ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023, p 51

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر



**Source:** Banking Regulation and Supervision Agency, Banking Sector Data, Monthly Banking Sector Data.

### 4. التأمين التكافلي في تركيا

بدأ نشاط التأمين التشاركي (التكافلي) في تركيا سنة 2009 وذلك بتأسيس أول شركة تأمين تكافلي وهي شركة Neova Sigorta في 16 ديسمبر 2009، وهي أول شركة تعمل وفقا لإجراءات التأمين التشاركي<sup>1</sup>.

الجدول (4-35): تطور إجمالي اشتراكات التأمين التكافلي في تركيا خلال الفترة (2014-2022)

الوحدة: مليون ليرة تركية

السنوات	اشترابات قطاع التأمين	نسبة النمو %	اشترابات قطاع التأمين التكافلي	نسبة النمو %	اشترابات التأمين التكافلي من إجمالي اشترابات قطاع التأمين %
2014	25776	-	383	-	1,5

<sup>1</sup> Shibu, Adem Aman, and Monzer Kahf. "Development of takaful industry in Turkey: challenges and prospects." Journal of Islamic Economics 2.2 (2022): 48-66, p 52.

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

1,7	38,9	533	19,4	30773	2015
2,6	96,1	1045	30,6	40191	2016
2,8	25,8	1315	14,9	46181	2017
4,1	69,6	2231	18,3	54653	2018
5	54	3436	26,7	69242	2019
5,2	24,2	4267	19,3	82575	2020
5,2	28,1	5468	27,5	105307	2021
5,1	120	12054	123	234998	2022

**Source:** Insurance Association of Turkey 2022 Participation-Based Insurance and Private Pension Sector Report, p 8.

يمثل الجدول تطور إجمالي اشتراكات التأمين التكافلي (التشاركي) في تركيا خلال الفترة (2014-2022)، بلغت إجمالي اشتراكات قطاع التأمين 25776 مليون ليرة تركية في سنة 2014 لترتفع هذه الاشتراكات في سنة 2022 بنسبة 123% وقدرت بـ 234998 مليون ليرة تركية، اشتراكات التأمين التشاركي هي الأخرى عرفت ارتفاعا كبيرا سنة 2022 وبنسبة 120% وقدرت قيمتها 12054 مليون ليرة تركية في حين كانت قيمتها سنة 2014 تقدر بـ 383 مليون ليرة تركية، كما أن نسبة اشتراكات التأمين التكافلي من إجمالي اشتراكات قطاع التأمين ارتفعت الى 5,1% سنة 2022 بعدما كانت تقدر بـ 1,5% سنة 2014. من خلال ما سبق تبين أن التأمين التشاركي في تركيا يشكل 5% من إجمالي اشتراكات قطاع التأمين ككل، كما أن قيمة اشتراكات التأمين التشاركي شهدت ارتفاعا خلال الفترة (2014-2022) وهو يبين دور الحكومة التركية في دعم قطاع التأمين التكافلي وتوجه الافراد الى هذا القطاع لما يوفره من منتجات متنوعة وملائمة لاحتياجات المواطن التركي.

➤ يتواجد بتركيا 4 شركات تأمين تشاركي، تستحوذ شركة التأمين التكافلي **Neova Katılm Sigorta** على أكبر نسبة من الاشتراكات في قطاع التأمين التكافلي في تركيا والتي تقدر بـ 47% سنة 2022، وتأتي بعدها شركة **Bereket Sigorta AŞ** والتي تشكل 40% من إجمالي اشتراكات قطاع التأمين التكافلي، وتمثل اشتراكات شركة **Bereket Emeklilik ve Hayat AŞ** 5% من إجمالي اشتراكات قطاع التأمين التكافلي، وتشكل شركة **Katılm Emeklilik ve Hayat AŞ** 3% من إجمالي

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

اشتركات قطاع التأمين التكافلي سنة 2022، كما كان يتواجد في تركيا 8 نوافذ للتأمين التكافلي لدى شركات تأمين تقليدي سنة 2021 ولكن تماشيًا مع لائحة أنشطة التأمين والمعاشات التقاعدية الخاصة ضمن إطار مبادئ المشاركة والتي تم نشرها في سنة 2020 سيتوقف نظام النوافذ عن العمل بحلول نهاية سنة 2021<sup>1</sup>، وعلى أن تبدأ أنشطتها الكاملة من خلال نظام جديد بالترخيص أو الاستحواذ<sup>2</sup>، ولهذا في سنة 2022 تحولت 5 نوافذ لتعمل في اطار شركة تأمين تكافلي وتم توقيف نشاط 3 نوافذ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(4-36): اشتركات شركات التأمين التكافلي في تركيا 2021 و2022

التغير %	2021		2022		نوع الشركة	اسم الشركة
	%	اجمالي الاشتركات	%	اجمالي الاشتركات		
115%	48%	2648372	47%	5693771	شركة تأمين تكافلي	Neova Katılım Sigorta AŞ
134%	38%	2080840	40%	4868781	شركة تأمين تكافلي	Bereket Sigorta AŞ
99%	6%	303231	5%	604216	شركة تأمين تكافلي	Bereket Emeklilik ve Hayat AŞ
106%	3%	166247	3%	340462	شركة تأمين تكافلي	Katılım Emeklilik ve Hayat AŞ
401%	1%	63780	3%	319835	نافذة/تحويل	HDI Sigorta AŞ
114%	1%	63243	1%	135045	نافذة/تحويل	Turkey Insurance Co
425%	1%	32488	1%	79271	نافذة/تحويل	Türkiye Hayat ve Emeklilik AŞ
-	0%	2448	0%	12847	نافذة/تحويل	Doga Insurance Co
-	0%	193	0%	0	نشاط موقوف	Unico Sigorta AŞ
-	1%	69813	0%	0	نشاط موقوف	Bereket Katılım Sigorta AŞ

<sup>1</sup> Participation Finance Strategy Document (2022-2025), p 76.

<sup>2</sup> Insurance Association of Turkey Annual Report 2021, p 65.



## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

-	1%	38063	0%	0	تحويل	Bereket Katılm Hayat AŞ
-	0%	137	0%	-157	نشاط موقف	Groupama Hayat AŞ
120%	100%	5468861	100%	12054074		اجمالي

Source: Insurance Association of Turkey 2022 Participation-Based Insurance and Private Pension Sector Report, p 9.

### 5. الزكاة في تركيا:

تعتبر الزكاة في تركيا كأداة للحماية الاجتماعية للفقراء والمحتاجين، على سبيل المثال في الإمبراطورية العثمانية، كانت الشريعة الإسلامية (التكليف الشرعي) سائدة على القانون العرفي، وبطبيعة الحال لعبت الزكاة دوراً أساسياً تحت مظلة الضمان الاجتماعي في الدولة العثمانية، لقد تم قبول ممارسة الزكاة كضريبة على أساس مبدأ أن الدولة كانت وصية على الأفراد ولذلك يمكنها جمع الزكاة، ألهمت الممارسة الناجحة للزكاة في عهد العثمانيين، لاقتراح أنه يمكن اعتبار الدولة العثمانية نموذجاً يحتذى به لتركيا والدول الأخرى لممارسة الزكاة تحت مفهوم الضريبة بعد استكمال اللوائح ذات الصلة بالضرورة<sup>1</sup>، ان الزكاة متجذرة بعمق في ثقافة المجتمع التركي وذلك لأن المسلمون هناك يشكلون الأغلبية بنسبة 97% من إجمالي السكان، تم تصنيف جمعية The Turkish Aeronautical Association (التي تأسست سنة 1925) كمنظمة غير ربحية يمكن للمواطنين استخدامها لدفع الزكاة، كما ظهرت منظمات مدنية أخرى لجمع الزكاة وتوزيعها وأصبحت الزكاة في تركيا مصدراً مهماً جداً لتمويل المنظمات الخيرية غير الحكومية والمجتمع المدني، كما أصبحت دفعات الزكاة طوعية هناك أيضاً خيارات مختلفة لدفعها للشعب التركي، بما في ذلك من خلال المجتمعات والمؤسسات الخيرية مثل الهلال الأحمر<sup>2</sup>، المؤسسة الدينية التركية Türkiye Diyanet Vakfi المشار إليها فيما بعد بـ TDV والتي تأسست سنة 1975، تقوم بتسليم الزكاة للفقراء والمحتاجين، تعد الزكاة جزءاً من مجموعة التبرعات التي تقدمها TDV ، وتقوم TDV بجمع التبرعات عبر الإنترنت والرسائل النصية القصيرة على مدار السنة، تقوم مؤسسة TDV بتوزيعها على الأشخاص المحتاجين على

<sup>1</sup> Khan, Foyasal, and Nurgül Servinc. "Role of Zakat in Strengthening Social Protection during COVID-19 and beyond: An Evidence from Bangladesh and Turkey." *The Proceeding*. 2021, p 171.

<sup>2</sup> Ramadhan, Muhammad, Melani Azzahra Nur, and Maryam Batubara. "Zakat Management in Turkey and Indonesia" *Journal of Accounting Research, Utility Finance and Digital Assets* 2.3 (2024): 894-898, p 895.

شكل أموال نقدية وبطاقات تسوق وطرود غذائية وطعام للإفطار في شهر رمضان، في تركيا يتم استخدام الزكاة للاستجابة لبرامج الكوارث، وتوفير الدعم الصحي والتعليمي<sup>1</sup>.

الزكاة في تركيا تطوعية، حيث لا تجبر الدولة المواطنين على إخراج الزكاة، تعتبر الزكاة في تركيا بمثابة خصم ضريبي ومع ذلك نظرًا لأن تركيا كانت خاضعة لسيطرة العثمانية في السابق، لم يتم العثور على مصطلح الزكاة كخصم ضريبي بشكل واضح، في الأنظمة المتعلقة بالاستثناءات الضريبية أو التخفيضات الضريبية، يتم العثور على مصطلح التبرع كخصم ضريبي وفي هذا الصدد تدخل الزكاة في فئة التبرعات أو المساهمات، في تركيا لا تشارك الحكومة في إدارة الزكاة حتى على مستوى رئاسة الشؤون الدينية أي لا توجد وحدة خاصة لإدارة الزكاة<sup>2</sup>.

ويجدر الإشارة الى أن الزكاة في تركيا تطوعية، ولا تتدخل فيها الحكومة التركية بهيئاتها بل تديرها مؤسسات وجمعيات غير ربحية، كما أنه لا يوجد نص قانوني ترد فيه الزكاة بل تم ذكرها على أساس أنها تبرع.

## 6. مؤسسات الوقف في تركيا:

انتشرت الأوقاف في تركيا في عهد الدولة العثمانية وبعدها، ولهذا تم تأسيس هيئة متخصصة في تسييرها طبقا للأحكام الفقهية وبهدف تجسيد إدارة مثلى للممتلكات الوقفية وحماية الآثار الوقفية التي لها قيمة تاريخية ومعمارية وكذا ضمان استمراريتها في العطاء، تم تأسيس المديرية العامة للأوقاف سنة 1924 لتصبح اليوم تابعة لوزارة السياحة والثقافة، تتولى المديرية العامة للأوقاف تسيير كل الشؤون المتعلقة بالحفاظ على التراث الوقفي، الإعانة والمساعدات الاجتماعية، خدمات الطباعة والنشر، خدمات التعليم تقديم منح للتلاميذ والطلبة، الخدمات الصحية، الترميم والبناء... وغيرها<sup>3</sup>، وفيما يلي أهم المؤسسات الوقفية<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> Khan, Foyasal, and Nurgül Servinc. "Role of Zakat in Strengthening Social Protection during COVID-19 and beyond: An Evidence from Bangladesh and Turkey." Op-cit, p 172.

<sup>2</sup> Ramadhan, Muhammad, Melani Azzahra Nur, and Maryam Batubara. " Zakat Management in Turkey and Indonesia, op-cit, 897.

<sup>3</sup> أم الخير ملال، الدور المعاصر للوقف الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة الى التجربة التركية وسبل الاستفادة منها في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 10، العدد (01) 2021، ص 508.

<sup>4</sup> Wira, Ahmad. "The Transformation of Waqf in Turkey from the Ottoman to the Contemporary Period." International Journal of Islamic Thought 24 (2023): 25-30, p 28.

مؤسسة كيمسي يوك مي Kimse Yok Me: هو اسم إحدى مؤسسات التضامن التركية التي تأسست سنة 2002، وتهدف إلى إغاثة الفقراء والمحتاجين والوقوف معهم لتخفيف معاناتهم وتوفير احتياجاتهم من خلال جمع التبرعات من أهل الخير، ولا يقتصر الوقف في تركيا على المنطقة التركية بل امتد إلى معظم أنحاء العالم، حيث يقدم المساعدات للمحتاجين أو ضحايا الكوارث الطبيعية، ومن أبرز مشاريع هذه المؤسسة مؤسسة الأسر وهو برنامج يجمع بين الأسرة الميسورة والأسرة ذات الدخل المنخفض لتقديم المساعدة لهم وتخفيف معاناتهم.

وقف التحقيق والإنقاذ: تأسس هذا الوقف بعد زلزال أوت 1999، حيث وصل آلاف المتطوعين من كافة أنحاء تركيا إلى منطقة الزلزال، بما في ذلك النساء والأطفال وعمال المصانع وأصحاب الشركات والرجال من كافة المهن، لم يكن هذا الوقف منظماً بل كان نتيجة عمل فردي، ولكن بعد هذا البرنامج قرروا إنشاء وقف التحقيق والإنقاذ، وقد احتل المرتبة الأولى في تركيا في عمليات الإنقاذ من حيث التنظيم والحركة المستمرة والزي الرسمي والخبرة الطويلة في عمليات الإنقاذ، وكان للوقف 25 فريقاً في مناطق مختلفة في تركيا وتوسع من سبعة متطوعين إلى 1200 متطوع.

وقف تقدير جهود المرأة: تأسس هذا الوقف سنة 1986 بهدف تحسين أوضاع المرأة، ويهدف إلى دعم المرأة في عملها ومساعدتها على تحسين احتياجاتها وأبنائها ومكانتها في مجتمعها، ومساعدتها في تولي مناصب قيادية في العمل والمجتمع، ويشمل هذا المشروع الوقفي تقديم المساعدات للأطفال في المناطق الفقيرة ودور الحضانة (مراكز المرأة والطفولة) في الأحياء الفقيرة.

إنشاء وقف الآلات ثنائية النقاط لمساعدة المكفوفين، حيث أنشأ الوقف مكتبة إلكترونية ليتمكن المكفوفون من قراءة الكتب، ويقوم المتطوعون بقراءة الكتب للمكفوفين، وقد استوحيت فكرة وقف المكتبة من مكتبة السلمانية التي وقفها السلطان سليمان القانوني.

وقف الإغاثة الإنسانية والحقوق والحريات: أنشئ هذا الوقف لمد يد العون والدعم المادي والمعنوي للأيتام واللاجئين والأرامل والجرحى المتضررين من الحروب والمعارك في جميع أنحاء العالم، حيث يقدم الوقف خدماته بناء على مبادئه العقائدية والإنسانية دون تحيز للون أو الدين أو الجنس، وينتشر في 120 دولة، منها 57 دولة إسلامية والبقية غير إسلامية، ويعمل هذا الوقف بنشاط دائم ومتواصل حيث شارك الوقف

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

---

في "أسطول الحرية" لكسر الحصار عن قطاع غزة سنة 2008، وله أنشطة وأعمال مميزة على مستوى العالم مستمرة حتى يومنا هذا.

**الجدول(4-37): أثر الأوقاف على الاقتصاد التركي**

أهم المواضيع	تأثيره على الاقتصاد
التعليم	تمويل التعليم من خلال الوقف النقدي، يعتبر الوقف مصدراً رئيسياً لتمويل المؤسسات التعليمية مثل الجامعات وأي مؤسسة أخرى للتعليم العالي مثل جامعة صباح الدين زعيم بإسطنبول.
تمويل اللاجئين	لمعالجة هذه القضية الإنسانية، دعا المشروع إلى إنشاء وقف نقدي كشكل بديل للمشاركة الاقتصادية للاجئين، وسيتم استخدام الوقف النقدي لبناء استراتيجية لدعم المشاريع الصغيرة للاجئين.
التمويل الشخصي	الإقراض النقدي باستخدام صندوق الوقف النقدي كوسيلة غير ربحية للتمويل الشخصي ضمن إطار مصرفي لمساعدة البنوك الإسلامية في التمويل.
تمويل المساكن	إنشاء نموذج "وقف نقدي لأصحاب المساكن - تعاونيات مالية - مشاركة متقطعة لتمويل المساكن" بهدف مساعدة البنوك الإسلامية في تمويل المساكن. شراء العقارات مثل المنازل والنزل والأراضي وما إلى ذلك والحصول على إيجار عليها.
الاستقرار المالي	إنشاء تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المعروفة باسم نموذج الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالوقف النقدي المتكامل.
إنشاء بنك الوقف الإسلامي	التخفيف من مشكلة تمويل الطلبة الفقراء استناداً إلى مبدأ الوقف النقدي.

إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية	إن الجمع بين الأوقاف والتمويل الأصغر الإسلامي يمكن أن يساعد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الحد من الفقر.
تمويل الزراعة	يمكن أن يكون الوقف أحد الأدوات المستخدمة لتطوير الزراعة في مدينة قونية والمدن الزراعية الأخرى في تركيا.

Source: Azrak, Tawfik. "The roles of cash waqf in improving the economic welfare: Case study of Turkey." The Journal of Management Theory and Practice (JMTP) 3.1 (2022): 42-47, p 46,47.

### المطلب الثاني: القوانين والهيئات الداعمة للمالية التشاركية (الإسلامية) في تركيا

من خلال هذا المطلب سيتم عرض أهم القوانين والتشريعات في مجال المالية التشاركية في تركيا إضافة الى الهيئات والمؤسسات الداعمة للمالية التشاركية في تركيا.

### أولاً: القوانين والتنظيمات في مجال المالية التشاركية (الإسلامية) في تركيا

تتمثل القوانين والتنظيمات الخاصة بالبنوك التشاركية فيما يلي:<sup>1</sup>

- تعمل البنوك التشاركية بموجب قانون البنوك رقم 5411 ولا يوجد تشريع منفصل خاص بالخدمات المصرفية التشاركية في شكل قانون، بموجب القانون رقم 5411 يجوز للبنوك التشاركية أن تقوم تقريباً بجميع الأنشطة التي تقوم بها بنوك الودائع، وبموجب المادة الثالثة من القانون يجوز للبنوك التشاركية تحصيل الأموال من خلال الحسابات الجارية وحسابات التشاركية، كما يجوز لها تقديم التمويل عن طريق البيع والإجارة والشراكة والوكالة وغيرها من الطرق، وذلك وفقاً للنظام المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2019/01/25 والعدد 30666 .
- التعديل المدخل على المادة 77 من قانون البنوك رقم 6 لسنة 2018 مهد القرار رقم 5411 لعام 2020 الطريق أمام البنوك التشاركية لممارسة أنشطة تجارية تعتمد على الشراكة مع القطاع الحقيقي، كما تم إدخال تعديل آخر على نفس المادة، حيث أبقى البنوك التشاركية من المادة 57، التي تفرض قيوداً على شراء وبيع العقارات إذا تم التمويل من خلال طرق التمويل بدون فوائد.

<sup>1</sup> Participation Finance Strategy Document (2021-2025), p 33.

- تم ضمان التوحيد في هياكل الرقابة والإشراف الداخلية للبنوك المشاركة من خلال أحكام البيان المتعلق بالامتثال لمبادئ ومعايير الخدمات المصرفية بدون فوائد، والذي تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2019/09/14 ورقم 30888.
- بناء على قرار مجلس الإدارة رقم 100 بموجب القرار رقم 7736 الذي نشرته هيئة تنظيم الخدمات المصرفية الإسلامية في عام 2018 من أجل وضع المبادئ والمعايير المهنية فيما يتعلق بالخدمات المصرفية التشاركية، بدأ المجلس الاستشاري المركزي العمل داخل جمعية البنوك التشاركية التركية TKBB في سنة 2019، ويضع المجلس معايير المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك التشاركية أصدر المجلس أربعة معايير (معيار الكفالة، ومعيار المرابحة، ومعيار التوريد، ومعيار إصدار شهادات الأسهم والتداول).  
تتمثل التنظيمات الخاصة بسوق رأس المال الإسلامي فيما يلي:<sup>1</sup>
- أدرجت شهادات الإيجار (الصكوك) في التشريع مع "البيان المتعلق بأصول شهادات الإيجار وشركات تأجير الأصول"، والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2010/04/01 وعدد 25739، تم إدخال التعديلات الأولى المتعلقة بالضرائب والتي تهدف إلى زيادة استخدام شهادات الإيجار بموجب القانون رقم 6111 والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2011/02/25 برقم 27857، ونتيجة لهذه التعديلات أصبح الدخل المتأتي من شهادات الإيجار يتمتع بمعاملة ضريبية مماثلة لتلك المفروضة على الدخل المتأتي من الأوراق المالية.
- تم تحديد معدل ضريبة المعاملات المصرفية والتأمينية المطبق على الصكوك في "قرار تعديل بعض المراسيم" رقم 2011/1854 والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 29/06/2011 وعددها 27979.
- أصبحت شهادات الإيجار منظمة ضمن الإطار القانوني من خلال تعديل "قانون سوق رأس المال" رقم 10 لسنة 2018، بموجب المرسوم رقم 6362 والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2012/12/30 برقم 28513، وبناءا على التعديل الذي أدخل على القانون نفسه، تم تعريف "صندوق المشاركة" كنوع جديد من الصناديق لأول مرة.

<sup>1</sup> Participation Finance Strategy Document (2021-2025), p 60.

- تم إدخال لوائح جديدة بشأن شهادات الإيجار وشركات تأجير الأصول بموجب "البيان" رقم III.61.1 منشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2013/06/07 ومرقمة 28670، وقد تم في البيان الجديد تعريف خمسة أنواع من شهادات الإيجار: الصكوك على أساس الملكية (الإجارة)، والصكوك على أساس اتفاقية الإدارة (الوكالة)، والصكوك على أساس التداول (المرابحة)، والصكوك على أساس الشراكة (المضاربة أو المشاركة)، والصكوك القائمة على الهندسة والمشتريات والبناء (الاستصناع)
  - "البيان بشأن صناديق استثمار رأس المال الاستثماري" رقم 48.3-III، المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2013/10/09 والرقم 28790، يحدد إطار عمل صناديق استثمار رأس المال الاستثماري.
  - "البيان بشأن مبادئ صناديق استثمار رأس المال الاستثماري" رقم 52.4-III، المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2014/01/02 والرقم 28870، يحدد إطار عمل صناديق استثمار رأس المال الاستثماري.
  - تم إدخال اللوائح الضريبية وتم إلغاء الحواجز الضريبية التي تمنع القطاع الخاص من إصدار الصكوك مع صدور القانون رقم 6728 بعنوان "تعديل بعض القوانين لتحسين البيئة الاستثمارية" والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 09/08/2016 وعددها 29796.
  - بموجب "البيان المتعلق بالتمويل الجماعي على أساس الأسهم" المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2019/09/03 والعدد 30907، تم تقنين تمويل المشاريع على أساس الشراكة عبر المنصات الرقمية ومنح التمييز الإيجابي لصالح البنوك التشاركية.
  - أصدرت هيئة السوق المالية بتاريخ 2022/02/24 "المبادئ التوجيهية بشأن أدوات الدين الخضراء وأدوات الدين المستدامة وشهادات الإيجار الخضراء وشهادات الإيجار المستدام"، وذلك بهدف تحفيز تمويل الاستثمارات التي تعمل على مكافحة تغير المناخ والحد من مخاطره، فضلا عن تمويل المشاريع الضرورية التي من شأنها أن تساهم في الاستدامة البيئية.
- وتتمثل القوانين والتنظيمات الخاصة بالتأمين التشاركي فيما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Participation Finance Strategy Document (2021-2025), p 76.



- تم تقديم أول لائحة تشريعية بشأن التأمين التشاركي بعنوان "النظام المتعلق بأسس وإجراءات عمل التأمين التشاركي" والتي تم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 20 سبتمبر 2017 و"المنشور الخاص بتنفيذ التأمين التشاركي" رقم 2017/22 تم توفير تعريفات للتأمين التشاركي، وإعادة التأمين التشاركي، وصندوق الاستثمار التشاركي، ونموذج إدارة المضاربة، ونماذج الوكالة والوكالة/المضاربة (الهيئنة) في اللائحة.
- "نظام أنشطة التأمين والمعاشات الخاصة في إطار مبادئ المشاركة"، المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 19 ديسمبر 2020 و"منشور المشاركة - تعميم بشأن أنشطة التأمين والمعاشات التقاعدية الخاصة في إطار مبادئ المشاركة" بتاريخ 1 افريل 2021، بهدف تنظيم أنشطة التأمين التشاركي والمعاشات التقاعدية الخاصة معاً من خلال إدخال بعض الممارسات الجديدة الى التأمين التشاركي وإلغاء لائحة سنة 2017.

#### ثانياً: الهيئات الداعمة للمالية التشاركية (الإسلامية) في تركيا

- تعمل عدة هيئات ومؤسسات على دعم وتطوير المالية التشاركية في تركيا والتي سنوجزها فيما يلي:
- **جمعية البنوك التشاركية في تركيا (PBAT)** : جمعية البنوك التشاركية هي مؤسسة عامة مهنية أنشئت بموجب قانون البنوك السابق رقم 4389 في عام 2002، وبموجب قانون البنوك رقم 5411 الذي دخل حيز التنفيذ في نوفمبر 2005، تحولت "بيوت التمويل الخاصة" إلى "بنوك تشاركية"، واكتسبت صفة "البنك" كما تم تنظيم النظام الأساسي الحالي للجمعية بموجب المادة 81 من قانون البنوك رقم 5411، وتم الإعلان عنه علناً من خلال التعميم الرسمي في 28 فبراير 2006<sup>1</sup>.

تتضمن الأهداف الرئيسية لـ TKBB ما يلي:<sup>2</sup>

- الدفاع عن حقوق ومصالح البنوك التشاركية في إطار اقتصاد السوق الحر ومبدأ المنافسة الكاملة وفقاً للأنظمة والمبادئ والقواعد المصرفية.
- العمل على تحقيق النمو السليم للنظام المصرفي وتنمية المهنة المصرفية وتحسين القدرة التنافسية.

<sup>1</sup> the Finance Office of Presidency of the Republic of Türkiye, Retrieved on 03/06/2024 from: <https://urlr.me/x1p3r>

<sup>2</sup> The Participation Banks Association of Türkiye, Retrieved on 05/06/2024 from: <https://tkbb.org.tr/kurumsal/hakkimizda/tarihce>

- التأكد من اتخاذ القرارات اللازمة وتنفيذها والمطالبة بتنفيذها من أجل خلق بيئة تنافسية.
- **المجلس الاستشاري الشرعي لجمعية البنوك التشاركية:** المجلس الاستشاري الشرعي لجمعية البنوك التشاركية التركية (TKBB) هو لجنة تم تشكيلها بموجب القرار الذي اتخذته مجلس إدارة جمعية البنوك التشاركية في تركيا (TKBB) في 2018/05/02 بما يتماشى مع قرار مجلس التنظيم والإشراف المصرفي (BRSA) بتاريخ 2018/02/22 ورقم 7736، تم تعيين أول أعضاء مجلس الإدارة في 2 ماي 2018، وعقد أول اجتماع له في 10 ماي 2018، يقوم المجلس الاستشاري بتحديد المبادئ والمعايير المهنية التي يجب على البنوك التشاركية اتباعها، عند الضرورة اتخاذ قرارات عامة لإزالة الاختلافات في الممارسات بين البنوك التشاركية، وتقديم الآراء بشأن أنشطة التمويل الخالية من الفوائد للمؤسسات والمنظمات العامة والمنظمات المهنية العامة وغيرها، كما يعمل على تنظيم البرامج وإعداد المطبوعات لتدريب ونشر المبادئ والمعايير المهنية للعمل المصرفي التشاركي، والمشاركة في البرامج التي تنظم لهذا الغرض، وتنفيذ المهام الموكلة إليه تحت مسؤوليته الخاصة بحيادية واستقلالية<sup>1</sup>.
  - **البنك المركزي التركي (CBRT):** يدعم البنك المركزي المالية التشاركية في تركيا من خلال قيامه بدراسات مختلفة استجابة لاقتراحات البنوك التشاركية والاحتياطات التنظيمية الناشئة، مشاركته في زيادة مرافق سيولة التمويل التشاركي، مشاركته في اجتماعات عمل تشريعات التمويل التشاركي التي تنسقها وزارة المالية التركية، ساهم في الجهود المبذولة لتطوير اطار حوكمة التمويل التشاركي في تركيا، البنك المركزي التركي ساهم في مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية وعضو في مجلس الخدمات المالية الإسلامية ويشارك في اجتماعات المجلس<sup>2</sup>.
  - **هيئة التنظيم والإشراف المصرفي (BRSA):** تعتبر هيئة التنظيم والإشراف المصرفي السلطة القانونية التي توفر التنظيم والإشراف والتنفيذ لقطاعي البنوك والبنوك التشاركية، وفي هذا المنظور، لا تضع هيئة التنظيم والإشراف المصرفي القواعد والمعايير لنظام الحوكمة الشرعية فحسب، بل إنها تشارك بنشاط في المراجعة القانونية لعملية تطوير المعايير وتشرف على أنشطة التدقيق الداخلي للبنوك التشاركية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Advisory Board of TKBB Report from: <file:///C:/Users/sentech/Desktop/Turkey/4-2022-ADVISORY-BOARD-of-TKBB-COMCEC-Meeting.pdf>

<sup>2</sup> Annual Reports of Central Bank of the Republic of Türkiye 2022, 2023, p 37.

<sup>3</sup> Advisory Board of TKBB Report from: <https://www.comcec.org/wp-content/uploads/2021/07/4-B.pdf>

### المطلب الثالث: تحليل عوامل نجاح المالية التشاركية في تركيا

يعود نجاح تركيا في المالية التشاركية للعديد من العوامل والتي سنذكرها فيما يلي:

- **الدعم الحكومي:** تحظى المالية التشاركية بدعم حكومي كبير ويتجسد ذلك من خلال:
  - تم وضع استراتيجية الصيرفة التشاركية التركية (2015-2025) سنة 2015 بالشراكة مع جمعية البنوك التشاركية ، بغرض تحديد رؤية وأهداف الخدمات المصرفية التشاركية في تركيا تم تحديد الإجراءات والمهام التي يجب اتخاذها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للخدمات المصرفية التشاركية في تركيا وتم إعداد خارطة طريق للأهداف الاستراتيجية، ويتمثل الهدف في تحقيق الصيرفة التشاركية حصة سوقية تبلغ 15% من القطاع المصرفي التركي، والذي تم تحديده في وثيقة استراتيجية الصيرفة التشاركية التركية (2015-2025) والذي لا يزال ساريًا في تقرير تحديث استراتيجية الصيرفة التشاركية التركية (2021-2025)<sup>1</sup>.
  - أعلنت وزارة المالية التركية عن رؤية وأهداف الخدمات المصرفية التشاركية في تركيا في برنامج الاقتصاد الجديد للفترة من 2021 إلى 2023، لضمان أن تكون تركيا من بين الدول الرائدة في نظام الخدمات المصرفية التشاركية تم التخطيط لإنشاء وثيقة استراتيجية للنظام البيئي للخدمات المصرفية التشاركية في إطار أفضل الأمثلة على الممارسات ومبادئ التمويل الخالي من الفائدة المقبولة دوليًا، والتي تأخذ في الاعتبار احتياجات القطاع، عمل برنامج الاقتصاد الجديد على ضمان مراقبة وإعداد التقارير عن السياسات الموضوعة لقطاع التمويل التشاركي، وتعزيز التعاون بين المؤسسات التنظيمية والإشرافية لهذا القطاع، وزيادة كفاءة المجلس الاستشاري الشرعي لجمعية البنوك التشاركية<sup>2</sup>.
- **البيئة القانونية الملائمة:** ساعدت القوانين واللوائح التي تشمل تنظيم عمل البنوك التشاركية وشركات التأمين التشاركي، إصدار الصكوك (قانون البنوك رقم 5411، قانون الصكوك رقم 6111، لائحة التأمين التشاركي رقم 2017/22 ) بشكل كبير في عمل مؤسسات المالية التشاركية التركية.

<sup>1</sup> Participation Banking Strategy Update Report (2021-2025), p 30-31.

<sup>2</sup> Participation Banking Strategy Update Report (2021-2025), P 30

- وجود المؤسسات والهيئات الداعمة للمالية التشاركية والتي تتمثل في جمعية البنوك التشاركية في تركيا (PBAT) التي تنظم عمل البنوك التشاركية التركية، المجلس الاستشاري الشرعي لجمعية البنوك التشاركية وهو المسؤول عن تحديد المبادئ والمعايير المهنية التي يجب على البنوك التشاركية اتباعها، هيئة التنظيم والاشراف المصرفي (BRSA) وهي السلطة القانونية التي توفر التنظيم والإشراف والتنفيذ على أنشطة التدقيق الداخلي للبنوك التشاركية.
- الاندماج مع الهيئات الدولية في مجال المالية الإسلامية: البنك المركزي التركي مساهم في مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية وعضو في مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- تنوع في المنتجات المالية الإسلامية وذلك بفضل توفر 9 مصارف تشاركية في النظام المصرفي التركي تقدم منتجات متنوعة ،اثنين منها بنوك رقمية تقدم خدمات رقمية 100%، كما تتواجد 8 شركات للتأمين التكافلي تقدم خدمات متنوعة.
- توافر كل مكونات الصناعة المالية الإسلامية من بنوك تشاركية ، شركات التأمين التشاركي، سوق رأس مال إسلامي، إصدارات صكوك، صناديق استثمار إسلامية، مؤسسات الوقف والزكاة.
- التدريب والتعليم في مجال الاقتصاد الإسلامي من قبل الجامعات والمعاهد المتخصصة في المالية الإسلامية مثل معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة مرمرة إسطنبول (MUISEF).

**المبحث الثالث: واقع تطبيقات المالية الإسلامية في الجزائر والدروس المستفادة من التجارب الدولية**  
مرت الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بعدة محطات مهمة أولها تأسيس بنك البركة الجزائري سنة 1991، وشركة سلامة للتأمينات التي تقدم خدمات التأمين التكافلي سنة 2006، كما تأسس ثاني بنك إسلامي مصرف السلام الجزائر سنة 2008، حيث كانت تعمل هذه البنوك والمؤسسات بدون أطر قانونية تنظم عملها الى غاية ظهور أول نظام للصيرفة الإسلامية رقم 02-18 والذي ألغاه ظهور نظام اخر هو نظام 02-20 الذي حدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها وسمح بإنشاء شبابيك للصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية، كما يعتبر المرسوم التنفيذي رقم 81-21 أول اطار قانوني يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر والذي سمح بإنشاء شركات تأمين تكافلي ونوافذ للتأمين التكافلي على مستوى شركات التأمين التقليدي، من خلال هذا المبحث سندرس تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك تطور قطاع التأمين التكافلي.

#### **المطلب الأول: تطور تطبيقات المالية الإسلامية في الجزائر**

من خلال هذا المطلب سيتم عرض واقع الصيرفة الإسلامية وتطورها في الجزائر إضافة الى واقع سوق التأمين التكافلي في الجزائر.

#### **أولاً: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر**

بدأت الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتأسيس أول بنك إسلامي وهو بنك البركة الجزائري سنة 1991، ليتم بعدها انشاء ثاني بنك إسلامي وهو مصرف السلام الجزائري سنة 2008، كما تم فتح نوافذ إسلامية من قبل العديد من البنوك الخاصة، حيث كانت تعمل هذه البنوك الإسلامية والنوافذ دون أي نظام قانوني، ويعتبر النظام رقم 02-18 أول نظام متعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر الذي سمح بإنشاء نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية لكنه لم يكن كاف ، ولهذا ظهر النظام 02-20 الذي حدد الممارسات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية أكثر تفصيلا من النظام السابق، وبعد ذلك بدأت البنوك العمومية بإنشاء نوافذ إسلامية على مستوى فروعها وأولها البنك الوطني الجزائري.

➤ تعتبر الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وهيئات الرقابة الشرعية من الهيئات المسؤولة عن مطابقة المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر.

إن الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، مؤسسة مهمتها منح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية بعد استيفاء هذه المؤسسات للشروط المطلوبة لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، كما ينص على ذلك، نظام رقم 02 مؤرخ في 25 رجب عام 1441 هـ الموافق 15 مارس سنة 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وقد تم الإعلان عن ميلاد الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، يوم الفاتح من أبريل 2020، من خلال مقرر إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهو ما ينص عليه البيان الإعلامي حول خصوص إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهي الخطوات التي جاءت نتيجة بيان المجلس الإسلامي الأعلى في موضوع "الصيرفة الإسلامية" شهر ديسمبر سنة 2018<sup>1</sup>.

**هيئات الرقابة الشرعية** هي هيئات متواجدة على مستوى البنوك الإسلامية والشبابيك الإسلامية، فحسب المادة 15 من النظام 20-02 فإنه يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، تتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص وفي إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية<sup>2</sup>.

**البنك المركزي الجزائري:** يعمل بنك الجزائر على تعزيز الإطار القانوني التنظيمي والرقابي للتمويل الإسلامي، وذلك من خلال توقيعه عقد مساعدة تقنية يهدف إلى تعزيز الإطار القانوني التنظيمي للتمويل الإسلامي في الجزائر وذلك في إطار برنامج دعم للبنك الإسلامي للتنمية (BISD) تطور حجم أنشطة المعاملات المصرفية في إطار التمويل الإسلامي بشكل كبير منذ إصدار النصوص التنظيمية في مارس 2020 التي تحدد العمليات في إطار التمويل الإسلامي وشروط ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، مما مكن البنوك من فتح مكاتب وفروع مخصصة وتقديم لعملائها منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، من خلال توقيع عقد المساعدة هذا، يهدف بنك الجزائر دعم هذه الديناميكية

<sup>1</sup> موقع الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية: <https://urls.fr/mz4hmO>

<sup>2</sup> المادة 15، النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

وبوجه الخصوص تعزيز الإطار التنظيمي وكذا الإجراءات التشغيلية المتعلقة بالتمويل الإسلامي، كما تستهدف المساعدة هاته تطوير أدوات السياسة النقدية والتقنيات الاشرافية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وبناء القدرات في مجال تكوين الموارد البشرية<sup>1</sup>.

➤ من القوانين والتنظيمات التي أقرها المشرع الجزائري فيما يتعلق بالصيرفة الإسلامية نجدها فيما يلي:

**النظام رقم 18-02 مؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018**، يعتبر أول نظام متعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وحسب المادة الأولى من النظام 18-02 فان الهدف منه هو تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التشاركية" التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، إضافة الى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر ، للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية.

كما حددت المادة 2 منتجات الصيرفة التشاركية والمتمثلة في: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم والودائع في حسابات الاستثمار، وأن هذه المنتجات تخضع للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.

عرفت المادة 5 شباك المالية التشاركية بأنه "دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية"، كما يجب أن يكون شباك المالية التشاركية مستقلا ماليا عن الدوائر والفروع الأخرى للمصرف والمؤسسة المالية<sup>2</sup>.

**النظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020**، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وحسب المادة الأولى من النظام 20-02 فان الهدف منه هو تحديد العمليات بنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد

<sup>1</sup> موقع بنك الجزائر ، تاريخ الاطلاع 2024/06/23، على الرابط التالي: <https://urlr.me/v3jwL>

<sup>2</sup> النظام رقم 20-2020 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 2018.

المطبقة عليها شروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية كذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر .

كما جاء في المادة 2 أنه كل عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية هي كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد.

حددت المادة 4 منتجات الصيرفة التشاركية والمتمثلة في: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم والودائع في حسابات الاستثمار، وأن هذه المنتجات تخضع للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.

وجاء في المادة 13 أن منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة تخضع إلى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر، وأكدت المادة 14 على ضرورة الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تُسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية.

كما أنه يجب على البنك أو المؤسسة المالية انشاء هيئة رقابة شرعية تكمن مهامها على وجه الخصوص وفي إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

عرفت المادة 17 شبك الصيرفة الإسلامية على أنه "هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية"، ويجب أن يكون "شباك الصيرفة الإسلامية" مستقلاً مالياً عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل على وجه الخصوص بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط شبك الصيرفة الإسلامية، ويجب أن تكون حسابات زبائن "شباك الصيرفة الإسلامية" مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.



ألغت المادة 23 أحكام النظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية<sup>1</sup>.

التعليمية رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، تهدف هذه التعليمية إلى تعريف منتجات الصيرفة الإسلامية، كما هي واردة في المادة 4 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المعرف للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وشروط تطبيقها من طرف البنوك والمؤسسات المالية وتحديد الإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها<sup>2</sup>.

قانون رقم 23-09 مؤرخ في 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، ضمن مواد من 68-73 مخصصة للصيرفة الإسلامية، عرف الصيرفة الإسلامية انها كل عملية تقوم بها البنوك والشبابيك الإسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وتمارس العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف بنك أو مؤسسة مالية معتمدة لممارسة بصفة اعتيادية عمليات الصيرفة الإسلامية، ويجب ان يكون شباك الصيرفة الإسلامية مستقلا ماليا ومحاسبيا واداريا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، كما أن تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يتطلب الحصول مسبقا على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية الصادرة عن الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية وموافقة بنك الجزائر<sup>3</sup>.

### 1. تطور ودائع ومنتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

➤ بلغ حجم ودائع الصيرفة الإسلامية (بنوك إسلامية وشبابيك اسلامية) 340 مليار دج سنة 2020، وقدرت حصة المصارف الخاصة 99,19% أما حصة البنوك العمومية تكاد تتعدم وذلك تزامن مع بداية انشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية العمومية، وارتفعت اجمالي ودائع الصيرفة الإسلامية الى 678,2 مليار دج سنة 2023، كما ارتفعت حصة المصارف العمومية الى

<sup>1</sup> النظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 24 مارس 2020.

<sup>2</sup> التعليمية رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

<sup>3</sup> قانون رقم 23-09 مؤرخ في 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، المواد من (67-73)، ص ص 11-12.

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

20,21% وذلك لزيادة فتح فروع وشبائيك الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية العمومية واستقطابها للعملاء و الذين لا يتعاملون بالفوائد الربوية لأسباب دينية. ➤ كانت تشكل نسبة ودائع الصيرفة الإسلامية من اجمالي ودائع القطاع المصرفي 3,16% سنة 2020 الى أن ارتفعت هذه النسبة الى 4,55% سنة 2023، ويرجع ذلك الى ارتفاع حصة البنوك العمومية من ودائع الصيرفة الإسلامية، وبهذا يمكن القول أنه لازالت حصة ودائع الصيرفة الإسلامية ضعيفة مقارنة بودائع القطاع المصرفي.

### الجدول(4-38): ودائع الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2020-2023)

الوحدة: مليار دج

2023	2022	2021	2020	طبيعة الودائع
421,7	254,3	212,8	163	أ) حسابات الودائع
112,5	56,9	18,9	1,8	المصارف العمومية
309,2	197,4	193,1	161,3	المصارف الخاصة
256,5	299,5	231,9	177	ب) الودائع في حسابات الاستثمار
24,9	15,8	4,1	1	المصارف العمومية
231,6	283,7	227,8	176	المصارف الخاصة
678,2	553,7	443,9	340	المجموع الكلي
%20,21	%13,1	%5,16	%0,81	حصة المصارف العمومية
%79,79	%86,9	%94,84	%99,19	حصة المصارف الخاصة
14917	14530,4	12484,9	10756	اجمالي ودائع القطاع المصرفي
%4,55	%3,81	%3,56	%3,16	نسبة ودائع الصيرفة الإسلامية من اجمالي ودائع القطاع المصرفي

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2021، 2022، 2023.

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

- ارتفع حجم التمويلات الإسلامية الى 458,5 مليار دج سنة 2023 بعدما كان حجمها يقدر بـ 303,3 مليار دج سنة 2020، كما ارتفعت حصة البنوك العمومية من 0,1% سنة 2020 الى 4,7% سنة 2023 ويرجع ذلك لتطور عدد شبابيك الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية العمومية وتقديمها لمنتجات المالية الإسلامية، أما المصارف الخاصة فاستحوذت على 95,3% من اجمالي التمويلات.
- ارتفع حجم التمويل بالسلم الى 187,7 مليار دج سنة 2023 في حين كان حجمه يقدر بـ 74,7 مليار دج سنة 2020 واحتل المركز الأول خلال ثلاثة سنوات 2021، 2022، 2023، ويأتي بعده التمويل المرابحة التي احتل المركز الثاني سنة 2023 وبلغ حجمه 139,5 مليار دج، كما ارتفع حجم التمويل بالإجارة الى 100,4 مليار دج في حين كان حجمه 82,7 مليار دج سنة 2020، بلغ حجم التمويل بالاستصناع 6,6 مليار دج سنة 2020 ليرتفع الى 18,5 مليار دج سنة 2023، كما ارتفع حجم التمويل بالمشاركة من 1,2 مليار دج سنة 2020 الى 4,2 مليار دج سنة 2023، حجم التمويل بالمضاربة هو أيضا ارتفع الى 8,3 مليار دج سنة 2023 بعدما كان حجمه يقدر بـ 4,9 مليار دج.
- بالرغم من ارتفاع حجم التمويل بصيغ المشاركة والمضاربة والاستصناع خلال الفترة (2020-2023) الا أنها لا تزال نسبها ضعيفة وهي أقل المنتجات المالية الإسلامية تسويقا في البنوك الإسلامية وشبابيك الصيرفة الإسلامية، وبالمقابل نجد أن التمويل بالسلم والمرابحة والإجارة هي من المنتجات المالية الإسلامية المهيمنة من قبل المصارف الإسلامية والشبابيك الإسلامية.
- بلغت نسبة التمويلات الإسلامية من اجمالي قروض القطاع المصرفي 2,7% سنة 2020 لترتفع هذه النسبة الى 4,29% سنة 2023، مع نمو وتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2020-2023) لا تزال نسبة التمويلات الإسلامية ضئيلة مقارنة مع قروض القطاع المصرفي.

**الجدول(4-39): منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2020-2023)**

الوحدة: مليار دج

2023	2022	2021	2020	منتجات التمويل
139,5	129,7	130,7	132,3	المرابحة
4,2	2	1,1	1,2	المشاركة
8,3	7,6	6	4,9	المضاربة

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

100,4	86,5	83,9	82,7	الاجارة
187,7	153,9	133,1	74,7	السلم
18,5	14,3	11,1	6,6	الاستصناع
458,5	393,9	365,9	302,3	المجموع الكلي
%4,7	%1,6	%0,5	%0,1	حصة المصارف العمومية
%95,3	%98,4	%99,5	%99,99	حصة المصارف الخاصة
10694,9	10112,3	9792,1	11180,2	اجمالي قروض القطاع المصرفي
%4,29	%3,90	%3,74	%2,70	نسبة التمويلات من اجمالي قروض القطاع المصرفي

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2021، 2022، 2023.

### 2. تطور البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في الجزائر

#### 1.2 البنوك الإسلامية

##### • بنك البركة الجزائري:

يعتبر بنك البركة اول بنك إسلامي في الجزائر، تأسس في 20 ماي 1991 براس مال مختلط (عام وخاص) يقدر بـ 500.000.000 دج، بدا بمزاولة نشاطه بصفة فعلية شهر سبتمبر 1991، تأسس بمساهمة كل من مجموعة البركة المصرفية (البحرين) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر)<sup>1</sup>.

وهو فرع لمجموعة البركة المصرفية الدولية التي يقع مقرها بالبحرين ولها فروع أخرى في العديد من دول العالم، يملك رأسماله مشاركة مع هذه المجموعة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة %10، 44 ومجموعة البركة المصرفية الدولية %55,9، هو بنك برأسمال مختلط أجنبي ومحلي<sup>2</sup>.

وتتمثل أهم التواريخ الرئيسية لبنك البركة الجزائري فيما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> موقع بنك البركة: <https://www.albaraka-bank.dz/%d8%aa%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%ae-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b1%d9%83%d8%a9/?lang=ar>

<sup>2</sup> سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر (دراسة تقييمية)، ط1، ألفا للوثائق، 2022، ص 37.

<sup>3</sup> موقع بنك البركة تاريخ الاطلاع 2024/07/24: <https://urlz.fr/sa2c>

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

- 1991 إنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر "بنك البركة الجزائري برأس مال مختلط أي بي جي ، بدر) يقدر بـ 500 مليون دينار جزائري.
- سبتمبر 1991، بداية نشاط بنك البركة الجزائري.
- 1999 بنك البركة الجزائري يساهم في تأسيس شركة التأمين "البركة والأمان".
- 2000 بنك البركة الجزائري يحتل المرتبة الأولى بين البنوك الجزائرية ذات رأس المال الخاص.
- 2002 توسيع محفظة عملاء بنك البركة الجزائري من خلال استهداف المهنيين والأفراد على وجه الخصوص.
- 2003 إنشاء شركة تطوير عقاري دار البركة برأس مال 1,550,000,000 دينار جزائري.
- 2006 زيادة رأس مال بنك البركة الجزائري إلى 2.5 مليار دينار جزائري.
- 2009 ثاني زيادة رأسمالية لبنك البركة الجزائري إلى 10 مليارات دينار جزائري.
- 2015 إنشاء معهد "ايرفي" للبحوث والتدريب المصرفي الإسلامي.
- 2015 إنشاء شركة خبرة عقارية "ساتيك إيمو" برأس مال 15,000,000 دينار جزائري.
- 2017 ثالث زيادة رأسمالية لبنك البركة الجزائري إلى 15 مليار دينار جزائري.
- 2018 يتميز بنك البركة الجزائري كأفضل بنك إسلامي من قبل جلوبال فاينانس للعام السادس على التوالي.
- 2018 صنف بنك البركة الجزائري على منصة التتويج لأفضل وحدات مجموعة البركة من حيث الربحية.
- 2020 رابع زيادة في رأسمال بنك البركة الجزائري إلى 20 مليار دينار جزائري.
- جويلية 2023، تعيين السيد بن فيليسي بدر الدين مديرا عاما لبنك البركة الجزائري، خلفا للسيد محمد صديق حفيظ.
- يوليو 2023 الحصول على اعتماد كلية الدراسات العليا للتكنولوجيا وإطلاق التسجيلات للعام الدراسي (2023-2024).
- يوفر بنك البركة الجزائري توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمؤسسات والمهنيين تسمح لهم بمواكبة النمو ومواجهة كافة تحديات مختلف التحولات الاقتصادية، كما تعينهم على إنجاز مشاريعهم الاستثمارية وتلبية حاجياتهم الاستغلالية، يقترح بنك البركة الجزائري صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك من : المرابحات البيع لأجل بيع السلم، الإجارة، الاستصناع المشاركة المضاربة

... الخ، كما يقدم بنك البركة الجزائري مجموعة من المنتجات التي تسهل تنفيذ عمليات التجارة الخارجية وتوفر حلول فعالة تخدم تطلعات عملائه منها وسائل الدفع الدولية:<sup>1</sup>

- التحصيلات والاعتمادات المستندية
- التحويل الحر
- الكفالات الدولية ... الخ

➤ في مجال الاستثمار الخاص بالمهنيين والمؤسسات والتجار الراغبين في استثمار أموالهم بكل اريحية وبالاستفادة من أرباح سنوية، يقترح بنك البركة الجزائري مختلف انواع حسابات الاستثمار بالمبالغ والمدد التي يرغبونها، ويتم احتساب الأرباح على حسب نظام توزيع الأرباح المتفق عليه مسبقا تماشيا مع معايير الأحكام الشرعية الخاصة بعمليات المضاربة.

➤ يقدم بنك البركة الجزائري مجموعة واسعة من الخدمات المبتكرة في طليعة التكنولوجيا، من أجل إرضاء عملائه الذين يتزايد عددهم وأيضا متطلباتهم، نذكر منها:<sup>2</sup>

- خدمات تحويل الأموال باستخدام وسائل الدفع الآلية؛
  - الخدمات المصرفية عن بعد عبر الكمبيوتر الشخصي والجهاز اللوحي والجوال على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.
  - بريد Swift الذي يُعلم في الوقت المناسب بالعمليات والتعديلات ودفع مبالغ الاعتمادات/ الخصومات المستندية
  - بطاقة الدفع الإلكتروني ذات السقف غير المحدود والمقدمة مجانا اجهزة الدفع الالكتروني TPE أجهزة الصراف الآلي.
- مصرف السلام الجزائري:

تم الإعلان عن إنشاء مصرف السلام الجزائر بتاريخ 08 جوان 2006 وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري، برأس مال اجتماعي قدره 7,2 مليار دينار جزائري، تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري، كما تم خلال سنة 2020 رفع رأسمال المصرف إلى 15 مليار دينار جزائري ثم إلى 20 مليار دينار جزائري خلال سنة 2021 امتثالا لنظام بنك الجزائر رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، انطلق نشاط المصرف في تاريخ 20 أكتوبر 2008.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> موقع بنك البركة الجزائري: <https://urlz.fr/saxc>

<sup>2</sup> موقع بنك البركة الجزائري: <https://urlz.fr/saxc>

<sup>3</sup> التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائري 2022، ص 27.

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

بعد 17 سنة من تأسيس بنك البركة تم تأسيس ثاني بنك إسلامي وهو مصرف السلام الجزائر تم اعتماده من قبل بنك الجزائر، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، إن مصرف السلام الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد، تتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائر حاليا من 23 فرعاً منتشراً عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى، انسجاماً مع رؤية واستراتيجية المصرف التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغها لمتعامليه وبأفضل جودة<sup>1</sup>.

### 1.1.2 تطور أصول البنوك الإسلامية

الجدول(4-40): تطور أصول البنوك الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

الوحدة: مليون دج

السنوات	بنك البركة	مصرف السلام	اجمالي الاصول
2013	157073,1949	39550,749	196623,9439
2014	162772,7283	36309089000	36309251773
2015	193573,0575	40575,207	234148,2645
2016	210343,6213	53103,919	263447,5403
2017	248632,694	85775,329	334408,023
2018	270995,828	110109,059	381104,887
2019	261568,1656	131018,967	392587,1326
2020	268779,4488	162625,776	431405,2248
2021	287682,429	237804,35	525486,779
2022	277002,276	261693	538695,276
2023	309449,615	-	-

<sup>1</sup> موقع مصرف السلام الجزائري: <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0-186.html>

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

المصدر: التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري.

يمثل الجدول تطور أصول البنوك الإسلامية خلال الفترة (2013-2023)، حيث نلاحظ ارتفاع حجم أصول بنك البركة الجزائري الى 309449,615 مليون دج سنة 2023 في حين كان حجمها يقدر بـ 309449,615 مليون دج سنة 2013، كما ارتفعت أيضا أصول مصرف السلام الجزائر الى 261693 مليون دج سنة 2022 في حين كان حجمها سنة 2013 يقدر بـ 39550,749 مليون دج، وبلغ اجمالي أصول البنوك الإسلامية 538695,276 مليون دج.

### 2.1.2 تطور ودائع البنوك الإسلامية

الجدول (4-41): تطور ودائع البنوك الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2013-2022)

الوحدة: مليون دج

نسبة ودايع البنوك الإسلامية من اجمالي الودائع %	ودائع القطاع المصرفي	اجمالي ودايع البنوك الإسلامية	مصرف السلام	بنك البركة	السنوات
1,92	7787400	149366,685	23931,685	125435	2013
1,65	9117500	150625,948	19450,948	131175	2014
1,94	9200700	178247,162	23685,162	154562	2015
2,25	9079800	204649,853	34511,853	170138	2016
2,66	10232200	272533,211	64642,211	207891	2017
2,83	10922700	309426,501	85431,501	223995	2018
2,99	10639500	318333,827	103791,827	214542	2019
3,27	10756000	351193	129320	221873	2020
3,48	12492000	434302,567	195031	239271,567	2021
3,04	14530400	441269,207	215076	226193,207	2022

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنوك الإسلامية والتقارير السنوي لبنك الجزائر.



## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن ودائع البنوك الإسلامية في تطور مستمر خلال الفترة (2013-2022)، ارتفعت ودائع بنك البركة من 125435 مليون دج سنة 2013 الى 226193,207 مليون دج سنة 2022، كما ارتفعت ودائع مصرف السلام من 23931,685 مليون دج سنة 2013 الى 215076 مليون دج سنة 2022، حيث بلغت نسبة ودائع البنوك الإسلامية من اجمالي الودائع %1,92 سنة 2013 لترتفع هذه النسبة الى %3,04 سنة 2022.

### 3.1.2 تطور اجمالي تمويلات البنوك الاسلامية

الجدول(4-42): تطور اجمالي تمويلات البنوك الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2013-2022)

الوحدة: مليون دج

السنوات	بنك البركة	مصرف السلام	اجمالي تمويلات البنوك الاسلامية	قروض القطاع المصرفي	نسبة تمويلات البنوك الإسلامية من اجمالي القروض %
2013	63354	27531	90885	5154500	1,76
2014	80627	22548	103175	6502900	1,59
2015	96453	21268	117721	7275600	1,62
2016	110711	29377	140088	7907800	1,77
2017	139677	45454	185131	8877900	2,09
2018	156460	75340	231800	9974100	2,32
2019	154600	95583	250183	10855700	2,30
2020	147928	101772	249700	11179200	2,23
2021	140224	150267	290491	9792100	2,97
2022	132081	170759	302840	10112300	2,99

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنوك الإسلامية والتقارير السنوية لبنك الجزائر.

من خلال الجدول نلاحظ أن اجمالي التمويلات التي تقدمها البنوك الإسلامية في نمو مستمر خلال الفترة (2013-2022) حيث كانت قيمتها سنة 2013 تقدر بـ 90885 مليون دج الى أن ارتفعت الى 302840 مليون دج سنة 2022، وبلغت التمويلات في بنك البركة 63354 مليون دج سنة 2013 لترتفع

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة إلى الجزائر

إلى 132081 مليون دج سنة 2022، كما قدرت إجمالي التمويلات في مصرف السلام 27531 مليون دج سنة 2013 إلى ارتفعت إلى 170759 مليون دج سنة 2022، وبلغت نسبة تمويلات البنوك الإسلامية من إجمالي القروض المصرفية الممنوحة 1,76% سنة 2013 لترتفع هذه النسبة إلى 2,99% سنة 2022.

### 2.2 النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية:

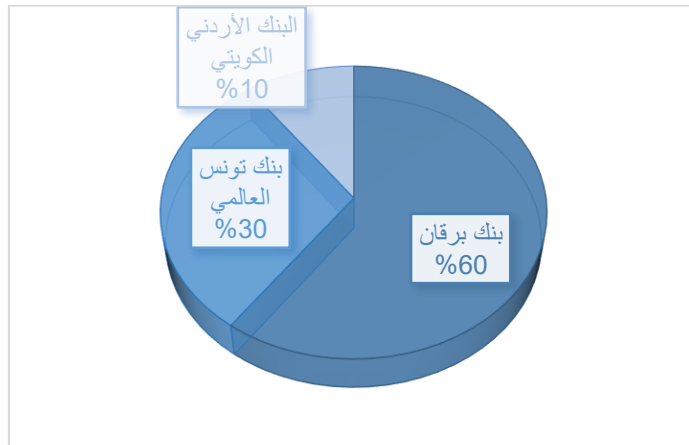
➤ البنوك الجزائرية الخاصة كانت أول من بادر بفتح شبابيك للصيرفة الإسلامية على مستوى فروعها، وسيتم عرضها فيما يلي:

#### • نافذة بنك الخليج الجزائر AGB:

بنك الخليج الجزائر هو بنك جزائري والمساهم الرئيسي فيه هو مجموعة بنك برقان، وهي شركة تابعة لشركة مشاريع الكويت (القابضة)، وتضم شبكة "كيبكو" أكثر من 25 شركة، وتمتد عبر قارتين، من خلال تواجدها في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا، تأسس سنة 2003 وتم رفع رأسماله إلى 20 مليار دج سنة 2019.

يساهم في رأس مال بنك الخليج بنك برقان بـ 60% وبنك تونس العالمي بـ 30% والبنك الأردني الكويتي بـ 10%، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل (4-41): رأسمال بنك الخليج الجزائر



المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر 2022.

فتح بنك الخليج الجزائر الشباك الإسلامي في سنة 2008 على مستوى الجزائر العاصمة ثم توسع الى بقية وكالات الوطن في السنوات الموالية<sup>1</sup>، يقدم فيه منتجات توافق مبادئ الشريعة الإسلامية، يقدم خدمات للأفراد وخدمات أخرى للمهنيين والمؤسسات، إذ نجد خدمتين تمويليتين هما السلم والمرابحة ويتوافقان مع تعاليم الشريعة الإسلامية، كما استحدثت خدمة أخرى سنة 2013 سميت بـ leasing وهي عبارة على خدمة التمويل التأجيري وخدمة أخرى هي خدمة الدفتر الادخاري التشاركي وهو حساب ادخاري استثماري لدى بنك الخليج<sup>2</sup>.

• نافذة ترست بنك الجزائر:

تراست بنك الجزائر هو عضو في مجموعة INVESTMENTS HOLDING, LTD NEST ومقرها في قبرص والتي يملك أفراد عائلة "أبو نحل" أغلبية رأسمالها، استثمرت Nest Investments Holding, Ltd في قطاعات الأعمال المختلفة، بما في ذلك الخدمات المصرفية أو المالية والتأمين وإعادة التأمين والتطوير العقاري والتصنيع والسياحة.

وتتواجد المجموعة من خلال شركاتها التابعة في اثنين وعشرين (22) دولة من بينها: الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، إنجلترا، قطر، قبرص، البحرين، الأردن، لبنان، فلسطين، المملكة العربية السعودية...إلخ.

بالإضافة إلى TRUST BANK ALGERIA Nest Investments Holding, Ltd يعزز تواجده في

الجزائر من خلال 05 شركات أخرى:

- شركة ترست الجزائرية للاستثمار؛
- شركة ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين؛
- ترست للصناعات؛
- ترست للعقارات؛
- مركز التجارة العالمي الجزائر.

بنك ترست الجزائر (TBA) هو بنك يخضع للقانون الجزائري وله رأس مال خاص، تم إنشاؤها في 14 افريل 2002، على شكل شركة مساهمة (SPA) برأسمال أولي قدره 750 مليون دينار وباشرت نشاطها

<sup>1</sup> سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر (دراسة تقييمية)، مرجع سابق، ص 348.

<sup>2</sup> إبراهيم سعيد، محمد بوحجلة، شبك الصيرفة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر (دراسة تقييمية مختصرة)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 02 (2022)، ص 401.

في أفريل 2003، وقد تمت زيادة رأس مال بنك ترست الجزائر بانتظام منذ ذلك الحين، ويقدر حاليا بمبلغ 20 مليار دينار جزائري.

تم انشاء شبك الصيرفة الاسلامية في بنك ترست الجزائري في شهر جويلية 2014، وفي سنة 2016 بدأ نشاطه الفعلي<sup>1</sup>.

#### • نافذة بنك الإسكان للتجارة والتمويل:

بنك الإسكان للتجارة والتمويل هو شركة مساهمة تابعة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن تمت الموافقة على تأسيسه من طرف مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2003، بتاريخ 26/03/2003 بدأ نشاطه برأسمال قدره 2.4 مليار دج (حوالي 30 مليون دولار)، وكانت حصة بنك الإسكان للتجارة والتمويل بالأردن تبلغ 61.17% ولاحقا رفعت حصته إلى 85 في 2014 و15% لشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية القابضة الجزائر وذلك بعد زيادة رأس المال إلى 10 مليار دج<sup>2</sup>، ولديه حاليا 9 فروع في الجزائر. تم انشاء النافذة التشاركية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل سنة 2015 أطلق عليه اسم إدارة الخدمات الإسلامية، مقرها بالمديرية العامة للبنك، ويهدف البنك من خلال عملية الإنشاء إلى<sup>3</sup>:

- تقديم المنتجات والخدمات المقدمة في المصارف الإسلامية والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- توسيع استثمارات واستخدامات أموال البنك من خلال المنتجات والخدمات الإسلامية مما يساهم في تطوير رأس المال التجاري للبنك.
- إرضاء وكسب ثقة شريحة من العملاء الذين يبحثون عن التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي.
- تطوير المنتجات والخدمات الإسلامية وجعلها تتماشى مع متطلبات العملاء.

#### • نافذة بنك ABC الجزائر

بنك ABC هو بنك يخضع للقانون الجزائري وهو شركة تابعة للمؤسسة العربية المصرفية البحرين، واحدة من أولى المجموعات المصرفية والمالية الدولية ذات رأس المال العربي، يعتبر بنك ABC أول بنك دولي يتأسس في الجزائر، حيث حصل على موافقة البنك بموجب قرار صادر في 24 سبتمبر 1998 من

<sup>2</sup> سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر (دراسة تقييمية)، مرجع سابق، ص 352.

<sup>2</sup> مداس حبيبة، جودي ليلي، النوافذ الإسلامية منهج لتبني خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية دراسة تجربة النافذة الإسلامية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل "الجزائر"، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، العدد 07 (2023)، ص 81.

<sup>3</sup> هامل عبد المالك، ضوابط انشاء الشبائك المالية التشاركية في البنوك التقليدية (دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 02 (2021)، ص 201.

مجلس النقد والقرض لبنك الجزائر، وبدأ نشاطه في ديسمبر 1998 مع افتتاح مقره الرئيسي ووكالته الأولى بالجزائر العاصمة في بئر مراد رايس<sup>1</sup>.

بعد صدور النظام المتعلق بتسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالتمويل الإسلامي، وتحديدًا نظام بنك الجزائر 02/20، أصبح بنك ABC أول بنك خاص في الجزائر يحصل على ترخيص بنك الجزائر افتتحت شركة "البراق" لتسويق منتجات التمويل الإسلامي، في فبراير 2021، أول نافذة للتمويل الإسلامي في وكالتها ببئر مراد رايس بالجزائر العاصمة، على بعد خطوات قليلة من مقر البنك، يتميز "البراق" بإطار تنظيمي مبتكر يضمن استقلالية نشاطه مقارنة بالنشاط التقليدي لبنك ABC الجزائر<sup>2</sup>.

➤ بادرت البنوك العمومية هي الأخرى بإنشاء شبابيك للصيرفة الإسلامية بعد صدور النظام رقم 20-02، وأولها البنك الوطني الجزائري وفيما يلي سيتم عرض هذه الشبابيك:

- نافذة البنك الوطني الجزائري:

تأسس البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1963 ومارس كافة نشاطات البنك الشاملة من بينها تمويل القطاع الزراعي، هو أول بنك حاز على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دج الى 41600 مليار دج في شهر جوان 2009، وفي شهر جوان 2018 تم رفع رأسماله الى 150000 مليار دج<sup>3</sup>.

كان البنك الوطني الجزائري أول بنك عمومي يرخص له بتسويق منتجات مطابقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، حيث اطلق هذا الأخير، نشاط الصيرفة الإسلامية في تاريخ 04 أوت 2020، وفقا لأحكام لائحة بنك الجزائر رقم 20-02 الصادرة بتاريخ 20 رجب 1441هـ، الموافق لـ 15 مارس 2020 التي تحدد عمليات البنك المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وشروط ممارستها، ولتأطير هذا النشاط، أنشأ البنك خلية التدقيق والمطابقة الشرعية، لجنة الرقابة الشرعية بالإضافة إلى مديرية الصيرفة الإسلامية لتسيير النشاط التجاري<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> التقرير السنوي لبنك ABC الجزائر 2006، ص 11.

<sup>2</sup> التقرير السنوي لبنك ABC الجزائر 2021، ص 23.

<sup>3</sup> موقع البنك الوطني الجزائري: <https://url.me/qdws3>

<sup>4</sup> التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري 2020، ص 14.

باشر البنك الوطني الجزائري تسويق تسعة (19) منتجات موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، على مستوى أربعة وستين (64) وكالة موزعة عبر التراب الوطني، هاته المنتجات تتمثل في الحسابات التالية:

- الحساب الجاري الإسلامي؛
- الحساب الإسلامي للودائع تحت الطلب؛
- حساب التوفير الإسلامي؛
- حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر؛
- حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد؛

وكذا صيغ التمويل الآتي نكرها :

- المرابحة للسيارات؛
- المرابحة العقارية؛
- المرابحة للتجهيزات؛
- إجارة المعدات المنتهية بالتمليك<sup>1</sup>.

➤ سجلت الموارد الإسلامية ارتفاعاً قدره 11722,45 مليون دينار أي بنسبة (130,45% +) لتصل إلى 20708,75 مليون دينار عند نهاية هذه السنة المالية ، مقابل 8986,03 مليون دينار التي تم تسجيلها للسنة المالية 2021 وبذلك تجاوز هدف التدفق المحدد بـ ( 10.000 مليون دينار ) أي بنسبة إنجاز قدرها (117,22%) ويعود هذا الأداء إلى ارتفاع الودائع الإسلامية تحت الطلب بمقدار 9862,49 مليون دينار وهو ما يمثل (141,20%+) والودائع لأجل 1859,96 مليون دج أي (92,92%)<sup>2</sup>.

الشكل (4-42): ودائع الشباك الإسلامي للبنك الوطني الجزائري (2021-2022)

الوحدة: مليون دج

<sup>1</sup> التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري 2020، ص 14.

<sup>2</sup> التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري 2022، ص 33.



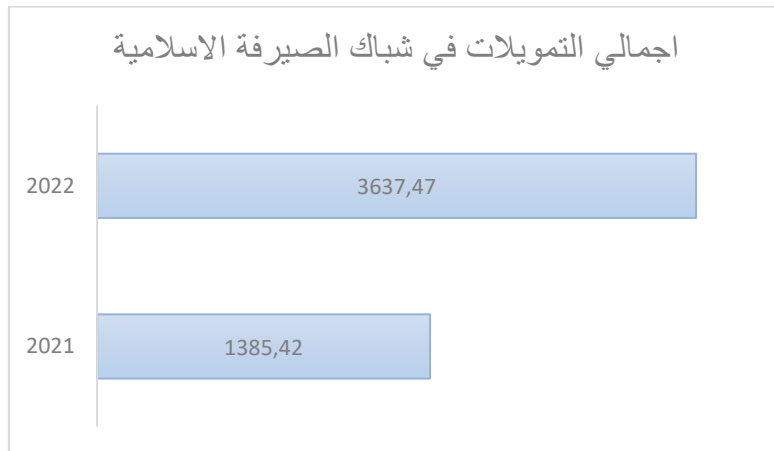
المصدر: التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري 2022، ص 33.

- بلغت محفظة حسابات الزبائن الإسلامية 31057 حساباً حتى 2022/12/31 أي بزيادة قدرها 16182 حساباً وبنسبة (108,79%)، ويرجع هذا الأداء بشكل أساسي إلى تطور حساب التوفير الإسلامي الذي بلغ 15 350 ، يليه حسابات الودائع تحت الطلب 12853 حساب.
- شهدت التمويلات الإسلامية سنة 2022 ارتفاعاً بنسبة 162,55% أي 2252,05 مليون دج لتبلغ بذلك 3637,47 مليون دج عند نهاية السنة المالية 2022 مقابل 385,42 مليون دينار تم تسجيلها السنة الفارطة، وهو ما يمثل 25% من الهدف المحدد لهذه السنة المالية تدفق 9.000 مليون دينار<sup>1</sup>.

الشكل (4-43): التمويلات الإسلامية في شبكات الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري

(2021-2022)

الوحدة: مليون دج



<sup>1</sup> التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري 2022، ص 33.

المصدر: التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري 2022، ص 33.

#### • نافذة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية تم إنشاؤها يوم 13 مارس 1982 تحت الاطار القانوني مؤسسة ذات أسهم تشغل منذ 41 عام، يهدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على ترقية القطاع الفلاحي التنمية الريفية قطاع الأغذية الزراعية، الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر عبر تقديم باقة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية والرقمية لدعم ومرافقة عملائنا في تحسين وتطوير نشاطهم، من أجل تحقيق هذه الغاية يجند بنك الفلاحة والتنمية الريفية تحت تصرف عملائه 340 وكالة تتضمن 8000 موظف موزعين عبر التراب الوطني يضمنون لكم عن طريق النظام المعلوماتي الجديد خدمة أمنة وسريعة<sup>1</sup>.

تحصل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتاريخ 11 صفر 1442 الموافق ل 29 سبتمبر 2020 على شهادات المطابقة للمنتجات الإسلامية المختلفة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وكان أول افتتاح للنافذة الإسلامية بوكالة البليدة وذلك في 04 ماي 2021 ، ثم وكالة العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، لتليها فيما بعد كل من وكالات تيبازة، الوادي سطيف، ورقلة أدرار، وهران البويرة غليزان، إذ صرح المدير العام للبنك محمد بوراي أن خدمات الصيرفة الإسلامية سوف تعمم عبر جميع ولايات الوطن وعلى مستوى كل وكالات البنك قبل نهاية سنة 2022<sup>2</sup>.

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية أكثر من 16 منتجا تشمل فتح حسابات جارية إسلامية وحسابات توفير وحسابات "أشبال" بالإضافة إلى المعاملات المالية بصيغة المرابحة وفقا للشريعة الإسلامية وتوجيهات المجلس الإسلامي الأعلى<sup>3</sup>،

➤ يقدم للأفراد المرابحة للتجهيزات المنزلية، والمرابحة الدرجات النارية:

- المرابحة للتجهيزات المنزلية: يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية صيغة تمويلية مطابقة المبادئ الشرعية الإسلامية تسمح لك باقتناء تجهيزات منزلية تكون مصنعة أو مجمعة في الجزائر، تكون فيها تكلفة الشراء وهامش الربح معروف ومتفق عليهما من طرف الزبون والبنك.

<sup>1</sup> موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية: <https://urlr.me/ZnMkh>

<sup>2</sup> بن وسعد زينة، غرزي سليمة، النوافذ الإسلامية في الجزائر ودورها في استقطاب المدخرات (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 08، العدد 02 (2023)، ص 394.

<sup>3</sup> موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية: <https://urlz.fr/scfm>



- المرابحة للدراجات نارية: هي صيغة تمويلية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية تسمح باقتناء دراجة نارية أو دراجة ثلاثية العجلات، تكون مصنعة أو مجمعة في الجزائر ويكون فيها تكلفة الشراء وهامش الربح معروف ومتفق عليه من طرف الزبون والبنك.
- يقدم للمؤسسات المنتجات التالية:
- المرابحة لوسائل النقل: صيغة تمويلية لاقتناء وسائل النقل مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية يخص هذا المنتج كل عقد لشراء وسيلة نقل واحدة أو عدة وسائل لحساب زبون بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضاف اليه هامش ربح متفق عليه من قبل أطراف عقد المرابحة.
- المرابحة للمواد الأولية: تتضمن هذه الصيغة عقدا لبيع المواد الأولية لحساب الزبون بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضاف اليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين اطراف عقد المرابحة.
- المرابحة للعتاد المهني: صيغة تمويلية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية لاقتناء التجهيزات المهنية.
- المرابحة غلتي: يقترح بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفلاحين، سواء كانوا افراد او ينشطون كمؤسسات حل تمويلي يتكيف مع احتياجاتهم لتمكينهم من تمويل حملاتهم الزراعية (الاسمدة ومنتجات الصحة النباتية والبذور والنباتات)، هي صيغة تمويل تعتمد على المرابحة المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهي عقد بيع المدخلات الزراعية الى العميل وبناء على طلبه بسعر بيع مساوي لسعر الشراء إضافة الى هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الاطراف المتعاقدة وقت ابرام عقد المرابحة.
- المرابحة للإنتاج الفلاحي: يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين للسماح لهم بتحديث معداتهم الفلاحية ( الآلات الفلاحية، معدات الري... )، هو عقد بيع اصول ملموسة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الى العميل وبناء على طلبه بسعر بيع مساوي لسعر الشراء مع اضافة هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الاطراف المتعاقدة وقت ابرام عقد المرابحة.
- المرابحة للصفقات العمومية: هي صيغة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية لتمويل شراء المواد أو اللوازم أو غيرها من السلع الملموسة.
- المرابحة للصادرات: هو عقد بيع للأصول لحساب العميل وبناءً على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء إضافة الى هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة.
- المرابحة للأشغال: يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمؤسسات أو الأفراد الذين يرغبون في انجاز أعمال الهندسة المدنية، التهيئة، تشييد بنايات، تربية المواشي، المستودعات، مناطق التخزين أو غيرها، وهي صيغة تمويل تعتمد على المرابحة المتوافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية: <https://urlr.me/ZnMkh>

• نافذة بنك القرض الشعبي الجزائري:

تأسس بنك القرض الشعبي الجزائري سنة 1966، ويعد من البنوك التجارية الرئيسية في الجزائر، بحيث رأسماله الاجتماعي ملكية حصرية للدولة، حيث يقدر حاليا بـ 200 مليار دج<sup>1</sup>.  
تحصل البنك على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في أكتوبر 2020، يقدم منتجات الإيداع والتمويل (الحساب الجاري الإسلامي، وحساب الصك الإسلامي، والتوفير الإسلامي، والاستثمار الإسلامي، وعرض مرابحة عقار / سيارة/تجهيز، والإجارة العقارية)<sup>2</sup>.  
أكد المدير العام للقرض الشعبي الجزائري السيد قادري أن البنك يتوفر على 102 شبك، ويعتزم فتح ست وكالات مخصصة حصرا لهذا النشاط في 2024، وبخصوص تمويل الاقتصاد كشف المدير العام أن قيمة القروض التي منحها القرض الشعبي الجزائري للأفراد والمؤسسات العام الماضي فاقت 1400 مليار دج، مشيرا إلى أن حجم القروض ارتفع في 2023 بحوالي 50%، وهو ما يعكس توجه البنك نحو تعبئة مدخرات المواطنين والمؤسسات التي وصلت قيمتها إلى 1700 مليار دج السنة الماضية، وتم توجيه القروض أساسا لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المساهمة مع بنوك أخرى في تمويل مشاريع كبرى<sup>3</sup>.

• نافذة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط هو بنك شامل تأسس سنة 1964، مر بعدة مراحل والتي سيتم عرضها فيما يلي:<sup>4</sup>

1971: تأسيس ادخار السكن؛

1980: تمويل برامج الترقية العقارية؛

1997: تغيير الوضع القانوني : الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (صندوق ادخار) يصبح بنك عالمي؛

1998: اطلاق قروض الاستهلاك؛

2005: إعادة تموضع استراتيجي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك في مجال التمويل العقاري؛

<sup>1</sup> موقع القرض الشعبي الجزائري: <https://urls.fr/1178x4>

<sup>2</sup> بن زكورة العونية، أهمية النوافذ الإسلامية في دعم تمويل مشاريع التنمية - بنك الفلاحة والتنمية الريفية نموذجاً-، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الإسلامية المتقدمة، المجلد 02، العدد 01 (2022)، ص 31.

<sup>3</sup> وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ الاطلاع: 2024/07/12 على الموقع: <https://urls.fr/nTvJQA>

<sup>4</sup> موقع الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير: <https://urls.fr/8fHSM5>

2008: اطلاق التأمين البنكي؛

2011: إعادة تموضع استراتيجي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك: ترخيص تمويل المؤسسات؛

2013: رقمنة دفتر الادخار وإطلاق بطاقة الادخار؛

2013: رقمنة دفتر الادخار وإطلاق بطاقة الادخار؛

2015: إطلاق حساب الادخار دون فائدة (رأسمالي)؛

2016: افتتاح أول وكالة آلية "خطابي" (الجزائر الوسطى)؛

2016: إطلاق الإيجار التمويلي العقاري؛

2018: رأسمال الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك يرتفع من 14 إلى 46 مليار دج؛

2020: اطلاق التمويل الاسلامي وافتتاح أول وكالة مخصصة للصيرفة الاسلامية وكذا عدة شبابيك من

خلال مختلف شبكات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك؛

2022: إطلاق تطبيق الهاتف Cnep-connect؛

2023: إطلاق قروض الاستهلاك.

تحصل البنك على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في سبتمبر 2020<sup>1</sup>، يتيح شبك الصيرفة الإسلامية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط فتح حسابات (حساب شيك الصيرفة الإسلامية وحساب جاري للصيرفة الإسلامية)، كما يقدم عدة تمويلات (تمويل أراضي، تمويل محلات، تمويل مسكن، مرابحة سيارة، الاجارة المنتهية بالتملك<sup>2</sup>).

### ثانيا: واقع التأمين التكافلي في الجزائر

كان التأمين التكافلي في الجزائر يقتصر فقط على شركة وحيدة تقدم خدمات التأمين التكافلي وهي شركة سلامة للتأمينات منذ سنة 2006، ولكن بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 مؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 23 فبراير سنة 2021 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي أصبحت ممارسة نشاط التأمين التكافلي واضحة وبدون غموض، سمح هذا المرسوم بإنشاء شركات تأمين تكافلي

<sup>1</sup> بن زكورة العونية، أهمية النوافذ الإسلامية في دعم تمويل مشاريع التنمية - بنك الفلاحة والتنمية الريفية نموذجا-، مرجع سابق، ص 31.

<sup>2</sup> موقع الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير: <https://urls.fr-ciWRG>

تختص بالتكافل العام او التكافل العائلي كما سمح بفتح نوافذ للتأمين التكافلي على مستوى شركات التأمين التقليدي وذلك بشروط، وأهم ما جاء في هذا المرسوم نوجزه فيما يلي:

مرسوم تنفيذي رقم 21-81 مؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 23 فبراير سنة 2021 ، يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي، جاء في المادة 2 أنه يقصد في نظام التأمين التكافلي، التكافل العائلي هو التأمين على الأشخاص والتكافل العام هو التأمين على الأضرار، كما عرفت صندوق المشاركين على أنه الحساب الذي تودع فيه المساهمات ومدخيل التوظيفات والذي يتم من خلاله دفع التعويضات وتكاليف التسيير.

كما عرفت حساب الشركاء على أنه الحساب الخاص بالشركة التي تمارس التأمين التكافلي أو إعادة التأمين التكافلي ويكون منفصل تماما عن صندوق المشاركين، وذكرت أن القرض الحسن هو اعتماد دون فائدة، واجب الاسترداد في أجل متفق عليه ويهدف الى تغطية العجز المسجل من قبل صندوق المشاركين.

كما حددت المادة 4 أنه يمكن ممارسة التأمين التكافلي من طرف شركة التأمين تمارس حصريا عمليات التأمين التكافلي، أو من خلال تنظيم داخلي يسمى نافذة لدى شركة تأمين تمارس عمليات التأمين التقليدي وفي الحالة يجب على هذه الشركة أن تفصل من الناحية الفنية والمحاسبية والمالية عمليات التأمين التكافلي عن العمليات المتعلقة بالتأمين التقليدي.

وجاء في المادة 5 أن التأمين التكافلي يمارس من قبل شركة التأمين وفقا لشكلين: التأمين التكافلي العائلي والتأمين التكافلي العام.

حسب المادة 9 فان الشركة التي تمارس عمليات التأمين التكافلي تسيير حسب أحد نماذج التالية: الوكالة، المضاربة ونموذج مختلط بين الوكالة والمضاربة.

أكدت المادة 15 أنه يتعين على الشركة التي تمارس التأمين التكافلي أن تنشئ لجنة داخلية تسمى "لجنة الاشراف الشرعي" تكلف بمراقبة ومتابعة جميع العمليات المرتبطة بالتأمين التكافلي للشركة.

كما أنه عند قفل السنة المالية يشكل رصيد الصندوق النتيجة الفنية الناجمة عن الفرق بين الإيرادات والنفقات، اذا كان رصيد الصندوق إيجابيا فانه يتم توزيع مبلغ هذا الرصيد على مجموع المشاركين دون

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

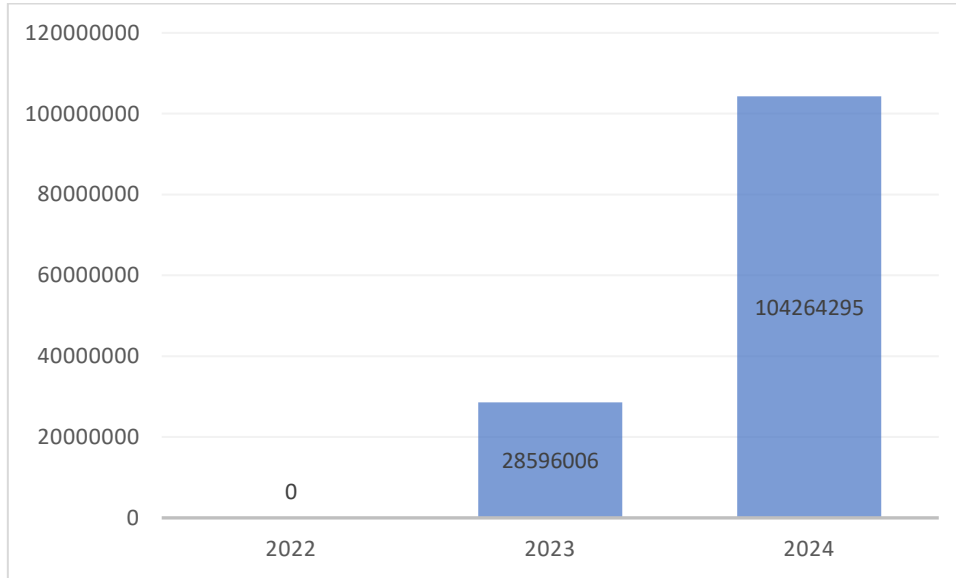
تميز أو يقتصر التوزيع على المشاركين الذين لم يستفيدوا من تعويضات خلال السنة المالية، أو يتم التوزيع على أساس نسبة مساهمة كل مشارك بعد خصم التعويضات المدفوعة له خلال السنة المالية.

أما إذا كان رصيد الصندوق سلبى يمكن للشركة منح اعتماد لصندوق المشاركين يسمى "القرض الحسن"، ويسترد مبلغ القرض الحسن من الرصيد الإيجابي للصندوق الذي يحقق لاحقاً<sup>1</sup>.

➤ ارتفع حجم إنتاج التأمين التكافلي في الجزائر الى 104264295 دج في الثلاثي الأول من سنة 2024 أي بنسبة نمو 264% في حين كان يبلغ حجمه 28596006 دج في الثلاثي الأول من سنة 2023، وهذه نسبة نمو جيدة بلغها إنتاج التأمين التكافلي في الجزائر في الثلاثي الأول من سنة 2024، كان إنتاج التأمين التكافلي معدوم في الثلاثي الأول من سنة 2022 وذلك لأن شركات ونوافذ التأمين التكافلي باشرت عملها في نهاية سنة 2022، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

**الشكل (4-44): تطور حجم إنتاج التأمين التكافلي في الجزائر**

الوحدة: دج



**المصدر:** من اعداد الطالبة بالاعتماد على: *Activités du Marché National Des Assurances*

<sup>1</sup> مرسوم تنفيذي رقم 21-81 مؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 23 فبراير سنة 2021، يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 28 فبراير 2021.

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

31/03/2023 et 31/03/2024, Note de Conjoncture, Conseil National des Assurances (CNA), p 4.

➤ بلغ حجم التأمين التكافلي العام 27479739 دج في الثلاثي الأول من سنة 2023 ليرتفع الى 644199060 دج في الثلاثي الأول من سنة 2024، وارتفع حجم التأمين التكافلي العائلي الى 39844389 دج في الثلاثي الأول من سنة 2024 بعدما كان يقدر بـ 1116267 دج الثلاثي الأول سنة 2023، وبلغت نسبة انتاج التأمين التكافلي من انتاج قطاع التأمين 0.06 في الثلاثي الأول من سنة 2023 لترتفع هذه النسبة الى 0,23% في الثلاثي الأول من سنة 2024، وبذلك يمكن القول أن انتاج التأمين التكافلي في الجزائر ضعيف جدا.

**الجدول(4-43):** نسبة مساهمة انتاج التأمين التكافلي من اجمالي انتاج قطاع التأمين في الجزائر

2024-03-31	2023-03-31	2022-03-31	انتاج التأمين
644199060	27479739	0	التكافل العام
39844389	1116267	0	التكافل العائلي
104264295	28596006	0	اجمالي انتاج التأمين التكافلي
44965671865	45098333337	43594820115	اجمالي انتاج التأمين التقليدي
45069935760	45126897351	43594820115	انتاج قطاع التأمين ككل
0.23	0.06	0	نسبة انتاج التأمين التكافلي من انتاج قطاع التأمين %

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: Activités du Marché National Des Assurances

31/03/2023 et 31/03/2024, Note de Conjoncture, Conseil National des Assurances (CNA), p 4.

• شركات ونوافذ التأمين التكافلي في الجزائر

تقدم خدمات التأمين التكافلي من طرف ثلاث شركات، شركة سلامة للتأمينات وهي أول شركة تقدم خدمات التأمين التكافلي في الجزائر منذ سنة 2006، وشركتين عموميتين الجزائر تكافل للتكافل العام والجزائر المتحدة للتكافل العائلي اللتان باشرتا العمل في نهاية سنة 2022، إضافة الى نوافذ التأمين التكافلي على مستوى شركات التأمين التقليدية (شركة التأمينات العامة المتوسطة GAM، شركة التأمين "كرديف الجزائر، الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR)، وسيتم عرضهم فيما يلي:

أ. شركة سلامة للتأمينات:

اعتمدت شركة سلامة لتأمينات الجزائر بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 عن وزارة المالية، وبذلك فهي استحوذت على الشركة السعودية البركة والأمان للتأمين وإعادة التأمين المنشأة في 26 مارس 2000، والتي أصبحت تحت اسم سلامة للتأمينات الجزائر بعد انضمامها لمجموعة سلامة، وتوفر حاليا خدمات متعددة في السوق الجزائرية حيث تتوفر على 260 نقطة بيع على مستوى كافة التراب الوطني و 4 مديريات جهوية، إلا أنها تتفرد بخدمات التكافل وهي الوحيدة من كل مؤسسات التأمين في الجزائر التي تتعامل بالتأمين التكافلي الإسلامي، هذا وتم رفع رأسمالها سنة 2010 الى 2 مليار دج<sup>1</sup>.

➤ وتتمثل منتجات التأمين التكافلي في شركة سلامة للتأمينات فيما يلي:<sup>2</sup>

- التأمين التكافلي وتراكم رأس المال يتضمن توفير ودفع رأس المال معدل وقت التقاعد؛
- تأمين تكافلي والرعاية الاجتماعية : في حالة الوفاة أو العجز المطلق والنهائي للمؤمن عليه ، يسمح بالدفع الفوري لمبلغ مقطوع للمستفيدين المعنيين (الأزواج، الأبناء، الأمهات في شكل تأمين على الحياة وهو سياسته جديدة مخصصة لأرباب الأسر؛
- التأمين التكافلي والائتمان: يتيح سداد رصيد القروض غير المسددة للمقرض في حالة وفاة المؤمن عليه وهو مخصص لموظفي القطاع العام والخاص.

<sup>1</sup> مسمون رضوان، بورايو هاجر أميرة، التأمين التكافلي كبديل للتأمين التجاري في الجزائر-دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات-، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 07، العدد 01 (2023)، ص 275.

<sup>2</sup> صليحة فلاق وآخرون، منتجات التأمين التكافلي في الجزائر "دراسة حالة شركة سلامة للتأمين"، مجلة التنوع الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01 (2020)، ص 123.

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

➤ بلغ الإنتاج الإجمالي لشركة سلامة للتأمينات 4015 مليار دج سنة 2013 ليرتفع الى 5377 مليار دج سنة 2019، ولكن في سنة 2020 انخفض حجم الإنتاج الإجمالي الى 4585 مليار دج ويرجع ذلك الى أزمة كورونا التي مست العالم ككل، واستمر حجم الإنتاج بالانخفاض حتى سنة 2022 ليصل الى 4284 مليار دج، كما انخفضت الحصة السوقية لشركة سلامة بـ 1% سنة 2020 لتصبح تشكل 3% من قطاع التأمين في الجزائر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول(4-44): تطور الإنتاج الإجمالي لشركة سلامة للتأمينات (2013-2022)**

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإنتاج الاجمالي	نسبة النمو%	الحصة السوقية%
2013	4015	-	4
2014	4491	11,85	4
2015	4707	5	4
2016	5019	7	4
2017	4787	-5	4
2018	5158	8	4
2019	5377	4	4
2020	4585	-15	3
2021	4322	-5,74	3
2022	4284	-0,88	3

Source : Activité des assurances en Algérie, Les rapports annuels 2014 , 2015,2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022.

### ب. شركة الجزائر تكافل:

هي أول شركة عمومية ذات مساهمة متخصصة في التأمين التكافلي العام (التأمين على الأضرار)، تسوق منتجات معتمدة على أنها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية من قبل المجلس الإسلامي الأعلى، يقدر رأسمالها بـ 2 مليار دج بمساهمة كل من البنوك العمومية الست (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق



## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

الوطني للاحتياط والتوفير) وشركات التأمين العمومية الأربعة (الشركة الجزائرية للتأمينات، شركة التأمين الوطنية، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، شركة تأمين المحروقات)<sup>1</sup>.

من خلال القرار المؤرخ في 29 شوال عام 1443 الموافق ل 30 مايو سنة 2022، يتضمن اعتماد شركة التأمين "الجزائر للتكافل العام" شركة ذات اسهم، منح هذا الاعتماد لشركة التأمين "الجزائر للتكافل العام" قصد ممارسة عمليات التأمين التكافلي العام الآتية: الحوادث (خدمات تعويضية)، المرض، الحريق والانفجار، البضائع المنقولة، القروض، الكفالة، الخسائر المالية المختلفة، الحماية القانونية، إعادة التأمين (إعادة التأمين التكافلي)<sup>2</sup>.

### الجدول(4-45): منتجات شركة الجزائر تكافل

الأفراد	المهنيين	المؤسسات
- التأمين التكافلي على السيارات؛ - التأمين التكافلي على المنازل؛	- تأمين متعدد الأخطار المهنية؛	- التأمين التكافلي على الأنشطة الصناعية؛
- التأمين التكافلي ضد الكوارث الطبيعية؛	- تأمين المسؤولية المهنية؛ - تأمين المساعدة المهنية.	- التأمين التكافلي على المنشآت الصناعية؛
- تأمين المساعدة للسيارة؛	- التأمين التكافلي على نشاطات النقل؛	- التأمين التكافلي على الأنشطة الزراعية.
- تأمين المساعدة للمنزل.		

المصدر: موقع شركة الجزائر تكافل، تاريخ الاطلاع: 2024 /07/22 على الرابط التالي:

<https://url.me/q21DF>

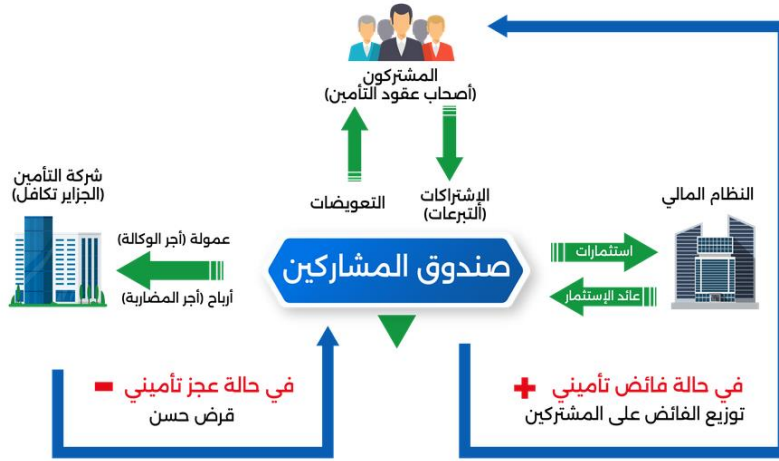
➤ يعتمد تشغيل شركة الجزائر تكافل على النموذج المختلط بين الوكالة والمضاربة، وعلى هذا الأساس تحدد العقود الصادرة عن الجزائر تكافل العلاقة التعاقدية بين المشاركين والشركة بصفتها مشغل تكافل ومدير صندوق المشاركين في إطار الوكالة، وينطبق الشيء نفسه على العلاقة بموجب المضاربة حيث

<sup>1</sup> موقع شركة الجزائر تكافل، تاريخ الاطلاع: 2024 /07/22 على الرابط التالي: <https://url.me/q21DF>  
<sup>2 3</sup> قرار وزارة المالية مؤرخ في 29 شوال عام 1443 الموافق ل 30 مايو 2022 يتضمن اعتماد شركة التأمين "الجزائرية للتكافل العام" شركة ذات اسهم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 11 جويلية 2022، ص 23.

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

سيتم اعتبار شركة "الجزائر تكافل" وكيل استثمار (المضارب) والمشاركين كأصحاب رأس المال أو الجهات المانحة (رب المال)<sup>1</sup>.

الشكل (4-45): نموذج التسيير في شركة الجزائر تكافل



المصدر: موقع شركة الجزائر تكافل، تاريخ الاطلاع: 2024 /07/22 على الرابط التالي:

<https://urlr.me/q21DF>

### ج. شركة الجزائر المتحدة للتكافل العائلي:

شركة "الجزائر المتحدة للتكافل العائلي" هي مشروع مشترك يضم أربع (04) شركات لتأمين الأشخاص (كرامة للتأمين، الجزائرية للحياة، تالا للتأمينات، أمانة للتأمينات)، بالإضافة إلى ستة (06) بنوك عمومية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير) هو تحقيق الرغبة في الشراكة بين الفاعلين الرئيسيين في القطاع المالي، فضلا عن تزويد قطاع التأمين بأداة قادرة على خدمة استكمال بناء الاقتصاد الإسلامي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> موقع شركة الجزائر تكافل، تاريخ الاطلاع: 2024 /07/22 على الرابط التالي: <https://urlr.me/q21DF>

<sup>2</sup> موقع شركة الجزائر للتكافل العائلي، تاريخ الاطلاع: 2024/07/24، على الرابط التالي: <https://urlr.me/y4zvg>

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

من خلال قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 ذو الحجة 1443 الموافق ل 25 يوليو 2022، يتضمن اعتماد شركة التأمين "الجزائر المتحدة للتكافل العائلي"، شركة ذات اسهم قصد ممارسة عمليات التأمين التكافلي العائلي المتمثلة في: الحوادث، المرض، الحياة/الوفاة، الزواج/الولادة، الاحتياط الجماعي، التأمينات المتعلقة بأموال الاستثمار، إعادة التأمين التكافلي<sup>1</sup>.

الهدف من إنشاء هذه الشركة مدفوع بالرغبة في تزويد سوق التأمين بحلول تكافلية قادرة على تلبية الاحتياجات المعبر عنها وفقا للإطار التنظيمي المعمول به ومع الالتزام الصارم بمبادئ الشريعة الإسلامية، واقتراح على البنوك التي تمارس نشاط التمويل الإسلامي منتجات تأمينية مصاحبة لها وتقديم المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تقدم شركة الجزائر المتحدة للتكافل العائلي 4 منتجات والموضحة في الجدول التالي:

الجدول(4-46): منتجات الجزائر المتحدة للتكافل العائلي

منتج الوافي	منتج الرفيق	منتج التآزر	منتج السفر
تقدم من خلاله الشركة تأميناً لحماية رأس المال البشري والحفاظ عليه من الأضرار الجسدية التي قد تنشأ في حالة: الإصابات، الحروق، الجروح، السقوط، وذلك في جميع أنحاء التراب الوطني، في البيئة المنزلية أو في مكان العمل، يقدم المنتج الوافي التغطيات التالية:	تقدم شركة الجزائر المتحدة لزبائنها الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و74 سنة منتوجها "الرفيق" الذي يحميهم بعد تعرضهم لمرض أو حادث، من مخاطر الديون ويحمي عائلاتهم من الصعوبات المالية، يوفر عقد تأمين الرفيق التغطية وفقاً لمبادئ التمويل الإسلامي لسداد	يتألف من غطاء يضمن أنه في حالة وفاة المشترك، سيتم دفع مبلغ من المال في الوقت المناسب للمستفيدين، من أجل تمكينهم من تلبية الاحتياجات التي كانت ستنشأ عن اختفاء المشترك، تتميز بصيغة التآزر هذه بالخصائص الرئيسية التالية: الاشتراك من سن 18	يقدم للمؤمن عليهم المسافرين إلى الخارج تغطية شاملة في جميع دول العالم يتوفر المنتج السفر وفقاً للوجهات وهي: لجميع دول العالم، الحج والعمرة بأسعار تنافسية للغاية، تركيا وتونس، لتغطية الأشخاص المسافرين الى هاته الوجهات، كما يتوفر أيضاً بصيغة

<sup>1</sup> قرار وزارة المالية مؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 25 يوليو 2022 يتضمن اعتماد شركة التأمين "الجزائر المتحدة للتكافل العائلي" شركة ذات اسهم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد62، الصادرة بتاريخ21 سبتمبر 2022، ص 24.

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

التغطية الطبية، الصيدلانية، الاستشفائية ومصاريف المخاطر، العجز الكلي أو الجزئي مع دفع رأس المال للمؤمن عليه.	رأس المال المتبقي المستحق على العميل في حالة الوفاة أو العجز.	عاماً إلى 71 عاماً والاستفادة من التغطية حتى سن 75 ودفع المبلغ فور وفاة المشترك.	مدعومة ببطاقات فيزا مما يسمح لحاملي البطاقات بالاستفادة من تغطية مثلى بأسعار تنافسية.
--	---	--	---

المصدر: موقع شركة الجزائر للتكافل العائلي، تاريخ الاطلاع: 2024/07/24، على الرابط التالي:

<https://urlr.me/y4zvg>

### د. نافذة التأمين التكافلي في شركة التأمينات العامة المتوسطة GAM:

بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 11 رجب 1442 الموافق لـ 23 فيفري 2021 الذي يحدد شروط وطرق ممارسة التأمين التكافلي، حصلت الشركة GAM العامة للتأمينات المتوسطة بتاريخ 4 نوفمبر 2021 على اعتماد من وزارة المالية لتأسيس "نافذة التكافل العام" وعلى شهادة المطابقة الشرعية لأربعين عقد تكافل عام، الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 2021 من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية لدى المجلس الإسلامي الأعلى، بذلك أصبحت الشركة GAM العامة للتأمينات المتوسطة أول شركة تأمين للأضرار في السوق التي تحصل على هاتين الشهادتين القانونيتين لممارسة التأمين التكافلي العام<sup>1</sup>.

### الجدول (4-47): منتجات التأمين التكافلي في نافذة تكافل GAM

<sup>1</sup> موقع تكافل GAM، تاريخ الاطلاع: 2024/07/26، على الرابط التالي: <https://urlr.me/WYjmB>

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

التأمين التكافلي العام المتعدد الاخطار الصناعية والتجارية	التأمين التكافلي ضد الكوارث الطبيعية	التأمين التكافلي العام للسيارات والمساعدة في الطرق	التأمين التكافلي العام المهني المتعدد الاخطار	التأمين التكافلي العام المتعدد الأخطار
سرقة وضرر الممتلكات حريق وانفجارات واجهات المحلات والنوافذ المكسورة الاضرار الناجمة عن المياه العواصف والثلوج تشغيل المسؤولية المدنية اعتداءات وأعمال شغب وتحركات شعبية	الزلازل والحرائق الفيضانات والأنهيارات الطينية العواصف والرياح حركة التربة	الضرر والاصطدام السرقة وكسر الزجاج ضمان الدفاع والرجوع تأمين ضد جميع المخاطر المساعدة المهنية 24/24 سا 7/7 يوم	حريق / انفجارات المسؤولية المهنية الأضرار الناجمة عن المياه كسر الزجاج سرقة البضائع والأموال في الخزانة المساعدة المهنية 24/24 سا 7/7 يوم	حريق / انفجارات المسؤولية المدنية العائلية الأضرار الناجمة عن المياه كسر الزجاج سرقة الاثاث والممتلكات العائلية المساعدة المهنية 24/24 سا 7/7 يوم

المصدر: موقع تكافل GAM، تاريخ الاطلاع: 2024/07/26، على الرابط التالي:

<https://urlr.me/WYjmB>

### هـ. نافذة التامين التكافلي في شركة التأمين "كرديف الجزائر":

كرديف الجزائر هي شركة رائدة في مجال التأمين البنكي في الجزائر، وأول شركة تحصل على الموافقات في التأمين الشخصي في عام 2006 والتكافل العائلي في عام 2021، كرديف الجزائر شركة رائدة في مجال التأمين المصرفي للدائنين وتحتل المركز الأول في سوق التأمين على الأشخاص<sup>1</sup>، من خلال القرار المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1443 الموافق ل 4 نوفمبر 2021، يتضمن منح الاعتماد لشركة التامين "كرديف الجزائر" لممارسة عمليات التامين التقليدي وكذا عمليات التامين التكافلي العائلي في شكل نافذة والمتمثلة في الحوادث، المرض، الحياة والوفاة، الزواج والولادة، تأمينات متعلقة بأموال الاستثمار، تسيير الأموال الجماعية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> CARDIF EL DJAZAÏR, Retrieved on 03/08/2024, From: <https://urlr.me/mBq4Z>

<sup>2</sup> قرار وزارة المالية المؤرخ في 28 ربيع الأول 1443 الموافق ل 4 نوفمبر 2021، يتضمن منح شركة التامين كرديف الجزائر الاعتماد لممارسة عمليات التامين التقليدي والتامين التكافلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 95، الصادرة بتاريخ 23 ديسمبر 2021، ص 26.

و. نافذة إعادة التأمين التكافلي في الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR:

من خلال قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 ذو الحجة 1443 الموافق ل 25 يوليو 2022، تم منح الاعتماد للشركة المركزية لإعادة التأمين قصد ممارسة عمليات إعادة التأمين التقليدي وكذا عمليات إعادة التأمين التكافلي في شكل نافذة والمتمثلة في إعادة التأمين التكافلي<sup>1</sup>.

بلغ حجم انتاج التأمين التكافلي في نافذة التأمين التكافلي للشركة المركزية لإعادة التأمين 15 مليون دج سنة 2023، وبلغ حجم التأمين التكافلي على الأضرار 6 مليون دج أما حجم انتاج التأمين التكافلي على الحياة فقدر بـ 9 مليون دج، وتمثل نسبة انتاج التأمين التكافلي من اجمالي انتاج التأمين في الشركة المركزية لإعادة التأمين فقط 0,032% وهي نسبة جد ضئيلة وذلك لأن الشباك في بداية عمله.

**الجدول (4-48): حجم انتاج التأمين التكافلي في الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR سنة 2023**

الوحدة: مليون دج

حجم انتاج التأمين التكافلي	2023
التأمين التكافلي على الاضرار	6
التأمين التكافلي على الحياة	9
انتاج التأمين التكافلي	15
انتاج التأمين ككل	46546
نسبة انتاج التأمين التكافلي من اجمالي انتاج التأمين	0,032%

المصدر: التقرير السنوي للشركة المركزية لإعادة التأمين CCR 2023.

➤ كما تم منح الاعتماد للشركة الجزائرية للتأمينات من خلال قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 ذو الحجة 1443 الموافق ل 25 يوليو 2022 لممارسة عمليات التأمين التقليدي وكذا عمليات التأمين التكافلي العام في شكل نافذة والمتمثلة في الحوادث، المرض، الحريق والانفجار، اضرار أخرى لاحقة بالأموال، الخسائر المالية المختلفة، إعادة التأمين التكافلي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> قرار وزارة المالية مؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 25 يوليو 2022، يتضمن منح الشركة المركزية لإعادة التأمين الاعتماد لممارسة عمليات اعادة التأمين التكافلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد62، الصادرة بتاريخ21 سبتمبر 2022، ص 24.  
<sup>2</sup> قرار وزارة المالية مؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 25 يوليو 2022، يتضمن منح الشركة الجزائرية للتأمينات الاعتماد لممارسة عمليات التأمين التقليدي وعمليات التأمين التكافلي العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد62، الصادرة بتاريخ21 سبتمبر 2022، ص 24.

➤ يعتبر فتح شركتي التأمين التكافلي الجزائري تكافل للتكافل العام والجزائر المتحدة للتكافل العائلي وكذلك نوافذ التأمين التكافلي على مستوى شركات التأمين التقليدية (تكافل GAM، كريدف الجزائر، الشركة المركزية لإعادة التأمين) خطوة إيجابية في مجال تطوير التأمين التكافلي في الجزائر، والتي توفر للأفراد منتجات متنوعة وذلك لأن خدمات التأمين التكافلي كانت محتكرة فقط من قبل شركة وحيدة وهي شركة سلامة للتأمينات.

### المطلب الثاني: تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

يمكن تقسيم تحديات الصناعة المالية الإسلامية الى قسمين تحديات الصيرفة الإسلامية وتحديات التأمين التكافلي.

#### أولا: تحديات الصيرفة الإسلامية:

تواجه الصيرفة الإسلامية العديد من التحديات التي تعيق نموها وتطورها، ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

- **تحديات شرعية:** من أكبر التحديات التي تواجهها المؤسسات والبنوك الإسلامية في الجزائر هي التحديات الشرعية، وذلك لأنه لا يوجد نظام رقابة شرعية موحد، فكل بنك يمارس رقابته الشرعية من خلال هيئة الرقابة الشرعية المتواجدة على مستواه وهي التي تقوم بالمصادقة على الاعمال الختامية وتقديم الفتاوى، كما تصادق على المنتجات الجديدة قبل دخولها حيز التنفيذ، ولهذا لا بد من توفر نظام رقابة شرعية موحد<sup>1</sup>.
- **تحدي القانون الجبائي الجزائري:** لا يراعي القانون الضريبي الجزائري خصوصية بعض صيغ التمويل الإسلامي، لهذا فالمصرف الإسلامي يجد نفسه يدفع ضريبتين ففي حالة المضاربة يدفع ضريبة على أرباح شركة مضاربة وضريبة على أرباح البنك التي تحسب فيها أرباح شركة المضاربة، وبهذا يتحمل المصرف الإسلامي مشكل الازدواج الضريبي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سميرة حسيبة وآخرون، واقع وتحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 19، العدد 02 (2022)، ص 196.

<sup>2</sup> عز الدين حملة، عثمان علام، الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والتحديات، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01 (2022)، ص 167.

- **مشكل الحصول على السيولة:** تعبر القيم المنقولة في القانون التجاري الجزائري اما عن حق ملكية في رأس المال أو أنها اثبات دين يوجب حقوق المقرض بفائدة ولذلك لا يسمح بإصدار الصكوك الإسلامية، وهذا ما يجعل المصارف الإسلامية في مشكلة الحصول على السيولة<sup>1</sup>.
- **عدم وجود نظام محاسبي يراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي:** لا يتلاءم النظام المحاسبي المعمول به في البنوك التقليدية مع متطلبات الصيرفة الإسلامية<sup>2</sup>.
- **محدودية منتجات الصيرفة الإسلامية:** حصر النظام 20-02 منتجات الصيرفة الإسلامية في 8 منتجات (المربحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار وحسابات الودائع)، ولم يذكر منتجات الأخرى التي تتعلق بالقطاع الفلاحي كالمزراعة والمغارة والمساقاة<sup>3</sup>.

#### ثانيا: تحديات شركات التأمين التكافلي في الجزائر:

تواجه شركات التأمين التكافلي في الجزائر عدة تحديات، من أبرز هذه التحديات ما يلي:

- **قلة البنوك الإسلامية:** من التحديات التي تعيق عمل شركات التأمين التكافلي هو قلة البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، وبهذا لا تتمكن شركات التأمين التكافلي من استثمار اشتراكات المساهمين في الشركة أو يدفع بها الى الاستثمار في بنوك تقليدية وهذا مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية.
- **نقص الكفاءات البشرية المؤهلة:** تعاني الجزائر من نقص في التدريب والتعليم في مجال التأمين التكافلي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> غالية بوزني، محمد طويلو، نحو اطار قانوني فعال لتوطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02 (2021)، ص 722.

<sup>2</sup> العرابي مصطفى، طروبيا ندير، توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية (تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام 20-02)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02 (2020)، ص 260.

<sup>3</sup> سليمة بن زكة، عزالدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية-، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02 (2022)، ص 302.

<sup>4</sup> عثمان شكيمية، عوادي عبد القادر، واقع وتحديات التأمين التكافلي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 01 (2023)، ص 724.



- يفرض قانون التأمينات الجزائري على شركات التأمين المتواجدة في الجزائر تخصيص نسبة 50% من مداخيل الشركة في شكل أسهم في سندات الخزينة العمومية وهو ما يتعارض مع المبادئ التي تقوم عليها عملية التأمين التكافلي التبرعي وغير الهادفة إلى تحقيق الأرباح.
- **تحدي المنافسة:** تحتكر شركات التأمين التقليدي العمومية سوق التأمين في الجزائر وذلك لكثرة انتشارها، وهذا يخلق صعوبة في عمل شركات التأمين التكافلي، كما يلجأ العديد من الزبائن الى التعامل مع شركات التأمين التقليدي الكبرى لما لها من خبرة وكفاءة في مجال التأمين.
- **غياب الثقافة التأمينية في أوساط المجتمع الجزائري:** عدم قدرة المواطن الجزائري على دفع أقساط التأمين بسبب انخفاض الرواتب وهذا ما أدى الى تدني الثقافة التأمينية في الجزائر<sup>1</sup>.

#### المطلب: الثالث: الدروس المستفادة من التجارب السابقة

من خلال دراسة وتحليل التجريبتين الماليزية والتركية اللتان تعتبران تجربتين ناجحتين على المستوى العالمي في الصناعة المالية الإسلامية، استخلصنا العديد من الدروس التي يمكن للجزائر كدولة تسعى لتطوير صناعتها المالية الإسلامية ان تستفيد منها، وسنعرض هذه الدروس فيما يلي:

- تطوير الدعم الحكومي للصناعة المالية الإسلامية.
- وضع استراتيجية واضحة للصناعة المالية الإسلامية والاعتماد على اعتبار احتياجات هذه الصناعة لبلوغ الأهداف الاستراتيجية مثل استراتيجية الصيرفة الإسلامية في تركيا (2015-2025).
- تطوير نظام الحوكمة الشرعية وذلك من خلال انشاء مجلس استشاري شرعي على مستوى البنك المركزي (بنك الجزائر) مثل المجلس الاستشاري الشرعي (SAC) بماليزيا لضمان مطابقة المنتجات للشريعة الإسلامية وعدم الاعتماد فقط على هيئات الرقابة الشرعية على مستوى البنوك وذلك لتوحيد نظام الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية.
- اصدار الصكوك الإسلامية وذلك من خلال وضع الاطار القانوني والتشريعي للصكوك.

<sup>1</sup> العقريب كمال، قادم فاطمة، التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 09، العدد 01 (2021)، ص 23.

## دراسة تحليلية وتقييمية لتجارب دول مع الإشارة الى الجزائر

---

- تطوير التدريب والتعليم في مجال الصناعة المالية الإسلامية من خلال انشاء معاهد وجامعات ومراكز متخصصة في التمويل والاقتصاد الإسلامي مثل المركز الدولي للتعليم في مجال التمويل الإسلامي (INCEIF) بماليزيا ومعهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة مرمره إسطنبول (MUISEF).
- التعاون والاندماج مع الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في العالم.

### خلاصة:

من خلال هذا الفصل تمت دراسة تجربة ماليزيا في الصناعة المالية الإسلامية، تعمل ماليزيا وفق النظام المالي المزدوج اذ يعمل النظام المصرفي الإسلامي بالتوازي مع النظام المصرفي التقليدي، تشكل أصول النظام المصرفي الإسلامي 31% من اجمالي أصول القطاع المصرفي الإسلامي، كما تشكل التمويلات الإسلامية 37% من اجمالي القروض وتساهم البنوك الإسلامية في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية وكذلك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمثل الصكوك المصدرة 60% من اجمالي الصكوك والسندات كما تساهم في تمويل القطاعات الاقتصادية، تعد ماليزيا من الدول الرائدة في الصناعة المالية الإسلامية بفضل عدة عوامل أهمها قوة الاطار التشريعي والتنظيمي إضافة الى وجود هيئات داعمة لهذه الصناعة مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

كما تمت دراسة تجربة تركيا التي تعد من التجارب الناجحة في المالية التشاركية بالرغم من أنها لا تزال تجربة فتية لكنها نجحت في تطوير نظامها المالي الإسلامي، حيث أصبحت أصول النظام المصرفي الإسلامي تشكل 8,7% من اجمالي أصول القطاع المصرفي، كما بلغت نسبة الودائع 10% من اجمالي ودائع القطاع المصرفي، تساهم البنوك الإسلامية في تركيا في تمويل القطاعات الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللصكوك الإسلامية دور في تمويل القطاعات الاقتصادية التركية، ويعود نجاح المالية التشاركية في تركيا الى العديد من العوامل أهمها الدعم الحكومي والبيئة القانونية الملائمة.

من خلال الإشارة الى واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر اتضح أن الجزائر خطت خطوات جيدة وذلك من خلال تشريعها للنظام 20-02 الذي يعتبر أهم نظام يحدد كيفية ممارسة الصيرفة الإسلامية والذي سمح بإنشاء نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية لتبدأ الصيرفة الإسلامية في الجزائر بالتطور، كما تم وضع مرسوم تنفيذي رقم 21-81 الذي يحدد شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي والذي سمح هو الآخر بإنشاء نوافذ إسلامية على شركات التأمين التقليدي، ومن أهم الدروس المستفادة من التجارب السابقة تطوير الدعم الحكومي للصناعة المالية الإسلامية وتطوير نظام الحوكمة الشرعية.

الفصل الخامس:

اسقاط نتائج الدراسة التحليلية

على نموذج قياسي

## الفصل الخامس: اسقاط نتائج الدراسة التحليلية على نموذج قياسي

---

### تمهيد:

تطرقنا في الفصل الثالث الى العلاقة بين المالية الاسلامية والتنمية الاقتصادية، وتوصلنا الى أن الصيرفة الإسلامية تعمل على تحفيز نمو المشروعات وخلق فرص العمل إضافة الى تعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة.

ومن خلال الدراسات التجريبية السابقة تبين أن للصيرفة الإسلامية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في العديد من الدول خاصة الإسلامية مثل ماليزيا والبحرين والمملكة العربية السعودية، ومن خلال هذا الفصل سنقوم بإجراء دراسة قياسية حول أثر المالية الإسلامية من خلال ادراج مكون أساسي لها وهو الصيرفة الإسلامية على النمو الاقتصادي في كل من تركيا والجزائر خلال الفترة (2003-2022)، ولهذا ارتأينا أن يكون تقسيم هذا الفصل على الشكل التالي:

المبحث الأول: دراسة أثر المالية الاسلامية على التنمية الاقتصادية في تركيا

المبحث الثاني: دراسة أثر المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج

### المبحث الأول: دراسة أثر الصيرفة الإسلامية على التنمية الاقتصادية في تركيا

من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة قياسية حول أثر المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية في تركيا خلال الفترة (2003-2022)، في المطلب الأول سنقوم بتقديم نموذجي الدراسة، وفي المطلب الثاني سنقوم بتقديرهما، أما المطلب الثالث خصص لإجراء الاختبارات التشخيصية للنموذجين.

#### المطلب الأول: تقديم النموذج

لتحقيق هدف هذه الدراسة والمتمثل في تحديد أثر المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية في تركيا، سنستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك لتحديد ما إذا كان هناك تأثير للصيرفة الإسلامية على النمو الاقتصادي على النمو في تركيا خلال الفترة (2003-2022)، ولكن من خلال الاعتماد على متغير أصول وودائع البنوك الإسلامية كأحد أهم مكونات النظام المالي الإسلامي نظرا لعدم وصعوبة الحصول على بيانات كل مكونات المالية الإسلامية، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الاستهلاكي الحكومي العام، واجمالي تكوين رأس المال الثابت، أما البيانات الخاصة بالصيرفة الإسلامية تم الحصول عليها من التقارير السنوية لجمعية البنوك التشاركية التركية.

#### الجدول (5-49): متغيرات الدراسة

أنواع المتغيرات	المتغيرات	الدراسات السابقة
المتغير التابع: النمو الاقتصادي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	(Ali, 2021) (Bendriouch et al, 2020) (OUENDI, 2019)
المتغيرات المستقلة: الصيرفة الإسلامية	أصول الصيرفة الإسلامية	(Zahid & Noraziah, 2021) (Ali, 2021) (Kismawadi, 2023) (Kamarudin & Kassim, 2022) (Naz & Gulzar, 2022)
	ودائع الصيرفة الإسلامية	(Kassim, 2016)(Zahid & Noraziah, 2021) (Kismawadi, 2023)

الفصل الخامس: اسقاط نتائج الدراسة التحليلية على نموذج قياسي

(Kamarudin & Kassim, 2022) (Rawat & Mehdi, 2017)		
(Kassim, 2016) (Sekmen, 2021) (Supriani et al, 2021) (Ali, 2021) (Ledhem & Mekidiche, 2021) (Kamarudin & Kassim, 2022) (Naz & Gulzar, 2022)	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	المتغيرات الضابطة
(Naz & Gulzar, 2022) (Boukhatem & Ben Moussa, 2018)	الانفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي العام	

المصدر: اعداد الطالبة

بالاستناد إلى الدراسات التجريبية السابقة فانه سيتم تقدير النموذجين الآتيين:

$$GDPC_t = \beta_0 + \beta_1 ASS_t + \beta_2 GFCF_t + \beta_3 GGFCE_t + \varepsilon_t$$

$$GDPC_t = \beta_0 + \beta_1 DEP_t + \beta_2 GFCF_t + \beta_3 GGFCE_t + \varepsilon_t$$

حيث:

$\beta_0$  : الحد الثابت؛

**GDPC**: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

**ASS**: أصول الصيرفة الإسلامية؛

**DEP**: ودائع الصيرفة الإسلامية؛

**GFCF**: اجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛

**GGFCE**: الانفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ : معاملات النموذج؛

## الفصل الخامس: اسقاط نتائج الدراسة التحليلية على نموذج قياسي

t: اتجاه الزمن؛

$\epsilon_t$ : حد الخطأ العشوائي.

المطلب الثاني: تقدير النموذج

من خلال هذا المطلب سنقوم بتقدير النموذج الأول والنموذج الثاني لدولة تركيا.

أولاً: تقدير النموذج الأول

الجدول (5-5): تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الأول بطريقة المربعات الصغرى دولة تركيا

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-21659.35	4278.579	-5.062276	0.0001
ASS	9.89E-09	9.37E-10	10.55789	0.0000
GFCF	696.7858	107.8428	6.461123	0.0000
GGFCE	1354.783	237.4693	5.705086	0.0000
R-squared	0.934385	Mean dependent var		17775.70
Adjusted R-squared	0.922082	S.D. dependent var		3896.745
S.E. of regression	1087.727	Akaike info criterion		16.99842
Sum squared resid	18930402	Schwarz criterion		17.19757
Log likelihood	-165.9842	Hannan-Quinn criter.		17.03730
F-statistic	75.94905	Durbin-Watson stat		1.251872
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

تشير نتائج الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الأول الخاص بدولة تركيا أن قيمة معامل التحديد  $R^2=0,9343$  أي أن 93,43% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع GDPDC تفسرها المتغيرات المفسرة والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدرج في النموذج ومتضمنة حد الخطأ، طالما أن احتمالية فيشر أقل من مستوى المعنوية 0.05% فإن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، كما أن هذا الانحدار ليس زائف وتثبت ذلك إحصائية داربن واتسن حيث أنها أكبر من معامل التحديد  $DW > R^2$ .



## الفصل الخامس: اسقاط نتائج الدراسة التحليلية على نموذج قياسي

كما نلاحظ وجود علاقة إيجابية معنوية طردية بين أصول الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة إيجابية معنوية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي ووجود علاقة إيجابية معنوية بين النمو الاقتصادي والانفاق الاستهلاكي الحكومي العام، مما يعني أن المتغيرات (أصول الصيرفة الإسلامية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت والانفاق الاستهلاكي الحكومي العام) تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في تركيا، مما يعني أنه كلما زاد حجم أصول الصيرفة الإسلامية بوحدة واحدة يرتفع النمو الاقتصادي بـ  $9.89e-09$  وحدة، وأنه كلما زاد إجمالي تكوين رأس المال الثابت بوحدة واحدة يرتفع النمو الاقتصادي بـ 696.7 وحدة، وأنه كلما زاد الانفاق الاستهلاكي الحكومي العام بوحدة واحدة يرتفع النمو الاقتصادي بـ 1354.78 وحدة.

### ثانيا: تقدير النموذج الثاني

الجدول (5-51): تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الثاني بطريقة المربعات الصغرى دولة تركيا

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-23153.66	4513.154	-5.130263	0.0001
DEP	1.27E-08	1.28E-09	9.945306	0.0000
GFCF	746.6631	112.1267	6.659101	0.0000
GGFCE	1377.340	250.9052	5.489485	0.0000
R-squared	0.927213	Mean dependent var		17775.70
Adjusted R-squared	0.913566	S.D. dependent var		3896.745
S.E. of regression	1145.632	Akaike info criterion		17.10216
Sum squared resid	20999564	Schwarz criterion		17.30130
Log likelihood	-167.0216	Hannan-Quinn criter.		17.14103
F-statistic	67.94001	Durbin-Watson stat		1.081691
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

تشير نتائج الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الثاني الخاص بدولة تركيا أن قيمة معامل التحديد  $R^2=0.9272$  أي أن 92.72% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع GDPG تفسرها

## الفصل الخامس: اسقاط نتائج الدراسة التحليلية على نموذج قياسي

المتغيرات المفسرة والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدرج في النموذج ومتضمنة حد الخطأ، طالما أن احتمالية فيشر أقل من مستوى المعنوية 0.05 فإن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، كما أن هذا الانحدار ليس زائف وتثبت ذلك إحصائية دارين واتسن حيث أنها أكبر من معامل التحديد  $DW > R^2$ . كما نلاحظ وجود علاقة إيجابية معنوية طردية بين ودائع الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة إيجابية معنوية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي ووجود علاقة إيجابية معنوية بين النمو الاقتصادي والانفاق الاستهلاكي الحكومي العام، مما يعني أن المتغيرات (ودائع الصيرفة الإسلامية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت والانفاق الاستهلاكي الحكومي العام) تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في تركيا، مما يعني أنه كلما زاد حجم ودائع الصيرفة الإسلامية بوحدة واحدة يرتفع النمو الاقتصادي بـ  $1.27e-08$  وحدة، وأنه كلما زاد إجمالي تكوين رأس المال الثابت بوحدة واحدة يرتفع النمو الاقتصادي بـ 746.66 وحدة، وأنه كلما زاد الانفاق الاستهلاكي الحكومي العام بوحدة واحدة يرتفع النمو الاقتصادي بـ 1377.34 وحدة.

### المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية للنماذج

لاختبار صحة النماذج القياسية سنقوم بالاستعانة بثلاثة اختبارات مهمة، اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء من خلال Breusch-Godfrey test، اختبار عدم تجانس التباين من خلال ARCH Test و Breusch-Pagan Test اختبار التوزيع الطبيعي من خلال Jarque-Bera Test.

### أولاً: الاختبارات التشخيصية للنموذج الأول

#### 1. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

الجدول (5-52): اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.977174	Prob. F(2,14)	0.0837
Obs*R-squared	5.967971	Prob. Chi-Square(2)	0.0506

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

## الفصل الخامس: اسقاط نتائج الدراسة التحليلية على نموذج قياسي

نلاحظ من خلال الجدول أن نتائج اختبار *Breusch-Godfrey test* تشير إلى أن احتمالية فيشر  $Prob=0.083$  وهي أكبر من  $0.05$  وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين البواقي، وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

### 2. اختبار عدم تجانس التباين

الجدول (5-53): اختبارات عدم تجانس التباين

#### Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.119460	Prob. F(1,17)	0.7339
Obs*R-squared	0.132582	Prob. Chi-Square(1)	0.7158

#### Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	3.110928	Prob. F(3,16)	0.0559
Obs*R-squared	7.368147	Prob. Chi-Square(3)	0.0610
Scaled explained SS	2.283675	Prob. Chi-Square(3)	0.5157

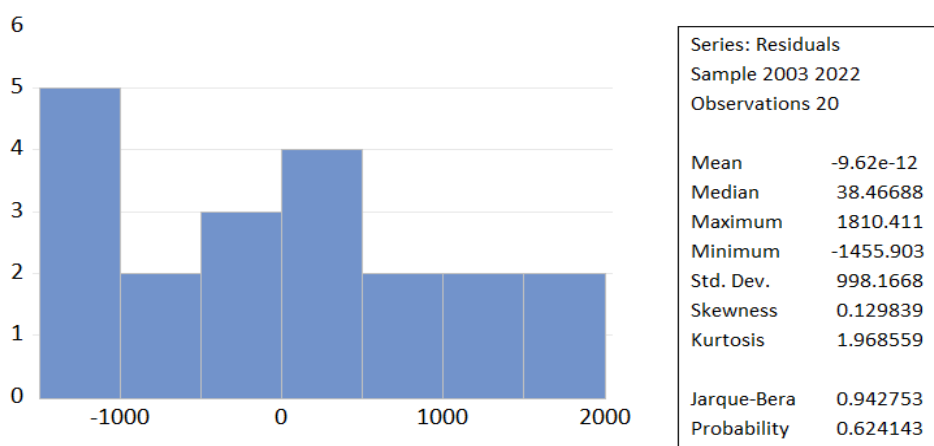
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمالية فيشر أكبر من مستوى المعنوية  $0.05$  في كل من الاختبارين ARCH و *Breusch-Pagan Test* وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين، إذن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

### 3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

الشكل (5-46): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

## الفصل الخامس: اسقاط نتائج الدراسة التحليلية على نموذج قياسي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً (فرضية التوزيع الطبيعي محققة)، لأن احتمالية إحصائية Jarque-Bera قد بلغت (0.62) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وعليه نقبل بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

ثانياً: الاختبارات التشخيصية للنموذج الثاني

1. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

الجدول (5-54): اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	3.040228	Prob. F(2,14)	0.0801
Obs*R-squared	6.056093	Prob. Chi-Square(2)	0.0484

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

نلاحظ من خلال الجدول أن نتائج اختبار *Breusch-Godfrey test* تشير إلى أن احتمالية فيشر Prob=0.08 وهي أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين البواقي، وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

## 2. اختبار عدم تجانس التباين

الجدول (5-55): اختبارات عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey  
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.938722	Prob. F(3,16)	0.1640
Obs*R-squared	5.331979	Prob. Chi-Square(3)	0.1490
Scaled explained SS	1.671144	Prob. Chi-Square(3)	0.6434

Heteroskedasticity Test: ARCH

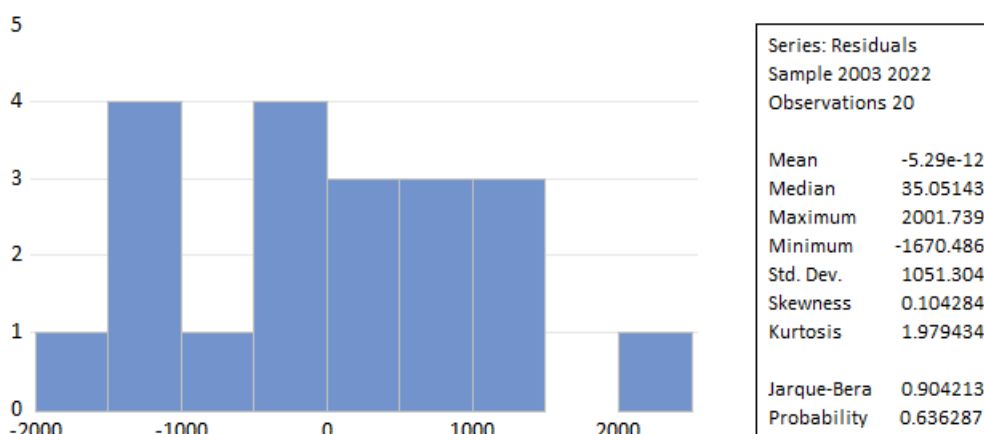
F-statistic	0.365891	Prob. F(1,17)	0.5532
Obs*R-squared	0.400321	Prob. Chi-Square(1)	0.5269

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمالية فيشر أكبر من مستوى المعنوية 0.05 في كل من الاختبارين ARCH و Breusch-Pagan Test وعليه نقبل فرضية عدم التجانس التي تنص على أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين، إذن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

## 3. اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا

الشكل (5-47): اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

## الفصل الخامس: اسقاط نتائج الدراسة التحليلية على نموذج قياسي

---

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً (فرضية التوزيع الطبيعي محققة)، لأن احتمالية إحصائية Jarque-Bera قد بلغت (0.63) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وعليه نقبل بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

**المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية في الجزائر**  
من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة قياسية حول أثر المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2003-2022)، في المطلب الأول سنقوم بتقديم نموذجي الدراسة، وفي المطلب الثاني سنقوم بتقديرهما، أما المطلب الثالث فخصص لإجراء الاختبارات التشخيصية للنموذجين.

#### المطلب الأول: تقديم النموذج

لتحقيق هدف هذه الدراسة والمتمثل في تحديد أثر المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، سنستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك لتحديد ما إذا كان هناك تأثير للصيرفة الإسلامية على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك خلال الفترة (2003-2022)، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والانفاق الاستهلاكي الحكومي العام، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، والبيانات الخاصة بالصيرفة الإسلامية تم الحصول عليها من التقارير السنوية للبنوك الإسلامية، حيث أنه تم الاعتماد على نفس المتغيرات ونفس نموذجي الدراسة التي قمنا بها على دولة تركيا.

#### المطلب الثاني: تقدير النموذج

من خلال هذا المطلب سنقوم بتقدير النموذج الأول والنموذج الثاني لدولة الجزائر.

#### أولاً: تقدير النموذج الأول

الجدول (5-56): تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الأول بطريقة المربعات الصغرى دولة الجزائر

## الفصل الخامس: اسقاط نتائج الدراسة التحليلية على نموذج قياسي

Dependent Variable: GDPC  
Method: Least Squares  
Date: 10/02/24 Time: 17:51  
Sample: 2003 2022  
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	340245.5	17141.59	19.84912	0.0000
ASS	1.66E-08	2.22E-08	0.747945	0.4653
GFCF	2041.734	781.2382	2.613459	0.0188
GGFCE	957.3513	1480.431	0.646670	0.5270
R-squared	0.695000	Mean dependent var		427952.4
Adjusted R-squared	0.637813	S.D. dependent var		21640.79
S.E. of regression	13023.86	Akaike info criterion		21.96381
Sum squared resid	2.71E+09	Schwarz criterion		22.16296
Log likelihood	-215.6381	Hannan-Quinn criter.		22.00269
F-statistic	12.15303	Durbin-Watson stat		1.125585
Prob(F-statistic)	0.000213			

### المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

تشير نتائج الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الأول الخاص بدولة الجزائر أن قيمة معامل التحديد  $R^2=0.695$  أي أن 69,5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع GDPC تفسرها المتغيرات المفسرة والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدرج في النموذج ومتضمنة حد الخطأ، وطالما أن احتمالية فيشر أقل من مستوى المعنوية 0.05% فإن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، كما أن هذا الانحدار ليس زائف وثبتت ذلك إحصائية داربن واتسن حيث أنها أكبر من معامل التحديد  $DW > R^2$ .

كما نلاحظ وجود علاقة غير معنوية بين أصول الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة غير معنوية بين النمو الاقتصادي والانفاق الاستهلاكي الحكومي العام، مما يعني أن المتغيرين (أصول الصيرفة الإسلامية والانفاق الاستهلاكي الحكومي العام) لا يؤثران على النمو الاقتصادي في الجزائر، ووجود علاقة إيجابية معنوية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي، أي أنه كلما زاد إجمالي تكوين رأس المال الثابت بوحدة واحدة يرتفع النمو الاقتصادي بـ 2041.73 وحدة.



ثانيا: تقدير النموذج الثاني

الجدول(5-57): تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الثاني بطريقة المربعات الصغرى دولة الجزائر

Dependent Variable: GDPC  
Method: Least Squares  
Date: 10/02/24 Time: 17:55  
Sample: 2003 2022  
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	339752.3	17023.81	19.95748	0.0000
DEP	1.88E-08	2.62E-08	0.716441	0.4840
GFCF	2055.781	779.6953	2.636647	0.0180
GGFCE	982.0330	1481.989	0.662645	0.5170
R-squared	0.694148	Mean dependent var	427952.4	
Adjusted R-squared	0.636801	S.D. dependent var	21640.79	
S.E. of regression	13042.04	Akaike info criterion	21.96660	
Sum squared resid	2.72E+09	Schwarz criterion	22.16575	
Log likelihood	-215.6660	Hannan-Quinn criter.	22.00547	
F-statistic	12.10431	Durbin-Watson stat	1.130295	
Prob(F-statistic)	0.000218			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

تشير نتائج الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الثاني الخاص بدولة الجزائر أن قيمة معامل التحديد  $R^2=0.694$  أي أن 69.4% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع GDPC تفسرها المتغيرات المفسرة والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدرج في النموذج ومتضمنة حد الخطأ، طالما أن احتمالية فيشر أقل من مستوى المعنوية 0.05 فإن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، كما أن هذا الانحدار ليس زائف وثبتت ذلك إحصائية دارين واتسن حيث أنها أكبر من معامل التحديد  $DW > R^2$ .

كما نلاحظ وجود علاقة غير معنوية بين ودائع الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة غير معنوية بين النمو الاقتصادي والانفاق الاستهلاكي الحكومي العام، مما يعني أن المتغيرين (ودائع الصيرفة الإسلامية والانفاق الاستهلاكي الحكومي العام) لا يؤثران على النمو الاقتصادي في الجزائر، ووجود علاقة

## الفصل الخامس: اسقاط نتائج الدراسة التحليلية على نموذج قياسي

إيجابية معنوية بين اجمالي تكوين راس المال الثابت والنمو الاقتصادي، أي أنه كلما زاد اجمالي تكوين رأس المال الثابت بوحدة واحدة يرتفع النمو الاقتصادي بـ 2055.78 وحدة.

### المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية للنماذج

لاختبار صحة النماذج القياسية سنقوم بالاستعانة بثلاثة اختبارات مهمة، اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء من خلال *Breusch-Godfrey test*، اختبار عدم تجانس التباين من خلال ARCH Test و *Breusch-Pagan Test* اختبار التوزيع الطبيعي من خلال Jarque-Bera Test.

### أولاً: الاختبارات التشخيصية للنموذج الأول

#### 1. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

الجدول (5-58): اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

#### Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	2.955068	Prob. F(2,14)	0.0850
Obs*R-squared	5.936812	Prob. Chi-Square(2)	0.0514

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

نلاحظ من خلال الجدول أن نتائج اختبار *Breusch-Godfrey test* تشير إلى أن احتمالية فيشر Prob=0.08 وهي أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين البواقي، وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

#### 2. اختبار عدم تجانس التباين

الجدول (5-59): اختبار عدم تجانس التباين

## الفصل الخامس: اسقاط نتائج الدراسة التحليلية على نموذج قياسي

### Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.001088	Prob. F(1,17)	0.9741
Obs*R-squared	0.001216	Prob. Chi-Square(1)	0.9722

### Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

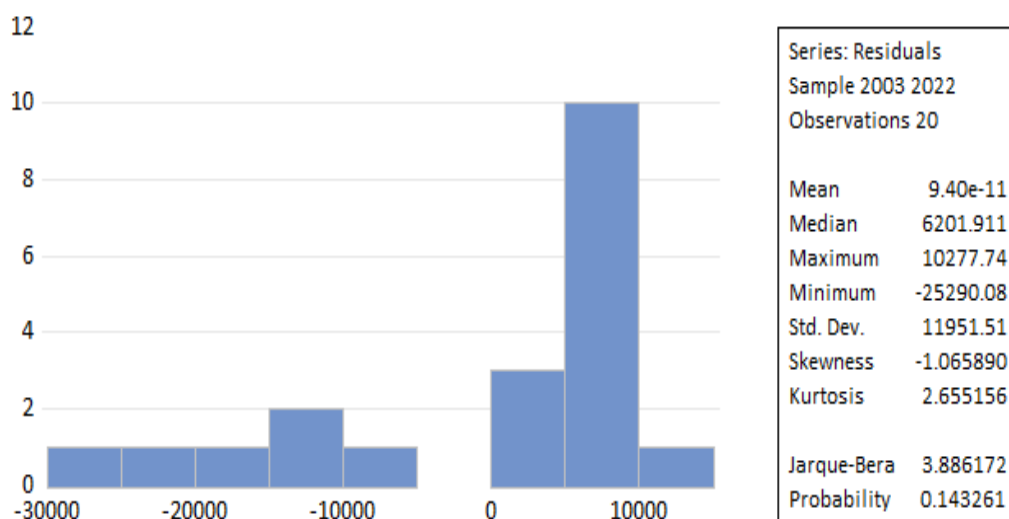
F-statistic	0.115159	Prob. F(3,16)	0.9499
Obs*R-squared	0.422719	Prob. Chi-Square(3)	0.9355
Scaled explained SS	0.223893	Prob. Chi-Square(3)	0.9736

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمالية فيشر أكبر من مستوى المعنوية 0.05 في كل من الاختبارين ARCH و Breusch-Pagan Test وعليه نقبل فرضية عدم التنصص على أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين، إذن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

### 3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

الشكل (5-48): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً (فرضية التوزيع الطبيعي محققة)، لأن احتمالية إحصائية Jarque-Bera قد بلغت (0.14) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وعليه نقبل بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

ثانياً: الاختبارات التشخيصية للنموذج الثاني

1. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

الجدول (5-60): اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	2.949793	Prob. F(2,14)	0.0853
Obs*R-squared	5.929355	Prob. Chi-Square(2)	0.0516

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

نلاحظ من خلال الجدول أن نتائج اختبار *Breusch-Godfrey test* تشير إلى أن احتمالية فيشر Prob=0.08 وهي أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين البواقي، وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

2. اختبار عدم تجانس التباين

الجدول (5-61): اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.000619	Prob. F(1,17)	0.9804
Obs*R-squared	0.000691	Prob. Chi-Square(1)	0.9790

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

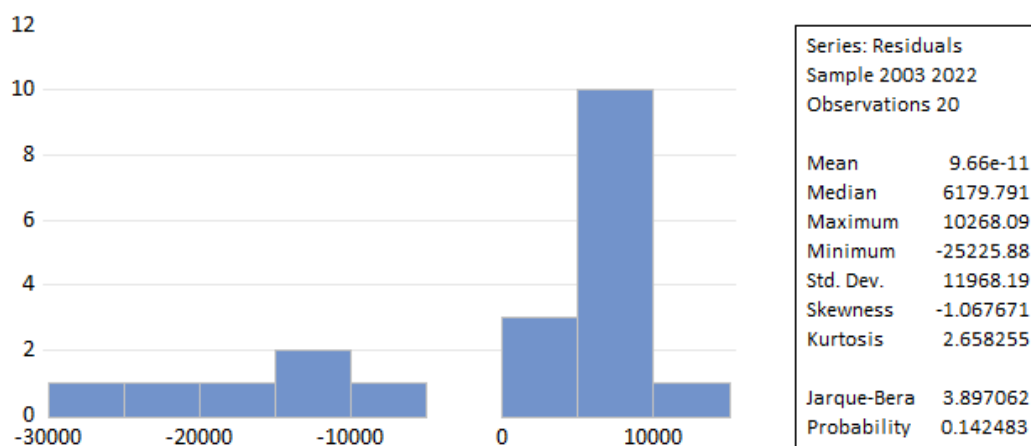
F-statistic	0.128223	Prob. F(3,16)	0.9420
Obs*R-squared	0.469547	Prob. Chi-Square(3)	0.9255
Scaled explained SS	0.249161	Prob. Chi-Square(3)	0.9693

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمالية فيشر أكبر من مستوى المعنوية 0.05 في كل من الاختبارين ARCH و Breusch-Pagan Test وعليه نقبل فرضية عدم التنص على أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين، اذن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

الشكل (5-49): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

## الفصل الخامس: اسقاط نتائج الدراسة التحليلية على نموذج قياسي

---

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً (فرضية التوزيع الطبيعي محققة)، لأن احتمالية إحصائية Jarque-Bera قد بلغت (0.14) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وعليه نقبل بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

### المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض التفسير الاقتصادي للنتائج المتحصل عليها في المبحثين السابقين لكل من تركيا والجزائر.

#### المطلب الأول: تحليل وتفسير النتائج الخاصة بدولة تركيا

نفسر الأثر الإيجابي والمعنوي للصيرفة الإسلامية على النمو الاقتصادي في تركيا لكلا النموذجين (سواء الممثل بالأصول أو الودائع) من خلال الدور الذي تلعبه الصيرفة الإسلامية في تركيا في تمويل القطاعات الاقتصادية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة الى تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية إسلامية للأفراد الذين لا يتعاملون مع البنوك الربوية لأسباب دينية، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي وهذه النتيجة تتفق مع الدراسات السابقة (Rawat & Mehdi, 2017) (Kassim, 2016) (Kismawadi, 2023) (Zahid & Noraziah, 2021) (Kamarudin & Kassim, 2022) (Ali, 2021) التي توصلت أن للصيرفة الإسلامية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، ويعود الأثر الضعيف للصيرفة الإسلامية على النمو الاقتصادي في تركيا الى أن تجربة تركيا في المالية الإسلامية لا تزال تجربة فنية، تحتاج الى ابتكار منتجات مالية جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتجذب متعاملي المشاريع الكبرى كما ان تقديم المصارف الإسلامية التركية تمويلات على أساس المشاركة في الأرباح او الخسارة ساعد الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو دون تحمل ديون ثقيلة، لاعتمادها على الأصول الحقيقية وليس المضاربة مما وسع قاعدة العملاء المتعامل معهم، وزيادة حجم الودائع والاستثمارات خاصة مشاريع قطاع العقارات والطاقة المتجددة التي تتوافق مع الأهداف البيئية والتنمية للحكومة التركية.

جاءت نتائج التحليل الاحصائي متوافقة مع الواقع الاقتصادي التركي الذي يشير الى أن المصارف التركية قامت بتمويل مشاريع صناعية عبر صيغ التمويل الإسلامي مثل الاجارة والاستصناع في مجال التصنيع الغذائي والملابس والالكترونيات وتمويل عمليات التجارة الدولية بصيغ المرابحة ونشاطات الزراعة عمليات الإنتاج والتسويق الزراعي والبنى التحتية لقطاع التعليم والرعاية الصحية فقد حظيت هذه القطاعات بالأولوية لدى المصارف الإسلامية التركية.

نفسر الأثر الإيجابي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت على النمو الاقتصادي في تركيا في كلا النموذجين من خلال دور الاستثمار في زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل، حيث أن الاستثمار في البنية التحتية في

تركيا يؤدي الى تعزيز الانتاج وبالتالي يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي التركي وهذه النتيجة تتفق مع الدراسات السابقة (Ali, 2021) (Kassim, 2016) (Naz & Gulzar, 2022) (Ledhem & Mekidiche, 2021) (Kamarudin & Kassim, 2022) التي توصلت الى أن اجمالي تكوين رأس المال الثابت يساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

نفس الأثر الإيجابي للإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام على النمو الاقتصادي في تركيا وذلك من خلال دور الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام في زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد مما يدفع الشركات لزيادة انتاجها وتوسيع أنشطتها لتلبية هذا الطلب المتزايد والذي يؤدي الى نمو الإنتاج المحلي وزيادة فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Naz & Gulzar, 2022) التي توصلت الى أن للإنفاق الحكومي الاستهلاكي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

#### المطلب الثاني: تحليل وتفسير النتائج الخاصة بدولة الجزائر

يمكن تفسير الأثر غير المعنوي للصيرفة الإسلامية على النمو الاقتصادي في الجزائر لكلا النموذجين بأن الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا تزال ضعيفة بالرغم من وجود طلب على هذا النوع من الخدمات المالية، ويعود ذلك الى العديد من الأسباب مثل البيئة القانونية غير الملائمة ومحدودية منتجات الصيرفة الإسلامية مثل المرابحة والمشاركة والاجارة، حيث تعاني الصيرفة الإسلامية من نقص الكفاءات والخبرات الفنية اللازمة لإدارة هذا النوع من الانشطة المالية مع السيطرة الكبيرة للنظام المصرفي التقليدي الذي يقدم خدمات ذات مرونة أكبر وتمتعه بشبكات مصرفية واسعة، في حين قلة البنوك الإسلامية وفروعها وجود بنكين إسلاميين فقط، إضافة الى ارتفاع تكاليف المنتجات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية.

بالرغم من المحاولات العديدة للحكومة الجزائرية لدعم النظام المصرفي الإسلامي إلا أن انعدام استراتيجية واضحة ومؤكدة على تشجيع التعامل المالي وفق الشريعة الإسلامية أعاق انتشارها بشكل سريع وكامل مما قلل من فرص استيعاب العملاء لألياتها وأدواتها، كما أن الافتقار الى نظام الحوكمة الشرعية وأنظمة الكترونية مساعدة على اصلاح أدوات المالية المحاسبية والرقابة الشرعية أعاق بشكل كبير تقدم الصيرفة الإسلامية في الجزائر فهي لا تزال في بداياتها.

يمكن تفسير الأثر الإيجابي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت على النمو الاقتصادي في الجزائر لكلا النموذجين بالدور المهم الذي تلعبه الاستثمارات في البنية التحتية مثل الطرق والموانئ في توفير فرص



## الفصل الخامس: اسقاط نتائج الدراسة التحليلية على نموذج قياسي

---

العمل التي تساهم في خفض معدلات البطالة وبالتالي زيادة الدخل الفردي والذي يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات والتي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة تتفق مع الدراسات السابقة (Kamarudin (Ledhem & Mekidiche, 2021) (Naz & Gulzar, 2022) (Kassim, 2016) (Ali, 2021) (Kassim, 2022) التي توصلت الى أن لإجمالي تكوين رأس المال الثابت أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

نفس الأثر غير المعنوي للإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام على النمو الاقتصادي في الجزائر بسبب سوء توجيه الموارد وسوء التسيير.

## خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل الى دراسة أثر الصيرفة الإسلامية على النمو الاقتصادي في كل من تركيا والجزائر خلال الفترة (2003-2022) من خلال نموذج قياسي باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، حيث توصلنا الى أن للصيرفة الإسلامية أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في تركيا وذلك لأن الصيرفة الإسلامية في تركيا تساهم في تمويل القطاعات الاقتصادية و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة الى دورها في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية إسلامية للأفراد الذين لا يتعاملون مع البنوك الربوية لأسباب دينية، كما أن لإجمالي رأس المال الثابت والانفاق الحكومي الاستهلاكي العام أثر إيجابي على النمو الاقتصادي التركي.

كما توصلنا الى أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا تؤثر على النمو الاقتصادي وذلك لأن الصيرفة الإسلامية في الجزائر ضعيفة ولا زالت في بداياتها ويعود ذلك الى العديد من الأسباب منها البيئة القانونية غير الملائمة ومحدودية منتجات الصيرفة الإسلامية، كما أن لإجمالي رأس المال الثابت أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، أما الانفاق الحكومي الاستهلاكي العام فله أثر غير معنوي على النمو الاقتصادي وذلك بسبب سوء توجيه الموارد وسوء التسيير.

خاتمة

## خاتمة:

حاولنا من خلال هذا البحث دراسة أثر تطبيقات المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية، وذلك بدراسة تجارب دول رائدة وناجحة في الصناعة المالية الإسلامية لكي تستفيد منها الجزائر، تمت دراسة تجربة ماليزيا التي تعتبر من أفضل التجارب التي يمكن الاستفادة منها وذلك لأن نظامها المالي الإسلامي يعتبر نظام مالي إسلامي شامل متكامل من حيث القوانين والتشريعات والمؤسسات والمنتجات، إضافة الى دراسة تجربة تركيا التي تعد هي الأخرى من الدول الناجحة في الصناعة المالية الإسلامية على الرغم من أنها لا تزال تجربة فنية لكنها أصبحت من الدول الرائدة بفضل الأهمية التي توليها لها الحكومة التركية وجعلها من الأولويات رغبة في أن تصبح مركزا للمالية الإسلامية في السنوات القادمة، كما قمنا بالإشارة الى تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي، وبهذا يمكننا اثبات صحة الفرضية الرئيسية "يمكن للجزائر أن تستفيد من التجربتين الماليزية والتركية من خلال تبني نفس التشريعات والاستراتيجيات لتطوير المالية الإسلامية" وذلك لان اتباع الجزائر لنفس الجهود والاستراتيجيات والتشريعات من شأنه أن يطور من الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، وقمنا بدراسة قياسية حول أثر المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية من خلال دراسة أثر الصيرفة الإسلامية على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتركيا خلال الفترة (2003-2022)، ومن خلال هذا البحث تم التوصل الى النتائج التالية:

## النتائج النظرية:

- المالية الإسلامية هي العلم الذي يمثل لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا والغرر والميسر، كما تنص على المشاركة في الأرباح والخسائر.
- يتم تسيير شركات التأمين التكافلي وفق أحد أربع نماذج والتي تتمثل في نموذج المضاربة، نموذج الوكالة، النموذج المركب (الوكالة-المضاربة) ونموذج القرض الحسن.
- سوق النقد الإسلامي يلعب دورا هاما في النظام المالي الإسلامي فهو يعد وسيلة لتوفير السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية وللبنوك الإسلامية التي تعجز عن تلبية متطلبات عملائها وذلك لأنه سوق يتم فيه تداول الأوراق المالية الإسلامية قصيرة الاجل.

- سوق رأس المال الإسلامي هو سوق يتم فيه اصدار وتداول الأوراق المالية الإسلامية المصدرة من قبل الشركات بغرض زيادة رأسمالها او توفير الموارد المالية لمشاريعها، وهذا بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تشكل الصيرفة الإسلامية اكبر مساهمة في أصول الصناعة المالية الإسلامية في العالم.
- تحتل ماليزيا المركز الأول عالميا في اصدار الصكوك الإسلامية وفي المركز الثاني نجد المملكة العربية السعودية، وأندونيسيا في المركز الثالث.
- تساهم المرابحة في تسهيل التبادل التجاري وتعزيز الشمول المالي، كما تعمل على تحفيز نمو المشروعات وريادة الاعمال، إضافة الى أنها تساهم في الاستقرار الاقتصادي.
- تساهم المشاركة في تحقيق التوازن بين العمالة واستقرار الأسعار من خلال اختيار البنك الإسلامي للمشاريع التي تحقق درجة أعلى من التوظيف وكذلك المشاريع التي لا ترفع من المستوى العام للأسعار.
- يساهم الاستصناع في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، كما يعمل على تطوير البنية التحتية ورفع المستوى المعيشي.
- تعمل مؤسسات التأمين التكافلي على تعزيز التنمية الزراعية والحيوانية وذلك من خلال حماية المعدات والأجهزة وكل معينات الإنتاج وتغطية الاستثمار الزراعي، وتؤثر على التنمية الصناعية من خلال توفير التغطيات اللازمة، كما تساهم في تمويل المشروعات التنموية.
- تعمل مؤسسات الزكاة والوقف على إعادة توزيع الدخل وتخفيض معدلات الفقر إضافة الى توفير فرص العمل.
- تساهم الصكوك الإسلامية في زيادة السيولة وتنويع مصادر التمويل، كما تعمل على التقليل من مخاطر الائتمان، وتعزيز الشمول المالي وتنشيط السوق المالي إضافة الى أنها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- يعمل القرض الحسن على توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل.

## النتائج التطبيقية:

- تعمل ماليزيا في ظل النظام المصرفي المزدوج حيث يعمل النظام المصرفي الإسلامي بالتوازن مع النظام المصرفي التقليدي.
- تساهم الصيرفة الإسلامية في ماليزيا في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية وأهمها القطاع العائلي الذي يحصل على الحصة الكبرى من التمويل، كما تساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تساهم الصيرفة الإسلامية في ماليزيا في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال توفير عدد كبير من الفروع للبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية وأيضا من خلال توفير الخدمات المالية الإسلامية للأفراد الذين لا يتعاملون بالفائدة الربوية لأسباب دينية.
- تطورت صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا بشكل متسارع وذلك بفضل توفر عدد كبير من فروع شركات التأمين التكافلي وتقديمها لمنتجات متنوعة.
- تعتبر الزكاة في ماليزيا الزامية وتتولى ادارتها الحكومة من خلال ولاياتها، حيث تتولى كل ولاية جمع مستحقات الزكاة وتوزيع أموالها، وما يميز إدارة الزكاة في ماليزيا عن باقي الدول أن دفع الزكاة يمكن أن يقلل من الالتزامات الضريبية.
- توفر ماليزيا الاطار القانوني الشامل والمناسب لكل قطاعات المالية الإسلامية (قانون المصارف الإسلامية 1983، قانون التكافل 1948 وقانون الخدمات المالية الإسلامية 2013).
- يدعم البنك المركزي الماليزي (بنك نيجارا) الصناعة المالية الإسلامية من خلال متابعة الاستراتيجيات التي تهدف الى تعزيز ماليزيا كبوابة دولية للتمويل الإسلامي.
- اهتمت ماليزيا بالتعليم والتدريب في مجال الصناعة المالية الإسلامية وذلك من خلال المعاهد والجامعات مثل المركز الدولي للتعليم في مجال التمويل الإسلامي (INCEIF) ومركز إدارة البحوث (ISRA RMC) .
- تعتبر تجربة تركيا في مجال الصناعة المالية الإسلامية تجربة فنية الا أنها اثبتت جدارتها من خلال تصدرها لقائمة أفضل الدول في الصناعة المالية الإسلامية.
- تعمل البنوك الإسلامية التركية على تعزيز الشمول المالي في تركيا من خلال توفير عدد كبير من البنوك الإسلامية وفروعها ليتمكن أكبر عدد من الافراد من الوصول الى الخدمات المالية

الإسلامية، إضافة توفير الخدمات المالية الإسلامية للأفراد الذين يرفضون التعامل مع المؤسسات المالية التقليدية لأسباب عقائدية.

- يساهم النظام المصرفي التشاركي التركي في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية أهمها قطاع تجارة الجملة والتجزئة الذي يحظى بالنسبة الأكبر من التمويلات، إضافة دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- شهدت إصدارات الصكوك في تركيا تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وساهمت الصكوك في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية أهمها القطاع المالي وقطاع التأمين اللذان يحظيان بالنسبة الأكبر من التمويلات.

- احتلت تركيا المرتبة الرابعة عالمياً من حيث قيمة صناديق الاستثمار الإسلامية سنة 2022. الزكاة في تركيا تطوعية، ولا تتدخل فيها الحكومة التركية بهيئاتها بل تديرها مؤسسات وجمعيات غير ربحية، كما أنه لا يوجد نص قانوني ترد فيه الزكاة بل تم ذكرها على أساس أنها تبرع.

- ساعدت القوانين واللوائح التي تشمل تنظيم عمل البنوك التشاركية وشركات التأمين التشاركي، وإصدار الصكوك (قانون البنوك رقم 5411، قانون الصكوك رقم 6111، لائحة التأمين التشاركي رقم 2017/22) بشكل كبير في عمل المؤسسات المالية التشاركية التركية.

- تنوع في المنتجات المالية الإسلامية في تركيا وذلك بفضل توفر 9 مصارف تشاركية في النظام المصرفي التركي تقدم منتجات متنوعة، اثنين منها بنوك رقمية تقدم خدمات رقمية 100%، كما تتواجد 8 شركات للتأمين التكافلي تقدم خدمات متعددة.

- تحظى المالية التشاركية بدعم حكومي كبير ويتجسد ذلك من خلال استراتيجية الصيرفة التشاركية التركية (2015-2025) التي تهدف إلى بلوغ الصيرفة التشاركية حصة سوقية قدرها 15%.

- الاهتمام بالتدريب والتعليم في مجال الاقتصاد الإسلامي من قبل الجامعات والمعاهد المتخصصة في المالية الإسلامية في تركيا مثل معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة مرمره إسطنبول (MUISEF).

- سعت الجزائر إلى تطوير الصيرفة الإسلامية من خلال الأنظمة والقوانين التي أقرتها (النظام رقم 02-18 والنظام رقم 02-20، التعليم رقم 03-2020) إضافة إلى القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 الذي تضمن لأول مرة مواد متعلقة بالصيرفة الإسلامية لكنها لا تزال غير كافية.

- تم منح الاعتماد للبنوك العمومية التقليدية بفتح شبابيك للصيرفة الإسلامية وكذلك البنوك التقليدية الخاصة لممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية وعلى أن يكون الشباك الإسلامي مستقلا ماليا ومحاسبيا واداريا عن عمليات البنك.
- تشكل ودائع الصيرفة الإسلامية نسبة ضئيلة فقط من اجمالي ودائع القطاع المصرفي، كما أن حصة التمويلات الإسلامية من اجمالي قروض القطاع المصرفي جد محدودة، فالصيرفة الإسلامية في الجزائر لا تزال ضعيفة.
- يعتبر المرسوم التنفيذي رقم 21-81 أول قانون في التأمين التكافلي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي، سمح هذا المرسوم بإنشاء شركات تأمين تكافلي تختص بالتكافل العام او التكافل العائلي كما سمح بفتح نوافذ للتأمين التكافلي على مستوى شركات التأمين التقليدي وذلك بشروط.
- يعتبر فتح شركتي التأمين التكافلي الجزائري تكافل للتكافل العام والجزائر المتحدة للتكافل العائلي وكذلك نوافذ التأمين التكافلي على مستوى شركات التأمين التقليدية (تكافل GAM، كريدف الجزائر، الشركة المركزية لإعادة التأمين) خطوة إيجابية في مجال تطوير التأمين التكافلي في الجزائر، والتي توفر للأفراد منتجات متنوعة وذلك لأن خدمات التأمين التكافلي كانت محتكرة فقط من قبل شركة وحيدة وهي شركة سلامة للتأمينات.
- لا تزال صناعة التأمين التكافلي في الجزائر ضعيفة وذلك لوجود العديد من التحديات التي تعيق عملها مثل قلة البنوك الإسلامية ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة واحتكار سوق التأمين من قبل شركات التأمين التقليدي إضافة الى نقص الوعي والثقافة التأمينية لدى المجتمع الجزائري.
- تساهم الصيرفة الإسلامية في تركيا في تعزيز النمو الاقتصادي وبهذا نثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى " للصيرفة الإسلامية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في تركيا".
- وجود أثر غير معنوي للصيرفة الإسلامية في الجزائر على النمو الاقتصادي وبذلك نثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية " لا يتأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بالصيرفة الإسلامية".
- من الدروس التي يمكن للجزائر أن تستفيد منها من خلال دراسة التجربتين الماليزية والتركية هي تطوير الدعم الحكومي للصناعة المالية الإسلامية، ووضع استراتيجية واضحة للصناعة المالية



الإسلامية والاختذ بعين الاعتبار احتياجات هذه الصناعة لبلوغ الأهداف الاستراتيجية مثل استراتيجية الصيرفة الإسلامية في تركيا (2015-2025)، تطوير نظام الحوكمة الشرعية وذلك من خلال انشاء مجلس استشاري شرعي على مستوى البنك المركزي (بنك الجزائر) مثل المجلس الاستشاري الشرعي (SAC) بماليزيا، لضمان مطابقة المنتجات للشريعة الإسلامية وعدم الاعتماد فقط على هيئات الرقابة الشرعية على مستوى البنوك، وذلك لتوحيد نظام الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية، إضافة الى انشاء بنوك إسلامية جديدة واصدار الصكوك الإسلامية، وعليه يمكن الإجابة عن الإشكالية المطروحة أن المالية الإسلامية يمكنها من خلال تطبيقاتها المتنوعة أن تساهم في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية ودعم المشاريع التنموية، وعلى الحكومة الجزائرية السعي نحو ذلك من خلال وضع الاطار القانوني والتشريعي للصكوك، تطوير التدريب والتعليم في مجال الصناعة المالية الإسلامية من خلال انشاء معاهد وجامعات ومراكز متخصصة في التمويل والاقتصاد الإسلامي مثل المركز الدولي للتعليم في مجال التمويل الإسلامي (INCEIF) بماليزيا ومعهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة مرمرة إسطنبول (MUISEF)، والتعاون والاندماج مع الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في العالم لتطوير المنتجات المالية الإسلامية تحقيقا لاحتياجات المتعاملين الراغبين في التعامل مع النظام المالي الإسلامي.

المراجع

## المصادر:

• القرآن الكريم

## المراجع باللغة العربية:

### الكتب:

- أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
- احمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية، ط1، دار الفكر، عمان، 2010.
- أشرف أحمد دواية، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
- أشرف محمد دوايه، دراسات في التمويل الإسلامي، ط1، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
- حامد حسن ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية، ط1، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2011.
- حسين محمد سمحان، اسس العمليات المصرفية الإسلامية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- حسين محمد سمحان، دراسات في الإدارة المالية الإسلامية، ط1، دار الفكر، عمان، 2011.
- حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، ط1، دار بغداد، بغداد، 2019.
- خبابه عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
- ريمون يوسف فرحات، المصارف الإسلامية، ط2، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
- سامي يوسف كمال محمد، الصكوك المالية الإسلامية (الازمة-المخرج)، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010.
- سعاد إبراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

- سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر (دراسة تقييمية)، ط1، ألفا للوثائق، 2022
- شقيري نوري موسى، المصارف الإسلامية الاستثمار والتمويل في الإسلام، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
- شهاب احمد سعيد العززي، ادارة البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2012.
- شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- شوقي بورقبة، هاجر زارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، 2015.
- صادق الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية (مداخل وتطبيقات)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2022.
- عبد الستار الخويلدي، الفروق الأساسية في المعاملات المالية الإسلامية، ط1، معهد دبي القضائي، دبي، 2015.
- عبد العزيز قاسم محارب، اقتصاديات الزكاة الشرعية وتطبيقاتها العملية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، 2015.
- عبد العزيز قاسم محارب، المصارف الإسلامية التجربة وتحديات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.
- عبد الكريم احمد قندوز، الصكوك: الإطار النظري والتطبيقي، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2022.
- عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2019.
- عبد الكريم قندوز، عقود التمويل الإسلامي: دراسات حالة، صندوق النقد العربي، ابوظبي 2019.
- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014.
- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .

- كريمة عيد عمران، التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
- محمد عبد الله شاهين، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، ط1، دار الأكاديميون، عمان، 2019.
- محمود حسين الوادي واخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية (الاسس النظرية والتطبيقات المالية)، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- محمود عبد الكريم احمد ارشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط2، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- محمود عبد المنعم يوسف مصري، الوقف الإسلامي ودوره في التخفيف عن عجز الموازنة العامة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016 .
- محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- ميلود بن حوحو، العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية في ظل معايير رقابية موحدة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2019.
- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- هاشم عبد الرحيم السيد، موسوعة المصارف الإسلامية، دار الشرق، الدوحة، 2008.
- الهام جهاد صالح، بيع السلم كأداة تمويل في المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

- وائل محمد عربيات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- ياسر نصر الله محمد، أيديولوجية الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2017.
- يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ط25، مكتبة وهبة للنشر، الدوحة، 2006.

#### المقالات والمدخلات:

- إبراهيم سعيد، محمد بوحجلة، شبك الصيرفة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر (دراسة تقييمية مختصرة)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 02 (2022).
- أسامة بن عيد الحجيلي، دور القرض الحسن في تعزيز التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، مجلة البحث العلمي الإسلامي، المجلد 19، العدد 60 (2024).
- أم الخير ملال، الدور المعاصر للوقف الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى التجربة التركية وسبل الاستفادة منها في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 10، العدد (01) 2021.
- بن زكورة العونية، أهمية النوافذ الإسلامية في دعم تمويل مشاريع التنمية - بنك الفلاحة والتنمية الريفية نموذجا-، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الإسلامية المتقدمة، المجلد 02، العدد 01 (2022).
- بن وسعد زينة، غرزي سليمة، النوافذ الإسلامية في الجزائر ودورها في استقطاب المدخرات (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 08، العدد 02 (2023).
- بوسطة بختة، بلجيلالي فتحة، دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الاقتصاد الماليزي - خلال الفترة (2007-2021)، المجلة الجزائرية للتسيير والاقتصاد، المجلد 17، العدد 1 (2023).
- سليمة بن زكاة، عزالدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية-، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02 (2022).

- سميرة حسيبة وآخرون، واقع وتحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 19، العدد 02 (2022).
- صبرينة بن عطاء الله، أحمد زغدار، "التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة عينة من دول مجلس التعاون الإسلامي خلال الفترة (2013-2022)" مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 03 (2023).
- صليحة فلاق وآخرون، منتجات التأمين التكافلي في الجزائر "دراسة حالة شركة سلامة للتأمين"، مجلة التنوع الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01 (2020).
- عثمان شكيمة، عوادي عبد القادر، واقع وتحديات التأمين التكافلي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 01 (2023).
- العرابي مصطفى، طروبيا ندير، توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية (تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام 20-02)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02 (2020).
- عز الدين حملة، عثمان علام، الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والتحديات، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01 (2022).
- العقريب كمال، قادم فاطمة، التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 09، العدد 01 (2021).
- غالية بوزني، محمد طويطو، نحو اطار قانوني فعال لتوطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02 (2021).
- لعقاب يسرى، درويش عمار، "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السعودية دراسة قياسية للفترة (2013-2021)" مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 06، العدد 01 (2022).
- مداس حبيبة، جودي ليلي، النوافذ الإسلامية منهج لتبني خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية دراسة تجربة النافذة الإسلامية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل "الجزائر"، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، العدد 07 (2023).

- مسمون رضوان، بورايو هاجر أميرة، التأمين التكافلي كبديل للتأمين التجاري في الجزائر-دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات-، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 07، العدد 01 (2023).
- هامل عبد المالك، ضوابط انشاء الشبابيك المالية التشاركية في البنوك التقليدية (دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 02 (2021).

#### الاطروحات:

- حاج عبد القادر مريم، أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لمجموعة من الدول خلال الفترة (2014-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تلمسان، الجزائر، جامعة تلمسان.
- بختي سيف الدين، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق اسيا(2000-2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تلمسان، الجزائر، جامعة تلمسان.

#### المراسيم والقوانين:

- المادة 15، النظام رقم 2020-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.
- النظام رقم 2020-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 2018.
- النظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 24 مارس 2020.



- **التعليمة رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أفريل 2020**، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.
- **قانون رقم 23-09 مؤرخ في 21 يونيو سنة 2023**، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، المواد من (67-73).
- **مرسوم تنفيذي رقم 21-81 مؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 23 فبراير سنة 2021**، يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 28 فبراير 2021.
- **قرار وزارة المالية مؤرخ في 29 شوال عام 1443 الموافق ل 30 مايو 2022** يتضمن اعتماد شركة التأمين "الجزائرية للتكافل العام" شركة ذات اسهم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 11 جويلية 2022 .
- **قرار وزارة المالية مؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 25 يوليو 2022** يتضمن اعتماد شركة التأمين "الجزائر المتحدة للتكافل العائلي" شركة ذات اسهم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 62، الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر 2022.
- **قرار وزارة المالية المؤرخ في 28 ربيع الأول 1443 الموافق ل 4 نوفمبر 2021**، يتضمن منح شركة التأمين كريدف الجزائر الاعتماد لممارسة عمليات التأمين التقليدي والتأمين التكافلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 95، الصادرة بتاريخ 23 ديسمبر 2021.
- **قرار وزارة المالية مؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 25 يوليو 2022**، يتضمن منح الشركة المركزية لإعادة التأمين الاعتماد لممارسة عمليات اعادة التأمين التكافلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 62، الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر 2022.
- **قرار وزارة المالية مؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 25 يوليو 2022**، يتضمن منح الشركة الجزائرية للتأمينات الاعتماد لممارسة عمليات التأمين التقليدي وعمليات التأمين التكافلي العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 62، الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر 2022.

## التقارير:

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية(المعيار الشرعي رقم 17).
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية ماليزيا، المعيار رقم 17 المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي، 2015.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية(المعيار الشرعي رقم 17).
- التقارير السنوية لهيئة الأوراق المالية.
- التقارير السنوية لبنك الجزائر 2021، 2022، 2023.
- التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري.
- التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائري 2022.
- التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر 2022.
- التقرير السنوي لبنك ABC الجزائر 2006.
- التقرير السنوي لبنك ABC الجزائر 2021.
- التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري 2020.
- التقرير السنوي للشركة المركزية لإعادة التأمين CCR 2023.

## مواقع من الانترنت:

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تم الاطلاع عليه في 06-09-2023 على الرابط: <https://aaoifi.com/about-aaofifi/>
- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، تم الاطلاع عليه في 06-09-2023 على الرابط: <https://www.cibafi.org/About>
- السوق المالية الإسلامية الدولية، تم الاطلاع عليه في 11-10-2023 على الرابط: <https://urlz.fr/ovoE>

- المركز الإسلامي الدولي للصالح والتحكيم، تم الاطلاع عليه في 11-10-2023 على الرابط:  
[/https://iicra.com/ar/about-iicra](https://iicra.com/ar/about-iicra)
- الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة، تم الاطلاع عليه في 19-10-2023 على الرابط:  
<https://urlz.fr/oxfg>
- مجمع الفقه الإسلامي، تم الاطلاع عليه في 19-10-2023 على الرابط:  
<https://urlz.fr/oxYn>
- معهد البنك الإسلامي للتنمية، تم الاطلاع عليه في 11-10-2023 على الرابط:  
[/https://isdbinstitute.org/ar](https://isdbinstitute.org/ar)
- مركز إدارة الوقف والزكاة (Wazan) على الرابط:  
<https://shorturl.at/dWpo8>
- موقع بنك نيجارا الماليزي، تم الاطلاع في 6/07/2024 على الرابط التالي:  
<https://www.bnm.gov.my/shariah-advisory-council>
- موقع المركز الماليزي الدولي للمالية الاسلامية، تم الاطلاع في 26/06/2024، على الرابط التالي:  
<https://urlr.me/CXsH4>
- موقع بنك نيجارا الماليزي، تم الاطلاع في 23/07/2024، على الرابط التالي:  
<https://urlr.me/qfK93>
- <https://dunyakatilim.com.tr/en/about-us/about-dunya-katilim>
- <https://www.hayatfinans.com.tr/discover-us>
- موقع الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية: <https://urls.fr/mz4hmO>
- موقع بنك الجزائر، تاريخ الاطلاع 23/06/2024، على الرابط التالي:  
<https://urlr.me/v3jWL>
- على موقع بنك البركة: <https://urlr.me/cqJFT>
- موقع بنك البركة تاريخ الاطلاع 24/07/2024: <https://urlz.fr/sa2c>
- موقع مصرف السلام الجزائري -: <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0-186.html>
- موقع البنك الوطني الجزائري: <https://urlr.me/qdwS3>

- <https://urlr.me/ZnMkh> موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- <https://urls.fr/ll78x4> موقع القرض الشعبي الجزائري
- وكالة الانباء الجزائرية، تاريخ الاطلاع: 2024/07/12 على الموقع:  
<https://urls.fr/nTvJQA>
- <https://urls.fr/8fHSM5> موقع الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير
- موقع شركة الجزائر تكافل، تاريخ الاطلاع: 2024 /07/22 على الرابط التالي:  
<https://urlr.me/q21DF>
- موقع شركة الجزائر للتكافل العائلي، تاريخ الاطلاع: 2024/07/24، على الرابط التالي:  
<https://urlr.me/y4zvq>
- موقع تكافل GAM، تاريخ الاطلاع: 2024/07/26، على الرابط التالي:  
<https://urlr.me/WYjmB>

المراجع باللغة الإنجليزية:

الكتب:

- Alam, Nafis, Lokesh Gupta, and Bala Shanmugam. "Islamic Finance: A Practical Perspective." (2017), Springer, <https://doi.org/10.1007/978-3-319-66559-7>
- Brian Kettel, **Introduction to Islamic Banking and Finance**, A John Wiley and Sons, Ltd., Publication, United Kingdom, (2011).
- Hassan, Kabir, and Mervyn Lewis, eds. **Handbook of Islamic banking**. Edward Elgar Publishing, 2007.
- Hassan, Kabir, and Michael Mahlke. **Islamic capital markets: products and strategies**. John Wiley & Sons, 2011.
- Bala Shanmugam, Zaha Rina Zahari, **A Primer on Islamic Finance**, The Research Foundation of CFA Institute, 2009.
- Ahmed Mohammed Sabbagh, **Islamic Takaful Insurance: From Jurisprudents to Applications: From Jurisprudents to Applications**, Amman, 2012.
- International Monetary Fund, **The Core Principles for Islamic Finance Regulations and Assessment Methodology**, Washington, May 2018.

- Rammal, Hussain Gulzar. "**Financing through musharaka: principles and application.**" Business Quest (2004).
- Hassan, Abul, and Sabur Mollah. **Islamic finance: ethical underpinnings, products, and institutions.** Springer, 2018. <https://doi.org/10.1007/978-3-319-91295-0>
- Marifa Team, **Islamic Banking & Finance: principles and practices,** Marifa Academy, 2014.
- Habib, Syeda Fahmida. **Fundamentals of Islamic finance and banking.** John Wiley & Sons, 2018. DOI:10.1002/9781119198963.
- Omar, Azmi, Muhamad Abduh, and Raditya Sukmana. **Fundamentals of Islamic money and capital markets.** John Wiley & Sons, 2013.
- Lahsasna, Ahcene, K. M. Hassan, and Rubi Ahmad. **Forward lease Sukuk in Islamic capital markets.** Structure and Governing Rules, 2018. <https://doi.org/10.1007/978-3-319-94262-9>
- Muḥammad Taqī ‘Uṣmānī , **An Introduction to Islamic Finance,** Arham Shamsi, 1998.
- Barrier, Edward B. "**The concept of sustainable economic development**" The economics of sustainability. Routledge, 2017, 101-110.
- Van den Berg, Hendrik. **Economic growth and development.** World Scientific Publishing Company, 2016.
- Nafziger, E. Wayne. **Economic development.** 4 ed, Cambridge university press, 2006.
- Ahuja, H. L. **Development economics.** S. Chand Publishing, 1<sup>st</sup> ed, 2016.
- Cypher, James M. **The process of economic development, 4 ed,** Routledge, 2014
- Dang, G., Sui Pheng, L. **Theories of Economic Development. In: Infrastructure Investments in Developing Economies.** Springer, Singapore 2015. [https://doi.org/10.1007/978-981-287-248-7\\_2](https://doi.org/10.1007/978-981-287-248-7_2)
- Todaro, Michael P., and Stephen C. Smith. "**Economic Development**", Twelfth Edition, Pearson, (2015).
- Peet, Richard, and Elaine Hartwick. **Theories of development: Contentions, arguments, alternatives.** Guilford Publications, 2 Ed, 2015.
- Eltis, W. **Harrod–Domar Growth Model.** In: The New Palgrave Dictionary of Economics. Palgrave Macmillan, London, (1987), [https://doi.org/10.1057/978-1-349-95121-5\\_1267-1](https://doi.org/10.1057/978-1-349-95121-5_1267-1).
- Wayne Nafziger, **Economic Development,** 4 ed, Cambridge University Press, 2006.

- Wickramaratne, Miss Dodangodage Thileni Rasadarie. "**Theories of Economic Development in Perspective.**" Available at SSRN 3733774 (2020).
- Howitt, P. **endogenous growth theory.** In: Durlauf, S.N., Blume, L.E. (eds) **Economic Growth.** The New Palgrave Economics Collection. Palgrave Macmillan, London, (2010), [https://doi.org/10.1057/9780230280823\\_10](https://doi.org/10.1057/9780230280823_10)
- Zuvekas, C. **Economic Obstacles to Growth and Development.** In: **Economic Development.** Palgrave, London, (1979).[https://doi.org/10.1007/978-1-349-16275-8\\_3](https://doi.org/10.1007/978-1-349-16275-8_3)
- Quraishi, Marghoob A. "**The institution of zakat and its economic impact on society.**" Proceedings of the Second Harvard University Forum on Islamic Finance: Islamic Finance into the 21st Century. Cambridge, MA: Center for Middle Eastern Studies, Harvard University, 1999.
- Türkan, Yavuz. **Islamic Finance and Banking in Malaysia in 33 Questions for Beginners.** Özgür Publishing Distributing Limited Company, 2022.
- Eldaia, Monther, et al. "**Takaful in Malaysia: emergence, growth, and prospects.**" Handbook of Research on Theory and Practice of Global Islamic Finance. IGI Global, 2020. 681-702. DOI: 10.4018/978-1-7998-0218-1.ch035.
- Khan, Foyasal, and Nurgül Servinc. "**Role of Zakat in Strengthening Social Protection during COVID-19 and beyond: An Evidence from Bangladesh and Turkey.**" *The Proceeding.* 2021.
- Wira, Ahmad. "**The Transformation of Waqf in Turkey from the Ottoman to the Contemporary Period.**" International Journal of Islamic Thought 24 (2023): 25-30.
- Azrak, Tawfik. "**The roles of cash waqf in improving the economic welfare: Case study of Turkey.**" The Journal of Management Theory and Practice (JMTP) 3.1 (2022): 42-47.

#### المقالات والمدخلات:

- Abo Steit, Fouad, May Hassan, and Hossam El-Din Mostafa Abdel-Rehem. "**The Islamic Sukuk and its importance for the economy: global experiences.**" *المجلة العلمية للبحوث التجارية والدراسات التجارية* 36.4 (2022): 27-59.
- Abrorov, Sirojiddin. "**The importance of sukuk in the development of economy: as an example of its impact on the income of the malaysian population.**" *Journal of Critical Reviews* 7.2 (2020): 776-780. <http://dx.doi.org/10.31838/jcr.07.02.142> .

- Agbenyo, John Stephen. "**The structural change theory—An analysis of success and failures of technology.**" *International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS)* 4.1 (2020): 1-5.
- Alam, Nafis, M. Kabir Hassan, and Mohammad Aminul Haque. "**Are Islamic bonds different from conventional bonds? International evidence from capital market tests.**" *Borsa Istanbul Review* 13.3 (2013): 22-29, <https://doi.org/10.1016/j.bir.2013.10.006>
- Alani, Farooq Salman, and Hisham Yaacob. "**Traditional banks conversion motivation into Islamic banks: evidence from the middle east.**" *International Business Research* 5.12 (2012). <http://dx.doi.org/10.5539/ibr.v5n12p83>
- Alharbi, Ahmad. "**Development of the Islamic banking system.**" *Journal of Islamic Banking and Finance* 3.1 (2015): 12-25. <http://dx.doi.org/10.15640/jibf.v3n1a2>
- Ali, Omar Salim. "**Nexus Islamic Banking and Economic Growth in Bahrain.**" *Saudi J Econ Fin* 5.5 (2021): 180-191. DOI: 10.36348/sjef. 2021.v05i05.001.
- Almadani, Hanan. "**The Role of Sukuk in Sustainable Development.**" Conference paper, Effat University, (2023).
- Babajić, Amra, M. Suljic, and S. Halilbegovic. "**Economic growth, economic development, and poverty: A bibliometric analysis.**" *Journal of Economic and Social Sciences* 8 (2022): 1-17.
- Balarabe, Abubakar, et al. "**History of Islamic Banking in Malaysia: A general review.**" *International Journal of Islamic Products and Malay Civilization* 2.1 (2023): 43-53.
- Benbekhti, Seyf Eddine, Hadjer Boulila, and Abdelnacer Bouteldja. "**Islamic Finance, small and medium enterprises and job creation in turkey: Empirical evidence (2009-2017).**" *International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF)* 4.SI (2021): 41-62. <https://doi.org/10.18196/ijief.v4i0.10490>
- Bendriouch, Fatima Zahra, Harit Satt, and Mohamed M'hamdi. "**Do Islamic banks contribute to economic growth? Evidence from the GCC Countries.**" *International Journal of Economics and Financial Issues* 10.5 (2020): 352. <https://doi.org/10.32479/ijefi.10046>
- Boukhatem, Jamel, and Fatma Ben Moussa. "**The effect of Islamic banks on GDP growth: Some evidence from selected MENA countries.**" *Borsa Istanbul Review* 18.3 (2018): 231-247. <https://doi.org/10.1016/j.bir.2017.11.004>
- Budiman, Mochammad Arif. "**The significance of waqf for economic development.**" *Jurnal Equilibrium* 2.1 (2014): 19-34.

- ÇÜRÜK, Suna AKTEN, and Zülfiye Kaynar. "**Bibliometric analysis of Islamic finance literature.**" *International Journal of Business and Economic Studies* 3.1 (2021): 27-42.
- Dahnoun, M., & Alqudwa, B. **Islamic insurance: An alternative to conventional insurance.** *American Journal of Humanities & Islamic Studies* Vol, 1(1), (2018).
- DHAR, Pranam. **Zakat as a measure of social justice in Islamic finance: an accountant's overview,** *Journal of Emerging Economies and Islamic Research*, 2013, vol. 1, no 1. 64-74.
- Dinç, Y., Nagaya, R., Mohammed, M. O., Oseni, U. A., Al Amri, M. C., Saiti, B., ... & Jahangir, R, **Improving the Takaful sector in Islamic countries,** COMCEC COORDINATION OFFICE, (2019).
- Durmuş, G. **Future projection of Islamic banking in Turkey: Dream or Utopia?** *Trends in Business and Economics*, (2023). 37(4),281-291. DoI: 10.5152/TBE.2023.23124 .
- Fauzi, Puteri Nur Farah Naadia Mohd, et al. "**Takaful: A review on performance, issues and challenges in Malaysia.**" *Journal of Scientific Research and Development* 3.4 (2016): 71-76.
- Fazlurrahman Syarif, **Regulatory framework for Islamic financial institutions: lesson learnt between Malaysia and Indonesia,** *Journal of Halal Product and Research* Volume 2 (2) December 2019.
- Feldman, Maryann, et al. "**The logic of economic development: A definition and model for investment**" *Environment and Planning C: Government and Policy* 34.1 (2016): 5-21.
- GEUMEI, D. **The Islamic capital markets versus the conventional capital markets.** *American Journal of Humanities & Islamic Studies*, 2018, vol. 1, no 1.
- Gheeraert, Laurent. "**Does Islamic finance spur banking sector development?**" *Journal of economic behavior & organization* 103 (2014): (4-20.)
- Gillani, Durdana Qaiser, and An ul Abdin. "**Impact of Monetary Policy on Economic Growth in Pakistan Economy.**" *Journal of Education and Social Studies* 2.3 (2021): 95-101, <https://doi.org/10.52223/jess.20212305>
- Grassa, Rihab, and Kaouthar Gazdar. "**Financial development and economic growth in GCC countries: A comparative study between Islamic and conventional finance.**" *International Journal of Social Economics* 41.6 (2014): 493-514. <https://doi.org/10.1108/IJSE-12-2012-0232>
- Haller, Alina-Petronela. "**Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge.**" *Economy Transdisciplinarity Cognition* 15.1 (2012).



- Hanim Kamil, Karmila, et al. "**The subprime mortgages crisis and Islamic securitization.**" *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management* 3.4 (2010): 386-401. <https://doi.org/10.1108/17538391011093315>
- Hassan, Hafiz Ali. "**Takaful models: origin, progression and future.**" *Journal of Islamic Marketing* 11.6 (2019): 1801-1819, DOI 10.1108/JIMA-04-2018-0078.
- Hussain, Mumtaz, Asghar Shahmoradi, and Rima Turk. "**An overview of Islamic finance.**" *Journal of International Commerce, Economics and Policy*, 7(01), 2016. <https://doi.org/10.1142/S1793993316500034>.
- Iqbal, Zamir. "**Islamic financial systems.**" *Finance and development* 34 (1997): 42-45.
- Islam, Mohammad Saiful, and Umme Salma. "**The management of zakat by center for zakat management (czm): a Malaysian experience.**" *Journal website: journal.zakatkedah.com.my* 2.1 (2020) .
- Issoufou, Chaibou. "**Islamic Money Market and Application of Third-Party Guarantee for Economic Development.**" *Humanities & Social Sciences Reviews* 7.2 (2019): (384-388). <https://doi.org/10.18510/hssr.2019.64XXXX>
- Jatmiko, Wahyu, M. Shahid Ebrahim, and Houcem Smaoui. "**Sukūk development and income inequality.**" *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money* 88 (2023). <https://doi.org/10.1016/j.intfin.2023.101852>
- Jiang, Xiao, Jose Caraballo-Cueto, and Chau Nguyen. "**Balanced versus unbalanced growth: Revisiting the forgotten debate with new empirics.**" *Review of Development Economics* 24.4 (2020): 1430-1446. DOI: 10.1111/rode.12688.
- Kamaruddin, Badrul Hisham, Mohammad Samaun Safab, and Rohani Mohd. "**Assessing production efficiency of Islamic banks and conventional bank Islamic windows in Malaysia.**" *International Journal of Business and Management Science* 1.1 (2008): 31-48. <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/10670/>
- Kamarudin, Anatol Aqilah, and Salina Kassim. "**Islamic banking sector development and economic growth: empirical evidence from Malaysia.**" *International Journal of Economics, Management and Accounting* 30.2 (2022): 451-480. <https://doi.org/10.31436/ijema.v30i2.974>
- Kartini, Enny, and Milawati. "**How Sukuk and conventional bond affect economic growth? Evidence from Indonesia.**" *International Journal of Economics and Financial Issues* 10.5 (2020): 77. <https://doi.org/10.32479/ijefi.10223> .
- Kassim, Salina. "**Islamic finance and economic growth: The Malaysian experience.**" *Global Finance Journal* 30 (2016): 66-76. <https://doi.org/10.1016/j.gfj.2015.11.007>

- Kayimova Zumrad Abdullaevna, **prospects for the development of Islamic banking services market in commercial banks of Uzbekistan** (2021) vol 2 (8) World economics & Finance Bulletin (WEFB), (19-22).
- Khoutem, Ben Jedidia, and Ben Ayed Nedra. "**Islamic participative financial intermediation and economic growth.**" Journal of Islamic Economics, Banking and Finance 3.8 (2012): 44-59.
- Kismawadi, Early Ridho. "**Contribution of Islamic banks and macroeconomic variables to economic growth in developing countries: vector error correction model approach (VECM).**" Journal of Islamic Accounting and Business Research ahead-of-print (2023). <https://doi.org/10.1108/JIABR-03-2022-0090>
- Komorowski, Rafał, and Katarzyna Kubiszewska. "**Islamic Takaful: Has it Successfully Substituted Conventional Insurance?**" *Prace Naukowe Uniwersytetu Ekonomicznego we Wrocławiu* 415 Ubezpieczenia wobec wyzwań XXI wieku (2016): (104-114).
- Laldin, Mohamad Akram, and Hafas Furqani. "**Islamic Financial Services Act (IFSA) 2013 and the Shari'ah-compliance requirement of the Islamic finance industry in Malaysia.**" ISRA International Journal of Islamic Finance 10.1 (2018): 94-101. <https://doi.org/10.1108/IJIF-12-2017-0052>
- Ledhem, Mohammed Ayoub, and Mohammed Mekidiche. "**Islamic finance and economic growth: the Turkish experiment.**" ISRA International Journal of Islamic Finance 14.1 (2021): 4-19. DOI 10.1108/IJIF-12-2020-0255.
- Ledhem, Mohammed Ayoub. "**Does Sukuk financing boost economic growth? Empirical evidence from Southeast Asia.**" PSU Research Review 6.3 (2020): 141-157. <https://doi.org/10.1108/PRR-09-2020-0028>.
- Majid, Abdul Rais Abdul. "**Developing liquidity management instruments: Role of international Islamic financial markets.**" ISLAMIC FINANCIAL ARCHITECTURE (2003).
- Malik, A., & Ullah, K. **Introduction to Takaful** (Vol. 10), (2019) Springer Singapore. <https://doi.org/10.1007/978-981-32-9016-7>
- Masrizal, Masrizal, and Budi Trianto. "**The role of PLS financing on economic growth: Indonesian case.**" Journal of Islamic Monetary Economics and Finance 8.1 (2022): 49-64. <https://doi.org/10.21098/jimf.v8i1.1378>
- Mihajat, Muhammad Iman Sastra. "**Contemporary practice of Ribā, Gharar and Maysir in Islamic banking and finance.**" International Journal of Islamic Management and Business 2.2 (2016): (1-19).

- Moosa, Riyad. "An Overview of Islamic Accounting: The Murabaha Contract." *Journal of Risk and Financial Management* 16.7 (2023): 1-15. <https://doi.org/10.3390/jrfm16070335>
- Muhammedi, S., Cheumar, M., & Haji-Othman, Y. Emergency of Takaful, **An Islamic Insurance Model, as an Alternative to Conventional Insurance in Uganda**, *International Journal of Contemporary Issues*, 1(1), (2023), 35-45.
- Najiyah, Faridatun, and Nur Rizqi Febriandika. "The role of government in the zakat management: the implementation of a centralized and decentralized approach (comparative study in Indonesia and Malaysia)." 2018 International Conference on Islamic Economics and Business (ICONIES 2018). Atlantis Press, 2019. DOI :[10.2991/iconies-18.2019.57](https://doi.org/10.2991/iconies-18.2019.57)
- Nasucha, Muhammad Najihuddin, Riazuddin Ahmed, and Galad Mohamed Barre. "Examining the Viability of Istisna for Project Financing: An Economic Perspective." *International Journal of Management and Applied Research* 6.4 (2019): 259-270, <https://doi.org/10.18646/2056.64.19-019> .
- Nawaz, Huma, et al. "Beyond finance: Impact of Islamic finance on economic growth in Pakistan." *Economic Journal of Emerging Markets* (2019): 8-18. <https://doi.org/10.20885/ejem.vol11.iss1.art2>
- Okur, Kayhan Refik, and Saim Kayadibi. "Taxation Of Sukuk In Turkey: As An Alternative Financial Product." *Journal of Islamic Economics and Philanthropy* 6.1 (2023).
- Oubdi, Lahsen, and Jaouad Elouali. "Issues Management of Liquidity of Islamic Banks." *ICPESS (International Congress on Politic, Economic and Social Studies)*. No. 1. 2016, (163-176).
- Parewangi, Andi M. Alfian, and Azwar Iskandar. "The Nexus of Islamic Finance and Poverty." *Hitotsubashi Journal of Economics* 61, no. 2 (2020): 111–39. <https://www.jstor.org/stable/26957517> .
- Pelsa, Inese, and Signe Balina. "Development of economic theory—from theories of economic growth and economic development to the paradigm of sustainable development." *DIEM: Dubrovnik International Economic Meeting*. Vol. 7. No. 1. Sveučilište u Dubrovniku, 2022, pp.91-101. DOI: 10.17818/DIEM/2022/1.10.
- Qadri, Hussain Mohi-ud-Din, and M. Ishaq Bhatti, eds. **The growth of Islamic finance and banking: innovation, governance and risk mitigation**. Routledge, 2020.

- Ramadhan, Muhammad, Melani Azzahra Nur, and Maryam Batubara. "**Zakat Management in Turkey and Indonesia.**" *Journal of Accounting Research, Utility Finance and Digital Assets* 2.3 (2024): 894-898.
- Ratnasari, Nissa Ghulma, Sri Rahayu Hijrah Hati, and Dony Abdul Chalid. "**Full-Fledged VS Islamic Bank Windows: Which One Do Muslim Customers' Know Better and Prefer More?.**" *Iqtishadia*, vol 14(2) (2021). 301-3011. DOI: 10.21043/Iqtishadia.v14i2.9967.
- Rawat, Amna Sohail, and Syed Kumail Mehdi. "**The Impact of Islamic Banks and Takaful Companies on Economic Growth: A Case of Pakistan.**" *Journal of Finance & Economics Research* 2.2 (2017): 130-43.
- Razak, Shaikh Hamzah Abdul. "**Zakat and waqf as instrument of Islamic wealth in poverty alleviation and redistribution: Case of Malaysia.**" *International Journal of Sociology and Social Policy* 40.3/4 (2020): 249-266, <https://doi.org/10.1108/IJSSP-11-2018-0208>
- Saad, Norma, and Naziruddin Abdullah. "**Is zakat capable of alleviating poverty? An analysis on the distribution of zakat fund in Malaysia.**" *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance* 10.1 (2014): 69-95 .
- Saleem, Shahid. "**Role of Islamic banks in economic development.**" MPRA paper 6449 (2007).
- Sarker, Md Abdul Awwal. "**Islamic business contracts, agency problem and the theory of the Islamic firm.**" *International journal of Islamic financial services* 1.2 (1999): 12-28.
- Sarwer, M. Saleh, Muhammad Ramzan, and Waqar Ahmad. "**Does islamic banking system contributes to economy development.**" *Global Journal of Management and Business Research* 13.2 (2013): 60-68.
- Securities Commission Malaysia, **Guidelines on Issuance of Corporate Bonds and Sukuk to Retail Investors**, SC-GL/5- 2015 (R1-2017), 2017.
- Sekmen, T. A. N. E. R. "**Islamic banking and economic growth in the dual banking system.**" *Optimum Ekonomi ve Yönetim Bilimleri Dergisi* 8.1 (2021): 183-196. <https://doi.org/10.17541/optimum.821478>
- Selasi, Dini, et al. "**Contribution of Islamic Capital Market to National Capital Market.**" *INCOME: Innovation of Economics and Management* 2.1 (2022): 1-7. <https://doi.org/10.32764/income.v2i1.2558>
- Shapirov, Ilkhom. "**Contemporary economic growth models and theories: A literature review.**" *CES Working Papers* 7.3 (2015): 759-773.

- Shibu, Adem Aman, and Monzer Kahf. "**Development of takaful industry in Turkey: challenges and prospects.**" *Journal of Islamic Economics* 2.2 (2022): 48-66.
- Sopian, N. M., and A. N. Azmin. "**Takaful industry in Malaysia: overview of key strategies and regulatory framework.**" *Journal of Islamic, Social, Economics and Development* 2.35 (2021): 17-28.
- Soumadi, Mustafa Mohamed, and Adnan A. Al Smadi. "**Islamic Banking Institutions and their Role in Economic Development of Jordan.**" *International Journal of Professional Business Review: Int. J. Prof. Bus. Rev.* 8.5 (2023): 55. <https://doi.org/10.26668/businessreview/2023.v8i5.1679>
- Spyros, Roukanas. "**Measuring economic development and the impact of economic globalisation.**" *Studies in Business and Economics* 15.3 (2020): 185-207, p 186. DOI 10.2478/sbe-2020-0053.
- Spyros, Roukanas. "**Measuring economic development and the impact of economic globalisation.**" *Studies in Business and Economics* 15.3 (2020): 185-207. DOI 10.2478/sbe-2020-0053.
- Stockhammer, Engelbert, and Simon Sturn. "**The impact of monetary policy on unemployment hysteresis.**" *Applied Economics* 44.21 (2012).
- Sun, Ivy Guofang, et al. "**A scoping review on the association of early childhood caries and maternal gender inequality.**" *BMC Oral Health* 23.1 (2023). <https://doi.org/10.1186/s12903-023-03216-3>
- Supriani, Indri, et al. "**Revisiting the contribution of Islamic banks' financing to economic growth: The Indonesian experience.**" *Shirkah: Journal of Economics and Business* 6.1 (2021): 18-37. <http://dx.doi.org/10.22515/shirkah.v6i1.383> .
- Tabash, Mosab I., and Raj S. Dhankar. "**The flow of Islamic finance and economic growth: Empirical evidence of Middle East.**" *Journal of Finance and Accounting* 2.1 (2014): 11-19. doi: 10.11648/j.jfa.20140201.12.
- Uddin, Md Akther. "**Principles of Islamic finance: Prohibition of riba, gharar and maysir.**", INCEIF, Kuala Lumpur, Malaysia, (2015). <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/67711/> .
- Umut, Muharrem, and Enes Akkurt. "**Insurance Business Models Under Islamic Law and Participation Insurance.**" *International Journal of Insurance and Finance (IJIF)* 2.1 (2022): 13-27. DOI: 10.52898/ijif.2022.2.

- Vatandaş, E. **Islamic Banking in Turkey: A Critical Evaluation on Deficiencies, Necessities, and Challenges**, Maruf İktisat İslam İktisadi Araştırmaları Dergisi, 1(2), (2021), 68-82.
- Vishwanath, Shashidhar R., and Sabahuddin Azmi. "An overview of Islamic sukuk bonds." The Journal of Structured Finance 14.4 (2009): 58-67. Doi10.3905/JSF.2009.14.4.058.
- Yıldırım, Seda, Durmus Cagri Yıldırım, and Pelin Diboglu. "Does Sukuk market development promote economic growth?" *PSU Research Review* 4.3 (2020): 209-218. <https://doi.org/10.1108/PRR-03-2020-0011> .
- Zahid, Nur' Izzah Mohamad, and Noraziah Che Arshad. "Evidence on Islamic banks and economic growth: Experience in Malaysia." Journal website: journal. zakatkedah. com. my 3.1 (2021).
- Zaki, Fatma, and Khaled Hussaini. "Conversions to Islamic Banks: Jurisprudence; Economic and AAOIFI Requirements." *European Journal of Islamic Finance* 3 (2015), <https://doi.org/10.13135/2421-2172/1111>
- Zulfahmi, Devi, A., Asker, E., & Hassan R. **Participation Banks in Turkey: Issues and Proposes Strategies Based on SWOT Analysis**. *International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF)*, (2021), 4(SI), 121-152. DOI: <https://doi.org/10.18196/ijief.v4i0.10475>

#### الأطروحات:

- Lynda Ouendi, **Analysis of the Islamic finance contribution in the financing of the economy: case of project financing**, PhD thesis in economics, University of Tizi-Ouzou, Algeria, 2019.
- BADROEN ISMAIL, **Potential use of Islamic Finance among Muslims in Port Elizabeth**, Thesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy (Economics), Faculty of Business and Economic Sciences, Nelson Mandela University, Port Elizabeth, 2017.
- Nadia Mavrakis, **Islamic finance a vehicle for economic development**, Senior honors thesis, Department of finance, McCombs School of Business, School of Law, The university of Texas at Austin, 2009.

- Abd-Karim, Mohd, and Bin Rahimie. "Analysing the Characteristics and Performance of Islamic Funds: A Critical Review of the Malaysian Case." Doctoral thesis, Durham University. Available at Durham E-Theses Online: <http://etheses.dur.ac.uk/521> (2010).

#### التقارير:

- ICD - LSEG Islamic Finance Development Report 2023.
- Participation Banks Report.
- Islamic Financial Services Board Data Base.
- Banking Regulation and Supervision Agency, Banking Sector Data, Monthly Banking Sector Data.
- Participation Banks sector Report 2022, Participation Banks Association of Türkiye.
- Participation Banks Association of Türkiye, 2022.
- Annual Report 2023, Bank Negara Malaysia.
- Securities Commission Malaysia, annual reports (2013-2023).
- Islamic Financial Services Board.
- Monthly Statistics, Bank Negara Malaysia, 2024.
- Turkish sukuk Regulation, Gurulkan Çakır Avukatlık Ortaklığı 2017.
- Insurance Association of Turkey 2022 Participation-Based Insurance and Private Pension Sector Report.
- Participation Finance Strategy Document (2022-2025).
- Insurance Association of Turkey Annual Report 2021.
- Advisory Board of TKBB Report from: <file:///C:/Users/sentech/Desktop/Turkey/4-2022-ADVISORY-BOARD-of-TKBB-COMCEC-Meeting.pdf>
- The Malaysian Islamic Financial Market Report, Bank Negara Malaysia, 13 April 2023.
- Annual Reports of Central Bank of the Republic of Türkiye 2022, 2023.
- Advisory Board of TKBB Report from: <https://www.comcec.org/wp-content/uploads/2021/07/4-B.pdf>
- Participation Banking Strategy Update Report (2021-2025).
- Activités du Marché National Des Assurance 31/03/2023 et 31/03/2024, Note de Conjoncture, Conseil National des Assurances (CNA), p 4.
- Activité des assurances en Algérie, Les rapports annuels 2014 , 2015,2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022.

#### مواقع الكترونية:



- Islamic Development Bank, Retrived 7-10-2023 from: <https://www.isdb.org/isdb-member-countries> .
- The Islamic Financial Services Board (IFSB), Retrieved 10-10-2023 from: <https://www.ifsb.org/background.php> .
- **Liquidity Management Center (LMC)**, Retrieved 12-10-2023 from: <https://www.lmcbahrain.com/about-corporate-profile.aspx> .
- **Islamic International Rating Agency (IIRA)**, Retrieved on 19-10-2023 from: <https://www.iirating.com/corprofile.aspx>.
- **Kusum Wagle, Economic Growth Vs Economic Development- 17 Differences**, retrieved on 01/02/ 2024 at [https://www.publichealthnotes.com/economic-growth-vs-economic-development-17-differences/#google\\_vignette](https://www.publichealthnotes.com/economic-growth-vs-economic-development-17-differences/#google_vignette) .
- Ragnar Nurkse's balanced growth theory, retrieved on 01/02/ 2024 at [https://wikious.com/en/Ragnar Nurkse%27s balanced growth theory](https://wikious.com/en/Ragnar_Nurkse%27s_balanced_growth_theory).
- UNDP Human development index, retrieved on 12 /01/2024 at: <https://goo.su/DM7xe>
- Murabaha and Economic Development: Driving Growth in Muslim Nations, retrieved on 14-03-2024 at <https://urlz.fr/q5KQ>.
- Malaysia International Islamic finance center, retrieved on 12/05/2024 at: <https://www.mifc.com/-/takaful-malaysia>
- [https://baitulmal.jawhar.gov.my/zkt\\_agihan\\_stat.php](https://baitulmal.jawhar.gov.my/zkt_agihan_stat.php)
- INCEIF University ,Retrieved on 19/07/2024 from: <https://inceif.edu.my/research/>
- the Finance Office of Presidency of the Republic of Türkiye, Retrieved on 03/06/2024 from: <https://urlr.me/x1p3r>
- The Participation Banks Association of Türkiye, Retrieved on 05/06/2024 from: <https://tkbb.org.tr/kurumsal/hakkimizda/tarihce>
- CARDIF EL DJAZAÏR, Retrieved on 03/08/2024, From: <https://urlr.me/mBq4Z>
- <https://dunyakatilim.com.tr/en/about-us/about-dunya-katilim>
- <https://www.hayatfinans.com.tr/discover-us>



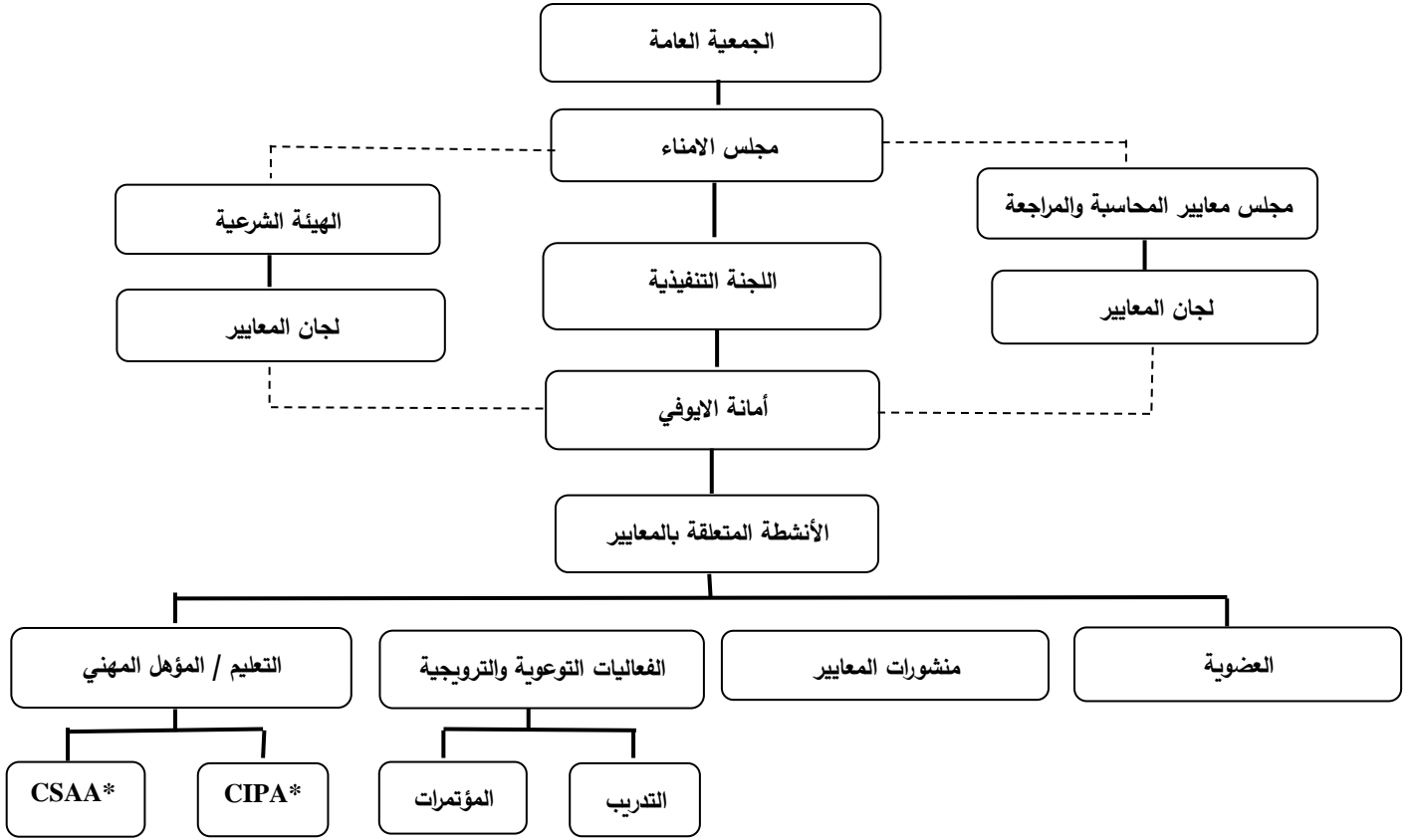
الملاحق

**الملحق رقم 1: الدول الأعضاء الأكثر مساهمة في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية**

الدولة	رأس المال (بليون دولار)	نسبة المساهمة (%)
المملكة العربية السعودية	11.9	25.5%
ليبيا	4.8	9.45%
إيران	4.2	8.25%
نيجيريا	3.9	7.66%
الإمارات العربية المتحدة	3.8	7.51%
قطر	3.6	7.18%
مصر	3.6	7.07%
الكويت	3.5	6.92%
تركيا	3.3	6.45%
الجزائر	1.3	2.54%

المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على موقع البنك الإسلامي للتنمية: <https://www.isdb.org/ar/aldwyt>

الملحق رقم 2: الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية



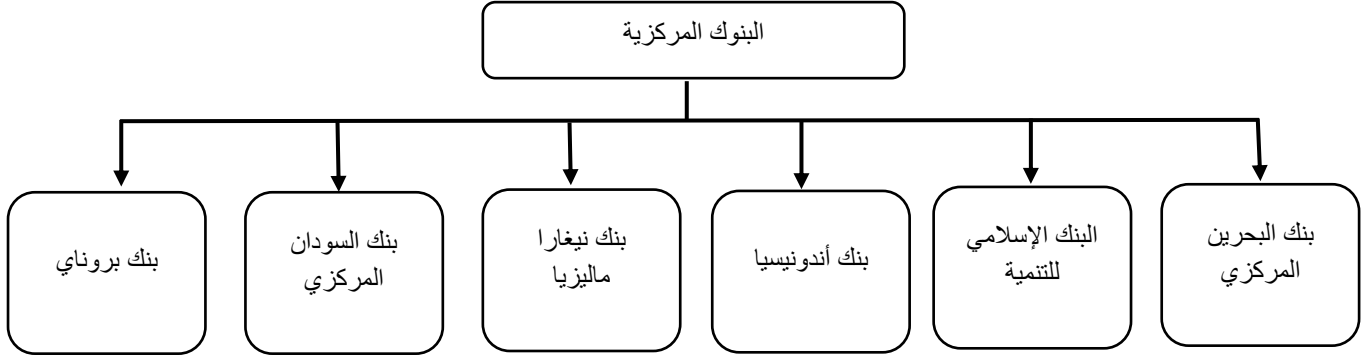
**Source:** The Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), Retrieved on 06-09-2023 from: <https://aaoifi.com/structure/?lang=en>

الملحق رقم 3 : المساهمون في مركز إدارة السيولة المالية

نسبة المساهمة (%)	الدولة	المساهمون
25%	مملكة البحرين	بنك البحرين الإسلامي <a href="#">Bahrain Islamic Bank</a>
25%	الإمارات العربية المتحدة	بنك دبي الإسلامي <a href="#">Dubai Islamic Bank</a>
25%	المملكة العربية السعودية	بنك التنمية الإسلامي <a href="#">Islamic Development Bank</a>
25%	دولة الكويت	شركة KFH <a href="#">KFH Capital Investment Company</a>

Source: Liquidity Management Center (LMC), Retrieved 12-10-2023 from:  
<https://www.lmcbahrain.com/about-shareholders.aspx>

الملحق رقم 4 : البنوك المركزية المساهمة في انشاء السوق المالية الإسلامية الدولية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع السوق المالية الإسلامية الدولية:-<https://www.iifm.net/about-iifm/corporate-profile>

الملحق رقم 5: البنوك المكونة لمجلس إدارة السوق المالية الإسلامية الدولية

البنوك المكونة لمجلس إدارة السوق المالية الإسلامية الدولية
بنك الكويت التمويلي
بنك دبي الاسلامي
البنك الوطني السعودي
بنك ABC الاسلامي
بنك الكويت الوطني
Standard Chartered Saadiq
مجموعة جي إف إتش المالية
بي ان بي باريبا

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع السوق المالية الإسلامية الدولية: <https://www.iifm.net/about-iifm/corporate-profile>

الملحق رقم 6: المساهمون في الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

المساهمين	
البنك الإسلامي للتنمية	المؤسسات المالية متعددة الأطراف
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	
شركة كابيتال إنتلجنس المحدودة قبرص	وكالات التصنيف
شركة VIS للتصنيف الائتماني باكستان	
مؤسسة التصنيف الماليزية بيرهاد	
البنك الكويتي التركي	البنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات أخرى
بنك البحرين الاسلامي	
بنك أركابيتا البحرين	
مصرف أبو ظبي الاسلامي	
شركة التكافل الماليزية بيرهاد	
شركة الاستثمار الباكستانية الكويتية	
البنك الإسلامي العربي	
بنك دبي الاسلامي	
بنك البوسنة الدولي	
مجموعة بنك البركة	
بنك الأردن الاسلامي	
بنك ماليزيا الإسلامي بيرهاد	
بنك دبي	
الشركة الدولية للإجارة والاستثمار	
شركة بكري القابضة	

بنك سبأ الاسلامي	
شركة سنابل للأوراق المالية	
معهد المحاسبين القانونيين في باكستان	
شركة ANC Foods المحدودة	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف:

<https://www.iirating.com/shareholder.aspx>



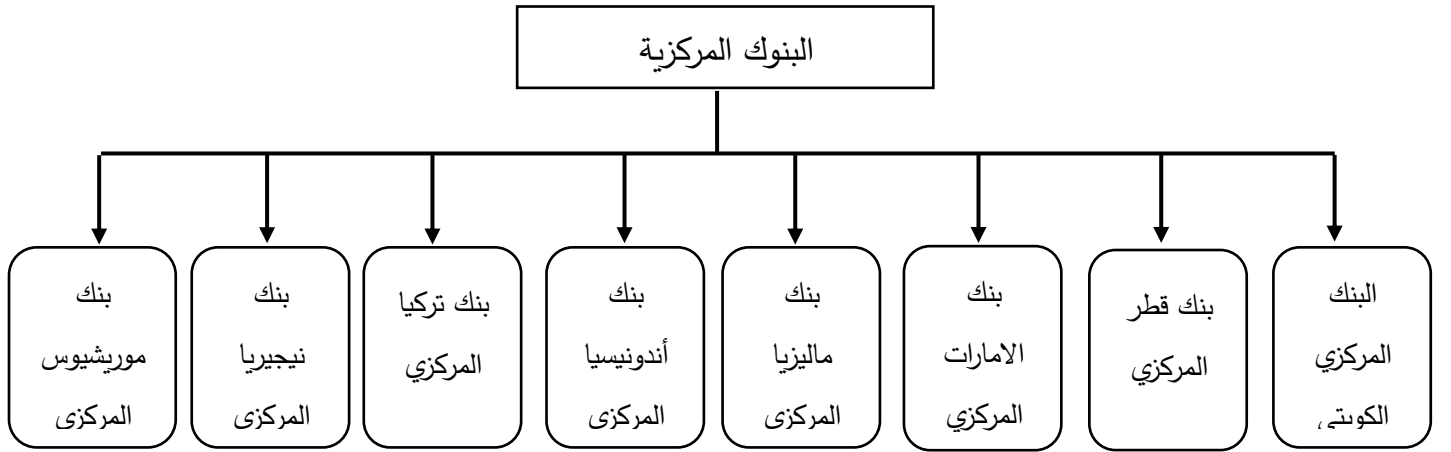
الملحق رقم7: أعضاء المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم

أعضاء المركز الدولي الإسلامي للصلح والتحكيم		
1. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	2. بنك دبي الإسلامي	3. بنك سوريا الدولي الإسلامي
4. بنك دبي التجاري	5. بنك نزوى	6. بنك الشام
7. المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	8. مصرف الشارقة الإسلامي	9. مصرف السلام الجزائر
10. البنك الإسلامي للتنمية	11. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	12. مصرف أبو ظبي الإسلامي
13. بيت التمويل الكويتي	14. بنك فيصل الإسلامي	15. بنك البحرين الإسلامي
16. مصرف الهلال	17. مجموعة بنك البركة	18. شركة افاق الإسلامية للتمويل
19. مصرف الامارات الإسلامي	20. بنك أم درمان الوطني	21. ALDAR international for Sharia Compliance
22. البنك الإسلامي الاردني	23. شركة التأمين الإسلامية	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع المركز الدولي للصلح والتحكيم:

<https://iicra.com/ar/members/#members-i-members>

الملحق رقم 8: البنوك المركزية المساهمة في انشاء الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة: <https://urlz.fr/oxfy>

